المجلة العلمية

الأكاديمية العربية في الدنمارك

دورية علمية محكمة نصف سنوية

رئيس التحرير
أ. د. وليد الحيالي

سكرتير التحرير
أ. د. حسن السوداني

أعضاء هيأة التحرير
أ.د. لطفي حاتم
ا.د. كاظم كريدي العادلي
أ.م.د. ثائر العذارى
أ.م.د. محمد فلحي
د. أسيل العامري

عنوان المراسلة

Address

Address: The Arab Academy in Denmark
kobbelvænget 72 B, st
2700 brønshøj- Denmark
Website : www.ao-academy.org
e-mail : ao_university@yahoo.dk

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للأكاديمية العربية في الدنمارك

المجلة العلمية

الأكاديمية العربية في الدنمارك

Det kongellge bibliotek Nationalbibliotek og kobenhavns Universtietsbibliotek Pligtafeverings-afdeling ISSN Danmark
ISSN- 1902-8458
رقم الإيداع بالمكتبة الملكية الدنماركية ومكتبة جامعة كوبنهاغن : ISSN- 1902-8458

البحوث المنشورة تم تقويمها من قبل أساتذة

متخصصين بحسب التخصصات العلمية

الهيأة الاستشارية

أ.د. محمد أزهر السماك ـ العراق
أ.د. أبي سعيد الديوه جي ـ جامعة الموصل ـ العراق
أ.د. علاء الموسوي ـ تقنية التعليم الإلكتروني ـ كندا
أ.د. مجيد حسين ـ جامعة دبي
أ.د. قاسم الحبيطي ـ جامعة الإسراء ـ الأردن
أ.د. طارق شريف ـ جامعة العلوم التطبيقية ـ الأردن
أ.د. عفاف عبد الجبار ـ جامعة عجمان ـ الإمارات

» ثمن العدد : في الدول العربية 4 يورو € أو ما يعادلها بالدولار الأمريكي $
وفي دول الاتحاد الأوربي 5 يورو €

الاشتراك السنوي	الأفراد		المؤسسات	
الاشتراك بعملة €	البلدان العربية	البلدان الاسكندينافية	البلدان العربية	البلدان الاسكندينافية
لمده سنة	40	50	80	100
لمدة سنتين	70	80	150	160
لمدة ثلاث سنوات	100	110	230	240
لمدة خمس سنوات	150	160	350	420

تم طباعة العدد بدعم من وزارة الثقافة العراقية ـ دائرة العلاقات الثقافية العامة

المركز الثقافي العراقي في السويد

الفهرست

افتتاحية العدد ـ الأستاذ الدكتور لطفي حاتم 4

دور التسويق الالكتروني كأداة لتميز المنظمات في ظل تغير بيئة الأعمال. 6

د. صباح بلقيدوم ـ جامعة لغرور عباس ـ خنشلة ـ الجزائر

المشرق العربي والتحولات الاقتصادية خلال القرن التاسع عشر 34

د.إسماعيل نوري الربيعي ـ الجامعة الأهلية – البحرين ، د. كريم حيدر خضير

الجامعة التكنولوجية ـ قسم حقوق الإنسان- العراق

المشكلات التي تواجه تطبيق الجودة الشاملة في الإدارة الصناعية 49

ا.د. فرات كاظم العتيبي ـ الأكاديمية العربية بالدنمارك ، د. علي الفكيكي ـ الجامعة العالمية للعلوم الإسلامية ـ لندن

الوفورات الاقتصادية المتحققة من توطين نظام الإدارة البيئية الايزو 14000 81

شتوح وليد ـ طالب دكتوراه العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ـ جامعة عنابه ـ الجزائر

الأنظمة السياسية المحتملة لعراق المستقبل 104

د. سالار محمد فرج ـ جامعة السليمانية ، العراق

تشكيل هوية الأنا وعلاقتها بالتوافق النفسي والاجتماعي لدى الشباب العراقي المقيمين في الدنمارك 121

د. محمد الجبوري ـ الأكاديمية العربية في الدنمارك

مظاهر الفساد وأثرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق 158

د. عباس الفياض ـ الأكاديمية العربية في الدنمارك

الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2011 201

د. شرقرق سمير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر.

افتتاحية العدد

المجلة العلمية المحكمة للأكاديمية العربية

أداة أكاديمية لإثراء المعرفة العلمية

أ . د . لطفي حاتم.

يصدر العدد السادس عشر من المجلة العلمية المحكمة في غمرة الاحتفال بالذكرى العاشرة لتأسيس الأكاديمية العربية في الدنمارك ، وبهذه المناسبة أشار العديد من المؤسسات العلمية والكثير من الأساتذة والباحثين إلى الانجازات العلمية التي قدمتها الأكاديمية العربية باعتبارها تجربة رائدة في مجال التعليم الالكتروني الذي وفر للطلبة والطالبات واعتمادا على التكنولوجيا الحديثة حزمة من وسائل المعرفية العلمية من حيث المحاضرات العامة والخاصة في غرف الأكاديمية الالكترونية فضلا عن المكتبة الصوتية التي وفرت للطلبة سلسلة من المحاضرات التي تم تسجيلها لمختلف الفروع العلمية فضلا عن النشر العلني والموثق للأطاريح والرسائل العلمية ناهيك عن نقل المناقشات العلمية عبر الأثير لغرض فسح المجال للطلبة الراغبين بمعرفة الطبيعة العلمية لتلك المناقشات وملاحظات أعضاء اللجان العلمية على محتوى الرسائل والاطاريح ،وبذات المنهج العلمي دأبت الأكاديمية العربية بإصدار مجلتها العلمية المحكمة والمعتمدة رسميا كمجلة معترف بها من قبل الأكاديمية الملكية الدنماركية والمكتبة الوطنية الدنماركية بشكل دوري حيث حملت أعداد تلك المجلة للباحثين والطلبة والطالبات بحوثا لأساتذة كرام غنية في مضامينها البحثية وتوجهاتها الفكرية شكلت إضافات معرفية لمسار تطور العملية الأكاديمية والعلمية في العالم العربي.

واستنادا إلى خبرة الأكاديمية المتراكمة وتجربة المجلة العلمية المحكمة المرتكزة على اعتماد المنهج العلمي والأكاديمي المتمثل بتحكيم البحوث من قبل أساتذة أكفاء عهدنا فيهم روح المثابرة والصرامة العلمية فضلا عن تواصل المشاورات بين هيئة التحرير وسكرتارية المجلة عبر الأخذ بالجديد من تجارب الأكاديميات والجامعات الرائدة في هذا المجال وبهذا المعنى ستكون المجلة العلمية المحكمة مواكبة لكل ما هو جديد هادف إلى إغناء المعرفة العلمية.

لقد ضم العدد الجديد الذي بين أيديكم زملاءنا الأساتذة وقراء المجلة الكرام حزمة من البحوث العلمية التي تساهم بلا شك في تطوير الفكر العلمي حيث احتوى العدد 16 على خمس بحوث اقتصادية يأتي في مقدمتها دور التسويق الالكتروني كأداة لتمييز المنظمات في ظل تغير بنية الأعمال للدكتور صباح بلقيدوم جامعة لغرور- عباس الجزائر ويليها بحث للأساتذة الكرام أ . د. فرات كاظم العتيبي من الأكاديمية العربية في الدنمارك وأ . م . د . علي الفكيكي بعنوان المشكلات التي تواجه تطبيق الجودة الشاملة في الإدارة الصناعية وهناك بحثا موسوما بالمشرق العربي والتحولات الاقتصادية خلال القرن التاسع عشر قدمه الأساتذة الكرام د إسماعيل نوري الربيعي من الجامعة الأهلية ـ البحرين ـ ود . كريم حيدر خضر من الجامعة التكنولوجية قسم حقوق الإنسان ـ العراق ـ وحمل العدد أيضا بحثا للدكتور الفاضل عباس الفياض من الأكاديمية العربية في الدنمارك بعنوان مظاهر الفساد وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق إضافة إلي ذلك حمل العدد بحثا اقتصاديا موسوما بـ (الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1990 - 2011 للدكتور الفاضل شرقرق سمير من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة أوت 20 1955 الجزائر . وأخيرا تضمن العدد بحثا لطالب الدكتوراه شتوح وليد من جامعة عنابه في الجزائر موسا بـ (الوفورات الاقتصادية المتحققة من توطين نظام الإدارة البيئية الايزو 14000) .

إضافة إلى ما ذكر فقد احتوى العدد أيضا على بحوث متنوعة منها بحثا في العلوم السياسية للدكتور الفاضل سالار محمد فرج من جامعة السليمانية موسوما ب ـ آفاق طبيعة النظم السياسية المحتملة لعراق المستقبل وبحثا أخر في علم النفس للدكتور الفاضل محمد الجبوري معنونا بـتشكيل هوية الأنا وعلاقتها بالتوافق النفسي والاجتماعي لدى الشباب المقيمين في الدنمارك .

إن استعراضنا للبحوث التي ضمها العدد السادس عشر من المجلة العلمية المحكمة ومضامينها الغنية يدفعنا للتأكيد مرة أخرى على نهج سكرتارية التحرير الهادف إلى تطوير عمل المجلة العلمية المحكمة وجعلها واحدة من المجلات العلمية الرائدة في الجامعات العربية وذلك من خلال توسيع دائرة الاستشارة العلمية مع أساتذة أكفاء من مختلف فروع المعرفة العلمية واعتماد الأساليب المعرفية الجديدة في التحكيم الهادف إلى تطوير وإثراء البحث العلمي عبر أدوات جديدة تعني برفع المستوى العلمي والأكاديمي للباحثين وطلاب المعرفة العلمية .

دور التسويق الالكتروني كأداة لتميز المنظمات في ظل تغير بيئة الأعمال

د. صباح بلقيدوم ـ جامعة لغرور عباس ـ خنشلة ـ الجزائر

الملخص.

يتحرك العالم اليوم تجاه ما يعرف بالاقتصاد الرقمي، هذا الاقتصاد الذي يمثل ثورة تنظيمية واجتماعية واقتصادية كبرى. ويعتمد الاقتصاد الرقمي على الاستخدام الكثيف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصفة عامة والانترنت بصفة خاصة.

لذا أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العصر الحديث تمثل سلاحا تنافسيا قويا لمنظمات الأعمال تستطيع استخدامه للتأثير على البيئة التنافسية بما يحقق أهدافها، كما ستكون إحدى العوامل الرئيسية لقيادة التقدم في القرن الواحد والعشرين.

ومما لاشك فيه أن التطور التكنولوجي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبح واضحا للجميع. فنحن نعيش في عصر الالكترونيات أو عصر " E " ونتج عن ذلك تداول مسميات كثيرة منها على سبيل المثال الاقتصاد الالكتروني، الأعمال الالكترونية، التجارة الالكترونية ،التسويق الإلكتروني.....الخ.

فارتباط منظمات الأعمال اليوم بتقنية الانترنت حقق لها مزايا تنافسية عديدة وذلك بتوفيره رؤيا شاملة وواضحة لبيئة الأعمال التي تنشط فيها المنظمة، وهذا ينعكس بشكل مباشر وايجابي على أداء وجودة منتجاتها وخدماتها وبالتالي مركزها التنافسي وهذا ما يحققه التسويق الالكتروني.

الكلمات المفتاح: الأعمال الالكترونية، التجارة الالكترونية، التسويق الالكتروني، تميز المنظمات.

Abstract.

Today the world is moving towards what is known as the digital economy, the economy, which represents a major organizational social and economic revolution, . The digital economy depends on heavy use of information and .communication technology in general and the Internet in particular

Therefore information and communication technology in the modern era became representing a powerful competitive weapon for business organizations

that can use to influence the competitive environment in order to achieve its objectives, as it is being one of the key factors driving progress in the twenty-first century.

There is no doubt that the technological development in the field of information and communication technology has become clear to all. We live in the age of electronics, or the era of "E" and resulted in the trading names of many of them, for example, e- economy, e-business, e-commerce, e-marketing ... etc.

The use of internet by business organizations provided them numerous competitive advantages by providing a comprehensive and clear vision on the business environment where organization is active, and this is reflected in a direct and positive impact on the performance and quality of their products and services and therefore its competitive position and this is achieved by electronic marketing

Keys Boards: E-Business, E-Commerce, E-Marketing, Excellence organizations.

مقدمة.

يعيش العالم اليوم عصر المعرفة كحقيقة أساسية تحدد نجاح أو فشل منظمات الأعمال بدرجة غير مسبوقة وتختلف سماته وملامحه وآلياته ومعاييره عن كل ما سبقه ، لذلك على كل من يعيش في هذا العصر ضرورة الأخذ بالمفاهيم والآليات الجديدة والمتجددة.

وقد ترتب على ذلك تحولاً جذرياً حيث تراجع الاقتصاد الصناعي بخطى متسارعة لصالح الاقتصاد الرقمي وأصبح العصر الحالي هو عصر اقتصاد الإنترنت – حيث حقق الاقتصاد الرقمي قفزات كبيرة نتيجة للتطور السريع والمتلاحق في شبكة الإنترنت وانتشارها بشكل هائل.

وانعكاساً لهذا التحول الاستراتيجي ظهر التسويق الإلكتروني والذي يعد تطبيقاً حقيقياً لفكرة العولمة وأن العالم ما هو إلا قرية صغيرة لا تتقيد بحواجز المكان ولا الزمان ، وقد اعتمد التسويق الإلكتروني على إمكانيات شبكة الإنترنت وجعلها سوقاً لاتصال الشركات بعملائها بكفاءة ، الأمر الذي أدى إلى تحول شكل التجارة العالمية من الشكل التقليدي إلى الإلكتروني.

ومن هنا أصبحت المنظمات في موقف يحتم عليها العمل الجاد والمستمر لاكتساب المبررات التنافسية لتتمكن من تحسين موقفها النسبي في الأسواق، وحتى المحافظة علي موقفها التنافسي في مواجهة ضغوط المنافسين المحليين والمحتملين، الأمر الذي يستوجب ضرورة توظيف تقنية المعلومات والاتصالات في ممارسة النشاط التسويقي بالمنظمات أو ما يسمي بالتسويق الإلكتروني كأحد أدوات التميز للمنظمة في بيئة الأعمال.

إشكالية الدراسة.

جاءت هذه الورقة البحثية متناولة للإشكالية الآتية: كيف يساهم التسويق الالكتروني في تطور وتميز منظمات الأعمال في ظل تحول طبيعة الأعمال والممارسات العالمية؟

أهمية الدراسة.

تنبثق أهمية الدراسة كون الموضوع حديث نسبيا و يحظى باهتمام متزايد من يوم إلى آخر لأنه أصبح يشكل إحدى ركائز التحول المؤسساتي إلى مؤسسات الكترونية التي أصبحت صيغة العصر الحديث وللتكيف والتماشي مع متطلبات هذا العصر تجد المؤسسات نفسها مجبرة على الاستفادة من كل التكنولوجيات الحديثة التي من شانها تحقيق التميز لهذه الأخيرة التي تعمل في بيئة شديدة التنافس.

أهداف الدراسة.

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- دراسة تحول الممارسات والأعمال الناجم عن ظهور التجارة والأعمال الالكترونية.

2- التعرف على ماهية التسويق الالكتروني كنمط جديد.

3- الوقوف على دور التسويق الالكتروني لتحقيق منظمات الأعمال لتميز واضح.

منهج الدراسة.

حتى يتسنى لنا الإلمام بمختلف جوانب الموضوع ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الأنسب لهذا النوع من الدراسات كون البحث يتناول موضوعا نظريا، معتمدين في ذلك على مجموعة من المراجع والدوريات المتخصصة باللغة العربية واللغات الأجنبية وصولا إلى مجموعة من الاستنتاجات المنطقية والتي نبني على أساسها عددا من التوصيات (مقترحات) لمعالجة موضوع الدراسة.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم التطرق إلى مجموعة من المحاور هي:

- ماهية الأعمال الالكترونية و التجارة الالكترونية.
- التسويق الالكتروني.
- دور التسويق الالكتروني في تميز منظمات الأعمال الحديثة.

أولا: ماهية الأعمال الالكترونية و التجارة الالكترونية.

ظهر مفهوم الأعمال الالكترونية لأول مرة عندما استخدمت شركة IBM هذا المصطلح في إطار سعيها لتمييز أنشطة الأعمال الالكترونية عن أنشطة التجارة الالكترونية وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا الانترنت في أداء أعمالها بصورة مبسطة ومرنة.

1- تعريف الأعمال الالكترونية.

تعرف الأعمال الالكترونية بأنها "خليط من العمليات والنظم الرقمية التي تمكن المنظمات من إدارة علاقاتها بالبيئة الداخلية والخارجية، ومحاولة استشعار تحديات المنافسة وتهديدات بيئة الأعمال الحالية والمتوقعة، وكذلك الوقوف على الفرص المواتية، إضافة إلى تنظيم عملية التجاوب والاستجابة الإستراتيجية، مع متغيرات بيئة الأعمال ووفق مفهوم الوقت الحقيقي للتجاوب" [1].

أما Chaffey فقد عرفها بأنها "كل الوسائل المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تستخدم للتبادل إما بين المنظمات أو مع علاقة المنظمات بالبيئة الخارجية ومتغيراتها المختلفة" [2].

ويعرف O'Brien الأعمال الالكترونية بأنها "استخدام تكنولوجيا الانترنيت في الاتصال بين الشبكات، وتمكين عمليات الأعمال والتجارة الالكترونية، والاتصالات داخل المؤسسات، وفيما بين المؤسسة والزبائن، والموردين وأصحاب المصالح" [3].

نستنتج مما سبق أن الأعمال الالكترونية تحدث عندما يكون هناك تكامل بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات المنظمة، حيث يؤدي هذا التكامل إلى إعادة تصميم عمليات الأعمال، أو يعيد الاختراع الكامل لنموذج الأعمال.

أما عن مجالات تطبيق الأعمال الالكترونية، فهي متنوعة منها التجارة، التسويق الالكتروني، المصارف الالكترونية، والحكومة الالكترونية. ومع إطلالة القرن الحالي أصبحت الأعمال الالكترونية خيارا تكنولوجيا حتميا في ضوء فرص وتحديات عولمة الأعمال وعولمة المنافسة، أو الاستخدام المكثف

لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كسلاح فعال في عالم المنافسة من جهة وكأداة لا غنى عنها لاكتساب الميزة التنافسية الإستراتيجية في مجال الأعمال وخلق فرص أو نماذج جديدة للأعمال من جهة أخرى.

2- تعريف التجارة الالكترونية:

يعرف- Turban- التجارة الالكترونية بأنها "عمليات البيع والشراء، والتسويق والخدمات، والتسليم والدفع للمنتجات أو الخدمات، أو المعلومات عبر الانترنيت، الاكسترانت وغيرها من شبكات الاتصال بين المؤسسة وزبائنها وموردیها"[4] وتتضمن، الأعمال- المستهلك (B2C)، الأعمال- الأعمال (B2B) ، كما تتضمن المستهلك إلى المستهلك (C2C).

ويوضح الشكل الأتي اتجاه التجارة الالكترونية واستراتيجيات الأعمال القيمة المضافة للمؤسسة التي تتبنى هذا الاتجاه.

شكل (01) اتجاهات التجارة الالكترونية واستراتيجيات الأعمال

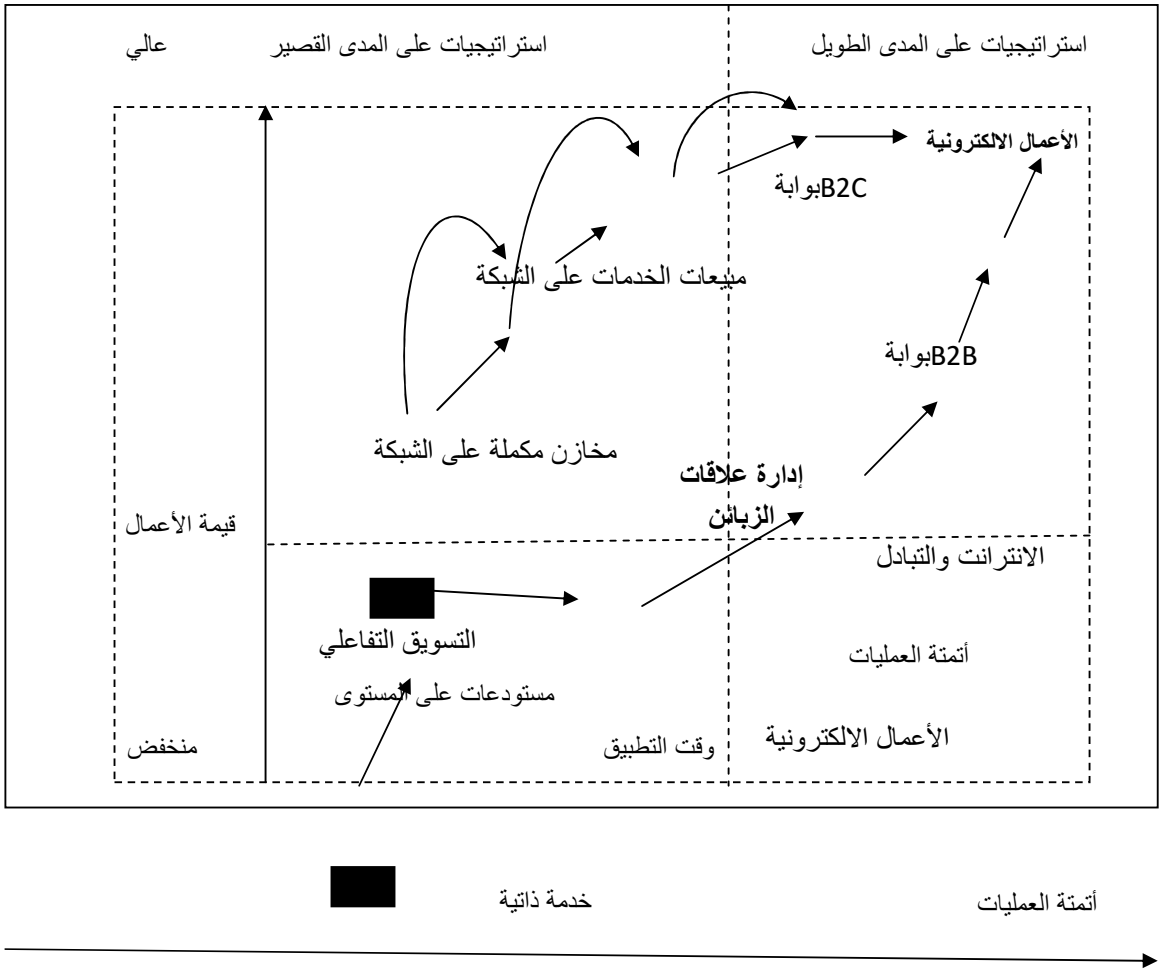

Source: O'brien James, Management Information Systems 5th Mc gros, hill .p: 176 ،Irwin, 2002

يتضح من الشكل أعلاه، أن استراتيجيات الأعمال على المدى الطويل وأتمتة العمليات هي التي تعظم قيمة الأعمال بدرجة عالية وستقود إلى الأعمال الالكترونية في المؤسسة بشكل كامل على المدى الطويل.

3- العلاقة بين الأعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية.

يمكن توضيح العلاقة بين الأعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية، من خلال الأسس التالية [5]:

هناك من يرى بان الأعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية هما على نفس الدرجة من التداخل.

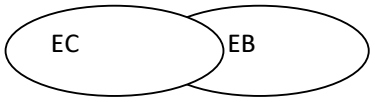

وهناك من يرى بأنهما متساويتان على النطاق الواسع EC = EB

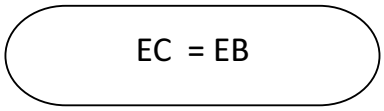

وهناك من يرى أن التجارة الالكترونية هي مجموعة فرعية من الأعمال الالكترونية.

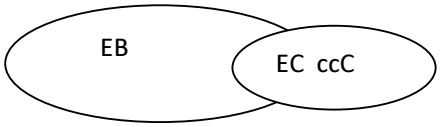

وترى الباحثة على أن الرأي الثالث هو الأرجح، فانطلاقا من التعريف السابق ذكره لكل من الأعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية، يتضح أن التجارة الالكترونية، هي مفهوم أضيق وأ صغر من الأعمال الالكترونية، حيث يتضمن مفهومها القيام بالعمل التجاري الكترونيا ضمن البيئة الرقمية، أما الأعمال الالكترونية، فتتضمن كافة الأعمال التي يمكن أن تتم من خلال الانترنيت حيث؛ تحوي أشكالا مختلفة مثل؛ الحكومة الالكترونية، الأسواق الالكترونية، المصارف الالكترونية، البريد الالكتروني، التزويد الالكتروني، وغيرها من أنشطة الأعمال الالكترونية.

4- الانترنت كبنية أساسية للأعمال والتجارة الالكترونية.

تستخدم المنظمات والمؤسسات الرقمية الانترنت بشكل واسع، من اجل التجارة الالكترونية وإدارة الأعمال الالكترونية، للقيام بمختلف الإجراءات والعمليات الداخلية، والعلاقات مع الزبائن والموردين، والعلاقات مع الجهات والعناصر الخارجية الأخرى. ويوضح الشكل رقم (03) تصورا لهذه الجوانب التي تطرقنا إليها.

شكل (03) استخدام الانترنيت كبنية أساسية للأعمال والتجارة الالكترونية.

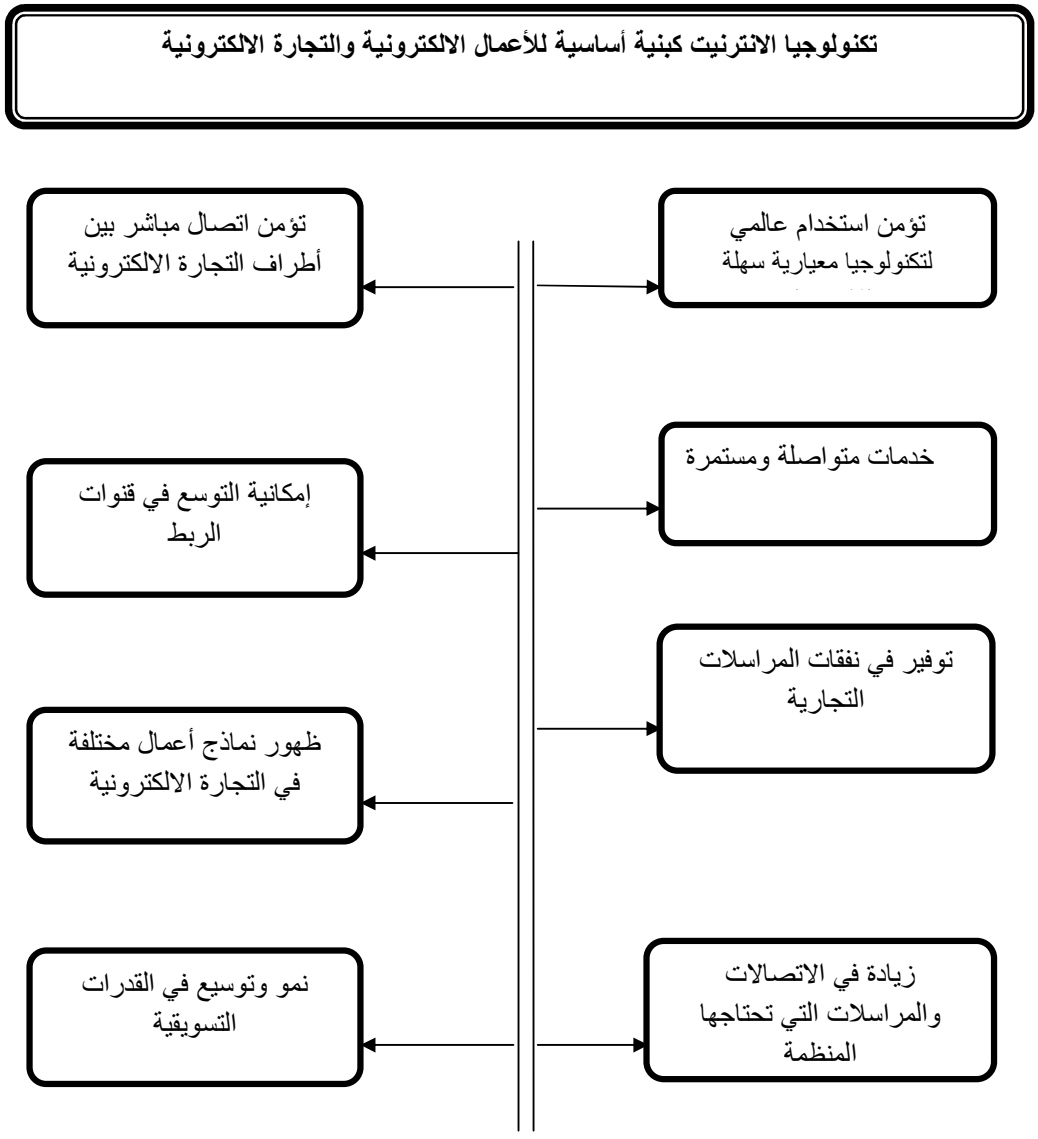

hall, printice "and Ecommerce Management E.Business "Source: Chaffey Dave . p: 09؛4 editions, 2009

إذن هذا المخطط يبرز أهم الفوائد التي يمكن أن توفرها شبكة الانترنيت كدعامة أساسية تقوم عليها كل من الأعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية في أن واحد.

5- فوائد الأعمال والتجارة الالكترونية.

يمكن لمنظمات الأعمال أن تحقق العديد من المنافع الملموسة وغير الملموسة من خلال تبنيها لإستراتيجية الأعمال والتجارة الالكترونية، والتي يمكن توضيحها في الجدول الآتي:

جدول (01) شكل منافع الأعمال والتجارة الالكترونية

المنافع الملموسة	المنافع غير الملموسة
1- زيادة المبيعات وزيادة الفوائد من خلال:	**1- تحسين صورة اتصال المؤسسة.**
- فتح أسواق جديدة وكسب زبائن جدد؛	**2- تحسين صورة العلامة التجارية.**
- تكرار البيع للزبائن الموجودين؛	**3- سرعة الاستجابة للسوق.**
- تنويع البيع للزبائن الموجودين.	**4- تسريع دورة حياة تطوير المنتج استجابة لحاجيات السوق.**
2- خفض كلف التسويق:	**5- تحسين خدمة الزبون.**
- تقليل وقت خدمة الزبون ؛	**6- التعلم من اجل المستقبل.**
- البيع بالانترنيت ؛	**7- مراقبة توقعات الزبون من خلال المواقع الالكترونية.**
- تقليل كلف التوزيع والطباعة من خلال وسائل الاتصالات والإعلان.	**8- التعرف على شركاء ودائمون جدد.**
3- خفض كلف سلاسل الدعم:	**9- إدارة أفضل لمعلومات الزبائن والتسويق.**
- خفض مستويات المخزون؛	**10- الحصول على التغذية العكسية من قبل الزبائن.**
- خفض منافسة الموردين؛	
- تقليص وقت أوامر الشراء.	
4- إدارة وخفض كل الأعمال الروتينية:	
- التوظيف، فواتير الدفع والعمل خلال العطل.	

Pearson ،and E. Commerce Management E.Business:Dave .Chaffey :Source .education limited British, 2000, p: 08

هذا الشكل يحدد مجموعة من الفوائد والمزايا التي توفرها الأعمال والتجارة الالكترونية، الشيء الذي ينعكس على ربحية المؤسسات وبالتالي تعزيز مكانتها في السوق التنافسية العالمية. ويمكن تقسيم العوامل البيئية المؤثرة على التجارة الالكترونية إلى ثلاثة أقسام رئيسية نوجزها في الجدول الآتي:

جدول (02) العوامل البيئية المؤثرة على التجارة الالكترونية.

العوامل الاقتصادية التسويقية	العوامل الاجتماعية	العوامل التكنولوجية
- المنافسة العالمية وشدتها؛ - انخفاض تكاليف اليد العاملة في بعض البلدان ؛ - التغيرات المستمرة في الأسواق.	- تغير طبيعة القوى العاملة؛ - سياسات وقوانين الحكومات؛ - التغيرات السياسية؛ - الاهتمام بحقوق الملكية المتنافي.	- تزايد الإبداع وتطور التكنولوجيا؛ - تزايد حجم المعلومات ووفرتها؛ - انخفاض تكاليف استخدام التكنولوجيا؛ - دخول التكنولوجيا واستعمالها في شتى الميادين.

المصدر: أسمهان ماجد الطاهر، مها مهدي الخفاف: مقدمة في نظم المعلومات الإدارية، ط1، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011 . ص:176.

6- أنواع الأعمال والتجارة الالكترونية.

ا- تتمثل أنواع التجارة الالكترونية على وجه الخصوص فيما يلي[6] :

* علاقة الأعمال بالزبائن(B2C)، تتضمن التجارة الالكترونية هنا بيع السلع والخدمات مباشرة إلى الزبائن وهو ما يطلق عليه البيع بالتجزئة؛

*علاقة الأعمال بالأعمال(B2B)، مضمون التجارة الالكترونية هنا هو التعاملات التجارية بين الشركات بعضها ببعض، فتتبادل البضائع والخدمات؛

* علاقة الزبائن بالزبائن ((C2C)، أي تعامل الزبائن مع بعضهم البعض وبدون وسطاء حيث تتم عمليات الشراء والبيع مباشرة، مثال ذلك، المزايدات العلنية التي يبيع فيها الزبائن السلع ويحصلون على حاجاتهم من خلال الصفحة الالكترونية الأكثر شيوعا والمعروفة ب :e.Bay.com-

* التجارة الالكتروني باستخدام الموبايل-Mobil Commerce- وهي التجارة التي لا ترتبط بمكان ثابت، حيث تتم أنشطة التجارة الالكترونية في البيئة اللاسلكية ويمكن التفاعل مع الزبون في أي مكان؛

*علاقة الأعمال بالموظفين (B2E) أي تعامل المنظمات مع العاملين لديها وتزويدهم بخدمات أو معلومات أو سلع؛

* التجارة التعاونية Collaborative Commerce - يخص هذا النوع من الأعمال مجموعة من الأفراد ذوي اهتمامات مشتركة ويتفاعلون الكترونيا مع بعضهم البعض.

ب- أما عن الأعمال الالكترونية: فهي تحوي على أنشطة مختلفة مثل؛ المصارف الالكترونية والحكومة الالكترونية، وتتوزع أنشطة هذه الأخيرة على ثلاثة مجالات رئيسية هي:

* علاقة الحكومة بالمواطنين G2C، يحصل المواطن هنا على خدمات أو معلومات من الدوائر الحكومية للدولة التي يقيم فيها؛

* علاقة الحكومة بالحكومةG2G، ويتضمن كل التعاملات الحكومية التي تتم داخل مختلف الدوائر الحكومية في الدولة؛

* علاقة الحكومة بالأعمال (G2B) تتمثل في العلاقة بين المشاريع التي تنفذها الحكومة، واتفاقيات البيع بين المؤسسات التجارية والحكومة نفسها.

7- تحديات الأعمال والتجارة الالكترونية.

هناك العديد من التحديات التي تواجهها إدارة المنظمات في التجارة والأعمال الالكترونية نستطيع أن نلخصها بالآتي[7]:

- إن العديد من نماذج الأعمال الجديدة والتي يكون أساسها الانترنت لم تجد الطرق المضمونة لكي تؤمن الأرباح أو تخفض التكاليف؛
- استعمال الانترنت في أعمال وتجارة الشركات يقتضي تغييرات تنظيمية مدروسة بشكل جيد؛

- إعادة صياغة العلاقات مع الزبائن، المجهزين وشركاء الأعمال الآخرين؛
- ضرورة إعطاء ادوار جديدة للعاملين؛
- وجود صراعات بين مختلف قنوات العمل عند تحول الشركة إلى نمط الأعمال الجديدة (الانترنت)؛
- صعوبة تحقيق الأمن ألمعلوماتي؛
- استعمال لوسائل اتصالات قديمة نسبيا في بعض الدول؛
- نقص وعدم وضوح الرؤيا في العديد من المسائل القانونية .

ثانيا: التسويق الالكتروني.

يمثل التسويق الالكتروني أهم مظاهر تفاعل المجال الاقتصادي بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات خاصة منها الانترنت.

1- تعريف التسويق الالكتروني:

لقد تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم التسويق الالكتروني، وفيما يلي نتناول أهم هذه التعاريف:

يرى البعض أن التسويق الالكتروني هو " استخدام إمكانيات شبكة الانترنت وشبكات الاتصال المختلفة والوسائط المتعددة في تحقيق الأهداف التسويقية مع ما يترتب على ذلك من مزايا جديدة وإمكانيات عديدة "[8].

ويرى آخرون بأنه : "استخدام الانترنت و غيرها من الوسائل التكنولوجية التفاعلية لخلق و إحداث حوار بين المنظمة و مستهلكين معينين".[9]

يعرف كذالك على أنه: "عملية الاستفادة من الخبرة في مجال التسويق في تطوير استراتيجيات جديدة و ناجحة و فورية تمكن من تحقيق الأهداف و الغايات بشكل أسرع من التسويق التقليدي بالإضافة إلى توسع ونمو الأعمال بدرجة كبيرة عن طريق الاستغلال العقلاني للموارد (الوقت،الجهد والتكلفة) "[10]

وعليه يمكن القول أن التسويق الالكتروني عملية اجتماعية وإدارية يحصل من خلالها الأفراد والجماعات على احتياجاتهم ورغباتهم من خلال خلق وتقديم وتبادل المنتجات ذات القيمة مع الآخرين باستخدام الوسائط التكنولوجية الحديثة.

2- أسباب تزايد استخدام التسويق الالكتروني.

من مبررات زيادة استخدام التسويق الالكتروني نذكر ما يلي [11]:

- تحقيق التواجد الالكتروني على الانترنت، أي توفير موقع للمؤسسة يشمل كل البيانات عنها ومختلف أنشطتها وكذلك طرق ووسائل الاتصال بها؛
- يمكن المهتمين الدخول على موقع الشركة والحصول على إجابات لتساؤلاتهم بدون أن يكلف ذلك المؤسسة أي جهد؛
- الوصول إلى السوق العالمية نظرا لتلاشي الحدود الجغرافية والزمنية، وبالتالي إمكانية دخول أسواق جديدة والحصول على مزايا عديدة؛
- توفير الصور والفيديوهات والأصوات بالموقع على الانترنت بدون أي تكاليف إضافية؛
- تقديم خدمات للمستهلكين 24/24 س، 7/7؛
- إمكانية حصول المستهلكين على المعلومات المتجددة والمتغيرة بكل سهولة؛
- إمكانية حصول المؤسسة على تغذية مرتدة من العملاء حول ما تقدمه من سلع وخدمات (التفاعل بين المنتج والمستهلك).

3- مزايا وخدمات التسويق الالكتروني.

3-1- تتمثل أهم مزايا التسويق الالكتروني فيما يلي[12] :

- توسيع قاعدة العملاء نتيجة إمكانية الدخول اللحظي والدائم؛
- تخفيض تكاليف ميزانية التسويق؛
- التفاعل المباشر بين البائع والمشتري من خلال قنوات الاتصال مما يحقق علاقة قوية بينهما؛
- الاهتمام بحاجات ورغبات العميل الناتجة عن تخفيض حجم الأعمال الورقية؛
- تقليل وقت إتمام المعاملات، حيث أن مراحل عملية التسويق أصبحت تتم عن طريق الخدمة المباشرة؛

- سهولة الولوج لأسواق جديدة وبالتالي الوصول إلى عملاء جدد في أي مكان بدون التقيد بالحدود الجغرافية؛
- تحسين وتطوير عملية تحليل السوق (مقدرة السوق على تقديم منتج جديد أو خدمة جديدة) عن طريق عمليات الاستقصاء والتقييم الالكتروني؛
- إمكانية الاستفادة من مساعدة وإرشادات الخبراء والمتخصصين؛
- تعدد وتنوع الفرص أمام العاملين في عملية الاختيار للسلع والخدمات المقدمة وهذا يؤدي إلى شدة المنافسة ما بين المنتجين، وبالتالي انخفاض الأسعار؛
- مساعدة المستهلكين في اتخاذ قرارات الشراء الصحيحة عن طريق تزويدهم بمعلومات مفصلة وحديثة عن المنتجات التي يرغبون في اقتنائها؛ - القدرة على تحديد العميل المستهدف وتقديم خدمات إضافية له؛ - مساعدة المنظمات على تقديم خدمات ذات جودة عالية.

3-2- وتتمثل أهم الخدمات الالكترونية المستعملة في مجال التسويق في الآتي.

- تبادل البيانات والوثائق الكترونيا والاستغناء عن الوثائق الورقية
- استخدام البريد الالكتروني في الإرسال والاستقبال في نفس اللحظة
- الشراء والبيع من خلال الإعلانات الالكترونية - الاتصال التفاعلي بالعملاء.

4- الفرق بين التسويق الالكتروني والتسويق التقليدي.

الجدول الآتي يوضح لنا أهم الفروقات بين التسويق الالكتروني والتسويق التقليدي في ظل اختلاف وجهة نظر بين أصحاب الرأي الأول والرأي الثاني.

جدول (03) أهم الفروقات بين التسويق الالكتروني والتسويق التقليدي.

التسويق الالكتروني	التسويق التقليدي
○ **استخدام الانترنت كوسيط يحقق الاتصال التفاعلي بين عدة أشخاص من الجانبين أو بين شخص من جانب وعدة أشخاص من جانب أخر أو بين شخص من جانب وشخص آخر من جانب آخر.**	○ **الإعلان عبر وسائل الإعلام الجماهيرية التقليدية مماثل للاتصال عبر الانترنت. كما أن الاتصال بين شخصين يشبه الاتصال ما بين مندوب البيع والمستهلك .**

○ **يستطيع المستهلك الرقابة والتحكم المباشر في الرسائل الإعلانية الالكترونية، حيث أن الإعلان الالكتروني يمكن من الاتصال وتقديم الخدمة إلى المستهلك بصورة فورية، وهذا يمثل فرق جوهري بين التسويق الالكتروني والتسويق التقليدي .** ○ **يستطيع المستهلك في ظل التسويق الالكتروني بعث رسالة إلى منتديات المناقشة المتعلقة بمنتج معين وهذا يمثل فرصة وتهديد في نفس الوقت، منها أن هذه الرسالة تعتبر شهادة من مستهلك مستقل (أصول غير ملموسة) ، هذه الرسالة توفر تغذية مرتدة، كما أن التعليقات السلبية تدفع المنظمة إلى الاستماع إلى حاجات ورغبات المستهلكين.** ○ **المستهلك هو الذي يقرر ماهية المحتويات التي يشاهدها على الانترنت، أي أنها وسيط جذب وليست وسيط دفع.**	○ **وسائل الإعلان التقليدية تحقق نفس التأثير كما هو الشأن بالنسبة للوسائل الأخرى، فالاتصال عبر الهاتف يمكن من الحصول على معلومات أكثر.** ○ **هذه العملية غير متوفرة في الاتصالات التسويقية التقليدية.** ○ **في الاتصالات التسويقية التقليدية (الإعلان، النشر، البيع الشخصي، تنشيط المبيعات...)، فان المؤسسة هي التي توفر وتدفع المعلومات إلى المستهلك.**

المصدر من إعداد الباحثة اعتمادا على: السيد عليوة، التجارة الالكترونية ومهارات التسويق العلمي، دار الأمين ،ط1، القاهرة، 2002، ص: 123.

5- تأثير التسويقي الالكتروني على عناصر المزيج التسويقي.

مع ولوج تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات المجال الاقتصادي تغيرت معه معالم هذا الأخير، وأصبح التسويق الالكتروني اهمم مظاهره وتغيرت معه عناصر المزيج التسويقي وأصبحت تتم بصورة الكترونية تماشيا والتطورات الحاصلة في مجال التجارة الالكترونية.

5-1- تأثير التسويقي الالكتروني على المنتج الالكتروني:

المنتج الإلكتروني هو المنتج الذي يتم تبادله بشكل آلي أو شبه آلي، ويقصد بشبه آلي إجراء بعض العمليات عبر الانترنت والتسليم خارج الخط off-line وهذه العمليات تعد جزء صغير من الأنشطة التسويقية وهي عملية النقل والتسليم وهي أحد عناصر التوزيع المادي.

ا- أنواع المنتجات الالكترونية: تنقسم المنتجات التي يتم تسويقها الكترونيا إلى نوعين هما:

* المنتجات المادية: وهي المنتجات التي تتطلب وجود نظام توزيع مادي تقليدي يعمل بالتزامن مع الأنشطة والعمليات الالكترونية على الخط on-line وبدورها تنقسم إلى:

- السلع الميسرة: هي سلع يرغب المستهلك في اقتنائها بأقل جهد واقصر مدة مثل، السجائر، الجرائد، المشروبات... الخ.

- سلع التسوق: هي السلع التي يقوم المستهلك بشرائها بعد إجراء عملية مقارنة من المعروض من السلع التنافسية كالملابس والأثاث.

- السلع الخاصة: هي ذات الماركات الفريدة والمتميزة، توجه إلى جمهور معين من المستهلين تمتاز بغلاء أسعارها كالتحف، السيارات، المجوهرات...الخ.

* المنتجات الرقمية: هي المنتجات الأكثر ملائمة لتسويقها بالكامل عبر الانترنت حتى وصولها إلى المستهلك النهائي، منها:

- المعلومات كمنتج: هي المنتجات الأكثر ملائمة لتسويقها الكترونيا عبر الانترنت من خلال الرقمنة، حيث أن المعلومات مورد لا ينفذ ولا تحتاج إلى قواعد ولوائح لتقديرها.

- الخدمات كمنتج رقمي: هي الخدمات التي يتم توفيرها من خلال أنشطة موجهة بالمعلومات، مثال ذلك؛ توفير الاستشارات المالية والقانونية والطبية، فمعظم الخدمات على الخط تكون متاحة 24/24 ساعة طوال أيام الأسبوع.

ب- خطوات تميز المنتج الالكتروني: يجب تميز منتجات المؤسسة عن غيرها من المنتجات المنافسة باستخدام العلامات التي قد تكون رمزا أو حرفا أو كلمة أو غير ذلك.

وكما هو الشأن بالنسبة للمنتج في البيئة التقليدية على المنتج الالكتروني أن يكون مميزا وذلك عبر الخطوات الآتية [13]:

- التحديد الواضح لجمهور العلامة المستهدف؛
- فهم عميق لسلوك المستهلك المستهدف؛
- تحديد نقاط القوة التنظيمية الرئيسية التي تدفع المستهلك إلى الشراء؛
- متابعة ومراقبة المنافسين باستمرار انتهاز الفرص والاستثمار ثم الانتظار ؛

- تصميم الاسم والعلامة التجارية التي تسهل على المستهلك تفسيرها؛
- بناء نظام معلومات للتغذية العكسية.

ويكمن تأثير التسويق الالكتروني على المنتج الالكتروني فيما يلي [14]:

- أن أثر شبكة الإنترنت على المنتج تظهر من حيث ارتباط المنتجات ومواصفاتها بالمواصفات العالمية في العصر الحاضر، وشبكة الإنترنت تساهم بإعطاء المعلومات عن المنتجات العالمية المنافسة.
- كما أن بعض الأشخاص لا يرغبون بالتسوق من خلال تجوالهم بالأسواق لذلك فهم يفضلون الحصول على منتجاتهم من خلال الصور الحية المعروضة على المواقع المخصصة للشركات على الشبكة العنكبوتية.
- أن العرض على شبكة الإنترنت ساهم بظهور منتجات وخدمات جديدة، الأمر الذي زاد من التنوع في المنتجات المعروضة وأصبحت عوامل التمييز والاختيار أكثر وضوحاً.
- أن تطور خدمات ما بعد البيع والضمان لهذه المنتجات ساهم في زيادة أهمية العرض وإظهار المعلومات عن المنتج والخدمات ما بعد البيع؛ بحيث تساهم شبكة الإنترنت في معرفة هذه الخدمات.

5-2- تأثير التسويق الالكتروني على التسعير الالكتروني.

يعرف السعر [14] بأنه "كل ما يتحمله المشتري من نفقات في سبيل حصوله على سلعة أو خدمة معينة توفر له منفعة أو إشباع لحاجة معينة من حاجاته" ،فالسعر هو أحد مكونات المزيج التسويقي فهو يشكل مورداً بالنسبة للمؤسسة بينما بقية العناصر نفقات تتحملها المؤسسة، وهو الشكل الذي يحدد قيمة السلعة بالنقود وفقاً لما تحققه السلعة من منفعة وغالباً ما يكون معياراً للجودة، فقيمة السلعة تختلف باختلاف الأشخاص والزمن والسوق فالسعر له أهمية بالغة لأنه يشكل الإيراد الأساسي للمؤسسة، وتؤثر مجموعة من العوامل على الأسعار نذكر منها:

- تكاليف الإنتاج – المنافسة السوقية – الموردون – قوى العرض والطلب – درجة تدخل الدولة.

5-3- أهداف التسعير للمنتج الالكتروني: تتمثل أهداف التسعير في البيئة الالكترونية فيما يلي[15]:

- ✓ الأهداف المالية: و تنقسم بدورها إلى نوعين: الأهداف المبنية على التكلفة و الأهداف الموجهة بالربح.

- الأهداف المبنية على التكلفة: حيث يتحدد السعر عن طريق تغطية تكاليف الإنتاج مع إضافة هامش ربح معين لكل وحدة من المخرجات.

- الأهداف الموجة بالربح: منها أهداف العائد على الاستثمار أي الوقت اللازم لتغطية تكاليف الاستثمار قبل تحقيق أرباح صافية، و منها أهداف تعظيم الربح حيث أن السعر النهائي يعتمد على مجموعة من العوامل أهمها مرونة الطلب السعرية للمنتج ،مدى توفر بدائل للمنتج ،تفضيلات المستهلك.

- ✓ الأهداف السوقية: و منها:

- أهداف النصيب السوقي: يتم تحقيقها إما باختراق أسواق جديدة للحصول على نصيب سوقي هام في فترة زمنية قصيرة نسبيا أو الحفاظ على النسيب السوقي الحالي من خلال تخفيض الأسعار و ذلك لمنع دخول منافسين جدد للسوق.

-توقعات المستهلكين: و ذلك من خلال وضع المستهلك لسعر مرجعي كأساس لاتخاذ قرار الشراء و ذلك بمقارنة الأسعار الماضية على أوضاع جديدة.

- ✓ الأهداف السيكولوجية: أي الأهداف النفسية كعامل في تحديد إستراتيجية التسعير و ذلك من خلال دراسة العلاقة بين الجودة و السعر و من خلال استثمار العناصر غير مالية للسعر متمثلة في الأمن و الضمانات الالكترونية.

و بصفة عامة هناك ثلاث بدائل رئيسية أمام المؤسسات تمثل استراتيجيات للتسعير و هي :

وضع أسعار أقل من متوسط أسعار المنتجات و الخدمات المماثلة.

وضع أسعار تدور حول متوسط أسعار منتجات الخدمات المماثلة.

وضع أسعار أعلى من متوسط أسعار منتجات الخدمات المماثلة.

و يكمن تأثير التسويق الالكتروني على عناصر التسعير فيما يلي [16]:

التسعير عبر الإنترنت يتصف بالمرونة وعدم الثبات وتحدد الأسعار إما بالمفاوضات بين البائع والمستهلك أو بالمزادات لذلك يرى بان التسعير عبر الشبكة شبيه بأسعار السندات والأسهم في البورصة.

تتميز الأسعار عبر الإنترنت بالانخفاض والسبب يعود للتنافس الشديد بين الشركات العارضة على المواقع المخصصة لذلك مما يتيح الفرصة للمستهلك بمقارنة الأسعار والسلع المعروضة وانتقاء

الأرخص وذلك بالتنقل بين المواقع باستخدام التقنيات المتطورة المتاحة عبر الإنترنت مثل برنامج shop bots الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الأسعار ذلك أن كل شركة تحاول عرض السعر المناسب .

توفر الإنترنت للمستهلك خيارات كثيرة بسبب الكم الهائل من المعلومات المتوفرة على الشبكة، بحيث لم يعد للبائع وسيلة للتحكم به وبالسعر إذا كان المستهلك يفضل الشراء من مكانٍ قريب ليوفر على نفسه عناء السفر بعيداً للحصول على سلعة أرخص. فالشبكة الدولية (الإنترنت) توفر له المعلومات اللازمة عن الأسعار مهما بعدت المسافة.

5-3- تأثير التسويق الالكتروني على التوزيع الالكتروني.

يمثل التوزيع عنصرا هاما من عناصر المزيج التسويقي لذا فان الآلية التي يتم اختيارها لتوزيع المنتجات يجب أن تتوافق مع رسالة الاتصالات التسويقية المتكاملة لمنظمات الأعمال، ويصف هيكل التوزيع نوعية الوسطاء الذين يمكن استخدامهم في توصيل السلع إلى الأسواق المستهدفة، وتتكون قناة التوزيع من واحد أو أكثر من وسطاء، وتعتبر عملية عدم الوساطة (الاستغناء عن بعض قنوات التوزيع) إحدى التغيرات الهيكلية الهامة في الأسواق الالكترونية، كما هو موضح:

A المنتج ← تاجر الجملة ← تاجر التجزئة ← المستهلك

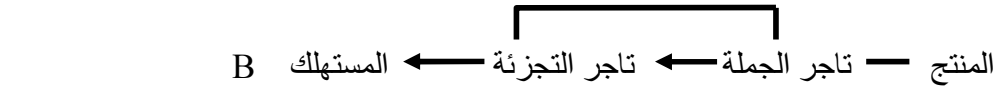

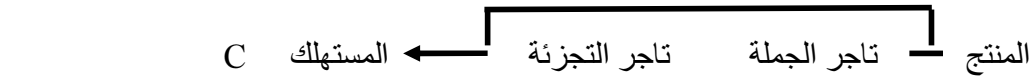

ولعدم الوساطة العديد من الفوائد بالنسبة للمنتج والمستهلك معا تتمثل في انخفاض تكلفة المبيعات لعدم وجود وسيط بين المنتج والمستهلك، وهو ما يعود على المستهلك بالفائدة المتمثلة في انخفاض الأسعار.

ويكمن تأثير التسويق الالكتروني على التوزيع الالكتروني فيما يلي [17]:

* أن شبكة الإنترنت تساعد على تخفيض القنوات التسويقية وتعمل على إيصال السلعة للمستهلك بالزمان والمكان المناسبين وتؤدي إلى تطبيق قاعدة من المنتج إلى المستهلك مباشرةً.

لقد بدا واضحاً بأن التوزيع عبر شبكة الإنترنت ساهم باختصار الكثير من قنوات التوزيع الأمر الذي أنعكس على تكاليف الإنتاج. أن اختصار قنوات التوزيع كان من شأنه تخفيض عدد الموظفين وهذا هو

الحال في شركة أمازون دوت كوم بحيث أصبحت العلاقة مباشرة مع المستهلكين فلم يعد هناك حاجة للعدد الكبير من الموظفين لتصريف الأعمال . وكذلك الحال بالنسبة لهولندا بحيث تم عقد 60% من الصفقات في بيع الورود من خلال الإنترنت فأصبحت الورود تصل إلى المستهلك في أميركا في الوقت المناسب، الأمر الذي ساهم بزيادة المبيعات وسرعة خدمة الزبائن.

* أن التوزيع عبر الإنترنت ساهم بإيجاد بدائل للنقل وخصوصاً عندما يكون المنتج رقمياً بحيث يتم نقلة عبر شبكة الإنترنت مباشرة.

* أن اختصار قنوات التوزيع كان من شانه الاستغناء عن الوسطاء، وقد أدى ذلك إلى تخفيض تكاليف الإنتاج والتوزيع، الأمر الذي ساهم بالرد على طلبات العملاء المستعجلة على مدار الساعة.

* أن شبكة الإنترنت توفر السرعة في تأمين وصول الوثائق المطلوبة والطلبات والوفاء بها ومتابعة وصول المنتج إلى المستهلك النهائي وهذا يساهم أيضاً بسرعة وزيادة خدمات ما بعد البيع وقبول وإعادة السلع المرتجعة وبالسرعة المطلوبة.

كما أدت بيئة الأعمال الالكترونية إلى إعادة هيكلة الأسواق وظهور ما يسمى بالأسواق الأسواق الالكترونية.

ا- الأسواق الالكترونية:

لقد أدت تكنولوجيا الانترنت إلى ظهور الأسواق الالكترونية، والتي لم تعد تتطلب من الشركات أن تستثمر مبالغ ضخمة في تطوير وصيانة نظم تجارية معينة، وسمح ذلك للشركات الصغيرة والكبيرة أن تستفيد بميزة الأسواق التخيلية، لما توفره لها من مزايا نوجزها في مجموعة [18] من النقاط:

- تؤدي الأسواق الالكترونية إلى إلغاء أو الاستغناء عن العديد من الوثائق والمستندات والأعمال المكتسبة، مما أدى إلى خفض الوقت المطلوب للتشغيل؛
- سمحت الأسواق الالكترونية بزيادة بدرجة الآلية، وخفض التكاليف غير المباشرة، وتكاليف التخزين، ويؤدي ذلك إلى الإنتاج والدفع في الوقت المحدد؛
- أصبحت الشركات على اختلاف أحجامها وأماكن تواجدها، قادرة على المشاركة في الأسواق العالمية، والوصول إلى المستهلك أيا كان موقعه؛

- لا تشكل الأسواق الالكترونية مجرد وسيلة للاتصالات التسويقية، ولكنها تقدم وسائل للتوزيع وبالذات المنتجات الرقمية. فشركات البرمجيات تستخدم الانترنت لكي تقدم منتجاتها بطريقة تسمح للمستهلك بتحميله واختيار البرامج بصورة مجانية على سبيل التجريب؛
- تسمح الأسواق الالكترونية بتخفيض التكلفة الحدية للتنسيق بين المنظمات، ومعالجة كم كبير من المعاملات التسويقية؛
- تمد الأسواق الالكترونية المستهلك بكميات كبيرة من المعلومات والاختيارات، عن مكان المنتج ومواصفاته؛
- كما تسهل من تجربة واستخدام المنتج الالكتروني لفترة طويلة وبصورة مجانية،مما يؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد واتخاذ قرار الشراء

كل هذه المنافع أو المزايا تتحول بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى مدخرات على مستوى المستهلك وزيادة في كفاءة الأعمال بالنسبة للمنظمات.

ب- مكونات الأسواق الالكترونية.

تتمثل المكونات الرئيسية أو اللاعبون الرئيسيين في أسواق الفضاء في المنتجات الرقمية، والمستهلكين، والبائعين، والبنية التحتية للشركات، والوسطاء، والخدمات الداعمة، والقائمين على خلق وإنتاج المحتوى.

و فيما يلي وصفا مختصرا لكل من هذه المكونات [19]:

* المنتجات الرقمية: أصبحت العديد من المنتجات والخدمات اليوم في ظل الأسواق الافتراضية رقمية *. وفي ظل هذه الرقمية، تكون معظم التكاليف ثابتة وتكون التكاليف المتغيرة محدودة للغاية، وبالتالي يزداد الربح بسرعة.

* المستهلكين: يشمل مصطلح المستهلك في الأسواق الالكترونية عشرات الملايين من الأفراد حول العالم، ويعتبرون مشترين محتملين للسلع، والخدمات المعروضة أو المعلن عنها على الانترنت.

* البائعين: و تتضمن مئات الآلاف من المجلات التي تعرض وتعلن عن منتجاتها على الانترنت.

* الوسطاء: يعمل الوسطاء في هذه الحالة على إيجاد وإدارة السوق المباشر والتوفيق بين البائع والمشتري.كما يوفر الوسطاء بعض خدمات البنية التحتية ويقدموا مساعدات لكل من البائعين والمشترين لإتمام الصفقات.

* الخدمات الداعمة: يوجد العديد من الخدمات الداعمة، وتتراوح تلك الخدمات بين خدمات الثقة والمهنية، وحتى موفري المعرفة.

* شركات البنية التحتية: و تتمثل في آلاف الشركات التي توفر الأجزاء المادية والبرمجيات اللازمة لدعم التجارة الالكترونية.

* القائمين على تخليق المستوى: و تتمثل في المئات من الشركات التي تعمل في مجال تخليق وتحديث مواقع وصفحات الانترنت، وتعتبر جودة محتوى الويب احد عوامل النجاح الحرجة في التجارة الالكترونية.

* شركاء الأعمال: علاوة عن البائعين والمشترين يوجد العديد من أنواع شركاء الأعمال التي تتعاون على الانترنت وبصفة خاصة في سلسلة التوريد.

ج- المنافسة في الأسواق الالكترونية.

تمر المنافسة بمرحلة تغير أساسية فرضتها التطورات المتلاحقة في مجال تكنولوجيا المعلومات والانترنت، ولم تعد القواعد الاقتصادية القديمة قائمة.و تعتبر المنافسة كثيفة جدا في ظل التجارة الالكترونية لعدة أسباب [20]:

* انخفاض تكاليف البحث : تؤدي التجارة الالكترونية إلى انخفاض تكلفة البحث عن المعلومات، عن المنتج، وقد تصل إلى الصغر في معظم الحالات . ويؤثر ذلك بصورة جوهرية على المنافسة، وتستطيع المؤسسات من خلال تخفيض أسعارها أو تحسين خدمات العملاء، أن تستحوذ على حصة سوقية كبيرة.

* المقارنات السريعة: من خلال استخدام أدوات البحث والتسوق، يستطيع المستهلك الحصول على ما يريد بأسعار تنافسية، لذا فان الشركات التي تتعامل تجاريا عبر الانترنت وتوفر معلومات لأدوات البحث، سوف تجني ميزة تنافسية.

* توفير المنتج أو الخدمة حسب الطلب: توفر شركة- Amazon.Com – مثلا، معلومات ليست متاحة أصلا في المحل التقليدي لبيع الكتب مثل؛ الاتصال بالمؤلف، وملخص الكتاب، وما يميز الكتاب عن غيره بالإضافة إلى ذلك توفر التجارة الالكترونية ميزة توفير المنتج، أو الخدمة حسب طلب العميل.

* انخفاض الأسعار: بعض الشركات مثل؛- Amazon.Com - وغيرها تقدم أسعارا منخفضة بسبب انخفاض تكاليف التشغيل لديها، فليس هناك تسهيلات مادية أو حد أدنى من المحزونات أو غيرها.

* خدمات المستهلك : تقدم بعض الشركات خدمات متميزة للمستهلك، وهو ما يشكل احد المزايا التنافسية، وهناك العديد من القوى التنافسية الواجب الانتباه إليها، في ظل الاقتصاد الرقمي الذي تشكل المعرفة الجزء الأكبر منه . فحجم الشركة، والبعد الجغرافي للمستهلك، واختلاف اللغات وغير ذلك، لم تعد تشكل ميزة تنافسية لها دلالة في اقتصاد اليوم.

5-4- تأثير التسويق الالكتروني على الترويج الالكتروني.

للترويج الالكتروني أهمية بالغة لا تقل عن أهمية الترويج التقليدي نظرا للدور الذي يلعبه في تعريف المستهلك بالمنتج وفي إقناعه بمزاياه ومن ثم دفعه إلى اتخاذ قرار الشراء، ولنجاح الترويج الالكتروني يجب أن يحمل مجموعة الخصائص التالية [21] :

- تحديد المعلومات التي يحتاج إليها العميل وبالتالي توفير خدمات استثنائية لمستهلك الانترنت ؛
- تقديم سلعة جديدة مطلوبة من قبل المستهلك وإشباع طلباته ورغباته؛
- استغلال التكنولوجيا لإضافة خدمات وإمكانيات جديدة؛
- الحصول على معلومات مرتدة كافية تسمح بالتحديث الدائم لموقع المنظمة على الانترنت.
- التغطية 24/24 ساعة طوال أيام الأسبوع؛
- إمكانيات الوسائط المتعددة لتوصيل المعلومة في الوقت نفسه مثل: الصوت، الصورة، الرسومات والنصوص؛
- التفاعلية بين المستهلك وموظفي المنظمة.

أما فيما يخص الترويج الالكتروني يوجد طريقتان للترويج لموقع المنظمة على شبكة الانترنت، تتمثل في الترويج خارج الخط و الترويج على الخط:

- الترويج خارج الخط offline promotion: ويستخدم هذا الترويج ليمد المستخدمين والمستهلكين المحتملين في بيئة الأعمال التقليدية بعنوان موقع ويب المنظمة على شبكة الانترنت، كالإعلانات على جانبي السيارات، ولوحات الإعلانات في الشوارع والكتابة السماوية.

- الترويج على الخط online promotion: ويستخدم لمساعدة العملاء في إيجاد موقع الويب الخاص بالمنظمة وهم أمام شبكة الانترنت. والجدول التالي يوضح أهم تأثيرات التسويق الالكتروني على مختلف عناصر المزيج الترويجي الالكتروني بشيء من التفصيل:

جدول (04) علاقة التسويق الالكتروني بعناصر المزيج الترويجي.

الإعلان	البيع الشخصي	النشر والدعاية	تنشيط المبيعات
○ الإعلان الثري الذي يستخدم برنامج جافاJava وهو يضمن التفاعل مع مستخدم الإنترنت بحيث يتجاوب مع الإعلان. ○ الرسوم المتحركة التي تهدف إلى إثارة الاهتمام ○ الإعلان عبر الإنترنت يشكل وسيلة منخفضة التكاليف حيث يتميز بالمرونة لإمكانية تغيير الإعلان - الإعلان عبر شبكة الإنترنت يساعد المؤسسة في الحصول على معلومات إحصائية حول نجاح الإعلان ورضا الزبائن. ○ الإعلان عبر شبكة الإنترنت، يساعد المؤسسة المعلنة في الحصول على ردود أفعال الزائرين بالمجان.	○ أن وجود شبكة الإنترنت قد ساعد على تقصير المسافة بين المؤسسة المسوقة والعملاء وقد جعلت الاتصال أكثر حيوية وفعالية بين الأطراف مع استخدام التقنيات الحديثة في برامج الوسائط المتعددة والصوت والصورة الحية. ○ أن شبكة الإنترنت تساهم بإيصال المعلومات إلى رجل البيع الذي يكون مكلفاً في بلدٍ بعيدةٍ عن المركز، بحيث يتيسر له الحصول على المعلومة السريعة عبر شبكة الإنترنت من مركز الشركة الأم التي يعمل لحسابها.	○ النشر أو الدعاية وسيلة مجانية غير شخصية لتقديم المعلومات أو الأفكار عن السلع والخدمات للجمهور بواسطة جهة معلومة. ○ شبكة الإنترنت وسيلة مهمة ومصدر هام للنشر في العالم من خلال بنوك المعلومات ومجموعات الأخبار التي تقدم معلومات مستمرة عن أهم ما يدور في العالم في جميع النواحي سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي.	○ برزت العديد من الوسائل المتعلقة بتنشيط المبيعات التي تتم من خلال التسويق الإلكتروني والتي يمكن للمؤسسة المسوقة استخدامها وهي تركز على المستهلك الأخير مثل بعض نماذج الهدايا (كقرص الليزر الذي يحتوي على معلومات عن منتجات الشركة المسوقة أو من خلال الربط المجاني لعدد من الساعات على شبكة الإنترنت،أو الخدمات الأخرى مثل القواميس الإلكترونية والألعاب المختلفة وغيرها).

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مكتسبات سابقة.

6- العلاقة بين الأعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية والتسويق الالكتروني:

إن الأعمال الالكترونية أوسع نطاقا واشمل من التجارة الالكترونية بالرغم من أن الاثنين يعملان في البيئة الالكترونية.

فمجال الأعمال الالكترونية يغطي العمليات الداخلية للمنظمة (أي سائر النشاطات الإدارية، الإنتاجية، الخدمية والمالية) بالإضافة إلى التجارة الالكترونية التي تغطي فقط العمليات التي تتعلق بالعملاء والموردين والشركاء الخارجيين وتشمل المبيعات والتسويق والتوصيل وخدمة العملاء وشراء المواد الخام والإمداد للإنتاج.

فالأعمال الالكترونية تحدث تحول كيفي في طرق أداء الأعمال بواسطة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتجارة الالكترونية هي ببساطة شراء وبيع المنتجات عبر شبكة الانترنت والشبكات التجارية العالمية الأخرى.

وحتى تمارس المنظمة التجارة الالكترونية فلا بد أن يتضمن عملها القيام بعدد من الوظائف في عملية التبادل التجاري ومن أهمها التسويق سواء الالكتروني أو التقليدي الذي يعتبر أهم المجالات التي تتضمنها التجارة الالكترونية.

والشكل الموالي يوضح العلاقة بين الأعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية والتسويق الالكتروني .

شكل (02) العلاقة بين الأعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية والتسويق الالكتروني

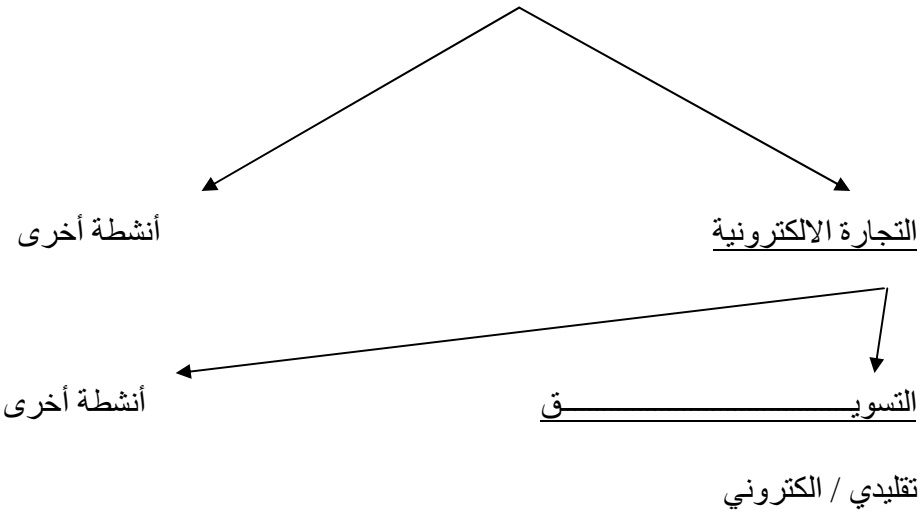

المصدر: مبروك الهوا ري، هالة لبيب: التسويق والتطورات الحديثة (بدون ناشر)، 2001، ص: 11.

ثالثا- دور التسويق الالكتروني في تميز منظمات الأعمال الحديثة.

أصبح التميز والإبداع والابتكار النشاط الأكثر أهمية في منظمات الأعمال الحديثة لأنه هو الذي يحقق لها البقاء والنمو والاستمرار ويخلق الثروة، ويعتبر التسويق الالكتروني من بين أهم مداخل التميز والابتكار للمنظمة في بيئة الأعمال.

وتطبيق المنظمات الحديثة لمفهوم التسويق الالكتروني يحقق لها مزايا تنافسية عديدة تميزها عن غيرها من المنظمات، وتتمثل أهم هذه المزايا التنافسية في [22]:

1- يوفر التسويق الالكتروني للمنظمة فرصة التعامل مع سوق جماعي ضخم يمكن دخوله والخروج منه بدون وجود حدود وعلى نطاق عالمي.

2- مواكبة التطورات الحديثة في مجال الأعمال من خلال إطلاق موقع تسويقي الكتروني للمنظمة يسمح لها بالتواصل مع عدد كبير من العملاء وفي أماكن متعددة من العالم وبأقل تكلفة وهذا في حد ذاته ميزة تنافسية.

3- من أهم المشاكل التي تعيق انتشار التسويق الالكتروني هو عدم التزام المصداقية والقواعد الأخلاقية في مجال المعاملات التسويقية الالكترونية، والتزام المنظمة بذلك يحقق لها ميزة تنافسية.

4- يمكن التسويق الالكتروني الأفراد والمنظمات من الاستغلال العقلاني للوقت عن طريق الاستجابة الفورية لطلبات العملاء وإتمام الصفقات والمعاملات في وقت قياسي.

5- طرح المنظمات لسلع وخدمات بأسعار معقولة لانخفاض تكاليف التسويق الالكتروني وهذا يعطي ميزة تنافسية للمنظمة.

6- إشراك العملاء في الجهود التسويقية من خلال التسويق الالكتروني، يعطي للمنظمة ميزة تنافسية لدى الشرائح السوقية التي تسعى للتسوق لديها.

ارتباط منظمات الأعمال اليوم بتقنية الانترنت حقق لها مزايا تنافسية عديدة وذلك بتوفيره رؤيا شاملة وواضحة لبيئة الأعمال التي تنشط فيها المنظمة، وهذا ينعكس بشكل مباشر وايجابي على أداء وجودة منتجاتها وخدماتها وبالتالي مركزها التنافسي وهذا ما يحققه التسويق الالكتروني.

الخاتمة.

إن التحول الظاهر في الأعمال و الاعتماد المتنامي على التكنولوجية الرقمية نتيجة للاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و توسع شبكة الانترنت،ساهمت إلى حد كبير في ظهور مؤسسات الأعمال الالكترونية،والتسويق الالكتروني و غيرها من التطورات الحديثة التي أضحت تشكل معالم البيئة و المجتمع الرقمي الحديث، وقد اثر ذالك على المؤسسات التي وجدت نفسها مجبرة على تغيير نمط أعمالها و تعاملاتها لمواجهة التحديات و التغيرات المؤثرة على فرص بقائها و استمرارها.

حيث أن الأساليب التقليدية لم تعد قادرة على الاستجابة لمتطلبات المرحلة الحالية و التطورات الحاصلة فيها،وبالتالي سوف تتغير بيئة الأعمال على الدوام، مما يؤثر على المؤسسات و على طريقة أدائها لأعمالها خاصة في حقبة العولمة و الانترنت و الأعمال الالكترونية و التجارة و التسويق الالكتروني.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

1- لا يمكن تصور تحقيق تميز وريادة لمنظمات الأعمال الحديثة دون استخدام التكنولوجيا الحديثة في إعادة اختراع نموذج أعمال جديد والتي يعتبر التسويق الالكتروني إحداها.

2- يعتبر التسويق الالكتروني المنفذ الحديث إلى الأسواق العالمية، باعتبار أن الشبكة متاحة الاستعمال للجميع.

3- يخدم التسويق الالكتروني المستهلكين من حيث تزويدهم بكافة المعلومات عن العروض من السلع والخدمات(السعر، الكميات، الخصائص، الجودة، الخ..).

4- يساهم الانترنت في تخفيض حجم تكاليف منظمات الأعمال كتكاليف التوزيع، التخزين والترويج، مما يؤدي إلى تخفيض حجم الأسعار.

5- الانترنيت هو وسيلة لتقليل(تخفيض) زمن البحث عن السلع وبدائلها بالنسبة للمستهلكين، وكذلك إمكانية الحصول على أدنى الأسعار حيث أن هذه الأخيرة تعتبر أهم دوافع الشراء.

6- التسويق الالكتروني يؤدي إلى زيادة كفاءة وفعالية الوظائف التسويقية، ويسمح بظهور نمط أعمال جديد يحقق قيمة إضافية للمستهلك ويزيد من حجم أرباح المنظمات.

7- تشير معظم الدراسات إلى زيادة حجم السوق الالكترونية وبالتالي زيادة عدد المستهلكين بزيادة عدد مشتركي ومستعملي الانترنت ، مما يستوجب الاعتماد على التسويق الالكتروني للوصول إلى هؤلاء المستهلكين.

و من أهم التوصيات التي يمكن تقديمها في هذا الإطار ما يلي:

1- ترسيخ مفهوم التميز و الإبداع لدى المنظمات والذي قد يكون المفتاح الذي يحقق لها المنافسة في ظل بيئة أعمال عالمية متغيرة باستمرار و شديدة التعقد.

2- العمل على فهم السوق حجما وطلبا ونوعا وتنافسا لأنه أساس النمو والحصة السوقية للمنظمة.

3- العمل على فهم الزبون كونه محور ومرتكز بقاء واستمرار المنظمة وأساس العملية التسويقية الالكترونية.

4- تطوير وتحديث البني التحتية الملائمة لنمو التجارة الإلكترونية،هذه المهمة تعتبر من المهام الصعبة التي تواجه البلدان العربية لأنها تحتاج إلى التمويل الكافي والخبرة في هذا المجال لانجازها.

5- تطوير أساليب العمل و منهجية العملية التسويقية للمنظمات وذلك لرفع القدرة التنافسية لكي تتمكن من مواجهة منافسين أقوياء وذوي خبرة طويلة في هذا المجال.

6- توفير البيئة المناسبة للتسويق الإلكتروني، بإصدار التشريعات المتعلقة بالملكية الفكرية وإقرار أنظمة الدفع والنقد الإلكتروني والاعتراف بالتواقيع الإلكترونية.

التهميش والمراجع.

1- المراجع باللغة العربية:

4- العمري، غسان عيسى و السامرائي، سلوى أمين ، نظم المعلومات الإستراتيجية , ط1، دار الميزة للنشر والتوزيع , 2008،ص ص: 16- 65.

6- العمري، غسان عيسى العمري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص،ص: 168،167.

7- أحمد، عبد السلام سليم، الإدارة الإستراتيجية والميزة التنافسية في المنظمات الحديثة، ط1، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2010، ص،ص: 180-182.

10- السيد عليوة، التجارة الالكترونية ومهارات التسويق العلمي، دار الأمين ،ط1، القاهرة، 2002، ص: 123.

11- عبد الحميد بسيوني، البيع والتجارة عبر الانترنت وفتح المتاجر الالكترونية، مكتبة ابن سيناء، القاهرة، 1999، ص:52.

12- عبد الله فرغلي علي موسى، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التسويق التقليدي والالكتروني، ط1، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص، ص : 119-125.

13- السيد عليوة، التجارة الالكترونية ومهارات التسويق العلمي، مرجع سبق ذكره ، ص:125.

14- رأفت رضوان، عالم التجارة الالكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قطر، 2000، ص: 69.

15- بلال السكارنة ، الريادة وإدارة منظمات الأعمال، ط1،دار المسيرة للنشر والتوزيع،الأردن، 2008، ص: 65.

16- علي الزعبي ، أساليب ومبادئ التسويق ، ط1، دار صفا للنشر والتوزيع ، الأردن، 2011، ص: 25.

17- أبو قحف عبد السلام ، أساسيات التسويق، مكتبة الإشعاع، مصر،2006، ص:167.

19- عبد الله فرغلي علي موسى، مرجع سبق ذكره، ص: 154.

22- بلال السكارنة، الريادة وإدارة منظمات الأعمال، مرجع سبق ذكره، ص: 123.

2- المراجع باللغات الأجنبية:

1-Amor Daniel; the E.Business Evolution, Livin and Working Inan Inter connected World, NJ. Printice hall, upper saddle river, 2000, p: 52.

2- Chaffey Dave; E.Business and Ecommerce Management", printice hall, 4 editions, 2009, p: 08.

Brien James, Management Information Systems 5th Mc gros, hill Irwin, '3- O 2002, p: 175.

5-TurbanEfraim, King David, Vich, Land, Dennis et LeeJae: Electronic Commerce: A managerial Perspective, upper saddle river, NJ 2006, P: 04.

8- Turban Etraim King David, Vich, Land, Dennis et Lee Jae: op cit, p: 08.

9- Henri Issak, Pierre Volle, Yann Brebane : De la Stratégie a La Mise en Œuvre Opérationnelle, Pearson Education, 2 éditions, 2011, p : 125.

- Chaffey Dave; op cit, p: 22.81

et Landou J, P: Management Information Systems, Managing - Landou K.20 .the Digital Firm,N inth éd ,Pearson prentice , New jersey ,2006

- Patrick Romagne, Valérie Wild: L'intelligence Economique au Service 21 .de L'entreprise (L'information comme Outil de Gestion) : Dunod, paris 1999.

المشرق العربي والتحولات الاقتصادية خلال القرن التاسع عشر

د.إسماعيل نوري الربيعي & د. كريم حيدر خضير

الجامعة الأهلية ـ البحرين & الجامعة التكنولوجية ـ قسم حقوق الإنسان- العراق

ملخص.

شهد العالم العربي خلال القرن التاسع عشر جملة من التحولات الاقتصادية، والتي تمثلت في الزيادة الواضحة في عدد السكان، حيث بلغ معدل الزيادة ما يقارب الـ 300 %، بواقع ارتفاع عدد السكان من 11 مليون نسمة في بداية القرن، إلى 33 مليون في أواخره، فيما ارتفعت قيمة التجارة الخارجية إلى ما يقارب الـ 100 مليون جنيه إسترليني سنويا.ومن هذه المؤشرات تتبدى ملامح النمو والتحول الذي شهده قطاع الإنتاج الزراعي ، إن كان على صعيد سعة الأرض المزروعة أو التحول في نوع المحاصيل .أم في مجال السعة التي ظهرت عليها الأسواق الأوربية في استيرادها للمنتجات الزراعية، وكان للنظام المركزي الذي تبلورت ملامحه في العاصمة العثمانية ومصر، دوره في تركيز العناية بقطاع الزراعة، هذا بالإضافة إلى نجاح الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الإدارة الحكومية في الحد من جوائح الأوبئة مثل الطاعون والكوليرا، تلك التي كان لها المساهمة البارزة في ظهور تلك النسبة الملفتة لزيادة عدد السكان.

Abstract

Arab world has witnessed during the nineteenth century a number of economic transformations, which was the apparent increase in the number of the population, with an average increase of nearly 300% rate of increase in population of 11 million people in the beginning of the century, to 33 million in-late, with foreign trade value rose to nearly 100 million pounds a year. These indicators reflected the features of growth and transformation experienced by the agricultural production sector, whether at the level of capacity of cultivated land, or a shift in the type of crops. or in the capacity that it appeared in the European markets import of agricultural products, and the system has crystallized the central features of the Ottoman capital and Egypt, its role in the focus of attention in the agriculture sector, in addition to the success of preventive measures taken by the government administration in reducing pandemic epidemics such as plague and cholera, that was her outstanding contribution to remarkable rate of population increase

مشكلة الدراسة.

مثل القرن التاسع عشر نقلة نوعية في المجمل من تفاصل العلاقات السائدة في المشرق العربي، و على أكثر من صعيد:

1. ارتباط الاقتصاديات الشرق عربية، بالفعاليات الرأسمالية، تلك التي لم تتوان عن فرض علاقاتها و سطوتها على المجمل من التفاصيل، السياسية و الاجتماعية و الثقافية.
2. الفجوة الهائلة بين نمطين من الإنتاج ، حيث الحجم الهائل و الكبير الذي تمثل به الاقتصاد الغربي ، حتى غابت أحوال المنافسة.
3. الأوضاع التي أفرزتها تلك العلاقة ، و ما أثمرته من أحوال التبعية.
4. الهيمنة الأوربية على المجمل من الفعاليات.

5. التحديات التي واجهها المشرق العربي ، إن كان على مستوى زيادة الطلب الأوربي على المحاصيل الزراعية النقدية ، و التنميط التي تعرضت له مجمل الفعاليات .
6. أحوال الهيمنة و التبعية التي فرضتها أحوال السيطرة الأوربية من قبل الشركات الاحتكارية، و العمل على خلق الفئة المحلية، من المنتفعين والتابعين، الساعية نحو تقديم مصالحها الشخصية على حساب الواقع.

أسئلة الدراسة.

1. ما هي الأسس الحاكمة لمستوى العلاقة بين المشرق العربي و القوى الأوربية ، لا سيما الشركات التجارية الاحتكارية؟
2. واقع النشاط الاقتصادي في المنطقة، و طريقة التعاطي مع الموجهات و الأهداف ؟
3. كيف يمكن ترصد أحوال العلاقات الاقتصادية، في ظل العلاقات السياسية الواهنة و المرتبكة؟
4. مع المعوقات و الصعوبات التي راحت تفرض بثقلها على واقع النشاط الاقتصادي في المنطقة ؟
5. كيف يمكن الوقوف على الأساليب و الأنماط ، و مدى التحول الذي راح يطرأ على الواقع؟
6. ما هي الفروق و المتغيرات و أحوال التفاعل في مجمل الحقول الثقافية و السياسية و الاجتماعية في المنطقة؟

أهداف الدراسة.

1. محاولة الوقوف على طبيعة الأوضاع السائدة في المشرق العربي خلال القرن التاسع عشر.
2. رصد مستويات المجمل من الممارسات تلك المتعلقة بأنماط و وسائل الإنتاج
3. الكشف عن الدوافع والموجهات التي حفزت مستوى العلاقة القائمة بين الطرفين (المشرق العربي و الشركات الغربية)
4. محاولة الوقوف على ملامح الازدهار و النمو أو التراجع و التقهقر في مستويات الإنتاج.

أهمية الدراسة.

1. رصد الاتجاهات السائدة (الثقافية و الاجتماعية و الثقافية) و مدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي.
2. الكثير من الدراسات عالجت هذه الفترة الزمنية ، و تخصصت فيها ، لكن الدراسة هنا ترّكز على مستوى (التحوّل) .
3. رصد مستوى النقلة النوعية، و مدى تأثيرها على الواقع في المنطقة خلال الحقبة الزمنية قيد الدراسة.
4. محاولة تعقب مستويات العلاقات عبر:
    a. أنماط و أساليب الإنتاج
    b. الكشف عن أحوال الخلل في مسيرة النشاط الاقتصادي.
    c. البحث في العلل الكامنة في الأنماط والعلاقات.

حدود الدراسة.

1. الحد الموضوعي: الوقوف على التحولات الاقتصادية في المشرق العربي.
2. الحد المؤسسي : رصد الدور الذي لعبته المؤسسة السياسية و الاقتصادية ، على صعيد التنظيم و إصدار القوانين و التشريعات المتعلقة بالاقتصاد المحلي.
3. الحد البشري: رصد الأنشطة البشرية و التحديات و الرهانات و المواجهات ، و الأوضاع العامة التي فرضت بنفسها على الواقع و مدى تأثيرها على الإنسان في المنطقة .
4. الحد ألزماني: المدى الزمني خلال القرن التاسع عشر، لما فيه من تحولات مفصلية، لاسيما على صعيد العلاقة بين المشرق العربي و القوى الأوربية، أو حتى الدولة العثمانية.

توسع الإنتاج.

كان للطلب الأوربي دوره البالغ في توسع حركة الإنتاج الزراعي في سوريا والعراق، ولم يختلف الحال بالنسبة للمناطق الرعوية، تلك التي راحت تجتهد في زيادة إنتاجها من الصوف والجلود(1)، ومن واقع التدفق الملفت للرأسمال الأوربي والأرباح التي راح ينالها التجار ، فإن الحكومة العثمانية تطلعت نحو استحداث هيئات رسمية، غايتها العناية بجودة المنتج والعمل على زيادته(2)، فكانت دائرة الدين

العثماني العام التي سعت نحو الموازنة بين الديون الهائلة المستحقة لصالح الدول الغربية، وأهمية ابحث عن موارد لتوفير مجالات السداد، أو شركة الريجي للتبغ. وبالقدر الذي استطاعت فيه السلع الأوربية من التسلل إلى أسواق الشرق الأوسط، وتعرض أهل الحرف إلى المنافسة الشديدة من قبل الشركات الأوربية، إلا أنهم سعوا إلى تطوير أساليبهم الفنية وتحسين إنتاجهم، بل راحوا يبحثون عن أسواق جديدة لتصريف البضاعة، وهذا ما كان يشير إليه واقع الحال بالنسبة لصناعة النسيج في سوريا، والحرير في لبنان، والتبغ والإسمنت في مصر.

النموذج الجديد.

كان للتوسع الاستعماري دوره الواضح في بروز حالة من التحول على صعيد العلاقات التجارية ، لاسيما في مجال نموذج اقتصاد السوق والتجارة الحرة، لكن هذا لا يعني بأن الإدارة الحكومة المحلية كان دورها مغيبا، إذ سعت الحكومات نحو توسيع مجال المنافسة عبر خفض الضريبة الجمركية، والأخذ بالقوانين التجارية المستحدثة بغية فسح المجال أمام الاستثمار الأوربي، بوصفه يملك رأس المال الكبير ، مما يكون له الدور الإيجابي في تفعيل النشاط الاقتصادي في المنطقة.لكن هذا الواقع لم يمنع الجانب الأوربي من استغلال طموح الحكومات المحلية ، عبر إغرائها بالمزيد من القروض(3) والتي تحولت إلى قيود يعسر الفكاك منها، بل ومدخلا للتدخل وبالتالي فرض السيطرة المباشرة على الأنظمة والسياسات العامة ، ولم يقف الأمر عند هذه الحدود ، بل راحت القوى الأوربية تزين للحكومات أهمية الحصول على الأسلحة والآلات الحديثة، والتي كان لها الدور البالغ في تحمل ميزانيات تلك الحكومات المزيد من العبء والثقل على مستقبل النشاط والنمو الاقتصادي لدى تلك البلدان.

حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كانت القوى الأوربية تحرص على تنظيم علاقتها بالحكومات المحلية، عبر العلاقة القائمة على أساس التنظيم الاقتصادي الدولي. من دون الوقوع في توسيع مجال العملية السياسية، لكن التطورات التي شهدتها طرق التواصل التجارية العالمية (4)، لا سيما افتتاح قناة السويس عام 1869 . ساهمت في تعجيل مدار توطيد أواصر النفوذ الأوربي . عبر السعي نحو الحفاظ على المكاسب التي تحققت للقوى الأوربية الكبرى ، وتعزيز ربط المنطقة بنمط الإنتاج الرأسمالي وبالتالي ربطها بآلية السياسة الأوربية.

دور التجار والملاكين.

لقد وجد الفلاح والمزارع في مناطق الشرق الأوسط، نفسه واقعا في إسار نمط الإنتاج الذي فرضته عوامل التبعية للإنتاج الرأسمالي، حتى كانت عوامل من نوع؛ البحث عن القروض والتمويل والبحث عن

البذور المحسنة، من الأسس التي ساهمت في توسيع دور التجار وملاكي الأراضي للسيطرة على العلاقات الإنتاجية. بل أن طريقة التمويل أتاحت للمستثمرين التدخل في إقرار نوع المحصول، الذي يجب أن يزرع في تلك الرقعة أم تلك . بناء على متطلبات واحتياجات السوق الرأسمالي. فبالنهاية يكون المسعى من قبل الرأسماليين نحو تحقيق أوسع الأرباح، ومن هنا راحت تتبدى ملامح التبدل في علاقات الإنتاج والتي راحت تتحول وبوتيرة متسارعة نحو نهاية العلاقة الباتريارکية التي ميزت المجتمع الزراعي في الشرق الأوسط وتنامي دور الفئة الإقطاعية وكبار الملاكين في السيطرة على الأراضي الزراعية.

على الرغم من حالة الاندماج مع السوق العالمي، والذي كان له الدور الأبرز في زيادة صادرات البضائع الزراعية إلى أوربا، إلا أن الميزان التجاري بقي يشير إلى تفوق الفعالية التجارية الأوربية(5) . هذا بالإضافة إلى أن الزيادة التي حصلت على صعيد الدخل بقيت تعاني من جملة من العوائق، كان الأبرز فيها:

1. إن التحولات الاقتصادية كانت قد شملت العالمين في حقل التصدير.
2. توجيه القدر الأكبر من العوائد نحو تسديد القروض والفوائد لصالح المستثمرين والمقرضين.
3. تركز النفوذ المالي والاقتصادي بيد عدد محدود من العوائل التجارية والإقطاعية.
4. بروز نمط الاستهلاك والرفاهية لدى فئات محدودة من سكان المدن والمرتبطين بفعاليات الإنتاج الرأسمالي.
5. توجيه العوائد المالية نحو توسيع نمط الحياة الأوربية ، وتوظيفها في مجال السعي نحو النفوذ السياسي، والحصول على المناصب الرسمية.
6. تحالف البعض من الرأسمال الوطني مع توجهات ومصالح الرأسمالية الأوربية ، حتى أنهم عملوا على توفير المجال لصالح القوى الأوربية للتدخل السياسي في شؤون المنطقة.

المحاصيل النقدية.

من واقع التوسع الذي شهدته الفعاليات التجارية مع أوربا، كان التطلع نحو توسيع مساحات الأراضي الزراعية النقدية، ليرافقه توجها نحو العناية بتطوير وسائل الري، والاهتمام بوسائل النقل، وما رافقه من استحداث مناطق تجميع للمنتجات، والتي أصبحت بمثابة مراكز يجتمع فيها المزيد من المستثمرين والتجار وملاك الأراضي.، وبالقدر الذي راحت تتشكل ملامح التخصص الزراعي كزراعة

القطن في مصر أو زراعة الحبوب في العراق، فإن ملامح التركيز والنمو راحت تبرز ملامحها في مناطق الموانئ، تلك التي شهدت انتعاشا على صعيد تصاعد النمو والتداول الاقتصادي.

يمكن ترصد المزيد من نمو الفعاليات التجارية والمالية ، لا سيما في الموانئ والتي راحت تتنامى فيها الفعاليات بصورة لافتة مقارنة بالمناطق الداخلية، وإذا كان الحرفيون قد حاولوا نحو الإفادة من هذه المظاهر الجديدة ، إلا أن الفائدة الأكبر كان قد تحصل عليها التجار المسيحيون في لبنان أو التجار اليهود في العراق، وهذا بحكم حالة التقارب والصلات التي عقدتها الأقليات مع كبرى الشركات الرأسمالية الأوربية.

كانت السمة التجارية قد تبدت ملامحها خلال بواكير القرن التاسع عشر، حيث البروز الواسع للنتائج التي تحققت لأوربا على صعيد النهضة الصناعية والزيادة الواضحة في الإنتاج ، ومن هنا كان التوجه نحو وضع الأسس للتجارة الحرة المستندة إلى حركة البضائع وخفض الجمرك ومنع الاحتكار. لكن التطورات اللاحقة التي أفرزتها حركة الإصلاح العثماني وما تبعها من توجيه المزيد ن موارد الدولة نحو الإنفاق، كان له الأثر الأهم في توجه السياسة الحكومية نحو التركيز على الاقتراض من أوريا، ليجعل السبيل ممهدا لتوسيع نفوذ الرأسمال والشركات والمصارف الأوربية والتدخل في الشؤون السياسية الداخلية للدولة العثمانية(6) ، بل أن بريطانيا لم تتورع من فرض احتلالها العسكري المباشر لمصر في العام 1882.

النموذج السياسي.

كان التحدي الأكبر الذي واجهته الحكومة المركزية والتي تبرز ملامحها بصورة أشد وضوحا في الدولة العثمانية والحكومة المصرية، قد تمثل في التطلع نحو الإصلاح الإداري، والسعي نحو ترصين التشكيلات العسكرية وتطويرها، والسعي نحو بسط السلطة المركزية على الأقاليم البعيدة.خصوصا وأن التحديات الأوربية كانت قد تفاقمت حدتها وتهديداتها بالنسبة للمنطقة ، وبالقدر الذي توجهت الحكومة المحلية نحو تفكيك ملامح القوة والهيمنة الذي أبرزه نظام الامتيازات الأجنبية، في ظل التفوق التقني والزيادة المطردة لزحف السلع الأوربية في العالم العربي، إلا أن الواقع المباشر أفضى إلى إبراز المزيد من ملامح التبعية الاقتصادية، في ظل القوة المالية والاقتصادية التي حظيت بها أوربا(7) ، وحالة توافق المصالح بين الرأسمال الأوربي وبعض القوى المحلية في المنطقة.والواقع أن الدولة العثمانية كانت قد توجهت نحو إصلاح قانون الأراضي فيها عبر سلسلة من الإجراءات المتعلقة بدفاتر الطابور وتنظيم الضرائب وتنظيم السجلات، لكن هذا كله كان يصطدم بالمصالح المستحدثة التي كانت تتبدى أمام الكيانات المحلية وأصحاب الأملاك في المناطق الزراعية.

المساومات الحكومية.

على الرغم من الصورة النمطية التي يتم تقديمها حول مركزية الحكومة العثمانية، وتشديد قبضتها على ولاياتها المترامية الأطراف، إلا أن الواقع كان يشير إلى أحوال الاختلاف والتنوع في طريقة تسيير الحكم وأسلوب التعامل مع القوى الاجتماعية المختلفة.حيث التمييز بين المواطن المسلم مقابل غير المسلم، و كبار الملاكين مقابل الفلاحين، والقبائل مقابل أهل المدن، والأجانب مقابل المواطنين. والعاصمة مقابل الأقاليم، إنها ثنائية الحقوق والمصالح، تلك التي ميزت توجهات الحكومة العثمانية ، حتى صار من الصعب أن يتم الوقوف على صورة موحدة لاتجاهات الحكومة، تلك التي توصف عادة بالمركزية، فيما الواقع يشير إلى الكم الهائل من المساومات الهائلة التي تعتمدها الحكومة بغية إدارة الدفة.ومن هذا الواقع فإن اضطلاع الحكومة بمهامها الرئيسة ، لا سيما على صعيد تقديم الخدمات ، إنما كان يقوم اعتمادا على الهيئات الاجتماعية والمبادرات الصادرة عنها، إن كان على مستوى الطوائف الدينية، أو ما يصدر عن الحرفيين وطوائفهم ، أو القبائل أو العوائل والنخب المعروفة في المدن الكبرى. تلك التي اضطلعت بمهام تقديم الخدمات العامة، والمتعلقة بالحاجات المباشرة، تلك التي تتمثل في شق الطرق، أو إنشاء المساجد أو الخانات أو المستوصفات الصحية.وإذا كانت الحكومة تتذرع دائما بضعف الموارد المتحصلة عن الضريبة المفروضة على الولايات، باعتبار الاعتماد على نظام الالتزام، وما يفرزه من مساوئ، لا يغيب عنها الفساد وتراكم الأطماع الشخصية، والتطلع نحو التوريث للمناصب، والابتزاز الذي كان يمارس بحق الجماعات المحلية. إلا أن المؤثرات المباشرة في تداعي الفعاليات الحكومية والضعف والترهل الذي كان يطغى عليها، إنما كان يرتبط وبشكل لافت بالوهن اللافت الذي ميز نظام الاتصالات العثماني(8) والرقعة الواسعة التي قامت عليها الإمبراطورية، وأوضاع التنامي للقوى القبلية، والتي شكلت عبئا ثقيلا على النفوذ الحكومي، إلى الحد الذي لم يتبق من النفوذ سوى الحضور الاسمي، في المزيد من الأقاليم.

لعبة التوازنات.

على الرغم من المحاولات الدائبة من قبل السلطة العثمانية ، في مد سيطرتها على الأقاليم، ومحاولة إحكام قبضتها على الدولة بصفة عامة، إلا أن التوازنات كانت الحاضر الأهم وسط هذا الكم الهائل من القوة الظاهرية.حيث كانت سلطة الأقاليم والممثلة بالوالي العثماني ، قد توقفت مليا عند أهمية الأخذ بأسباب التوازن بين الحكومة في إسطنبول والقوى المحلية ذات التأثير والفاعلية في الأقاليم. بل أن الوعي بأسباب القوة المباشرة، إنما كانت تستمد أصلا من مستوى التأييد والمباركة الصادرة عن القوى المحلية.

وكانت الدولة العثمانية قد وعت جيدا اشتراطات هذه العلاقة إلى الحد الذي تغاضت فيه عن بروز الميول الاستقلالية في حكم الولايات، مادامت الضريبة تصل بشكل منتظم إلى الخزينة المركزية.

شكلت ثنائية المال والقوة، ثمة رئيسة في موجهات حكم الولايات العثمانية، حيث التطلع من قبل الولاة الملتزمين إلى تسخير المجمل من الموارد نحو ترصين الموقع، الأمر الذي تبدى في ضمان تدفق الضريبة السنوية إلى مركز السلطة، والوقوع في دوامة الابتزاز للقوى المحلية، والإهمال الملفت للخدمات الرئيسة والبني الارتكازية، بل أن الإهمال طال عمليات الصيانة للأنهار الرئيسة التي كانت تشكل عصب الفعاليات الاقتصادية في مصر والعراق، حتى غابت المشاريع المتعلقة بالري أو السدود التي تدرأ طغيان الفيضان. والواقع أن السياسة الاقتصادية كانت تقوم على مبدأ اهتبال الفرصة السانحة، بدليل أن الحكومات الإقليمية كانت تعمل وفقا لما هو متاح،لا سيما في ما يتعلق بالمقارنة بين أهل المدن والقبائل، حتى أن مقدار الضريبة التي دفعها سكان القاهرة في بداية القرن التاسع عشر، كان يساوي مجموع ما قدمه سكان الريف، فيما كان العشر فقط من مجموع الضرائب يصل إلى الخزينة المركزية، فيما المتبقي يكون نهبا للجهاز الإداري المحلي.(9)

عراق التحديث المحبط.

في مستهل القرن الثامن عشر وفي أعقاب وفاة والي بغداد سليمان باشا، اشتد الصراع بين مراكز القوى حيث السراي الذي يمثله نائب الوالي علي باشا، والقلعة حيث قائد الإنكشارية أحمد أغا. و بعد صدام وفوضى واضطراب دام ثلاثة أسابيع ، أسفر عن حصول علي باشا على سدة الحكم، والذي تمثل في رسالة إلى السلطان العثماني، تم توقيعها من قبل أهالي بغداد،تطالب بالموافقة على تعيين الوالي الجديد، مضافا إليها مبلغ ستين ألف باون إسترليني. ومن واقع الربط بين الرسالة الموقعة والمبلغ المرسل ، يتضح بجلاء طريقة التوجيه الصادرة عن الوالي الجديد. وهكذا كانت الأحوال ضرائب غير منتظمة، و خزينة خاوية وجنود لا يتسلمون رواتبهم بانتظام، واضطرابات قبلية ومؤامرات ودسائس لا تنقطع من قبل الجهاز الإداري المحيط بالوالي. فيما كانت الواردات تقوم على الضرائب المستحقة على الإقطاعيات القديمة، و الواردات الجمركية والتي يتم إقرارها بحسب مزاج كل وال جديد. أما الجزية المفروضة بحق المسيحيين واليهود فكانت بيد الملتزمين الذين لم يتورعوا عن جعلها أداة للابتزاز، بالإضافة إلى الموارد التي يتم تحصيلها من مرور البضائع، أو ما يتم فرضه على البعض من المهن والتجارات. وهكذا كان المشهد السنوي الذي يتمثل في قدوم وفد السلطان القادم بالأمر السلطاني لتثبيت شرعية الوالي، والمبالغ الهائلة التي يعدها الوالي كهدية للسلطان.

مابين نهاية حكم المماليك في العراق عام 1831 ، بلوغا إلى ولاية مدحت باشا عام 1869، بقي العراق يعاني من ذات المشكلات، حيث الفساد الإداري والمحسوبية والمبالغ الكبيرة التي كانت تقدم إلى العاصمة العثمانية، من دون التفكير بتقديم الخدمات أو العمل على تنفيذ مشاريع خدمية ، وكانت الإضافة الوحيدة قد تمثلت في ربط العراق بمركزية الدولة عهد السلطان محمود الثاني.لكن الملفت للنظر كان قد تمثل في تنامي نفوذ المقيم البريطاني، والذي راح يشرف على المجمل من الأنشطة المتعلقة بـ البعثات الآثارية والبواخر والتلغراف، فيما تعززت العلاقة مع القبائل، تلك الأخيرة التي راحت تستقوي بهذه العلاقة بوجه الوالي. وحتى تجربة الإصلاح اللافتة والتي تصدى لها والي تنويري مثل مدحت باشا عام 1869، فإن ركام الإحباط جاء ثقيلا، إلى الحد الذي توقفت طموحات هذا الوالي، حيث كان الفشل رديفا لمشاريع إصلاح الري والبواخر النهرية وكري وتوسيع شط العرب والمشاريع الصناعية.(10)

مصر والتحديث الناجز.

تمثل مشروع التحديث الذي تصدى له محمد علي باشا، في سيطرة الدولة على المجمل من المرافق الإدارية، حيث الإعداد الدقيق للخطط الاقتصادية المتطلعة نحو تطوير قطاعات الزراعة والصناعة، من خلال الاعتماد على الخبرات والكفاءات الأوربية ، من دون أن يكون لها حق التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد.وإذا كان محمد علي قد وضع لبنة البناء لمشروع التحديث المصري، فإن اللاحقين من الولاة قد حفزوا هذا الشروع، ولكن برؤى مختلفة، حتى كانت حقبة عباس حلمي 1848-1854 قد تمثلت في التوجه نحو العناية بالنشاط الزراعي، حيث عمد إلى تسريح المزيد من الجيش المصري، ليعود جلهم للعمل في حقول القطن، حيث أشارت التقارير إلى الارتفاع الواضح في معدلات إنتاجه. وكان التركيز على أهمية الاعتماد على الإمكانات الذاتية، حيث تم الرفض القاطع لسياسة القروض الأجنبية وإغلاق المنافذ على تسلل ذوي المصالح من رجال الأعمال الأجانب أو الاستثمارات الأجنبية. وعلى الرغم من سياسة الاكتفاء الذاتي التي ميزت عهد عباس حلمي، إلا أن عهد الخديوي سعيد 1854-1863 قام ومنذ البداية على توسيع الاعتماد على المصالح الأجنبية ، حيث بدأت القروض من بيوت المال الأوربي، ليتوسع نفوذ القناصل الأوربيين في مصر بشكل لم يكن معهودا. وتحت موجهات سياسة الانفتاح التي تطلع نحوها الخديوي سعيد فإن التوجه صار نحو توسيع مجال الحرية للنشاط الزراعي والذي تمثل في حق الفلاح في التملك للأراضي الزراعية، و منح حرية اختيار المحصول الزراعي وتخفيف الضرائب،(11) والمرونة في استقبال الضريبة نقدا أم عينا وإلغاء الضريبة المفروضة على انتقال المحصول الزراعي بين المدينة والريف.

كان لتوسع النشاط الأجنبي في الاقتصاد المصري أثره في تأسيس مجلس القومسيون عام 1861، والذي اضطلع بمهام الفصل بالمشاكل الناشبة بين التجار المصريين والأجانب، بل أن المشكلات الاقتصادية التي تفاقمت كان لها الأثر المباشر في توجه الخديوي نحو منح امتياز قناة السويس للفرنسي دي لي سيبس عام 1854.وامتياز خط السكة الحديد للإنكليزي ستيفن سون، وامتياز الملاحة النهرية لنقل المنتج الزراعي. وعلى الرغم من الربط الواسع الذي نهجه الخديوي بالمصالح الأجنبية إلا أن البعض من مشاريع تحديث القطاع الزراعي كان قد تبدت ملامحه ، من خلال استيراد الآلات الحديث في الري وحرث الحقول.الأمر الذي أدى إلى زيادة واضحة في الإنتاج الزراعي والتوجه نحو التصدير، مما كان له الأثر الواضح في زيادة دخل الجمارك.إلا أن الإسراف والتبذير الذي درج عليه الخديوي ، جعل الخواء يعصف بالخزينة المصرية ن حتى بلغت قيمة الديون المستحقة عام 1861 قرابة أحد عشر مليون جنيها.

جاء الخديوي إسماعيل 1863-1879 إلى سدة الحكم مليئا بالحماسة، والطموح نحو بناء دولة حديثة، تشابه النموذج الأوربي الذي أعجب به كثيرا، حيث التطلع نحو إلغاء نظام السخرة التي كانت تمارس بحق الفلاح المصري، والسعي نحو توسيع التجارة والزراعة، من خلال توسيع مشاريع الري واستصلاح المزيد من الأراضي وشق القنوات والترع والحرص على تطوير زراعة القطن وقصب السكر، وتطوير صناعات النسيج والورق والدباغة والزجاج وتنظيم المصالح الحكومية من تلغراف وبريد وسكك حديد(12).إلا أن الطموحات الواسعة تلك رافقتها توجهات تنم عن خضوع ملفت للنموذج الأوربي، في الجوانب الكمالية على حساب الأساسيات، الأمر الذي فتح المجال واسعا أمام التدخل الأوربي ، من خلال سياسة القروض ذات الفوائد العالية.حتى كان السبيل نحو السيطرة الأوربية على المجمل من النشاط التجاري والمالي المصري.لا سيما بعد أن فتحت أبواب مصر على مصراعيها أمم حشود المستثمرين الأجانب ، حتى بلغت أعدادهم عام 1861 حوالي 30 ألف أوربي، ليرتفع العدد عام 1865 حوالي 80 ألفا، ليصار إلى تأسيس صندوق الدين العام، الذي جعل من مصر رهنا للرقابة الأوربية، بل أن الأمر قاد نحو رهن ممتلكات الخديوي الشخصية، وبالتالي عزله عن الحكم، و كان للإسراف والتبذير الذي ميز توجهات الخديوي إسماعيل (13)، أن تم إعلان إفلاس الخزينة المصرية بعد أن بلغت الديون عام 1876 بحوالي 91 مليون جنيه.

في التبعية الاقتصادية.

ارتهنت البلاد العربية للمصالح الغربية، بواقع الوهن والضعف الذي نال من الدولة العثمانية، حيث الركود الاقتصادي وأحوال التخلف الصناعي والمديونية العالية لصالح القوى الأوربية. ومن هذا الواقع

ترتب على الاقتصاديات العربية أن ترزح تحت نير الوضع الشاذ، حيث النظام المالي المرتهن لصالح القوى الأجنبية، والذواء والوهن الذي نال من الإنتاج الحرفي ، بعد أن غدت البلاد سوقا لتصريف البضاعة الأجنبية ، إلى الحد الذي تعطلت المزيد من الحرف واختفت، ولم تقف الأمور عند هذا الحد،(14) بل أن قيمة سعر الصرف للعملة العثمانية تدهورت، حتى عانت البلاد من ضائقة اقتصادية بالغة السوء.

تطلعت القوى الغربية لمد سيطرتها على البلاد العربية ، عبر مختلف الأساليب والوسائل، فكان العسكري منها يقوم على البطش والتنكيل، إن كان في القمع الذي مارسه الغزو البونابارتي لمصر عام 1798، أو في طريقة تعاطي قوات الاحتلال البريطاني مع الشعب المصري، إن كان على صعيد مضاعفة الضرائب، ومصادرة الأموال، والإهمال المقصود للقرى الزراعية وتعطيل الحياة الاقتصادية.(15) ولم تعدم القوى الكبرى وسيلة إلا ومارستها، من أجل بسط سيطرتها الاقتصادية ، فكانت المعاهدات التجارية ، تلك التي يتم توجيهها من قبل الطرف القوي، ولعل الاتفاق التجاري عام 1838، الذي عقدته بريطانيا مع الجانب العثماني، يشير إلى مدى الارتهان للمقدرات الاقتصادية لصالح الطرف الأول، الذي جعل من البلاد العربية مصدرا لتوفير المواد الأولية، وفتح الأسواق المحلية على مصراعيها أمام البضاعة الأجنبية، واعتماد مبدأ التعامل المباشر مع الرأسمال الوطني، الأمر الذي كان له الأثر المباشر في خلق فئة معزولة عن مصالح وآمال القوى المحلية، بعد أن ارتبطت مصالحها بتوجهات الرأسمال الأجنبي. (16) وبحلول منتصف القرن التاسع عشر فإن الأحوال والأوضاع العربية صارت تنبئ عن الربط الصارم والدقيق بمتطلبات السوق الرأسمالي الغربي، حيث الاستغلال المباشر من قبل الشركات الاحتكارية، تلك التي توجهت نحو النهب المنظم للثروات المحلية، والتخريب المقصود للإنتاج القومي.فكانت مشاريع الاستثمار على مستوى السكك الحديد وتطوير الموانى، وتوسيع النقل البحري والنهري، وافتتاح قناة السويس، أو على صعيد تقديم القروض بفوائد مرهقة، ومن واقع التفحص الدقيق في تلك التوجهات، فإن الأثر السطحي يتبدى بشكل تحديث البني الأساسية في مصر والسودان والشام والعراق، فيما يكون التطلع الأصل في محاولة جعل تلك المشاريع بمثابة الوسيلة نحو توسيع السيطرة الغربية على النشاط الاقتصادي في البلاد العربية. (17)

تجليات الهيمنة.

تم ربط الاقتصاد المصري بموجهات الحاجات السوق الأوربي، فكان التوجه نحو تركيز إنتاج القطن، تلك الخامة التي كان لها الأثر الأهم في توسيع تجارة التصدير المصري، حتى بلغت كميات التصدير حوالي المليون قنطار عام 1864، وشهدت قناة السويس عام 1870 عبور 570 باخرة تجارية،

فيما وصل حجم الأسطول البحري التجاري إلى 55 باخرة، وبإزاء كل هذا يكون السؤال المباشر عن الأوضاع التي كان يعيشها المواطن المصري، حيث الفاصل الهائل بين النخبة التي ربطت مقاديرها بالرأسمال الأجنبي و الأوضاع البائسة التي كان يعيشها الفلاحون الحرفيون(18) أما أوضاع الصناعة فقد شهدت توجها نحو التوسع والتطوير ، من خلال استيراد المكائن الحديثة والاعتماد على الخبرات الفنية الأوربية، إلا أن المنافسة مع البضاعة الأجنبية كان يكشف عن الفاصل الهائل بين الطرفين، لا سيما وأن البضاعة المنافسة كانت تدخل السوق المحلية من دون أي ضوابط.أما على صعيد ليبيا فإن التوجهات الغربية بقيت نائية عنها، حتى العام 1911، حيث تطلع الاستعمار الايطالي نحو نهبها ومحاولة ربط اقتصادياتها بها. وفي العقد الأخير من القرن التاسع عشر توجهت بريطانيا نحو استغلال الموارد الزراعية في السودان، حيث توجه التجار الغربيون نحو مناطق الجنوب للعمل في تجارة العاج والرقيق.

اقتصاديات التقشف.

تركز النشاط الاقتصادي في فلسطين حول التصنيع الزراعي المتطلع نحو إشباع الحاجات المحلية ، فكانت صناعات الحرير و معاصر زيت الزيتون والزجاج وطحن الحبوب والصابون، وقد تركز مجمل هذا النشاط في الجليل، أما القدس فد برزت فيها صناعة دبغ الجلود وعاصر الزيتون والسمسم، وفي غزة انتشرت صناعة النسيج، لكن الملاحظة الرئيسة حول تلك الأنشطة تبقى مرتبطة بصغر حجم تلك المشاريع، ومحدودية الإنتاج فيها ، الأمر الذي انعكس على تأخر ظهور ملامح واضحة للرأسمالية الوطنية، حتى بداية القرن العشرين، حيث برز الاتجاه نحو توسيع الإنتاج من أجل العمل على الدخول في مجال التصدير، مما وسع نشاط الصناعة على حساب الزراعة، فيما تسللت المصالح الغربية لا سيما البريطانية منها في جعل البلاد سوقا لتصريف البضائع، لتكون النتائج وقد تمثلت في تعطيل الأنشطة الاقتصادية وركود الفعاليات التجارية ، بعد أن دخلت في منافسة غير مجدية مع المؤسسات التجارية الغربية.(19)أما الأردن فإن الإمكانات المتاحة لديها كانت محدودة، حيث شكلت الأراضي القابلة للزراعة ما نسبته 10%، بالإضافة إلى الشح في الموارد المائية، ومن هذا فإن الاعتماد كان يقوم على النشاط الرعوي الذي استوعب المجمل من النشاط الاقتصادي، والذي لم يتح لها أن تندمج في متطلبات الإنتاج الرأسمالي، حيث كان التوجه قائما على محاولة إشباع الحاجات الرئيسة للسكان.(20)

التحالفات الفرعية.

تجلى التحالف الذي عقدته القوى الإقطاعية مع الرأسمال الأجنبي في سوريا ولبنان، عن توجه بارز نحو محاصرة الإنتاج الحرفي في البلاد، إلى الحد الذي تعرضت فيه صناعة النسيج في دمشق وحلب إلى الذواء والانكماش، كذلك الحال بالنسبة إلى صناعة الحرير في لبنان، وقد لعبت المصالح الفرنسية دورا

رئيسا في توجيه الرأسمال الوطني إلى الاكتفاء بلعب دور الوسيط التجاري، والعمل على تعطيل دورها الرئيس والفاعل في تنمية الموارد، بل القوى الإقطاعية توجهت نحو دعم مسار النشاط الوساطة المالية، وتطلعت بكل ما لديها نحو استغلال الفلاحين، مما كان له أعمق الأثر على الإنتاج الزراعي. لتبرز المزيد من المشكلات الاقتصادية تلك التي تمثلت في تراجع النشاط التجاري والتوقف اللافت في مجال النشاط الحرفي والاعتماد الكامل على استيراد المواد الخام ، التي تدخل في الصناعة الحرفية ، مما خلق وضعا شاذا، تمثل في زيادة كلفة الإنتاج، وانعدام القدرة على منافسة البضاعة الفرنسية التي كانت تغزو الأسواق اللبنانية والسورية.(21)

تحديات القرن العشرين.

تضافرت النتائج التي أبرزتها تحولات القرن التاسع عشر مع عواقب الحرب العالمية الأولى إلى بروز دور النخب، من موظفين وضباط جيش ومصرفيين وأصحاب أعمال وتجار، في التطلع نحو تمييز ملامح الإخفاق والفشل الذي رافق مجمل الأنشطة العامة، ليصار إلى أهمية تعزيز العالم الاقتصادي ، بوصفه سبيلا للخروج من الأزمة التي ألقت بثقلها على الواقع السياسي.حتى كان الاتجاه قد تركز في أهمية تعزيز دور الدولة في توجيه الاقتصاد، عبر السعي إلى تنويع مصادر الدخل من خلال العناية بالتطوير الصناعي، ومحاولة الإفلات من هيمنة وسطوة الرأسمال الأجنبي. لكن هذا التوجه سرعان ما اصطدم بالتفاصيل التي يزخر بها الواقع، حيث اضطرت النخب الوطنية وخلال سعيها للبحث عن مصادر التمويل من الاعتماد على ملاك الأراضي والرأسمال الأجنبي، لتعود الكرة من جديد، حيث الاصطدام المباشر بين الرغبات والطموحات المتطلعة نحو بناء نموذج اقتصادي يتم من خلاله تدعيم التجربة السياسية ومحاولة الخلاص من التبعية.تلك الطموحات التي عبرت عنها توجهات الدولة القطرية في سلسلة من الإجراءات المباشرة والتي أخذت على عاتقها ترسيخ ملامح التحول الاقتصادي(22) ، من خلال الاعتماد على الرأسمال الوطني والإفلات من الرأسمال الأجنبي، والعمل على تنويع قطاعات الإنتاج والذي كان مرتكزا على الزراعية ليصار إلى توجيه الأنظار نحو الاستثمار المالي والتجاري والإداري والصناعي، والعمل على توسيع دور الدولة في توجيه الاقتصاد.

إشارات وإحالات.

1. روجر أوين ، الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي، ترجمة سامي الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1990.ص 33.
2. شارل عيساوي، تأملات في التاريخ العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت 1991، ص 112.

3. هاملتون جب وهارولد بوين، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة عبد المجيد القيسي، دار المدى، دمشق 1997.ص 49.
4. لونكرك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر خياط، دار الرافدين، بيروت 2004.371.
5. مالكولم ياب، نشوء الشرق الأدنى الحديث، ترجمة خالد الجبيلي، دار الأهالي، دمشق1998، ص 163.
6. المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر خياط، دار الرافدين ، بيروت 2004، ص 266.
7. ليفين، الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في مصر والشام، ترجمة بشير السباعي، دار شرقيات، القاهرة 1997.ص 166.
8. مالكولم ياب، المصدر السابق، ص 52.
9. لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار التقدم، موسكو لا تاريخ، ص 229.
10. لونكريك، ص 266- 359.أيضا ، بيير دي فوصيل، الحياة في العراق 1814-1914، ترجمة أكرم فاضل، دار الوراق، لندن 2006، ص 78-79.
11. P.J. Vatikiotis , The history of modern Egypt : from Muhammad Ali to Mubarak, Baltimore : Johns Hopkins University Press, 1991, p 57.
12. Patrick O'Brien, The revolution in Egypt's economic system: from private to socialism, 1952-1965. Oxford University Press, London 1966,p 14.
13. Alexander Scholch, Egypt for the Egyptians! : the socio-political crisis in Egypt 1878-1882, London : Published for the Middle East Centre, St. Antony's College, Oxford [by] Ithaca Press, 1981. P 72.
14. سعيد حمادة، النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان، بيروت 1936، ص 124.
15. الجبرتي، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، دار الفارس، بيروت لا تاريخ، المجلد الثاني ص 477.
16. جلال احمد أمين، المشرق العربي والغرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1979، ص 25.

17. لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار التقدم، موسكو لا تاريخ، ص 191.

18. لمصدر نفسه، ص 229.

19. بوليكاف وآخرون، التاريخ المعاصر لبلدان العالم العربي، ترجمة حاتم الأنصاري، دار العلم، موسكو 1968، ص 116.

20. هاني الحوراني، التركيب الاقتصادي الاجتماعي لشرق الأردن، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1978، ص 14.

21. بدر الدين السباعي، أضواء على الرأسمال الأجنبي في سوريا 1850-1958، دار الجماهير، دمشق 1958، ص 6.

22. حنا بطاطو، العراق ؛ الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1995، الكتاب الأول ص 261.

المشكلات التي تواجه تطبيق الجودة الشاملة في الإدارة الصناعية

أ.د. فرات كاظم العتيبي — الأكاديمية العربية بالدنمرك

د. علي الفكيكي — الجامعة العالمية للعلوم الإسلامية ـ لندن

ملخص البحث.

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على المشكلات التي تواجه تطبيق الجودة الشاملة في الإدارة الصناعية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا والدراسات الأولية في قسم الإدارة الصناعية بكلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة بغداد. ولتحقيق أهداف الدراسة فقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي المسحي. تكون مجتمع البحث من (50) طالب وطالبة في الفصل الأول والثاني من العام الجامعي 2014/2013، في حين تكونت عينة البحث من (30) طالب وطالبة مقسمين بين الدراسات العليا والدراسات الأولية من قسم الإدارة الصناعية- كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة بغداد، أي ما نسبته (60%) من حجم مجتمع البحث وقد تم اختيار عينة البحث بشكل قصدي.

قام الباحثان ببناء استبانه للتعرف على المشكلات التي تواجه تطبيق إدارة الجودة في الإدارة الصناعية من وجهة نظر الطلبة مكونة في صيغتها الأولية من (24) فقرة تمثل مشكلات يعتقد طلبة قسم

الإدارة الصناعية – كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد- العراق، بأنها تواجه تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الإدارة الصناعية. وقد عرضت فقرات لاستبانه الأولية على مجموعة من المختصين والمحكمين في مجال الاختصاص لإبداء آرائهم وملاحظاتهم وإصدار الأحكام على مدى صلاحية فقرات الاستبانه للتحقق من الصدق الظاهري. بعد الأخذ بملاحظات المحكمين تم حذف وتعديل بعض الفقرات الخاصة بالاستبانه وأصبحت الاستبانة بصيغتها النهائية تتكون من (16) فقرة. بعد التحقق من صدق الأداة وثباتها قام الباحثان بتوزيع الإستبانة النهائية على العينة المستهدفة لغرض الإجابة عليها في قسم الإدارة الصناعية - كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد- العراق. وقد استخدم الباحثان معادلة ارتباط بيرسون، معادلة فيشر والأوزان النسبية والمتوسطات الحسابية وغيرها من الوسائل الإحصائية للحصول على النتائج وتفسيرها.

وفي ضوء هذه نتائج الدراسة توصلت الدراسة إلى بعض المقترحات منها:-

1- أن الجودة الشاملة تعتبر من ضرورات الحياة المعاصرة، وأن مفهوم إدارة الجودة الشاملة بدأ يستحوذ على كثير من الاهتمام العربية والغربية.
2- أن الجودة تحقق أهداف أي شركة تريد أن تعمل على تحسين جودة منتجاتها وخدماتها لتحقيق هدفها.
3- أن تطبيق الجودة الشاملة في مجال وميادين الأعمال مطلب أساس لإضفاء الثقة في التعامل بين الشركة من ناحية وبين الأطراف الأخرى كالزبائن والموردين والموظفين والمساهمين والمجتمع من ناحية أخرى.

وفي ضوء الاستنتاجات توصل الباحث إلى عدد من التوصيات نذكر منها ما يلي :-

1- أن يطلع المدراء والموظفون على منهجية إدارة الجودة الشاملة وذلك من خلال البحوث والدراسات التي تـــــناولت هذا المجال.
2- إقامة ورش عمل بموضوع إدارة الجودة الشاملة باعتبارها مورداً أساسياً من موارد الإنتاج، يعود بالنفع لجميع القطاعات، لاسيَّما مع مواكبة التطورات المتسارعة في عصر التقنية الحديثة.
3- اختيار الرجل المناسب للمكان المناسب، لتحقيق أهداف الجودة الشاملة.

The Problems facing the Implementation of Total Quality Management in Industrial Management

Abstract

The current study aimed to define the Problems facing the Implementation of Total Quality Management in Industrial Management for undergraduate students and postgraduate student at department of Industrial Management-college of Management & Economic -University of Baghdad 2013/2014. The researchers used the Descriptive Survey in this study. The population of this study were (50) students , while the sample were consist of (30) students, (18) students from Undergraduate and (12) students from postgraduate, so the sample represents %60 from the original population. The study sample was not chosen randomly but rather through selective sampling. The researchers used the questionnaire as a tool for collecting data. The first questionnaire consists of (24) problems which the students feel that faced the Implementation of Total Quality Management in Industrial Management. Then the final questionnaire consists of (16) problems .

To insures the validity of the tool, the researchers view it to a group of experts in Management, Education ,Industrial Management.

In order to make the statically data calculation, the researchers used (Pearson Connection Coefficient) to reach stability, Fischer Equation, and the Percentage

Weight to state the value of each problem from the questionnaire . In the results of the study, all the problems arranged according to their Weight from the highest to the lowest degree.

The researchers intended to interpret and discuss the problems that its Weight degree.

The researchers reached these suggestions:

- Administrative and Financial Corruption within the Institutions, was the first problems while the Political and Security Instability was the second in order.
- The final problems was Lack of Comprehensive Quality Studies are Interpreted and Analyzed the problems of Industrialization.
- The study suggested that, Pay attention to the teaching of the concepts of total quality, Further studies in the Agricultural and Trade sector, The

Importance of focusing on teamwork and encourage the participation of employees in the planning, Organization and Implementation.

المقدمة.

إن إدارة الجودة الشاملة عند الغرب هي مفهوم إداري عُرفَ في خمسينات القرن العشرين وأصبح شائعاً في الثمانينيات من القرن نفسه والجودة الشاملة شأنها شأن المناهج الإدارية التي ظهرت اذ بدأ الحديث عنها في بريطانيا وأمريكا ولكن تم تطبيقها في اليابان وهي نظام إداري متكامل يضع رضا وكسب المستفيد على رأس الأولويات لغرض تحقيق الإرباح في المدى القصير. (الطائي والفكيكي،2012، ص46).

- **مشكلة البحث وأهميتها.**

أن تطبيق إدارة الجودة الشاملة بنجاح في المؤسسات على المستوى العالمي يواجه العديد من العقبات والمشكلات التي قد يرجع بعضها إلى ما تتطلبه إدارة الجودة الشاملة Total Quality Management (TQM) من تغيير ثقافي وإمكانيات مادية وتكنولوجية، وقد يرجع بعضها إلى كينونة المفهوم والتي انبثقت وتبلورت في المجال الصناعي، وكما إن العديد من الدراسات العربية التي تناولت مفاهيم الجودة الشاملة الغربية أشارت إشارات عابرة دون أن تدخل فى التفاصيل إلى أن المنهج الإسلامي يحتوى الكثير من مبادئ الجودة الشاملة الغربية ولكن بصورة أكثر حيوية ونضارة، وأن الإسلام دعي إلى الجودة والتميز في كل مناحي الحياة، وأن هذه المبادئ تظهر واضحة جليةٌ في القران الكريم والسنّة النبوية الطاهرة. (السعيد،2005، ص154) . حيث أن الثقافة التنظيمية الإسلامية تصلح للتطبيق في كل زمان ومكان، و يمكنها حل المشكلات الإدارية المختلفة. (الشيخ،1995،ص32) .ويضيف (الفكيكي،2011) إن العديد من شركاتنا الصناعية في العراق تواجه مشكلات تتعلق بانخفاض جودة منتجاتها وارتفاع كلف الإنتاج والعمليات وعدم وجود المرونة والقدرة على الإنتاج في اقل وقت ممكن، فضلاً عن عدم التركيز على الإبداع وتشجيعه، مما يتطلب الأمر التركيز على وضع الحلول والمعالجات لهذه المشكلات حتى تتمكن شركاتنا الصناعية من الوقوف بوجه المنافسة مع الشركات الأخرى ومواكبة التغييرات المتسارعة.

- **هدف البحث.**

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على المشكلات التي تواجه تطبيق الجودة الشاملة في الإدارة الصناعية من وجهة نظر طلبة قسم الإدارة الصناعية- كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة بغداد.

➢ **حدود البحث.**

أولا: الحدود النظرية:

❖ الإدارة الصناعية والجودة الشاملة.

ثانياً: الحدود الزمانية:

❖ العام الدراسي 2013-2014 .

ثالثاً: الحدود المكانية:

❖ يتحدد البحث بدراسة المشكلات التي تواجه تطبيق الجودة الشاملة في الادارة الصناعية في العراق.

➢ تحديد مصطلحات البحث

أولا: المشكلة:

1- عرفها (أبو خلف،2003) بأنها: الشعور أو الإحساس بوجود صعوبة لا بد من تخطيها، أو عقبة لا بد من تجاوزها لتحقيق هدف. أو يمكن القول إنها الاصطدام بواقع لا نريده..

2- عرفها (العساف،2004) بأنها:" الصعوبات التي تواجهنا عند الانتقال من مرحلة إلى أخرى، وهي إمّا تمنع الوصول أو تؤخره أو تؤثر في نوعيته".

ويعرفها الباحثان: بأنها عقبة بين الواقع والمستهدف عما هو مخطط له .

ثانياً:إدارة الجودة الشاملة:

1- عرفها (مصطفى،2004) بأنها: مدخل إلى تطوير مستمر يشمل مراحل ومناحي الأداء كافة، ويشكل مسؤولية تضامنية للإدارة العليا والإدارات والأقسام وفرق العمل، سعياً لإشباع حاجات وتوقعات الزبون، ويشمل نطاقها كل مراحل العمليات منذ التعامل مع المجهزين مروراً بعمليات التصميم وحتى التعامل مع الزبون بيعاً وخدمة.

2- عرفها (القحطاني،1993) بأنها: تأدية العمل الصحيح على نحو صحيح من الوهلة الأولى لتحقيق الجودة المرجوة بشكل أفضل وفعالية أكبر في أقصر وقت، مع الاعتماد على تقديم المستفيد من معرفة مدى تحسن الأداء.

ويعرفها الباحثان بأنها: منهج متكامل لجميع الأنشطة والعمليات التي تتم داخل الشركات من خلال الإدارة والموظفين والتي من خلالها يتم تحقيق احتياجات وتوقعات الزبون وكذلك تحقيق أهداف الشركة بأكفأ الطرق وأقلها تكلفة .

ثالثاً:الإدارة الصناعية:

1- عرفها (الحولي، 2012) بأنها: "عملية تخطيط، وتنظيم، وتوجيه، ورقابة جهود مجموعة من الأفراد من أجل الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق هدف معين، في ظروف بيئية معينة" .

2- عرفها(الصباب،1992) بأنها: عملية توجيه الجهود البشرية بشكل منظم لتحقيق أهداف معينة.

ويعرفها الباحثان بأنها: نشاط إنساني يهدف إلى تحقيق أفضل النتائج، باستخدام الموارد المتوفرة من رأس مال، قوى عاملة، موارد طبيعية، واستغلالها استغلالاً أمثل للوصول إلى تحقيق أهداف الجودة الشاملة.

الإطار النظري.

- إدارة الجودة الشاملة:

إن تطبيق إدارة الجودة الشاملة أصبح من الضروريات الأساسية لبقاء المؤسسات أو الشركات الصناعية، ولا شك بان الجودة تعد موضوعا هاما ويعود سر الشهرة التي نالها هذا المصطلح إلى النجاح الذي حققته الصناعات اليابانية في تحسين جودة منتجاتها وزيادة إنتاجية العاملين في هذه الصناعات، الأمر الذي حمل المنظمات الأمريكية والغربية إلى الاهتمام بهذا المصطلح من أجل حماية حصتها في الأسواق العالمية. (الفكيكي،2012،ص3)

كما يرى (المحياوي،2006) أن سر نجاح هذا المصطلح يعود إلى عدد من المبادئ الإدارية التي يرتكز عليها، ومن هذا المنظور فإن استثماره في المؤسسات يتحقق من خلال اعتماد المبادئ الإدارية التي يقوم عليها مصطلح الجودة.

- المبادئ الأساسية لإدارة ألجوده ألشامله :- فقد تم اعتماد المبادئ الأساسية لإدارة ألجوده ألشامله من قبل اللجنة ألفنيه (ISO / TC 176) لكونها تعكس أفضل الممارسات الإدارية الواجب تنفيذها وهي (الفضل والطائي، 2004،ص23):-

1- التركيز على الزبون .
2- القيادة.
3- مشاركة الأفراد .
4- التحسين المستمر.

5- التركيز على العملية (السيطرة والتخطيط والتحسين).

6- التطابق مع المعايير والمقاييس

7- اتخاذ القرار.

8- علاقات المنفعة المتبادلة .

وقد حدد مبدأين أساسيين لإدارة الجودة الشاملة وهما(جامعة يانت كلمنتس،2011) : -

1- مبدأ التركيز على الزبون: وان هدف أي منظمة هو تحقيق رضا المستهلك لذلك فالمنظمات وجدت أصلا لأجل تلبية حاجات المستهلك لذلك فالمنظمات وجدت أصلا لأجل تلبية حاجات المستهلك وهو المتفضل على المنظمات عند اقتنائه لسلعها أو خدماتها . ولذلك فان من أهم العوامل الواجب أخذها بنظر الاعتبار في إنتاج السلع هو كيف يقوم المستهلك بالحكم على الجودة الجيدة من الرديئة . لذلك يعتبر المستهلك هو الجزء الأكثر أهمية في أي منظمة لأنه هو الذي سيشتري هذا المنتج وبالتالي هو الذي سوف يقيم هذا المنتج أو ذاك وعليه فان إرضاء المستهلك يعني زيادة إقباله على هذا المنتج الذي ينعكس على زيادة المبيعات وزيادة الأرباح وعلى العكس لا يمكن الاستمرار بالإنتاج .

2- مبدأ التركيز على العملية : وذلك لأجل تقليل التلف والضياع وتحسين العملية الداخلية للإنتاج وحسب المواصفات المعدة لأجل الارتقاء بهذا المنتج مقارنة مع المنتجات المنافسة، وهذا المبدأ مهم من مبادئ إدارة الجودة الشاملة لان معظم مشاكل الجودة هي ناتجة عن العمليات الإنتاجية وتتضمن إدارة العملية نقطتين أساسيتين وهما :-

- السيطرة: تخطيط وإدارة الأنشطة الكفيلة بالمحافظة على مستوى عالي من الأداء في العملية الإنتاجية
- التحسين: أي تشخيص الفرص المتاحة لأجل تحسين الجودة في الأداء.

ويضيف (اللوزي،1999،ص11) إن مفهوم إدارة الجودة الشاملة يعد من المفاهيم الإدارية الحديثة التي تهدف إلى تحسين وتطوير الأداء بصفة مستمرة وذلك من خلال الاستجابة لمتطلبات الزبون، ولقد ظهرت فكرة إدارة الجودة الشاملة عنواناً شاملاً لتعبر عن عملية تحسين الجودة، فأصبح مفهوم إدارة الجودة الشاملة في الوقت الراهن أسلوبا إدارياً مهماً في الشركات من خلال ما حققه هذا الأسلوب الحديث من نجاحات في جميع مجالات الإدارة.

ويرى (الغمري،1995) إن إدارة الجودة الشاملة هي الأداة الرئيسية التي تؤدي إلى تطوير العمل وتحسين الأداء بما يحقق الربحية وزيادة في الإنتاج ورفع مستوى الخدمة في كل المجالات.

- أهداف تطبيق برنامج إدارة الجودة الشاملة (الطائي،2005، ص163) :-

1- تكوين بيئة تدعم وتحافظ على التطوير المستمر وإشراك جميع العاملين في التطوير وتحسين نوعية المخرجات.

2- تقليل المهام والنشاطات اللازمة لتحويل المدخلات (المواد الأولية) إلى منتجات أو خدمات ذات قيمة للزبائن

3- زيادة الكفاءة بزيادة التعاون بين الإدارات وتشجيع العمل الجماعي .

4- تحسين الربحية والإنتاجية وزيادة نسبة تحقيق الأهداف الرئيسية للشركة .

5- تعليم الإدارة والعاملين كيفية تحديد وترتيب وتحليل المشاكل وتجزئتها إلى أصغر حتى يمكن السيطرة عليها.

6- تعلم اتخاذ القرارات استنادا على الحقائق وتدريب الموظفين على أسلوب التطوير وتقليل المهام عديمة الفائدة .

- متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة ويلخصها (البنا،2007،ص16) بالاتي:-

1- القناعة الكاملة والتفهم الكامل والالتزام من قبل المسئولين.

2- إشاعة ونشر الثقافة التنظيمية لإدارة بالجودة الشاملة في الشركات والتدريب المستمر لكافة الأفراد.

3- التنسيق وتفعيل الاتصال بين الإدارات ومشاركة جميع الجهات وجميع الأفراد العاملين في جهود تحسين المستمر للجودة.

ويرى (خفاجي،1995) إن التغير السريع في المبادئ الاقتصادية والتقنية والاجتماعية استدعى نشوء مطالب ملحة على الجودة الشاملة. ومجتمعاتنا العربية تشهد في الوقت الراهن كثيرا من التغيرات الملحوظة في شتى المجالات، التي تفرض على منظماتها الإدارية تغيير أساليبها التقليدية في الإدارة، وتبني المفاهيم الإدارية الحديثة إذا ما أرادت تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية.

- فوائد تطبيق إدارة الجودة الشاملة (الطائي،2005،ص150-151) و (مصطفى،2004،ص27) :-

1- تحسين الربحية والمنافسة : إن تحسين جودة المنتج يؤدي بلا ريب إلى تحسين الأداء والمنافسة المشتركة، وإن التوجه إلى الزبون يمكن أن يقود إلى ولاء الزبون بل أيضاً يقود إلى زيادة سهم السوق وإلى تكاليف أقل

2- الفاعلية التنظيمية :هي مشاركة العاملين والتعاون الداخلي،فكلما ازدادت المشاركة كلما ازداد نجاح خطة العمل وكذلك تحسين لغة الاتصال من خلال اللغة المشتركة والتركيز على الزبون.

3- رضا الزبون: لا توجد شركة بدون زبون لان ذلك يعني عدم وجود تحصيلات وأسهم سوق ولا عائد من الاستثمارات و لن يكون لديها ربح وإن إدارة الجودة الشاملة تهدف إلى كسب العملاء الزبائن والحفاظ عليهم .

- **الإدارة الصناعية أهميتها ومبادئها ووظائفها.**
- أهميتها

يمكن تلخيص أهمية الإدارة على النحو الآتي (الحولي،2012،ص8):-

- على مستوى الأفراد : تعمل الإدارة على تحسين أداء الأفراد العاملين في المؤسسات، وبالتالي تحسين أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية .
- على مستوى المؤسسات : تؤدي الممارسات الإدارية الصحيحة إلى تحقيق أهداف هذه المؤسسات، سواء أكانت أهدافاً ربحية (مؤسسات القطاع الخاص)، أم غير ربحية (للمؤسسات الحكومية والأهلية).
- على مستوى المجتمع : الإدارة السليمة تعمل على زيادة القيمة الاقتصادية في البلد من خلال تحسين إنتاجية الأفراد والمؤسسات، مما يؤدي إلى تحسين مستوي المعيشة في البلد وبالتالي التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

- المبادئ الرئيسية التي أعتبرها تايلور الأسس الضرورية للإدارة الصناعية (مطاوع وحسن،1996،ص35):-

1- تحديد نوع وكمية العمل المطلوب أدائه من كل فرد (وهو ما يطلق عليه اليوم تحديد الاختصاصات والمسؤوليات) بناء على دراسة علمية وليس على مجرد التخمين أو العشوائية من جانب الإدارة .
2- الاختيار العلمي للشخص الذي يناسب الوظيفة المسنودة إليه.
3- اقتناع كل من هيئة الإدارة والعاملين بعدالة التنظيم الإداري واحترام مبادئه .
4- تقسيم الواجبات والمسؤوليات فتختص الإدارة بمهمة التخطيط ويترك للعمال مهمة التنفيذ وهذا ما أسماه (تايلور) بمبدأ التخصص أو مبدأ فصل التخطيط عن التنفيذ.

- وظائف الإدارة الصناعية الرئيسية (العقيلي،2009،ص25) :

أولا:التخطيط:-

هو الإعداد المسبق لخطوات الأعمال للوصول إلى الهدف. وتنشا الحاجة إليه، لندرة موارد المنظمة، ووجود المنظمة في بيئة معقدة ومتشابكة، ومن ميزات التخطيط الجيد والفعال، أن يتصف بالمرونة، وان يغطي كل أنشطة المنظمة ،تتحدد فيه الفترات الزمنية، والوقت المطلوب لانجاز الأعمال .

ثانياً:التنظيم:-

أي عمل يتم به تحديد وظائف الشركة، مثل إدارة الإنتاج، أو الإدارة المالية وتحديد أقسامها، ومستويات علاقاتها، بمعرفة حدود السلطة والمسئولية وطبيعة إصدار الأوامر من حيث كونها مركزية أو لامركزية ومن فوائد التنظيم، الأعمال يتم توزيعها بشكل انسيابي، ويحدد العلاقات بين أفراد المنظمة.

ثالثا:التوجيه:-

هو إرشاد المرؤوسين، خلال مراحل تنفيذ الأعمال، لضمان تحقيق الأهداف بالشكل المطلوب ويشتمل التوجيه على ثلاثة عناصر أساسية هي القيادة، الاتصال، التحفيز وهو ضروري للمنظمة، لضمان تحقق الأهداف بالشكل المخطط له، وفي الوقت المتاح وتوظيف العلاقات التنظيمية بالطريقة التي تؤدي إلى انسيابية الإجراءات الإدارية .

رابعاً:الرقابة:-

وهي تقييم الأنشطة الإدارية، ومقارنتها بما هو مخطط لها، وتحديد الانحرافات، والتجاوزات، بطريقة وصفية أو كمية، لتحديد وسائل وأساليب معالجة الأخطاء والانحرافات.

ويرى الباحثان: أن اتساع المشاريع الصناعية، وبروز مبادئ الإدارة الصناعية ورائد هذا المبادئ (تايلور) و (فايول) الأمر الذي ساهم في سرعة الأداء والإتقان، وزيادة الإنتاج وهذا دعي بدوره، إلى وجود العمليات الإدارية (التنسيق، والتنظيم ،والتخطيط، والرقابة، والتوجيه)، مما شجع الوصول إلى الأهداف المقررة داخل المشروع الصناعي، عن طريق الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج (المتمثلة في الأيدي العاملة والمواد والمعدات ورأس المال) بأقل التكاليف وبأفضل الإمكانات والوسائل المتاحة، وكذلك ممارسة الوظائف الإدارية في الشركات الصناعية باستخدام احدث الأساليب لعلم الإدارة وخاصة في تخصص إدارة الجودة وإدارة التسويق وإدارة الموارد البشرية والصيانة والإنتاج.

إجراءات البحث.

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على المشكلات التي تواجه تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الإدارة الصناعية، من وجهة نظر طلبة قسم الإدارة الصناعية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

ومن أجل تحقيق هدف الدراسة هذا، قام الباحثان باستخدام المنهج الوصفي المسحي في إجراء الدراسة نظراً لأنه الأكثر ملائمة و يتناسب مع ما يعالجه البحث الحالي .

- تعريف المنهج الوصفي:

يعرفه (ملحم،2000) بأنه : "أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم، لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كمياً عن طريق جمع البيانات والمعلومات عن تلك الظاهرة أو المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة".

- هدف المنهج الوصفي:

يهدف إلى وصف ظواهر أو أحداث أو أشياء معينة وجمع الحقائق والمعلومات والملاحظات عنها ووصف الظروف الخاصة بها وتقرير حالتها كما توجد عليه في الواقع.

- الدراسات المسحية:

يتضمن البحث المسحي جمع بيانات لاختبار فروض معينة أو الإجابة على أسئلة تتعلق بالحالة الراهنة لموضوع الدراسة، إذ تحدد الدراسة المسحية الوضع الحالي للأمور. وقد يبدو البحث المسحي بسيطاً جداً، إلا أنه في واقع الأمر أكثر من مجرد توجيه بعض الأسئلة أو تحديد الإجابات عليها. إذ نظراً لأن الباحث كثيراً ما يستخدم أدوات لم يسبق استخدامها فعليه أن يبني الأدوات التي تصلح لبحثه، وهذه تتطلب وقتاً ومهارة. وهناك مشكلة أساسية تؤدي إلى تعقيد البحث المسحي، وربما إضعافه، وهو نقص ردود أفراد العينة، أي عدم قيام الأفراد بإرجاع الاستبيانات. (فان دالين،1994، ص292-293).

- مجتمع وعينة البحث:

تكون مجتمع البحث من (50) طالب وطالبة مقسمين إلى (20) طالب وطالبة من الدراسات العليا و (30) طالب من الدراسات الأولية / المرحلة الرابعة - بكالوريوس .

في حين تكونت عينة البحث من (30) طالب وطالبة مقسمين بين الدراسات العليا والدراسات الأولية من قسم الإدارة الصناعية- كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة بغداد، أي ما نسبته (60%) من حجم مجتمع البحث وكما موضح في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1)

عدد أفراد عينة البحث.

تسلسل	العينة	العدد
1	دراسات عليا	18
2	دراسات أولية	12
	المجموع	30

وقد تم اختيار عينة البحث بشكل قصدي والسبب في ذلك هو أن قسم الإدارة الصناعية يعتبر القسم الذي يهتم بموضوع الجودة الشاملة ، ويرتبط الباحثان بعلاقة طيبة مع رئاسة القسم وأساتذته مما يسهل تنفيذ إجراءات البحث.

- أداة الدراسة:

تكونت أداة الدراسة من الاستبانة، وتم تطبيق الأداة على عينة الدراسة في الفصل الأول والثاني من العام الجامعي 2014/2013.

فالاستبانة تعني" مجموعة من الأسئلة المكتوبة يقوم المجيب بالإجابة عنها، وهي أداة أكثر استخداماً في الحصول على بيانات من المبحوثين مباشرة ومعرفة آرائهم واتجاهاتهم". (العنيزي،1999،ص135).

أولا: الاستبانة المفتوحة:

قام الباحثان ببناء استبانه مفتوحة تحتوي على سؤال مفتوح هدفه التعرف على المشكلات التي تواجه تطبيق إدارة الجودة في الإدارة الصناعية من وجهة نظر الطلبة ومرفق معها رسالة إلى العينة المستهدفة لغرض الإجابة عليها لاحظ ملحق رقم (1) وقد تم توزيع هذا الاستبيان في قسم الإدارة الصناعية - كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد، جمهورية العراق، وقد استغرقت عملية التوزيع الاستبيان والحصول على الإجابات فترة (32) يوم .

- الاستبانة الأولية:

بعد تفريغ إجابات الطلبة من استبانه السؤال المفتوح تم صياغة استبانه أولية من (24) فقرة تمثل مشكلات يعتقد طلبة قسم الإدارة الصناعية – كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد- العراق، بأنها تواجه تطبيق إدارة الجودة الشاملة لاحظ الملحق رقم (2).

- صدق فقرات استمارة الاستبانة:

إن توافر الصدق لأداة البحث أمر مهم للباحث العلمي لأنه يساعده ويجعله متأكدا من أن أداة بحثه قادرة على تحقيق الأهداف التي وضعت من اجلها الأداة. وأداة البحث تكون صادقة إذا كانت قادرة على قياس

ما وضعت لقياسه. وللتحقق من مدى صدق فقرات الاستبانة المستخدمة في هذه الدراسة للتعرف على أهم المشكلات التي تواجه تطبيق الجودة الشاملة في الإدارة الصناعية من منظور إسلامي، فقد عرضت فقرات الاستبانة الأولية على (7) من المختصين والمحكمين في مجال الاختصاص، لإبداء آرائهم وملاحظاتهم وإصدار الأحكام على مدى صلاحية فقرات الاستبانة للتحقق من الصدق الظاهري. وقد تمت الاستجابة لآراء الأساتذة المحكمين وقام الباحثان بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم بعد تسجيلها في نموذج تم إعداده. وفي هذا الصدد أشار (Ebel, 1972) في هذا المجال "أفضل وسيلة للتأكد من صدق الأداة هو أن يقرر عدد من المختصين مدى تغطية وشمولية الفقرات لجوانب الصفة المراد قياسها"

ثانياُ: الاستبانة النهائية:

بعد الأخذ بملاحظات المحكمين تم حذف وتعديل بعض الفقرات الخاصة بالاستبانة وأصبحت الاستبانة بصيغتها النهائية تتكون من (16) فقرة .

- ثبات الاستبانة:

تم استخدام طريقة الاختبار وإعادة الاختبار (test-Re-Test) على عينة مكونة من (10) أفراد من الطلبة أي (20%) من المجتمع الأصلي، وأعيد تطبيقها بعد (15) يوما من التطبيق الأول باستخدام معامل ارتباط بيرسون (Littre, 1969) بين مجموعتي التطبيق الأول والتطبيق الثاني، فوجد أن معامل الثبات يساوي (90%) وهي درجة مقبولة لأغراض البحث العلمي.

- تطبيق الاستبانة النهائية

بعد التحقق من صدق وثبات الأداة قام الباحثان بتوزيع الإستبانة النهائية على العينة المستهدفة لغرض الإجابة عليها في قسم الإدارة الصناعية - كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد- العراق، لتحديد درجة المشكلة أمام كل فقرة من فقرات الإستبانة وكالتالي (كبيرة، إلى حد ما، قليلة)، حيث تم توزيع (57) استبانه على عينة الدراسة وتم استرداد (30) استبانه، فكانت عدد إجابات المرحلة المنتهية للدراسات الأولية (15) من أصل (30) طالباُ، أي ما نسبته (50٪)، وكانت إجابات الدراسات العليا (15) من أصل (20) طالباً، أي ما نسبته (75٪)، كما هو موضح في الجدول رقم (2)، وهي تعتبر من وجهة نظر الباحثان نسبة جيدة جداً تدل على تعاون المستجيبين، واهتمامهم بموضوع الدراسة.

جدول رقم (2)

عدد أفراد عينة البحث

تسلسل	العينة	العدد
1	دراسات عليا	15
2	دراسات أولية	15
	المجموع	30

- التحليل الإحصائي

- معادلة فيشر (Fisher, 1955)

لحساب درجة أولوية الصعوبات التي تواجه تطبيق إدارة الجودة في الإدارة الصناعية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا والدراسات الأولية لقسم الإدارة الصناعية في كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة بغداد وعلى ضوء إجابات أفراد العينة الأساسية ، استخدم الباحث معادلة فيشر التالية:

$$ح = \frac{(ت1 \times 3) + (ت2 \times 2) + (ت3 + 1)}{مج}$$

حيث يمثل:

ح = درجة الأولوية

ت1= تكرار إجابات (لها أولوية بدرجة كبيرة)

ت2= تكرار إجابات (لها أولوية متوسطة)

ت3= تكرار إجابات (لها أولوية بدرجة بسيطة)

مج ت = مجموع التكرارات

قام الباحثان بإعطاء درجة (3) لكل إجابة تقع تحت اختيار كبيرة في الاستبانة، ودرجة (2) لكل إجابة تقع تحت اختيار إلى حد ما في الاستبانة، ودرجة (1) لكل إجابة تقع تحت اختيار قليلة في الاستبانة. تم اعتماد المعيار التالي لتحديد أولويات الصعوبات الأكثر أهمية من وجهة نظر الطلبة . فإذا كانت قيمة درجة (حدة) الأولوية لأداء أفراد العينة لكل فقرة أكثر من 2.4 (المتوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد العينة) فهذا يعني أن العبارة تشكل أولوية كبيرة لدى أفراد العينة، أما إذا كانت قيمة درجة

الأولوية مساوية للوسط الحسابي المرجح فهذا يعني أن العبارة تمثل أولوية حادة (لها أولوية إلى حد ما) أما إذا كانت درجة حدة الفقرة اقل من الوسط الحسابي المرجح فإنها تشكل أولوية قليلة لأفراد العينة.

واستخدم الباحثان كذلك الأوزان النسبية والانحرافات المعيارية لغرض الحصول على النتائج وتفسيرها، وتوصل الباحث ومن خلالها إلى ترتيب أو تحديد درجة أهمية المشكلات التي تواجه تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الإدارة الصناعية من منظور إسلامي لكل فقرة من فقرات التي تضمنتها الإستبانة، وقد ارتئ الباحثان ومن خلال ملاحظته لنتائج التحليل الإحصائي بحذف الفقرات التي أخذت متوسط حسابي اقل من (2.4)، لأنها تمثل درجة أهمية بسيطة من حيث درجة أهميتها لدى أفراد العينة، وبذلك تم استبعاد الفقرات (2-4-6-9-11-13) ولم يتم تفسيرها أو التعليق عليها وقام الباحث بتفسير النتائج إحصائيا لعشرة (10) فقرات من فقرات الاستبيان والتي تمثل بنظر العينة ذات أهمية كبيرة ومتوسطة، كما في الجدول رقم (3).

- عرض نتائج الدراسة وتفسيرها:

سيقوم الباحثان في هذا الجزء من الدراسة بعرض النتائج التي توصل إليها من خلال جمع البيانات حول الظاهرة باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، لإيجاد أو استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لكل فقرة من فقرات الاستبانة وتفسيرها.

الجدول رقم (3)

نتائج اختبار الأهمية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لتحليل فقرات الاستبانة.

ت	الفقرات	درجة الأهمية كبيرة	درجة الأهمية إلى حد ما	درجة الأهمية قليلة	الوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1	قلة الوعي الكافي لثقافة الجودة الشاملة ومفهومها ومبادئها .	14	14	2	2.4	6.93	% 45	8
2	عدم قناعة الإدارة العليا في إدراج عناصر الجودة الشاملة في الخطط والاستراتيجيات .	8	20	2	2.2	9.17	%41.25	11

3	الفساد الإداري والمالي داخل المؤسسات.	26	3	1	2.8	13.9	%53.13	1
4	عدم التعاون بين الموظفين داخل الشركة في مجال تطبيق الجودة.	8	17	5	2.1	6.25	%39.38	13
5	عدم الاستقرار السياسي والأمني.	23	5	2	2.7	11.35	%50.63	2
6	عدم رضوخ بعض الموظفين وقلة احترامهم للتوجيهات والتعليمات الموجهة لهم .	8	19	3	2.16	8.19	%41	12
7	ندرة وجود إدارات كفؤة ذات خبرة في مجال الجودة الشاملة.	18	11	1	2.56	8.55	%48.13	4
8	قصور عمل الجهاز الرقابي في متابعة مراحل الجودة الشاملة في الشركات.	18	10	2	2.53	8	%47.50	5
9	عدم تشجيع العمال وتحفيزهم على تطبيق الجودة الشاملة .	17	7	6	2.36	6.09	%44.38	9
10	عدم وجود بني تحية من مصانع ومكائن إنتاجية ومعدات ... الخ في العراق .	17	11	2	2.5	7.55	%46.88	6
11	قلة البرامج التدريبية والتطويرية للعاملين في مجال الجودة الشاملة	14	13	3	2.36	6.09	%44.37	10
12	عدم احترام الآراء وإهمال المعلومات والمقترحات الجديدة	16	11	3	2.43	6.56	%45.63	7
13	عدم توفر دراسات في مجال الجودة الشاملة تفسر وتحلل مشاكل التصنيع .	5	16	9	1.86	5.57	%35	14
14	عدم وجود علاقة بين الجامعات والمؤسسات الحكومية .	14	14	2	2.4	6.93	%45	8 مكرر
15	الاعتماد على الأسلوب التقليدي بالإدارة وإهمال الوسائل الحديثة	18	10	2	2.53	8	%47.50	5 مكرر

16	عدم تربية الجيل على مفهوم الجودة كما وردت في أحاديث الرسول (ص) وربطها بالمصطلحات الحديثة كإتقان العمل.	18	12	0	2.6	9.17	%48.75	3

➢ تفسير النتائج:

لاحظ الباحثان إن المشكلات من حيث اعتبارها أنها الأساسية والمهمة، والتي تواجه تطبيق إدارة الجودة الشاملة في إلا دارة الصناعية، قد توضحت من حيث درجة أهميتها من قبل عينة الدراسة وذلك من خلال إجابتهم على الاستبانة النهائية، كما في الجدول رقم (5)، وكذلك المخططان رقم(1) ورقم(2) اللذان يوضحان درجة وأهمية المشكلات التي تواجه تطبيق الجودة الشاملة في الإدارة الصناعية وذلك من خلال العلاقة بين الانحرافات المعيارية وعدد فقرات الاستبانة النهائية.

مخطط رقم (1)

ترتيب المشكلات من خلال العلاقة بين الانحراف المعياري وعدد فقرات الاستبانة

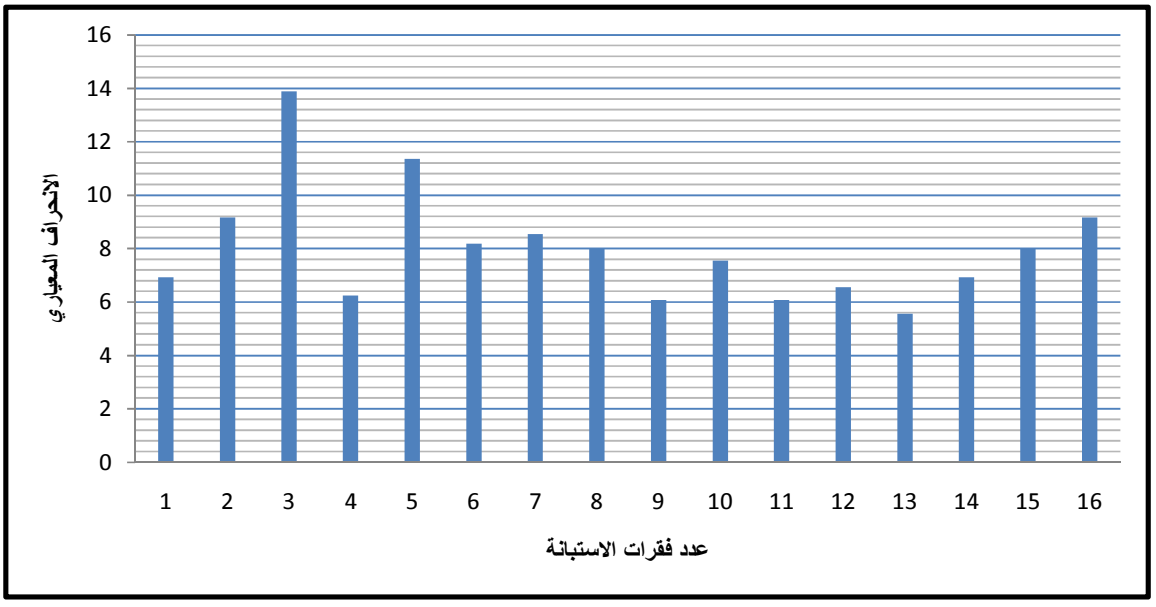

مخطط رقم (2)

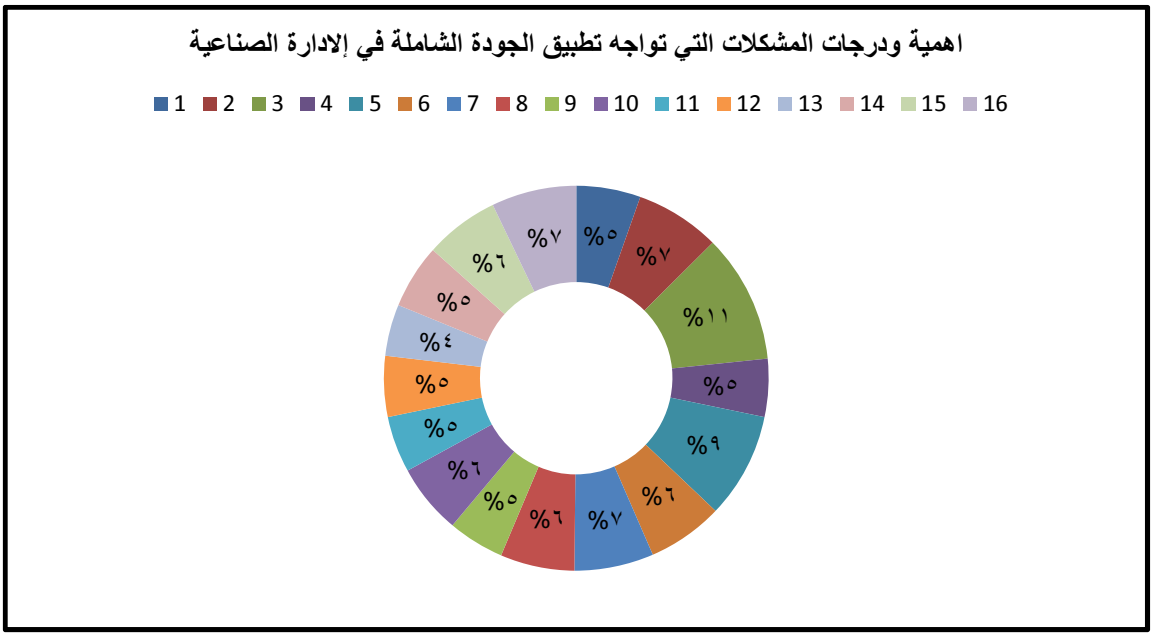

والجدول التالي يمثل ترتيب أولويات المشكلات تنازليا والتي يعتقد بها أفراد العينة.

جدول رقم (4).

ترتيب المشكلات تنازليا حسب أولوياتها.

تسلسل الفقرة في الاستبيان الأصلي	الفقرات	درجة الأولوية	الترتيب
3	الفساد الإداري والمالي داخل المؤسسات	2.8	1
5	عدم الاستقرار السياسي والأمني	2.7	2
6	عدم تربية الجيل على مفهوم الجودة كما وردت في أحاديث الرسول (ص) وربطها بالمصطلحات الحديثة كإتقان العمل.	2.6	3
7	ندرة وجود إدارات كفؤة ذات خبرة في مجال الجودة الشاملة .	2.56	4

8	قصور عمل الجهاز الرقابي في متابعة مراحل الجودة الشاملة في الشركات.	2.53	5
15	الاعتماد على الأسلوب التقليدي بالإدارة وإهمال الوسائل الحديثة	2.53	5مكرر
10	عدم وجود بني تحية من مصانع ومكائن إنتاجية ومعدات ... الخ في العراق .	2.5	6
12	عدم احترام الآراء وإهمال المعلومات والمقترحات الجديدة	2.43	7
1	قلة الوعي الكافي لثقافة الجودة الشاملة ومفهومها ومبادئها .	2.4	8
14	عدم وجود علاقة بين الجامعات والمؤسسات الحكومية	2.4	8 مكرر
9	عدم تشجيع العمال وتحفيزهم على تطبيق الجودة الشاملة	2.36	9
11	قلة البرامج التدريبية والتطويرية للعاملين في مجال الجودة الشاملة	2.36	9مكرر
2	عدم قناعة الإدارة العليا في إدراج عناصر الجودة الشاملة في الخطط والاستراتيجيات .	2.2	10
6	عدم رضوخ بعض الموظفين وقلة احترامهم للتوجيهات والتعليمات الموجهة لهم .	2.16	11
4	عدم التعاون بين الموظفين داخل الشركة في مجال تطبيق الجودة.	2.1	12
13	عدم توفر دراسات في مجال الجودة الشاملة تفسر وتحلل مشاكل التصنيع .	1.86	13

وفيما يلي تفسير لنتائج ترتيب المشكلات حسب درجة اهميتها :-

أولا: الفساد الإداري والمالي داخل المؤسسات.

احتلت هذه المشكلة المرتبة الأولى كما يتضح بالجدول رقم (6) اذ بلغت درجة أولويتها (2.8).

ويتفق الباحثان مع عينة البحث حيث إن الفساد الإداري والمالي من أهم المشكلات التي تواجه تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الإدارة الصناعية في العراق، والفساد يختلف تعريفه حسب نوعه، والفساد لغة هو ضد الإصلاح، وافسد الشيء أي أساء استعماله، واصطلاحا هو اخذ المال ظلما أو إتلافه أو هو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص، إذ إن الحديث عن الفساد لا يخص مجتمعاً بعينه أو دولة بذاتها، وإنما هو ظاهرة عالمية تشكو منها كل الدول، ولا يكاد يخلو مجتمع من المجتمعات قديمها وحديثها من مظاهر الفساد الإداري بما فيها مجتمع الإسلام. وللفساد مظاهر وآثار وخيمة على المفسدين أنفسهم وعلى المجتمع وعلى الكون من حولهم.

والفساد في معاجم اللغة الفساد: نقيض الصلاح، والمفسدة: خلاف المصلحة (ابن منظور،335/3). ويأتي التعبير على معان عدة في القران الكريم حسب موقعه فهو (الطغيان والتجبر) كما في قوله عز وجل: {لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا} ، أو (عصيان لطاعة الله)، في قوله تبارك وتعالى: {إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ } . (سورة القصص،أية 83) ، ومن الآيات المباركة نرى تحريم للفساد على نحو كلي وان لمرتكبيه الخزي في الحياة الدنيا و عذاب الآخرة.

ويؤكد (العكيلي،2013) بأن الفساد في العراق يغطي مجموعة واسعة من الممارسات السياسية والاقتصادية والإدارية المشبوهة والمريبة ويلعب دورا أساسيا في عدم تطبيق الجودة في هذه المجالات، ويشمل مساحة واسعة من الأعمال والتصرفات غير الشرعية، فهو ظاهرة معقدة تتشعب أسبابها وتتنوع آثارها، وتشمل أنواعا مختلفة والتي تأخذ أكثر من ظاهرة ولعل أهمها:-

1- الابتزاز والتزوير وهو إجبار الأشخاص على دفع مبالغ مالية معينة بالتهديد أو العنف والترهيب كإجبار الموظف المسئول عن استلام مواد متعاقد على توريدها إلى دائرته المقاول المورد على دفع مبلغ يفرضه وإلا عدها غير مطابقة للمواصفات.
2- إجبار الميلشيات المقاولين العاملين في مناطق نفوذها على دفع مبالغ أو فرض العمال عليه وإلا منعوه من تنفيذ المقاولة.
3- هدر المال العام وتوظيف الأموال العامة لغير ما خصصت له، أما للمصلحة الخاصة أو لمصلحة فرد أو مؤسسة أو حزب أو جماعة .
4- التهرب والمساعدة على التهرب من الضريبة وتسريب المعلومات.

ثانياً: عدم الاستقرار السياسي والأمني.

احتلت هذه المشكلة المرتبة الثانية كما يتضح بالجدول رقم (6) إذ بلغت درجة أولويتها (2.7).

يرى الباحثان بوجود علاقة بين الفساد الإداري والمالي وبين عدم استقرار الوضع السياسي والأمني، وكلاهما من المشكلات الأكثر خطورة في العراق، وبما أن إدارة الجودة الشاملة سواء من المنظور الإسلامي أو الغربي منهجها رقابة وتدقيق ومحاسبة في مؤسسات الدولة فهي جهة أو جهاز واجبها المحافظة على المال العام بالدرجة الأولى وهو منهج إصلاحي يتعارض مع الفساد الذي بدوره يساهم مساهمة كبيرة وواضحة بعدم الاستقرار الأمني والسياسي ليتسنى للمفسدين ممارسة أعمالهم الغير مشروعة بحرية مطلقة .

وهذا ما أكده (الزبيدي،2014) إن الفساد المالي والإداري يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي بالعراق وذلك للأسباب الآتية (الزبيدي،2014) :-

السبب الأول: صرف الأموال العائدة نتيجة الفساد المالي لدعم العمليات الإرهابية واستنزاف موارد الدولة، هذا شيء معروف للجميع، وهي أول دوامه للعنف بالعراق .

السبب الثاني: تسلل العناصر غير الكفؤة إلى المنظومة الأمنية والإدارية بالدولة، من أصحاب العلاقات الحزبية طمعا بالأموال، مما يشل عمل المنظومة الأمنية والإدارية للدولة العراقية، نتيجة هذا الشلل، لعجز التام عن حل المشاكل الأمنية بالعراق وازدياد المظلومية، مما يساهم بعدم الاستقرار الأمني والسياسي.

السبب الثالث: ما يوفره المنصب السياسي من سلطه وأموال كبيره وبدون حسيب أو رقيب، أدى إلى تنافس غير متكافئ للوصول إلى المنصب السياسي بين أصحاب الوسائل المشروعة (الحق) من الوطنيين، وبين أصحاب الوسائل غير المشروعة (الباطل) وهم ضعاف النفوس أصحاب المصالح الشخصية، ورجال العصابات العائلية، المؤكد يكون الفوز بالمناصب السياسية من نصيب أصحاب الوسائل لغير المشروعة، مستعينين بأعوانهم الموجودين بالمنظومة الأمنية والإدارية بالدولة العراقية، ويصف القرآن الكريم مستخدمي الوسائل غير المشروعة طمعا بالمناصب بقوله تبارك وتعالى:{وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ}. (سورة البقرة، الآية: 205)

السبب الرابع: نظرا لعدم الاستقرار السياسي، الناتج من استمرار الفساد الإداري والأموال الطائل التي يوفرها المنصب السياسي، يتسبب بظهور قاده محلين جدد طامعين بالمنصب، لديهم كل الاستعداد النفسي على استخدام كافة الوسائل غير المشروعة، للحصول على المنصب.

ويضيف (الشابندر،2014) إن الإرهاب في العراق قضية حساسة جدا، بسبب تعدد المذاهب والأعراق، وبسبب الإرث التاريخي غير المريح للعلاقة بين العرب والكرد، بين السنة والشيعة، بين الحكومة

والشعب، وعليه، كلمة واحدة يمكن أن تكون مدعاة دماء وضحايا، يمكن أن تخرّب كل ما تقوم به الأجهزة المسئولة عن مكافحة الإرهاب، خاصة إذا صدرت هذه الكلمة من مسئول كبير في الدولة. حيث أن الأحزاب والتكتلات هي الأخرى تملك أجهزة مخابراتها، وتملك جيوشها السرية، وتملك خبراءها في الحروب الأهلية، بعضها يلاحق بعضا، وبعضها يتقاطع مع الحكومة، والآخر يلتقي مع الحكومة، وهذا التقاطع والتنابذ والالتقاء يتغير من حال إلى حال تبع المصالح والمنافع. ولا حلّ لمشكلة الإرهاب في العراق إذا تحولت الأجهزة والمؤسسات المسئولة عن ذلك إلى إقطاعيات عشائرية وحزبية وطائفية، فإذا ما كانت وزارة الأمن الوطني ـ على سبيل المثال والافتراض، مرتعا لأبناء عشيرة معينة، حيث يحتل المئات من هذه العشيرة هذه الوزارة، ويتحكمون بقراراتها ومواقفها، فهذا يعني بالتأكيد، أن الإرهاب هو المنتصر.

ثالثاً: عدم تربية الجيل على مفهوم الجودة كما وردت في أحاديث الرسول(ص) وربطها بالمصطلحات الحديثة كإتقان العمل.

احتلت هذه المشكلة المرتبة الثالثة كما يتضح بالجدول رقم (6) إذ بلغت درجة أولويتها (2.6).

يتفق الباحثان مع عينة الدراسة في هذه الفقرة حيث أن العراق بلد إسلامي ولابد من التركيز على تربية الجيل تربية إسلامية تستمد أهدافها ومناهجها وأساليبها ووسائلها من مصادر الشريعة الإسلامية. فلابد من تربية وإعداد الجيل في مختلف جوانب حياته من منظور الدين إلا سلامي الحنيف. ولقد حث رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم) على إتقان العمل وتحسينه، واعتبر ذلك من الواجبات الدينية التي يحبها الله ورسوله، وأعطى نماذج عملية في الإتقان، سبق علماء الإدارة والاقتصاد في هذا الزمن الذين ينادون بالجودة والرقابة عليها.كما إننا نفتقد التربية الأسرية والمدرسية والاجتماعية التي تجعل عمل الإتقان في حياتنا مهارة داخلية تعبر عن قوة الشخصية التي تكسب الإنسان الاتزان والثقة والاطمئنان. وهذا ما أكده (عباس،2011) "إن الإتقان سمة أساسية في الشخصية المسلمة يربيها الإسلام فيه منذ ان يدخل فيه، وهي التي تحدث التغيير في سلوكه ونشاطه، فالمسلم مطالب بالإتقان في كل عمل تعبدي أو سلوكي أو معاشي، لأن كل عمل يقوم به المسلم بنيّة العبادة هو عمل مقبول عند الله يجازى عليه سواء كان عمل دنيا أم آخرة. إننا مطالبون بترسيخ هذه القيمة التربوية الحياتية في واقعنا وسلوكنا، لأنها تمثل معيار سلامة الفرد وقوة شخصيته وسمة التغيير الحقيقي فيه. فالإتقان هدف تربوي، ومن أسس التربية في الإسلام، لأن الإتقان في المجتمع المسلم ظاهرة سلوكية تلازم المسلم في حياته، والمجتمع في تفاعله وإنتاجه، فلا يكفي الفرد أن يؤدي العمل صحيحاً بل لا بد أن يكون صحيحاً ومتقناً، حتى يكون الإتقان جزءاً من سلوكه الفعلي." (عباس،2011)

فالتربية الإسلامية هي نظام تربوي شامل يهتم بإعداد الإنسان الصالح إعداداً متكاملاً دينياً و دنيوياً في ضوء مصادر الشريعة الإسلامية الرئيسة. (http://www.minbr.com) . وهناك فرق بين التربية الإسلامية والتربية الدينية الإسلامية، فالتربية الإسلامية تشمل جميع المقررات التي وضعت وفق منهج الله، كما تشمل المباني والمدرسين وكل ما يتصل بالعملية التعليمية، التي صممت وفق المنهج الإسلامي.أما التربية الدينية فهي تعني المقررات التي تتضمن المعارف الدينية فحسب كالقرآن الكريم والحديث الشريف والفقه والتوحيد والسلوك وغيرها من المعارف التي تهدف إلى تنمية المفاهيم الدينية. (مؤتمر تطوير مناهج التربية الدينية الإسلامية في التعليم العام بالوطن العربي،1996)

رابعاً: ندرة وجود إدارات كفؤة ذات خبرة في مجال الجودة الشاملة.

احتلت هذه المشكلة المرتبة الرابعة كما يتضح بالجدول رقم (6) إذ بلغت درجة أولويتها (2.56).

يرى الباحثان إن ندرة وجود إدارات كفؤة ليس في مجال إدارة الجودة فقط وإنما في جميع المجالات سيؤثر سلباً على سير العملية الإنتاجية سواء كانت سلعة أو خدمة هذا بشكل عام، أما ما يخص الدراسة أن قلة أو ندرة القيادات الكفؤة ذات الخبرة في مجال الجودة الشاملة هي من المشكلات التي تواجه تطبيقها في الإدارة الصناعية، لأنها تحتاج قادة قادرين على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، كونه من عوامل نجاح تطبيق إدارة الجودة الشاملة واختيار الرجل المناسب في المكان المناسب في الهيكلة الإدارية لجميع أقسام وشعب الشركات الصناعية. وهذا محال من وجهة نظر الباحث بسبب المحسوبية والمنسوبية والمحاصصة ...الخ وهي احد عوامل الفساد في المؤسسات العراقية. وهذا ما أكده كل من:-

1- (بهلوي،2006):إن الاختيار لشغل منصب ما للأسف يتم حسب الانتماء الحزبي، أو القرب من صاحب القرار، أو المنفعة الشخصية، والاختيار بغض النظر عن المؤهلات العلمية، أو الفنية، ففي هذه الحالة لن يخدم محيطه ولن يفكر بزيادة الإنتاج وتطوير اقتصاد البلد، وإذا لم يكن على أساس المؤهلات العلمية يصبح معرقلا لأي تطور أو إنتاج وينتهي إدارة هذا العمل أو ذاك إلى الفشل بسبب سوء الإدارة. (بهلوي، 2006)
2- (رعد،2011):إن تطبيق إدارة الجودة يحتاج لتوافر الخبرات والمهارات الجيدة لأعداد دراسات تحليلية لتحديد ايجابيات وعيوب كل بديل من أجل اتخاذ القرار الذي يساعد في تقليل التكاليف وتغلب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة.

خامساً: (قصور عمل الجهاز الرقابي في متابعة مراحل الجودة الشاملة في الشركات)، و (الاعتماد على الأسلوب التقليدي بالإدارة وإهمال الوسائل الحديثة.

احتلت هاتين المشكلتين المرتبة الخامسة والخامسة مكرر كما يتضح بالجدول رقم (6) اذ بلغت درجة أولويتهما (2.53).

يؤكد الباحثان إن قصور عمل الجهاز الرقابي المكلف في متابعة مراحل الجودة الشاملة في حد ذاته اخطر مشكلة. إذا كان الجهاز المكلف يتقاعس في عمله فما بال الأجهزة الأخرى؟ وإذا كان هذا الجهاز هو المسئول الأول لمنع الأخطاء والانحرافات يحتاج من ينبه من غفلته فكيف يتم التطبيق؟. ويتفق الباحث مع (أيسر،2011) إن أكثر ما يواجه التطبيق من معوقات أو مشكلات هو:-

1- ضعف أداء الجهات المؤهلة والمشرفة على تأهيل المنشآت وفشلها في إعداد نظام إدارة جودة حسب طبيعة ومقتضيات العمل.
2- لا يوجد تنسيق بين اللجان المركزية المشكلة في الوزارات وبين الوحدات العاملة في مجال الجودة والتابعة إلى مؤسسات تلك الوزارة.

إما ما يخص فقرة والخامسة عشر (الاعتماد على الأسلوب التقليدي بالإدارة وإهمال الوسائل الحديثة)

يتفق الباحثان مع عينة الدراسة كونه كان موظف في الشركة العامة لتجارة السيارات والمكائن – وزارة التجارة، في العراق وعلى تجربة، حيث إن اغلب الموظفين يفضلون العمل بالأسلوب التقليدي المألوف على الإدارة الحديثة المتمثلة بإدارة الجودة الشاملة، ويوعز الباحث السبب إلى:-

1- تصورهم لابد من التغيير الجذري في عملهم المعتادون عليه، وخصوصاً من هم بدرجة مدير أو من لديه السلطة ومسؤولية لعدم قناعتهم بمبدأ المشاركة مع الموظفين، ولكنهم في نفس الوقت يؤمنون بمبدأ المشاركة مع المفسدين؟.
2- عدم إدراكهم هذا المفهوم أو المنهج المنبثق من تعاليم دينهم الحنيف.

وهذا ما أكده (رعد، 2011) "مقاومة التغيير من قبل العاملين في المنظمة والرغبة في المحافظة على ما هو مألوف".

سادساً: عدم وجود بني تحية من مصانع ومكائن إنتاجية ومعدات ... الخ في العراق.

احتلت هذه المشكلة المرتبة السادسة كما يتضح بالجدول رقم (6) إذ بلغت درجة أولويتها (2.5).

يؤكد الباحثان إن الصناعة المحلية ضرورة من ضرورات الحياة في بلد مثل العراق، ولا نريد أن نستعرض صناعاتنا المحلية سابقا، والمشهود لها بجودتها وتميزها وكيف كانت تدخل في المنافسة مع الصناعات المستوردة. لكن بعد أحداث 2003 وعملية السلب والنهب التي حصلت دمرت البني التحتية في العراق ومع شديد الأسف من بعض النفوس الضعيفة من الشعب العراقيين. حيث لم يكتفوا بنهب

المخازن وتهريب المكائن وإنما الإحراق العمد لما تبقى. حيث ضاعت موارده الاقتصادية وهدمت مصانعه. هذا ما أكده (المعموري،2007) ضعف البني التحتية حيث يعاني العراق من جملة من المشكلات بهذا الجانب، ولعل أكثرها الطاقة الكهربائية، ومما تسببه من مشكلات على الجانب الإنتاجي، فضلاً عن مرافق أخرى تعد أساسا لبدء عملية تنمية حقيقية متمثلة بالموانئ والسكك والطرق والجسور ومشاريع خدمية أخرى. (المعموري ،2007،ص26).

ويضيف الباحثان إن الفساد الإداري والمالي وعدم الاستقرار الأمني المعضلة الكبرى أمام تنفيذ المشاريع لإعادة البني التحتية للعراق، وهذا ما أكده (المعموري 2007) أن عدم الاستقرار السياسي والأمني والفساد الإداري والمالي المتفشيان في مؤسسات الدولة لا تزال التحدي الرئيس أمام إعمار العراق.

ويضيف (جميل أنطون،2014)، الخبير الصناعي العراقي في حديث مع جريدة المدى،إن نسبة المصانع التابعة للقطاع الخاص البالغة 35 ألف مصنع 80% منها معطل، بينما المصانع التابعة للقطاع العام 76شركة تحوي 250 مصنعا شبه معطل،. لافتا إلى أن تعرض القطاع العام لعملية السلب والنهب أدى إلى أضرار مضاعفة. وكذلك أكد قاسم محمد عضو لجنة النفط والطاقة البرلمانية العراقية، "أن العراق يملك مخزوناً يقدر بـ 112 تريليون قدم مكعبة من الغاز، إلا أن 700 مليون منها تحرق يومياً لعدم وجود بنية تحتية" (www.almanar.com)

سابعاً: عدم احترام الآراء وإهمال المعلومات والمقترحات الجديدة.

احتلت هذه المشكلة المرتبة السابعة كما يتضح بالجدول رقم (6) إذ بلغت درجة أولويتها (2.43).

يؤكد الباحثان إن هذه الفقرة لها علاقة وطيدة مع الفساد الإداري والمالي بسبب قلة أو عدم الثقافة العامة للمسئولين وتخوف بعض المدراء على منصبهم، ولكي يبقون متمسكين بزمام الأمور لغرض المصلحة الشخصية أو المنفعة الحزبية، مما يجعلهم يستخدم كل الأساليب الغير لائقة كالتهميش وعدم الاحترام، والاستماع لأراء والاستفادة من خبرات الغير أو الآخرين ومحاولات الإقصاء بحق من أكفاء وأجدر منهم، ومن لديهم وجهة نظر، هذا معوق أو مشكلة رئيسية أمام تطبيق الجودة الشاملة في كافة المجالات ليس في الإدارة الصناعية فقط ، وفي نفس الوقت فساد إداري. وهذا ما أكده (الفكيكي،2012):-

1- إقصاء الكفاءات وذوي الخبرة في شتى المجالات لغرض الاستبداد بالرأي من قبل المسئول والانفراد في اتخاذ القرارات يخلق جو دكتاتوري وعدم الإيمان بمبدأ مشاركة العاملين وهو من أهم مبادئ الجودة.

2- قتل الرئيس للإبداع لدى المرؤوسين خوفا على منصبه من الضياع يعتبر من أهم المعوقات التي تقف أمام تطبيق الجودة وكذلك الاستخدام السيئ للمنصب

3- نقص الخبرة الإدارية لدى بعض المسئولين .

ويعرف الباحثان الجودة في هذه الفقرة : هي احترام الرأي والرأي الآخر.

ثامناً: (قلة الوعي الكافي لثقافة الجودة الشاملة ومفهومها ومبادئها)، و(عدم وجود علاقة بين الجامعات والمؤسسات الحكومية).

احتلت هاتين المشكلتين المرتبة الثامنة والثامنة مكرر كما يتضح بالجدول رقم (6) إذ بلغت درجة أولويتهما (2.4).

ويعتقد الباحثان أن قلة الوعي لثقافة الجودة الشاملة سببه عدم توفر الدعم والمساندة المستمرة من القيادة الإدارية العليا، وإذا تعاملت القيادة أو الإدارة العليا مع المفاهيم والمبادئ للجودة الشاملة فهو ليس لقناعة وإدراك أو فهم وإنما لأغراض إعلامية للشركة. وهذا ما أكده كل من :-

1- (رعد،2011): تعامل القيادة الإدارية العليا مع الجودة لأغراض إعلامية ودعائية.

2- (أيسر، 2011): إذ لا توجد ثقافة بنظام إدارة الجودة حيث أصبح الحصول على شهادة الجودة دعاية للمنشاة. إما ما يخص الفقرة الرابع عشر (عدم وجود علاقة بين الجامعات والمؤسسات الحكومية).

يتفق الباحثان مع عينة البحث، بعدم وجود تعاون بين الجامعات والمؤسسات الحكومية وعدم تنمية وتعزيز هذه العلاقة والاستفادة منها في تطوير الأداء في المؤسسات الحكومية،عن الطريق الأكاديمي والبحث العلمي لتسهم هذه العلاقة بشكل فعال في تحقيق جودة وتقديم برامج ومخرجات مميزة تواكب تطورات العصر وتلبي احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل. وكذلك لما توفره من فوائد لكلا الطرفين. وينسب الباحثان السبب في ذلك إلى الفساد الإداري والمالي المنتشر في جميع مفاصل المؤسسات الحكومية.

حيث يرى (الحريري، 2010) إن تجارب الأمم المتقدمة اقتصاديا وصناعياً أثبتت أهمية توظيف نتائج البحث العلمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقق التقدم والنهوض الاقتصادي للمجتمع.

مخطط رقم (3)

العلاقة بين المتوسط الحسابي وعدد الفقرات

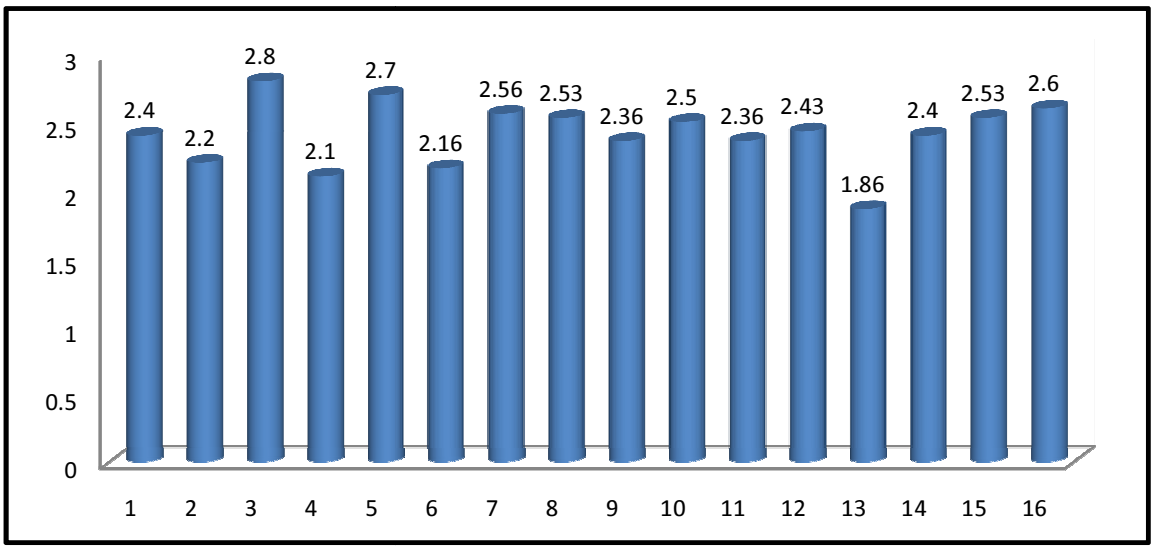

➢ الخلاصة:

من خلال المخطط رقم (3) أعلاه عدم وجود تشتت في الإجابة على ورقة الاستبانة فقد انحصرت المشكلات تقريباً في مساحة واحدة ومتقاربة من وجهة نظر الباحثان وتوجد علاقة تربط بين فقرات الإستبانة، وهي الفساد الإداري والمالي في المؤسسات أو الشركات الصناعية أو الخدمية. فالإنسان المسلم مطالب باستيفاء شروط الخلافة في الأرض والسعي في عبادة الله، وإعمار للأرض، واستفادة مما فيها من ثروات وخيرات لا يصل إليها إلا بالعمل والعمل الجاد. فلابد من التغير الشامل في حياته، اذ قال عز وجل: {إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ}. (سورة الرعد، الآية:11)

➢ الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات:

سيقوم الباحثان بعرض مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات على ضوء نتائج البحث .

أولا: الاستنتاجات

4- أن الجودة الشاملة تعتبر من ضرورات الحياة المعاصرة، وأن مفهوم إدارة الجودة الشاملة بدأ يستحوذ على كثير من الاهتمام العربية والغربية.

5- أن الجودة الشاملة تحقق أهداف أي شركة تريد أن تعمل على تحسين جودة منتجاتها وخدماتها لتحقيق هدفها

6- أن تطبيق الجودة الشاملة في مجال وميادين الأعمال مطلب أساس لإضفاء الثقة في التعامل بين الشركة من ناحية وبين الأطراف الأخرى كالزبائن والموردين والموظفين والمساهمين والمجتمع من ناحية أخرى.

7- وقوع الفساد في القطاع العام أكثر من غيره لبعده عن المساءلة، وأمنه من الرقابة ، بخلاف الموظف في القطاع الخاص الأكثر المساءلة إما من مديره مباشرة أو من مالك المشروع أو مجلس الإدارة ونحو ذلك

8- لا يمكن أن ينشأ الفساد من بيئات صالحة، فالبيئات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السيئة تعتبر المسببات أو القوى الدافعة للفساد .

9- يحقق الفساد إيرادات ومكاسب كبيرة لفئة من الناس ولكن على حساب الدخل القومي كما أنه يؤدى إلى آثار اجتماعية سيئة جداً، كما يسبب سوء توزيع الموارد بين الناس، وهذا هو الظلم الاجتماعي والاقتصادي الذي حرمة الإسلام .

10- الأخلاق الإنسانية لا يمكن أن تكتمل، إلا من خلال حياة اجتماعية صالحة، قائمة على أساس العدل الاجتماعي، والعلاقات الإنسانية النظيفة المَبنية على التعاون والتناصر والمشاركة والمحبة ونكران الذات، ومعتمدة على عبادة الخالق عزَّ وجل.

ثانياً: التوصيات والمقترحات:

❖ التوصيات

4- أن يطلع المدراء والموظفون على منهجية إدارة الجودة الشاملة وذلك من خلال البحوث والدراسات التي تـــــناولت هذا المجال.

5- إقامة ورش عمل بموضوع إدارة الجودة الشاملة باعتبارها مورداً أساسياً من موارد الإنتاج، يعود بالنفع لجميع القطاعات، لاسيَّما مع مواكبة التطورات المتسارعة في عصر التقنية الحديثة.

6- اختيار الرجل المناسب للمكان المناسب، لتحقيق أهداف الجودة الشاملة.

7- تعزيز ثقافة الحوار البناء وتبادل الرأي والاحترام المتبادل والعلاقة الدافئة بين الرؤساء والمرؤوسين.

8- إن متطلبات تحقيق إدارة الجودة الشاملة هي متطلبات للعمل عامة ولتحقيق نجاحها وقبولها يجب الابتداء والاقتناع والإيمان بأهمية الجودة، والتعاون والعمل الجماعي لتحقيقها.

9- بذل الطاقات وتقديم الإمكانيات المادية والبشرية في سبيل تحقيق الجودة الشاملة والارتقاء بمستوى الصناعات الوطنية لمنافسة الصناعات العالمية.

10- إلزام المؤسسات بضرورة إعادة هيكلة إداراتها واستحداث آليات الكشف عن حالات الفساد الإداري يمكن أن تساهم في التخلص من الكثير من حالات الفساد الإداري .

❖ المقترحات:

1- إن كانت هذه الدراسة قد أعطت بعض النتائج وبينت بعض الحقائق عن إدارة الجودة الشاملة، وعليه فيهبب الباحث بمزيد من الدراسات ليس فقط في القطاع الصناعي وإنما في التعليمي والزراعي والتجاري، كما يوصي بتوسيع عينة الدارسة لتشمل مناطق أخرى في العراق. وتشجيع الباحثين في هذا المجال.

2- أهمية التركيز على العمل الجماعي وتشجيع مشاركة العاملين في التخطيط والتنظيم والتنفيذ واندماجهم، والعمل على غرس الانتماء بين العاملين بالمنظمة لما لذلك من نفع وفائدة في سبيل تحقيق الجودة الشاملة.

3- العمل على إقناع المؤسسات الصحافية بتخصيص صفحات لمتابعة قضايا الفساد، وعقد دورات تدريب لبعض الموظفين لاستقصاء وسبل كشف قضايا الفساد، وتخصيص جوائز سنوية لأحسن موضوعات عن محاربة الفساد،أو لأشخاص يحاربون الفساد.

4- لنجاح المشروع الإصلاحي لابد من الابتعاد عن المفسدين بعد نصحهم وتذكيرهم وكشف زيفهم للناس، لما قاموا به من دور تخريبي خَرب البلاد وأفسد العباد، حيث لا توجد آية في القرآن الكريم تتحدث عن الفساد إلا وتليها أية تتطرق إلى الهلاك والعاقبة الكبرى للمفسدين.

5- تشجيع الباحثين على النشر في المجلات العالمية وذلك من خلال تغطية الجامعة للنفقات المترتبة على الباحث والمرتبطة بعملية النشر.

المصادر.

❖ القران الكريم والأحاديث النبوية.

أولا: المصادر العربية

1- أبن منظور، محمد بن مكرم، الأفريقي المصري: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، مادة: فسد،335/3

2- خفاجي ،عباس، (1995)، الجودة الشاملة، جامعة الإسراء، عمان، الأردن.

3- رجاء محمود أبو علام،(2001)، مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية، الطبعة 3، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر.

4- الصباب،أحمد عبد الله،(1992)، أصول الإدارة الحديثة، دار النوابغ للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، بيروت، لبنان .

5- العنيزي، يوسف، وآخرون (1999)، مناهج البحث التربوي بين النظرية والتطبيق، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت .

6- فان دالين (1994)،مناهج البحث في التربية وعلم النفس. ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرون، ط5، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة، مصر.

7- الفضل، مؤيد عبد الحسين، والطائي، يوسف حجيم ،(2004)، إدارة الجودة الشاملة من المستهلك إلى المستهلك الرواق للنشر والتوزيع عمان،الأردن .

8- أللوزي ،موسى،(1999)، التنمية الادارية، دار الوائل للطباعة والنشر، عمان،الأردن.

9- المحياوي، قاسم نايف،(2006)، إدارة الجودة في الخدمات، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع،عمان، الأردن

10- ملحم، سامي، (2000)، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن .

11- اشرف السعيد،(2005)، "إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية"، رؤية إسلامية"، أطروحة دكتوراه الفلسفة في التربية،(غير منشورة)، قسم أصول التربية، كلية التربيــة، جامعة المنصورة، مصر.

12- أيسر، مصطفى،(2011)، " دور الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية في منح شهادة الجودة العراقية ومعوقات التطبيق " ورقه مقدمه إلى ندوة تطبيق نظم إدارة الجودة في الجهات الخدمية، اللجنة الوطنية للجودة- الجهاز المركزي للتقيس والسيطرة النوعية، بغداد، العراق .

13- البنا، رياض رشاد،(2007)، "إدارة الجودة الشاملة،مفهومها وأسلوب إرسائه"، المؤتمر السنوي الواحد والعشرين، للتعليم الإعدادي، من 24-25 يناير، مملكة البحرين.

14- جامعة، سانت كلمنتس،(2011)، محاضرة الأولى والثانية ، دراسات عليا، دكتوراه، سنة1، "إدارة الجودة الشاملة"، رقم المساق،4206، الإدارة الصناعية .

15- الحريري، خالد حسن،(2010)، "العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في تحقيق جودة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية"، المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن، جودة التعليم

العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة، 11-13 أكتوبر،الكتاب الثاني، بحوث مؤتمر، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، جمهورية اليمن .

16- الحولي، عليان عبد الله،(2012)، "الإدارة طبيعتها وأهميتها ومدارسه"، مساق 6320، ف1 ، الدراسات العليا، قسم أصول التربية، كلية التربية، الجامعة الإسلامية،غزة، فلسطين.

17- رعد محمود،إبراهيم،(2011)، "معوقات إدارة جودة الخدمات في البلدان النامية" ورقه مقدمه إلى ندوة إدارة الجودة في قطاع الخدمات، اللجنة الوطنية للجودة- الجهاز المركزي للتقيس والسيطرة النوعية، بغداد، العراق .

18- سوسن سالم الشيخ،(1995)، " أبعاد الثقافة التنظيمية في الفقه الإداري"، المجلة العلمية لكلية التجارة، فرع جامعة الأزهر للبنات، العدد،(12)، يناير .

19- الطائي، رعد عبد الله،(2005)،"اثر استرتيجية العمليات على الإدارة الإنتاجية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية،جامعة بغداد، العراق،المجلد الثامن، العدد 27.

20- الطائي، عبد رحيم مكطوف، الفكيكي،علي فرحان عبد الله،(2012)، "دور الجودة الشاملة في زيادة الإنتاج"، الشركة العامة لتصنيع الحبوب، العراق، نموذجاً،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد40.

21- العقيلي، اسعد صالح بو بكر (2009)، "المعوقات المؤثرة في استخدام الأساليب العلمية في إدارة الوقت"، دراسة تطبيقية، شركة ،Rama،السويسرية، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية،كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة، كوبنهاجن، الدانمرك .

22- الغمري، إبراهيم،(1995)، "إدارة الجودة الشاملة"، دورة تدريبية، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية من 18- 22 / 3 1995.

23- الفكيكي، علي فرحان عبد الله، (2011) ،"دور الجودة الشاملة في تحقيق الربحية في القطاع الصناعي"، دراسة عن الشركة العامة لتصنيع الحبوب، وزارة التجارة العراقية، رسالة ماجستير، قسم الإدارة الصناعية، جامعة سانت كلمنتس العالمية، بغداد، العراق.

24- الفكيكي، علي فرحان عبد الله، (2012)، "معوقات تطبيق نظام إدارة الجودة"،الشركة العامة لتجارة السيارات والمكائن حالة دراسية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 39.

25- الفكيكي،علي فرحان عبد الله،(2012)، "مفهوم الجودة الشاملة في ضوء المنهج الإسلامي"، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد100 .

26- القحطاني، سالم سعيد، (1993)، "إدارة الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في التعلم الحكومي"، مجلة الإدارة العامة، العدد (78).

27- العكيلي، رحيم حسن(2013) " الفساد، تعريفه وأسبابه وآثاره ووسائل مكافحته"، رئيس هيئة النزاهة قدم استقالته في السابع من أيلول 2013، ص5.

28- مصطفى، أحمد السيد، (2004)، "إدارة الجودة الشاملة كمدخل للتنافسية في الصناعة المصرفية"، مجلة آفاق اقتصادية، المجلد (25)، العدد97.

29- مصطفى، أحمد السيد،(2004) "إدارة الجودة الشاملة كمدخل للتنافسية في الصناعة المصرفية"، مجلة آفاق اقتصادية، المجلد (25)، العدد97.

30- المعموري محمد، علي موسى،(2007)،"إعادة إعمار العراق الفرص والتحديات"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد13، العدد45.

31- مؤتمر تطوير مناهج التربية الدينية الإسلامية في التعليم العام بالوطن العربي، المحور الثالث والرابع. جامعة الأزهر بالقاهرة، 29-31 مايو 1996.

ثانياً: المصادر الالكترونية

32- أبو خلف، عزيز محمد،(2003)، منتدى طريق الإسلام ، http://ar.islamway.net

33- الألمعي، علي، مفهوم التربية في الإسلام ، http://www.minbr.com

34- بهلوي ،خالد،(2006)، الرجل المناسب في المكان المناسب،المحور، مواضيع وابحاث سياسية، الحوار المتمدن، العدد:1491 في 3/16 http://www.ahewar.org

35- جميل، أنطوان، (2014)، "80 % من مصانع العراق معطّلة ونسبة الإنتاج الصناعي 1,5%"، تحقيق: علي ألرسولي، جريدة المدى، العدد(3026)، 9 /آذار، www.almadapaper.nett

36- الزبيدي، فلاح مهدي عبد الهادي، (2014)، النتائج المأساوية للفساد المالي والإداري، جريدة الزمان، 3/ آذار، www.azzaman.com

37- الشابندر،غالب حسن،(2014)، "انهيار الوضع الأمني في العراق أسباب وحلول مقترحة،عشرون مدخلاً بين المشكلة والحل، جريدة المدى، الخلقة الثالثة، العدد(3032)،16/آذار، المدخل العاشر، والثالث والخامس عشر www.almadapaper.nett

38- عباس محجوب،(2011)، إتقان العمل ثمرة الإحسان ،1/مايو ، http://www.onislam.net

39- العساف، احمد بن عبد المحسن(2004)، المشكلات الإدارية وكيفية علاجها واتخاذ القرارات، http://saaid.net/Doat

40- المجموعة اللبنانية للإعلام، قناة المنار،غاز البصرة سيغطي حاجة العراق أواخر في العام 2016 www.almanar.com

ثالثا: المصادر الأجنبية:

41-Fisher,Engene'c (1955) "*A National Sur vurvery of the Beginning techer in Yunch Wilbur*, Ath Beginning Teacher New -York, Holt.

42- Ebel, R.l. (1972) *" Essentials of Educational Measurement*", 2ed, ed, New Jersey.

43- Littre, Emile (1969) *" Dictionnary de Langue Envancuise*, Paris , Gallimard Hachette.

الوفورات الاقتصادية المحققة من توطين نظام الإدارة البيئية الايزو 14000 في مؤسسة فرتيال عنابه (الجزائر)

The Economic savings realized from the localization of the environmentalmanagement system ISO 14000 in FERTIAL'S Annaba Company (Algeria)

شتوح وليد : طالب دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير –جامعة عنابه

الملخص.

يهدف هذا البحث إلى إبراز الوفورات الاقتصادية المدركة من تطبيق نظام الإدارة البيئية وفقا للمواصفة القياسية الايزو 14001 في مؤسسة فرتيال عنابة (الجزائر) اعتمادا على الوثائق والملفات الداخلية للمؤسسة المتعلقة باستهلاك المياه والغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية. نتائج الدراسة تفيد أن المؤسسة بعد توطينها لهذا النظام وحصولها على الإشهاد الايزو 14001 لإصدار سنة 2004 حققت العديد من المكاسب الاقتصادية المتمثلة في تحقيق وفورات اقتصادية في استهلاك الموارد المائية والغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية.

الكلمات المفتاحية.

نظام الإدارة البيئية، سلسلة المواصفات القياسية الايزو 14000، شهادة الايزو 14001 لإصدار سنة 2004، الوفورات ، مؤسسة فرتيال عنابة.

Abstract.

This research examines the economic benefits expected as a result of the implementation of the environmental management system according to ISO 14001 at the company Fertial Annaba (Algeria),based on internal documents and folders relating to water, natural gas and electricity consumption. Overall, the results of the study indicate that the company has achieved many of the economic gains as well as improved environmental performance after the application of this system and access to ISO 14001 certification version 2004.The consequences of this have been cost savings in the consumption of water resources, natural gas and electricity.

Keywords.

environmental management system, series of standards system ISO 14000, certification ISO 14001 version 2004, economic savings, Company Fertial Annaba**.**

المقدمة.

إن تطبيق نظام الإدارة البيئية الايزو14000 في المؤسسات الاقتصادية لا يُحَّسن أداءها البيئي فقط بل يحقق لها عدة مكاسب تجارية واقتصادية إلى جانب المكاسب البيئية، فعلى المستوى التجاري أثبتت الدراسات أن تطبيق نظام الإدارة البيئة الايزو 14000 يزيد من تنافسية المؤسسة خاصة في الأسواق التي تفرض قيودا بيئية مشددة، أما على المستوى الاقتصادي يؤدي تطبيق مثل هذا النظام إلى تحقيق وفورات في تكاليف الطاقة والمياه والمواد الأولية وتنخفض أيضا تكاليف معالجة المخلفات والنفايات.

تتوطن في الجزائر العديد من الأنشطة الاقتصادية خاصة في القطاع الصناعي المعروفة بحجم تلويثها المعتبر للبيئة كصناعات الحديد والصلب، صناعة الاسمنت، صناعة البتروكيمياء وصناعة الأسمدة والمخصبات الزراعية، وهي صناعات لها تأثيرات سلبية على صحة المواطنين وعلى نوعية البيئة وذات استخدام كثيف للموارد الطبيعية خاصة المياه والغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية.

رغم المكاسب الاقتصادية والتجارية والبيئية سالفة الذكر، تعتبر المؤسسات الجزائرية من اقل المؤسسات في العالم اهتماما بالحصول على إشهاد المطابقة الايزو 14001، حيث أظهرت الإحصائيات الصادرة عن وزارة الصناعة اهتمام المؤسسات الجزائرية بتطبيق نظام إدارة الجودة الايزو 9000 وإهمال نظام إدارة البيئة الايزو 14000.

تعتبر مؤسسة فرتيال من أول المؤسسات على المستوى الإفريقي والوطني في مجال إنتاج الأسمدة والمخصبات الزراعية الحائزة على الإشهاد الايزو14001 لإصدار سنة 2004، ونتيجة لذلك فقد تحسن أداءها البيئي وانخفضت أثارها السلبية على البيئية وعلى صحة المواطنين القاطنين بجوار وحدات إنتاجها بعد تطبيق نظام الإدارة البيئية وفقا لمتطلبات المواصفة القياسية الايزو 14001.

إشكالية البحث.

سنحاول في هذا البحث الإجابة على الإشكالية التالية **: إلى جانب المكاسب البيئية المحققة، ما هي أهم المكاسب الاقتصادية المدركة في مؤسسة فرتيال عنابة بعد حصولها على الإشهاد الايزو14001 لإصدار سنة 2004 ؟**

ولقد انبثق عن التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية :

- هل حققت مؤسسة فرتيال عنابة وفورات في استهلاك المياه بعد حصولها على الإشهاد الايزو 14001 ؟

- هل حققت مؤسسة فرتيال عنابة وفورات في استهلاك الغاز الطبيعي بعد حصولها على الإشهاد الايزو 14001 ؟
- هل حققت مؤسسة فرتيال عنابة وفورات في استهلاك الطاقة الكهربائية بعد حصولها على الإشهاد الايزو 14001 ؟

فرضية البحث.

لقد استطاعت مؤسسة فرتيال عنابة تحقيق عدة مكاسب اقتصادية بعد حصولها على الإشهاد الايزو 14001، وتتمثل هذه المكاسب في : تحقيق وفورات في استهلاك الموارد المائية والغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية.

أهداف البحث.

إن الغرض من هذه الدراسة هو إبراز المكاسب الاقتصادية التي يمكن أن تجنيها المؤسسات الجزائرية بعد توطينها لنظام الإدارة البيئية وفقا لمتطلبات المواصفة القياسية الايزو14001، وذلك بدراسة الوفورات الاقتصادية في مجال استهلاك المياه والغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية التي حققتها مؤسسة فرتيال عنابة (الجزائر) ، وهي احد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية القليلة الحاصلة على الإشهاد الايزو14001.

أهمية البحث.

تنبع أهمية الدراسة من قلة البحوث أو بالأحرى انعدامها حول هذا الموضوع في الجزائر، إذ على الرغم من التزايد النسبي لعدد المؤسسات الجزائرية الحائزة على الإشهاد الايزو 14001، فليس هناك دراسات ميدانية توضح المكاسب الاقتصادية لتوطين نظام الإدارة البيئية وفقا لمتطلبات المواصفة القياسية الايزو14001. كما تنبع أهميتها أيضا من كونها تتناول موضوعا هاما من الناحية العلمية، حيث يمكن أن تساعد متخذي القرار على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خاصة الصناعية منها في فهم الأهمية الاقتصادية للحصول على شهادة المطابقة الايزو14001.

أسباب اختيار المؤسسة محل الدراسة.

لقد قمنا باختيار مؤسسة فرتيال عنابة لإجراء الدراسة التطبيقية باعتبارها مؤسسة نموذجية لهذه الدراسة لان طبيعة نشاطها (إنتاج الأسمدة والمخصبات الزراعية) يتميز باستهلاكه الكثيف للمياه والغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية بالإضافة إلى أنها مؤسسة حاصلة على إشهاد المطابقة الايزو14001 إصدار سنة 2004 .

منهجية البحث.

نظرا لطبيعة الموضوع وتماشيا مع دراسته للوصول إلى النتائج المرجوة فان ذلك لن يتم إلا وفق منهج واضح ومحدد، أين سنتبع المنهج الوصفي التحليلي والذي يسمح بتوفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع الدراسة.

سيتم الاعتماد على المعلومات والبيانات لهذه الدراسة من الكتب والدوريات والمنشورات المتعلقة بالموضوع، وهذا في الجانب النظري من اجل تحديد معالم الظاهرة والإلمام بجوانبها، أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة لمعالجة الإشكالية، إذ قد قمنا بإنجازه اعتمادا على الوثائق الداخلية لمؤسسة فرتيال عنابة المتعلقة بتطور استهلاك المياه والطاقة الكهربائية و الغاز الطبيعي فيها بعد حصولها على الإشهاد الايزو14001 لسنوات 2011 و 2012 التي حصلنا عليها من مصلحة الجودة والبيئة ، وأيضا اعتمدنا على المقابلة الشخصية لمدة ثلاثة أشهر(من ديسمبر2013 حتى نهاية شهر مارس2014) مع المنسق العام المكلف بتطبيق ومتابعة نظام الإدارة البيئية الايزو14000 الذي زودنا بمعلومات قَيِّمة.

خطة البحث.

لتحقيق أهداف البحث يتم تناول الدراسة من خلال تقسيمها إلى مبحثين :

المبحث الأول الموسوم بالإطار النظري والدراسات السابقة، سنتناول فيه أهم الدراسات السابقة التي عالجت نفس إشكالية هذا البحث، إلى جانب عرض الإطار النظري لنظام الإدارة البيئية وفقا للمواصفة القياسية العالمية الايزو .14001.

المبحث الثاني الموسوم بالوفورات الاقتصادية المحققة من الحصول على إشهاد المطابقة الايزو14001 : دراسة حالة مؤسسة فرتيال عنابة (الجزائر)، إذ انه انطلاقا من المعلومات والإحصائيات التي تحصلنا عليها من المراجع والمصادر سابقة الذكر وموقع المؤسسة على الانترنت فإننا سنقوم في هذا المبحث بتعريف المؤسسة محل الدراسة ثم تحديد الجوانب البيئية لمؤسسة فرتيال وأثارها البيئية ، وبعدها سنقوم بالتركيز على الجانب البيئي محل الدراسة وهو استهلاك المياه والطاقة والغاز الطبيعي باعتباره من الجوانب البيئية المهمة لنشاط المؤسسة عن طريق تحديد كيفية حساب مؤشرات استهلاك المياه والغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية بهدف مقارنتها مع المستهدفات البيئية للتأكد من تحقيق المؤسسة محل الدراسة لوفورات في استهلاك هذه الموارد بعد حصولها على الإشهاد الايزو 14001 .

المبحث الأول : الإطار النظري والدراسات السابقة.

الدراسات السابقة :

تناولت العديد من الدراسات هذه الإشكالية، حيث قامت الوكالة الفرنسية للتقييس **AFNOR** سنة 2008 بدراسة عنوانها "**مساهمات المواصفة القياسية الايزو 14001** " شملت عينة من40 مؤسسة فرنسية حائزة على الإشهاد الايزو 14001 هدفت إلى معرفة دوافع الحصول على المواصفة القياسية الايزو 14001 والمكاسب الاقتصادية التي حققتها هذه المؤسسات بعد حصولها على الإشهاد، وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية : المؤسسات التي شملتها الدراسة حققت عدة مكاسب اقتصادية (وفورات) حيث انخفض استهلاك المياه والطاقة فيها ما بين 10 إلى 15 بالمائة، بينما انخفض استهلاك المواد الأولية بنسبة 05-25 بالمائة، وتم معالجة وتثمين 20-30بالمئة من النفايات الصادرة عن أنشطة هذه المؤسسات[1].

وفي دراسة أخرى قام بها كل من **Nicolas Reidina** و**CèlineThèvènot** عنوانها **المواصفة الايزو 14001 هل هي فعالة ؟ دراسة قياسية على الصناعة الفرنسية** هدفت إلى معرفة الآثار البيئية والاقتصادية لنظام الإدارة البيئية الايزو 14000 شملت عينة من مؤسسات فرنسية صناعية حائزة على إشهاد المطابقة الايزو 14001. توصلت هذه الدراسة إلى أن تطبيق نظام الإدارة البيئية الايزو14000 في هذه المؤسسات محل الدراسة أدى إلى انخفاض مستويات التلوث وتكاليف الإنتاج، حيث انخفض استهلاك المياه والكهرباء ب08% و01%سنويا على التوالي بعد الحصول على إشهاد المطابقة[2].

الإطار النظري لنظام الإدارة البيئية وفقا للمواصفة القياسية العالمية الايزو14000 :

1- **التعريف بسلسلة المواصفات الدولية الايزو 14000 ونظامها للإدارة البيئية :**قامت المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ايزو) سنة 1993 بتشكيل لجنة فنية متخصصة برقم207 كلفتها بوضع نظام قياسي للإدارة البيئية رقم سلسلته14000 على غرار نظام إدارة الجودة الايزو 90000 الذي حقق نجاحا ساحقا في أوساط المؤسسات التي تبحث عن تحسين جودة منتجاتها وخدماتها. وقامت هذه اللجنة الفنية هذه نظرا لاتساع الكبير في شمولية مواضيع المواصفة المطلوبة بتشكيل سبعة لجان فرعية حدد لكل منها مجال محدد(لجنة المصطلحات، لجنة نظام الإدارة البيئية، لجنة التدقيق البيئي، لجنة العلامة البيئية، لجنة تقييم الأداء البيئي، لجنة تقدير دورة الحياة، لجنة الجوانب البيئية)[3].

أصدرت المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ايزو) في عام 1996 سلسلة المواصفات الايزو14000 الأولى المتعلقة بالإدارة البيئية فيها مواصفة واحدة قياسية إلزامية هي الايزو 14001 تم تعديلها سنة 2004مشكلة حاليا مجموعة واسعة من المواصفات الدولية الموحدة بشان الإدارة البيئية. وتهدف هذه المجموعة إلى إرشاد المؤسسات والمنشئات حول التعامل مع قضايا البيئة وإدارتها، من خلال إقامة إدارة بيئية داخل المؤسسة نفسها، وبلورة سياسة واضحة للإدارة البيئية تراعي الإجراءات والقوانين البيئية السائدة [4].

وقد سعت سلسلة المواصفات الايزو 14000 إلى أن توفر للمؤسسات على اختلاف أحجامها وأعمالها مستلزمات محددة ومبادئ أولية للإدارة البيئية، ليس من شانها أن تؤثر على مجمل عمل المؤسسة ونموها، وكان تصميمها بحيث تراعي الاختلافات في الظروف الجغرافية والثقافية والاجتماعية للمؤسسات المعنية. وقد توخي واضعوها بلورة مواصفات تنسق بين ما صدر من قوانين وإجراءات في مختلف الدول، ولم يستهدفوا ابتداع مواصفات، وهي بذلك لا تلغي القوانين الموجودة ولا تزيد عليها، وإنما تسعى إلى مساعدة المؤسسات على تحقيق الإدارة الحسنة للمتطلبات البيئية في عملها، بما في ذلك تطبيق الإجراءات والقوانين السائدة في مجال البيئة[5].

على عكس مختلف الإجراءات والقوانين السابقة التي تتعلق بالبيئة والتي صدرت في مختلف الدول بشكل عشوائي متقطع وقبل بلورة نظرة شمولية واضحة، صممت سلسلة المواصفات الايزو 14000 لتأخذ بعين الاعتبار كافة القضايا ذات الصلة بالبيئة وكافة عناصرها، بما في ذلك الأرض والماء والهواء والموارد الطبيعية الأخرى، ولتساعد مؤسسات الأعمال على تحقيق الإدارة الحسنة للمتطلبات البيئية في عملها. فهي توجه المؤسسة إلى وضع أسس الإدارة البيئية دون أن تعطيها خططا محددة لهذه الإدارة. وتنطلق السلسلة من ضرورة الالتزام بحماية البيئة في كل مستويات العمل : من الإدارة العليا نزولا، لتشمل كافة العاملين في المؤسسة، كما تلتزم بالتحسين المستمر للأداء البيئي وفقا لدائرة دومينج DEMING بهدف المنع الكامل للتلوث في المدى البعيد.وتُعَّرِف السلسلة عناصر الإدارة البيئية الأساسية التي لا بد من مراعاتها لضبط تأثير عمل المؤسسة على البيئة، وتترك للمؤسسة نفسها وضع حدود هذا التأثير البيئي لعملها المقبول ضمن الأطر القانونية السائدة مع الالتزام بالتحسين المستمر لتخفيض هذا التأثير[6].

يُعد نظام الإدارة البيئية الايزو 14000 وفق تعريف اللجنة الفنية 207 على انه جزء من نظام الإدارة الكلي الذي يتضمن الهيكل التنظيمي، ونشاطات التخطيط، المسئوليات، والإجراءات، والعمليات، والموارد لتطوير وتنفيذ وتحقيق والمراجعة والمحافظة على السياسة البيئية. وهو محاولة لتعزيز بدائل

ذات أخلاق بيئية كفؤة لتصميم المنتج والعملية، واختيار المواد ونقلها للسوق عبر دورة حياة المنتج مما قد يحد من تأثيره البيئي. يتألف نظام الإدارة البيئية الايزو14000 من حلقة التحسين المستمر التي تمثل متطلبات المواصفة القياسية الايزو لإصدار سنة 1996 وإصدار سنة2004[7].

يعتمد نظام الإدارة البيئية وفقا لمتطلبات المواصفة القياسية ايزو 14001 لإصدار سنة 2004 بشكل عام على أساليب الإدارة التقليدية، وهي التخطيط ثم التنفيذ من خلال آليات مختلفة لتحقيق أهداف محددة وقابلة للقياس، ثم تقويم الأداء أثناء التنفيذ الذي غالبا ما يصطحبه تصحيح المسار في دائرة مغلقة تُعرف بمنهجية دمينج (DEMING) .إن دائرة ديمنج أو دائرة PDCA توفر إطارا لتطوير نظام الإدارة البيئية، حيث تقوم على فلسفة التحسين المستمر على أساس المنهج التالي[8]:

- الخطة plan: وضع الخطط والعمليات اللازمة لتحقيق النتائج.
- عمل do: تنفيذ العمليات.
- فحصcheck: رصد وتقييم العمليات والنتائج ضد الأهداف والمواصفات وتقديم تقرير بالنتائج النهائية.
- تطبيقact :تطبيق الإجراءات الضرورية لتحسين النتائج.

2-عناصر سلسلة المواصفات الايزو 14000 :

تُعد المواصفة القياسية ايزو 14001 المواصفة الوحيدة الإلزامية في سلسلة المواصفات الايزو 14000 التي تتناول متطلبات نظام الإدارة البيئية التي تطبقها المؤسسات لغرض الإشهاد بعد المراجعة (التدقيق) الخارجية، أما بقية المواصفات فإنها إرشادية ومساندة لتطبيق النظام في الواقع المعاش، بحيث تقدم التوجيهات فيما يتعلق بتخطيط وتنفيذ متطلبات الايزو 14001 وتدقيق الأداء البيئي وتحليل دورة حياة المنتج، وأيضا طرقا لتنسيقها (متطلبات الايزو 14001) مع أنظمة الإدارة الأخرى(الايزو 9001، الايزو22000)[9].

تضم سلسلة المواصفات الايزو 14000 طيفا واسعا من المواصفات والأدلة والوثائق التي يمكن تصنيفها عموما ضمن مجموعتين : الأولى تتعلق بنظم الإدارة البيئية للمؤسسات وتقييم الأداء(تقويم النظام)، والثانية ترتكز على القضايا المتعلقة بالمنتج (تقويم المنتج)[10]. وفيما يلي نبذة موجزة عن مختلف المواصفات في هذه السلسلة[11] :

- مواصفات تقويم النظام : تضم مواصفة وحيدة خاصة بالمراجعة البيئية الايزو 19011 التي حلت محل السلسلة الايزو14010، الايزو14011، الايزو14012، الايزو14013، الايزو14014،

الايزو14015، والمواصفات الخاصة بتقييم الأداء البيئي الايزو14031، الايزو14032، الايزو14033، الايزو14034، الايزو14035.

- مواصفات تقويم المنتج : تضم المواصفات الخاصة بالعلامات البيئية الايزو14020، الايزو14021، الإيزو 14022، الايزو14023، الايزو14024، الايزو14025، والمواصفات الخاصة بتقييم دورة حياة المنتج الايزو14040 حتى الإيزو 14045.

تقوم المنظمة العالمية للتقييس ISO بإحداث تغييرات دورية على سلسلة المواصفات القياسية الايزو 14000 الصادرة انطلاقا من سنة 1996 بغية تطويرها وجعلها أكثر فعالية ومرونة، لذلك هناك عدة مواصفات قياسية في عائلة الايزو 14000 تم إلغاءها واستبدالها بمواصفات جديدة، فسلسلة المواصفات القياسية الخاصة بالمراجعة البيئية الايزو14010، الايزو 14011، الايزو 14012، الايزو 14013، الايزو 14014، الايزو 14015 ألغيت وحلت محلها مواصفة قياسية واحدة الايزو 19011 لإصدار سنة 2002، وأيضا المواصفة القياسية الايزو 14001 لإصدار سنة 1996 تم تطويرها وإصدار نسخة جديدة في سنة 2004 تسمى الايزو 14001 لإصدار سنة 2004 [12]، وذلك بهدف وضع متطلبات جديدة تسمح بتطوير الفعالية البيئية، وتعزيز توافق النسخة الجديدة مع المواصفة القياسية الايزو 9001 المتعلقة بنظام إدارة الجودة، وجعلها في متناول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[13].

3- دوافع ومكاسب الحصول على إشهاد المطابقة الايزو14001 :

قد يبدو للوهلة الأولى إن الأهداف التي تنشدها المؤسسات الاقتصادية من حصولها على شهادة المطابقة الايزو14001 واضحة وهي تحسين الأداء البيئي للمؤسسة، ولكن الأمور ليست بالسهولة التي يتخيلها البعض، إذ تشير مراجعة الأدبيات في هذا المجال إلى وجود قراءات عديدة لدوافع الإشهاد الايزو14001. بصورة عامة هناك مرجعيتان نظريتان تفسر المصادر المحتملة للفوائد المتوقع تحقيقها من الإشهاد : مرجعية التحسين الخارجي ومرجعية التحسين الداخلي. مرجعية التحسين الخارجي تفيد بأن مزايا الإشهاد تأتي من خارج المؤسسة(زيادة الإيرادات) وهي مرتبطة أساسا بتلبية مطالب كيانات خارجية فاعلة كالزبائن والأسواق والتشريعات[14]، وتتمثل هذه المزايا فيما يلي[15]: التوافق مع التشريعات والقوانين البيئية الوطنية مما يقلل من الغرامات المالية المفروضة على الأنشطة الملوثة للمؤسسة، زيادة الحصة السوقية للمؤسسة خاصة في الأسواق التي يتميز مستهلكوها بوعي بيئي مرتفع(المستهلكين الخضر)، النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة التي تلزم المؤسسات الراغبة في الولوج إلى أسواقها بإجبارية حصولها على إشهاد المطابقة الايزو14001 كالأسواق الأوروبية مثلا ، تسهيل عملية الحصول على القروض البنكية وتخفيض تكاليف التامين. أما مرجعية التحسين الداخلي(خفض التكاليف)

فهي ترتكز على الفوائد النابعة من النشاط اليومي للمؤسسة[16] والمتمثلة في[17] : تحسين الأداء البيئي للمؤسسة، تحقيق وفورات اقتصادية في استهلاك الطاقة والمياه والمواد الأولية وهذا ما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج، تثمين وإعادة استخدام النفايات بجميع أنواعها، التقليل من حوادث العمل وحالات مرض العمال نتيجة التلوث البيئي.

أثبتت الدراسات التي تم إجراءها عالميا أن أهم المكاسب المحققة من الحصول على الإشهاد الايزو 14001 هي مكاسب داخلية ثم تليها المكاسب الخارجية على عكس الإشهاد الايزو 9001 التي أثبتت الدراسات أن المكاسب الخارجية المحققة من الحصول على هذا النوع من الإشهاد اكبر من المكاسب الداخلية، ففي دراسة أجراها Juan José Tari و José Francisco Molina وInakiheras عنوانها **فوائد معايير الايز9001 والايزو 14001 : مراجعة الأدبيات** سنة 2012، قاموا من خلالها بتجميع أهم ،28دراسة أكاديمية على المستوى العالمي تتمحور اشكاليتها حول مكاسب الحصول على الإشهاد الايزو14001، وذلك لمعرفة أهم المكاسب التي تحصل عليها المؤسسة من الحصول على الإشهاد الايزو14001. توصلت هذه الدراسة وأجمعت أن اكبر مكسب تم تحقيقه من الحصول على الإشهاد الايزو14001 هو مكسب داخلي يتمثل في تحسن الأداء البيئي، إذ أجمعت 22 دراسة من أصل 28 دراسة على تحسن الأداء البيئي للمؤسسات الحائزة على الإشهاد الايزو14001، والمكسب الثاني الأكثر أهمية وهو مكسب داخلي أيضا يتمثل في تحسن الكفاءة (زيادة الإنتاجية، تحقيق وفورات في التكاليف، تقليل أخطاء، تحسين الرقابة الإدارية، تقليل الفاقد) إذ أجمعت 16 دراسة من أصل28 عليه، والمكسب الثالث من حيث الأهمية هو مكسب داخلي أيضا أجمعت عليه 16 الدراسة وهو زيادة ربحية المؤسسات الحائزة على الإشهاد الايزو14001، أما المكاسب الخارجية الأكثر أهمية أجمعت 14 دراسة أن حصول المؤسسة على الإشهاد الايزو 14001 يُحَّسن صورة المؤسسة ويُحَّسن رضا الزبائن، أما اقل المكاسب المحققة فهي كلها خارجية،إذ توصلت 05 دراسات فقط إلى زيادة الحصة السوقية وصادرات المؤسسات الحائزة على مثل هذا النوع من الإشهاد، وكذلك المبيعات توصلت دراسة واحدة فقط إلى أن تزيين الحائط بإشهاد المطابقة الايزو14001 يؤدي إلى نمو المبيعات[18]،(انظر الجدول رقم(01) الذي يحتوي بالتفصيل على نتائج28 دراسة أكاديمية تهدف إلى معرفة أهم المكاسب التي تحققها المؤسسة من الحصول على الاشهاد14001).

الجدول رقم (01) : نتائج 28 دراسة تتمحور حول فوائد الحصول على الإشهاد الايزو14001

ENVPT	STA	SUP	CUS	EMP	IQ	PF	ES	CA	PG	SX	EMS	الدراسة\ الفوائد
X			X					X	X				Ann et al (2006)
X													Armura et al(2008)
X													Barla (2007)
									X				Canon et Garcés (2007)
	X			X	X				X				Chin et Pun (1999)
X	X								X				Emilson et Hjelm (2002)
X	X	X	X	X	X		X		X	X			Gavronski et al (2008)
X	X		X	X	X	X	X	X	X			X	Hillary(2004)
			X	X	X				X				Hui et al(2001)
X													King et al(2005)
X									X	X	X		Link et Naveh (2006)
X		X	X		X	X	X	X	X	X	X		Melnyk et al (2002)
X		X	X		X	X	X		X	X	X		Melnyk et al (2003)
X		X	X	X			X			X	X		Padma et al (2008)
X	X		X	X	X		X	X		X		X	Pan (2003)
X			X	X	X		X	X				X	Petroni (2001)
X	X		X	X	X		X	X				X	Poksinska et al. (2003)
X													Potoski et Prakash (2005)
					X			X	X				Rondinelli et Vastaq (2000)
X													Russo (2009)
X	X		X	X	X		X	X	X				Schylander et Martinuzzi (2007)
X													Szymanski et Tiwari (2004)
X				X	X		X		X				Tan (2005)

										X				Wahba (2008)
X		X					X							Yen et Schmeilder (2009)
	X			X	X		X		X	X				Yiridoe et al. (2003)
X	X	X	X		X		X	X		X			X	Zenq, Tam et al. (2005)
X	X		X	X			X		X			X		Zutchi et Sohal (2004)
22	10	07	14	13	14	04	16	09	10	16	01	05	05	المجموع

المصدر :

Juan José Francisco, Molina-Azorin, InakiHeras,**"Benefits of ISO 9001 and ISO 14001 standards : A literature review"**. Journal of industrial engineering and management, 2012, p.305

MS : حصة السوق، **EX** : زيادة الصادرات،**SG**: نمو المبيعات، **P :** الربحية، **CA** : تحسين التنافسية، **S**: تطور منهجية العمل، **EF** : تحسن الكفاءة (زيادة الإنتاجية، تحقيق وفرات في التكاليف، الحد من الأخطاء ، تحسين الرقابة الإدارية، تقليل الفاقد)،**PQ** : تحسن جودة المنتج، **I :** صورة المؤسسة، **EMP** : تحسين رضا العاملين، **CUS** : تحسين نتائج الموظفين، **SUP** : تحسين العلاقات مع الموردين، **STA** : تحسين العلاقات مع السلطات والجهات المعنية الأخرى، ENVP : تحسن الأداء البيئي.

وعلى الرغم من هذه المزايا المهمة وغيرها إلا أن هناك عدة انتقادات وُجِّهت لهذه المواصفة والتي أشارت إلى العديد من نقاط الخلل أو العيوب أهمها أنها تؤدي إلى هدر في الطاقات (الجهد والوقت والكلفة) اللازمة من قبل المدراء لإقامة وتشغيل مثل هذا النظام،وتعتبر عودة إلى النظام البيروقراطي لما يستخدمه من إجراءات وخطوات دقيقة وتنفيذ سلسلة أوامر،وأنها تهدف أساسا إلى مراعاة مصالح المنظمات الأخرى والبيئة على حساب عمل المنظمة،كما أنها تكلف المنظمة مبالغ طائلة كتكاليف الاستشارات وبرامج المراجعة الخارجية[19].

4-متطلبات نظام الإدارة البيئية وفقا للمواصفة القياسية الايزو 14001 لإصدار سنة 2004:

إن أول متطلبات نظام الإدارة البيئية ظهرت في المواصفة القياسية الايزو 14001 لإصدار سنة 1996 وتم تحديثها من طرف المنظمة العالمية للتقييس ISO وإصدار مواصفة قياسية جديدة سنة 2004 بإحداث تغيرات بسيطة وليست جوهرية على نسخة 1996، وبمقارنة الإصدارين يتضح أن هذه التغييرات تمثلت في دمج متطلبين في بند واحد هو الأهداف والغايات والبرامج رقمه (3.4.4) بعدما كان بندين في إصدار عام 1996 هما (3.3.4) الأهداف والغايات، و(4.3.4) البرامج، فيما تغير ترقيم بند عدم المطابقة والإجراءات التصحيحية والوقائية من(2.5.4) إلى (3.5.4)، كما تمت إضافة متطلبين جديدين هما: (2.5.4) تقييم التوافق، (5.5.4) التدقيق الداخلي[20].

سنستعرض ونشرح في هذا البحث المتطلبات الرئيسية فقط للمواصفة القياسية الايزو14001 لإصدار سنة2004 دون شرح المتطلبات الفرعية ، ولكن قبل ذلك هناك بعض المصطلحات المهمة في نظرنا التي يجب تعريفها لفهم مضمون هذا البحث وفهم متطلبات المواصفة القياسية الايزو14001، وهذه المفاهيم هي[21] :

- **الجوانب أو المظاهر البيئية (les aspects environnementaux AE)**: عنصر من نشاط المؤسسة أو منتجاتها أو خدماتها يمكن أن يتفاعل مع البيئة.
- **الأثر البيئي (impact environnemental IE)**: أي تغيير للبيئة سواء كان ضارا أو نافعا كاملا أو جزئيا ناتجا عن الجوانب البيئية.
- **الهدف البيئي(objectif environnemental OE)** :هو الهدف البيئي الكلي المتوافق مع السياسة البيئية وضعته المؤسسة لإحرازه.
- **الأداء البيئي (la performance environnemental PE)** :نتائج مقاسه لإدارة المؤسسة لجوانبها البيئية.
- **الغايات أو المستهدفات البيئية (les cibles environnementaux CE):**متطلبات الأداء بالتفصيل المطبقة في المؤسسة أو أجزاء منها والتي ظهرت من الأهداف البيئية.

فيما يلي المتطلبات الرئيسية لنظام الإدارة البيئية وفقا للمواصفة القياسية الايزو 14001 لإصدار سنة 2004 [22]:

- **السياسة البيئية:** تتضمن وضع أساسيات النظام وعلاقته مع جميع مفردات الأداء البيئي وهذه السياسة تزود اتجاهات الأنظمة بالإحساس والالتزام نحو البيئة وعمل الهيكل من اجل

تحقيق الأهداف والأغراض وعلى الإدارة العليا للمنظمة أن تقوم بوضع السياسة البيئية وتتأكد من أنها:

- تتلاءم مع طبيعة وحجم الآثار البيئية الناجمة عن أنشطتها ومنتجاتها وخدماتها.
- تشمل الالتزام بالتحسين المستمر والحد من التلوث.
- تشمل الالتزام بالامتثال للقوانين والقرارات والمطالب الأخرى التي تخضع المنظمة لها.
- توفر إطار للعمل لتحقيق ومراجعة الأهداف والغايات البيئية.
- موثقة ومطبقة ومصادقة ومنشورة على جميع العاملين ومتاحة للجمهور.

- **التخطيط :** تخطط المنظمة لكل شيء تقريبا عدا ما هو غير متوقع وتعد هذه المرحلة من المتطلبات الأساسية للمواصفة القياسية الايزو14001، وتتكون من خطوات منطقية تبدأ بتحديد الجوانب البيئية وحصر أكثرها أهمية، ومن ثم تحديد المتطلبات القانونية التي تتفق المؤسسة معها، ويأتي بعد ذلك تطوير الأهداف والغايات البيئية، وأخيرا إعداد برنامج عمل لإنجازها على وفق ما هو مطلوب وبما يتناسب مع المعلومات المتوافرة. يشمل متطلب التخطيط على ثلاث متطلبات فرعية هي : الجوانب البيئية، المتطلبات القانونية والمتطلبات الأخرى، والأهداف والغايات والبرامج.
- **التنفيذ والتشغيل :** يستدعي تنفيذ الخطة البيئية وجود أشخاص مؤهلين ومدربين وإجراءات موثقة واتصالات واضحة، فضلا عن ضرورة ضبط الوثائق والعمليات والاستعداد للطوارئ. ويتضمن متطلب التنفيذ والتشغيل المتطلبات الفرعية الآتية : الموارد والأدوار والمسؤولية والصلاحية، الأهلية والتدريب والتوعية، الاتصال، التوثيق، ضبط الوثائق، الاستعداد والاستجابة للطوارئ.
- **الفحص(المراقبة) :** ينبغي إجراء الفحص والتصحيح ومتابعة الأنشطة البيئية وقياسها، فضلا عن تحديد الإجراءات التصحيحية والوقائية والاحتفاظ بالسجلات البيئية الخاصة بالأداء البيئي وإجراء التدقيق. يتضمن هذا المتطلب المتطلبات الفرعية الآتية : المتابعة والقياس، تقييم التوافق، عدم المطابقة والإجراءات التصحيحية والوقائية، ضبط السجلات، التدقيق الداخلي.
- **مراجعة الإدارة :** يتضمن هذا المتطلب قيام الإدارة العليا بإعادة النظر في كافة الخطوات المتعلقة بنظام الإدارة البيئية بحثا عن إجراءات عملية ترمي إلى التحسين المستمر للأداء

البيئي للمؤسسة والتأكد من استمراريته وملائمته وفعاليته. وتستهدف المراجعة تقييم الفرص من اجل التحسين، وتحديد الحاجة إلى إجراء التغييرات في نظام الإدارة البيئية المتضمنة السياسة البيئية، والأهداف والغايات البيئية.وتتضمن مدخلات مراجعة الإدارة نتائج التدقيقات الداخلية وتقييمات التوافق مع المتطلبات القانونية والمتطلبات الأخرى التي تخضع لها المؤسسة ونتائج أداءها البيئي، ومعلومات الاتصالات مع الأطراف الخارجية المستفيدة بما في ذلك الشكاوي، ومدى تحقيق الأهداف والغايات البيئية، في حين تتضمن مخرجات مراجعة الإدارة القرارات والإجراءات المتعلقة بالتغييرات المحتملة في السياسة البيئية، والأهداف والغايات البيئية، والعناصر الأخرى لنظام الإدارة البيئية.

المبحث الثاني :الوفورات الاقتصادية المحققة من الحصول على إشهاد المطابقة الايزو14001 : دراسة حالة مؤسسة فرتيال عنابه (الجزائر).

1- التعريف بمؤسسة فرتيال[23]:

في سنة 2005 تم خصخصة مجمع اسميدال ، وذلك ببيع 66% من رأسماله للشريك أو المجمع الاسباني (GrupoVillar Mir) بمبلغ160 مليون دولار، واحتفظ مجمع اسميدال بنسبة 34% من الرأسمال، وأصبح يُسمى مؤسسة أسمدة الجزائر(FERTIAL Société des fertilisants d'Algérie)، وهي مؤسسة ذات أسهم مختصة في إنتاج وتسويق الأسمدة الازوتية والفوسفاتية انطلاقا من مادة الامونياك التي تبلغ قدرة إنتاجها مليون طن سنويا في كل من وحدة عنابه (وهي الوحدة أو الموقع الصناعي محل الدراسة) ووحدة ارزيو. تعتبر مؤسسة فرتيال مؤسسة رائدة في إنتاج الأسمدة الزراعية على مستوى السوق الوطني والإقليمي حيث أنها تصدر 74% من إنتاجها إلى دول البحر الأبيض المتوسط.

سنركز في هذا البحث على موقع الإنتاج (المصنع) الموجود في ولاية عنابه الذي تبلغ مساحته 103 هكتار ويُشغل 850 عاملا يحده شمالا البحر الأبيض المتوسط وجنوبا الطريق الوطني رقم 44، أما شرقا فيحده وادي سيبوس وحي سيدي سالم وغربا حي سيبوس، وبهذا يحتل موقعا استراتيجيا هاما لكونه قريب من الميناء مما يسهل عملية التصدير والاستيراد بالإضافة بوجود سكة حديدية تستخدم لوسيلة لنقل المواد الأولية مثل الفوسفات الذي يُستخرج من جبال العنق التي تقدر المسافة بينهما 300 كلم، ويحتوي المصنع على 06 وحدات إنتاجية : وحدة إنتاج الامونياك، وحدة إنتاج اوكسيد الفوسفرريك، وحدة إنتاج نترات الامونياك، وحدة إنتاج الأسمدة الفوسفاتية، وحدة إنتاج أكسيد النيتريك، وحدة إنتاج الفوسفات البسيط.

يُنتِج مصنع عنابه المنتجات التالية : الامونياك بقدرة إنتاج سنوية 330000 طن، حمض النتريك بقدرة إنتاج سنوية 240000 طن، كلسيوم نيترات الامونيوم CAN ب27% نيتروجين بقدرة إنتاج سنوية 300000 طن، اليوريا نيترات الامونيوم UAN ب 32% نيتروجين بقدرة إنتاج سنوية 300000 طن ، الأسمدة الفوسفاتية البسيطة TSP والأسمدة الثنائية والثلاثية المعقدةNPK بقدرة إنتاج سنوية 300000 طن، الأسمدة الفوسفاتية البسيطة SSP بقدرة إنتاج سنوية 264000 طن، الأسمدة الثنائية والثلاثية المعقدة PK و NP بقدرة إنتاج سنوية 150000 طن.

تحصلت مؤسسة فرتيال مصنع عنابه على إشهاد المطابقة الايزو14001 لإصدار سنة2004 لأول مرة في 21 مارس 2011 من طرف مكتب فيريتاس VERITAS المعتمد في الجزائر الذي قام بعملية التدقيق الخارجي ، وهذا الإشهاد صالح لمدة ثلاث سنوية تم تجديده في 21 مارس2014 من طرف نفس المكتب.

2- الجوانب البيئية المهمة (les aspects environnementaux significatifs) AES لمؤسسة فرتيال عنابه:

يتم تصنيع مختلف المنتجات نصف المصنعة وتامة الصنع في مؤسسة فرتيال عنابه باستخدام سلعة وسيطية رئيسية هي مادة الامونياك التي يتم تصنيعها في وحدة خاصة بها، وذلك مرورا بالمراحل التالية[24] :

- مرحلة إزالة الكبريت من **الغاز الطبيعي** (Désulfuration) ؛
- مرحلة الإصلاح البخاري التي تتم على مرحلتين أولية وثانوية باستخدام كميات معتبرة من **الطاقة الكهربائية والمياه** خاصة مياه البحر التي يتم تحليتها في محطة التحلية الخاصة بالمؤسسة؛
- مرحلة تفاعل الإزاحة حيث تتم عملية التحويلConvertisseur) (de co، أي إزالة اكاسيد الكربونCO ؛
- مرحلة امتصاص ثاني أكسيد الكربون(Absorbeur de co_2) ؛
- مرحلة تحويل بقايا أكسيد الكربون إلى ميتان(Méthanisation) ؛
- مرحلة تحويل الامونياك على مستوى مفاعل إنتاج الامونياك (Réacteur de synthèses) ؛
- مرحلة التبريد(Réfrigération) التي تُستخدم فيها كميات كبيرة من **المياه** وخاصة المحلاة ؛
- مرحلة تخزين الامونياك (Stockage d'ammoniac)في درجة حرارة قدرها -33°C .

وبعد تصنيع الامونياك يتم إضافته في مختلف وحدات الإنتاج إلى كل من محلول النيترات وحمض الفوسفوريك وكبريتات البوتاس والفوسفات لتحدث عملية التفاعل(Réaction)، التي تليها عملية التحبيب (Granulation) والتجفيف(Séchage)، ثم الفحص(Criblage)، وأخيرا التبريد، لنحصل على مختلف الأسمدة الفوسفاتية والازوتية التي يتم تسويقها داخليا وخارجيا[25].

يعد مصنع فرتيال عنابه من أكثر المؤسسات على المستوى المحلي تلويثا للبيئة المائية والهوائية والأرضية،إذ تنبعث منه الكثير والعديد من الملوثات الغازية والصلبة والتي لها أثارا بيئية ضارة على المدى القريب والبعيد. تعتبر جميع وحدات الإنتاج لمصنع فرتيال عنابه خاصة وحدة إنتاج الامونياك **جوانب بيئية مهمة** التي يمكن حصر **أثارها البيئية** في ما يلي[26] :

- **التلوث الهوائي** الناتج عن الانبعاثات الهوائية الصادرة عن مصنع فرتيال المتمثلة في : غاز الامونيا، حامض الفوسفوريك، مركبات النيترات، اليوريا، الميثانول، حامض الكبريتيك، الجسيمات الدقيقة، اكاسيد الكبريت، اكاسيد النيتروجين، ثاني اوكسيد الكربون،أول اوكسيد الكربون، فلوريد الهيدروجين، وقد تسببت هذه الانبعاثات بأضرار صحية معتبرة لسكان ولاية عنابه خاصة حي ألبوني الذي يتميز بكثافة سكانية كبيرة، حي بوخضرة، حي سيبوس، حي سيدي سالم حيث يعاني سكان هذه الأحياء من عدة أمراض مرتبطة بهذه الإصدارات الملوثة كالالتهابات والتهيجات في الجلد والأعين والأنف والحلق والجزء العلوي من الجهاز التنفسي وتقرحات في الأنسجة والأغشية وحدوث ردود فعل متباينة في الجسم كالصداع والغثيان والإغماء وعدم الاتزان، وإصابة المواطنين بالأمراض المزمنة كالربو وانخفاض في الضغط الشرياني وحتى السرطان.
- **التلوث المائي والبحري** الناتج عن التخلص من الجبس الفسفوري من طرف مصنع فرتيال في شواطئ سيدي سالم وسيبوس (شواطئ ممنوع السباحة فيها) ووادي سيبوس، ويعتبر الجبس الفسفوري من أهم المخلفات الصلبة الناتجة عن صناعة حامض الفوسفوريك لما يحتويه من عناصر سامة مثل الراديوم والنيكل والرصاص والألمنيوم والفلوريد وحامض الفوسفوريك.
- **الاستهلاك الكثيف للموارد الطبيعية والطاقة الكهربائية** : من المعروف أن إنتاج الأسمدة والمخصبات الزراعية يحتاج إلى كميات كبيرة من المياه والغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية (صناعة كثيفة الاستخدام للموارد الطبيعية)، لذلك قام المجمع الاسباني بشراء حصة من رأسمال اسميدال حتى يستفيد من الأسعار المنخفضة والمدعمة للمياه والطاقة الكهربائية وخاصة الغاز الطبيعي، إلى جانب السياسات البيئية المتساهلة التي تفرضها الدولة الجزائرية مقارنة بالاتحاد الأوروبي.

3- كيفية حساب مؤشرات استهلاك المياه والغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية :

سنتأكد من تحقيق وفرات في استهلاك المياه والطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي في مؤسسة فرتيال عنابه بإجراء مقارنة بين المستهدفات البيئية لكل ثلاثي التي تم وضعها من طرف المنسق العام المكلف بنظام إدارة البيئة بالتشاور مع مسئول الإنتاج مع مؤشرات تم استحداثها لمتابعة ومراقبة تطور استهلاك الموارد سابقة الذكر، والتي يتم حسابها كما يلي :

- ***مؤشر استهلاك المياه = (الاستهلاك المحقق/ الاستهلاك المتوقع)***
- ***مؤشر استهلاك الغاز الطبيعي =[(الاستهلاك المحقق/كمية الإنتاج)\|(الاستهلاك المتوقع/ كمية الإنتاج)]***
- ***مؤشر استهلاك الطاقة الكهربائية =[(الاستهلاك المحقق/كمية الإنتاج)/(الاستهلاك المتوقع/كمية الإنتاج)]***

الاستهلاك المحقق للمياه : هو كمية المياه التي تم استهلاكها فعلا في مؤسسة فرتيال عنابة كل ثلاثة أشهر.

الاستهلاك المحقق للطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي : هي كمية الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي التي تم استهلاكها فعلا أثناء ثلاثة أشهر لإنتاج كمية معينة من سلع مؤسسة فرتيال. هذا وقد تم تركيب عدادات على مستوى مختلف الوحدات لمراقبة تطور استهلاك المياه والغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية.

الاستهلاك المتوقع للمياه والطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي : هي كمية المياه والطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي المتوقع استهلاكها كل ثلاثي، يتم تقديرها من طرف المنسق العام بالتشاور مع المصالح المعنية وخاصة مصلحة الإنتاج.

تُقدر نسبة **المستهدفات البيئية** التي يجب إدراكها فيما يخص استهلاك المياه والغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية تواليا : 1.20، 1.5، 01، **فكلما كانت نسبة مؤشرات الاستهلاك الثلاثية اقل من نسبة المستهدفات البيئية الموضوعة مسبقا، فذلك يعني تحقيق وفرات في استهلاك المياه والغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية والعكس صحيح**.

4- النتائج ومناقشتها :

في سنة 2011 رغم انخفاض مؤشر استهلاك المياه انطلاقا من الثلاثي الثاني : 1.45، 2.02، 1.68، 1.31، إلا أن المؤسسة لم تستطع إدراك المستهدف البيئي المقدر نسبته ب1.20، أما مؤشر استهلاك الغاز الطبيعي فكانت نسبته في الثلاثي الأول والثاني والرابع (0.70، 1.00، 0.90) اقل من نسبة

المستهدف البيئي المقدر ب1.5 على عكس الثلاثي الثالث الذي فاقت نسبة مؤشره(1.53) نسبة المستهدف البيئي ، وذلك بسبب انخفاض حجم الإنتاج نتيجة توقف وحدة الامونياك وعدم توقف تدفق الغاز الطبيعي فيها، أما مؤشر استهلاك الطاقة الكهربائية نسبة جميع مؤشراته الثلاثية (1.18، 1.27، 1.33، 1.27) كانت اكبر من نسبة المستهدف البيئي المقدرة ب01.

في سنة 2012 نلاحظ أن نسبة كل المؤشرات الثلاثية لاستهلاك المياه (0.45، 0.79، 1.003، 0.54) اقل من نسبة المستهدف البيئي المقدرة ب 1.20 وأقل من نسبة جميع المؤشرات الثلاثية لاستهلاك المياه لسنة 2011، وأيضا نلاحظ أن نسبة جميع المؤشرات الثلاثية لاستهلاك الغاز الطبيعي(1.05، 1.147، 1.2، 0.975) اقل من نسبة المستهدف البيئي المقدرة ب 1.5 واقل من نسب جميع المؤشرات الثلاثية لاستهلاك الغاز الطبيعي لسنة 2011، أما مؤشر استهلاك الطاقة الكهربائية فقد كانت نسب مؤشرات الثلاثي الأول والثالث والرابع(1.235، 1.67، 1.38) اكبر من نسبة المستهدف البيئي المقدرة 01 على عكس نسبة مؤشر الثلاثي الثاني التي بلغت 0.98 . (انظر الجدول رقم 02 والجدول رقم 03اللذان يحتويان على عرض مفصل لكيفية حساب جميع المؤشرات لسنتي 2011 و2012).

الجدول رقم (02) : مقارنة بين المستهدفات البيئية ومؤشرات استهلاك المياه والغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية لسنة 2011

	الأهداف البيئية	الاستهلاك المتوقع			الاستهلاك المحقق			المستهدفات البيئية/مؤشرات الاستهلاك		
		المياه بالمتر مكعب m^3	الغاز الطبيعي بالمتر مكعب m^3	الكهرباء بالميغاوا ط MW	المياه بالمتر مكعب m^3	الغاز الطبيعي بالمتر مكعب m^3	الكهرباء بالميغاوا ط MW	المياه بالمتر مكعب m^3	الغاز الطبيعي بالمتر مكعب m^3	الكهرباء بالميغاواط MW
الثلاثي الأول T1	**تخفيض استهلاك المياه، الغاز الطبيعي، الكهرباء**	194684 m^3	1691.47 m^3	0.0340 MW/T	282306 m^3	1187.3 m^3	3655.2 MW/91018T	**≤ 1.2** **1.45**	**≤ 1.5** **0.70**	**≤ 1** **1.18**
الثلاثي الثاني T2	**تخفيض استهلاك المياه، الغاز الطبيعي، الكهرباء**	160891 m^3	97500000 m^3/78000T	0.0340 MW/T	326278 m^3	105176189 m^3/84135T	3634.9 MW/84135T	**≤ 1.2** **2.02**	**≤ 1.5** **1.00**	**≤ 1** **1.27**
الثلاثي الثالث T3	**تخفيض استهلاك المياه، الغاز الطبيعي، الكهرباء**	163422 m^3	1250 m^3/T	0.0340 MW/T	274817 m^3	95233512 m^3/49656T	2253.02MW/49656T	**≤ 1.2** **1.68**	**≤ 1.5** **1.53**	**≤ 1** **1.33**

الثلاثيالرابع T4	**تخفيض استهلاك المياه، الغاز الطبيعي، الكهرباء**	0.041m^3	1250 m^3/T	0340M W/T	0.054 m^3	1127m^3	0.043 MW/T	**≤ 1.2** **1.33**	**≤ 1.5** **0.9**	**≤ 1** **1.27**

	الأهداف البيئية	**الاستهلاك المتوقع**			**الاستهلاك المحقق**			**المستهدفات البيئية/مؤشرات الاستهلاك**		
		المياه بالمتر مكعبm^3	الغاز الطبيعي بالمتر مكعب m^3	الكهرباء بالميغاوا ط MW	المياه بالمتر مكعبm^3	الغاز الطبيعي بالمتر مكعب m^3	الكهرباء بالميغاوا ط MW	المياه بالمتر مكعبm^3	الغاز الطبيعي بالمتر مكعب m^3	الكهرباء بالميغاواط MW
الثلاثي الأول T1	**تخفيض استهلاك المياه، الغاز الطبيعي، الكهرباء**	290908 m^3	1165 m^3/T	0.034 MW/T	129463 m^3	1222 m^3/T	0.042 MW/T	**≤ 1.2** **0.45**	**≤ 1.5** **1.05**	**≤ 1** **1.235**
الثلاثي الثاني T2	**تخفيض استهلاك المياه، الغاز الطبيعي، الكهرباء**	214790 m^3	0.034 m^3/T	1.165 MW/T	168819 m^3	0.039 m^3/T	1.145 MW/T	**≤ 1.2** **0.79**	**≤ 1.5** **1.147**	**≤ 1** **0.98**
الثلاثي الثالث T3	**تخفيض استهلاك المياه، الغاز الطبيعي، الكهرباء**	64982 m^3	1.165 m^3/T	0.034 MW/T	65172 m^3	1.400 m^3/T	0.057 MW/T	**≤ 1.2** **1.003**	**≤ 1.5** **1.2**	**≤ 1** **1.67**
الثلاثيالرابع T4	**تخفيض استهلاك المياه، الغاز الطبيعي، الكهرباء**	255643.2 3 m^3	1.165 MW/T	0.034 MW/T	138606.6 4 m^3	1.136 m^3/T	0.047 MW/T	**≤ 1.2** **0.54**	**≤ 1.5** **0.975**	**≤ 1** **1.38**

الجدول رقم (03) : مقارنة بين المستهدفات البيئية ومؤشرات استهلاك المياه والغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية لسنة2012

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات ومؤشرات استهلاك المياه والغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية لسنتي 2011 و2012 المتحصل عليها من مصلحة الجودة والبيئة لمؤسسة فرتيال عنابه.

لقد تبين لنا من خلال المقابلة مع المنسق العام المكلف بتطبيق ومتابعة نظام الإدارة البيئية أن الدوافع الرئيسية من الحصول على الإشهاد الايزو 14001 في المرة الأولى هي دوافع خارجية تتمثل في التوافق

والتماثل مع القوانين والتشريعات البيئية الوطنية وتحسين صورة المؤسسة أمام المجتمع المحلي التي توجد فيه خاصة السكان القاطنين بجوار المصنع والمتضررين من نشاطها وأمام الجمعيات غير الحكومية المهتمة بالبيئة والتي كانت تعد تقارير دورية حول الآثار السلبية (الأمراض التنفسية التي تصيب السكان بسبب التلوث الهوائي، التلوث البحري، تلوث واد سيبوس) لمؤسسة فرتيال عنابه، لكنه بعد تحقيق هذه الأهداف وبعد تجديد الإشهاد في نهاية مارس2014 ، أصبح الدافع الرئيسي للمؤسسة من المحافظة على هذا الإشهاد هو زيادة الكفاءة من خلال العمل على الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية والطاقة الكهربائية وتطوير الأداء البيئي أكثر.

لقد حققت مؤسسة فرتيال عنابه وفرات في استهلاك المياه والغاز الطبيعي في سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 مع ثبات استهلاك الطاقة الكهربائية التي لم يتحسن مؤشرها كثيرا ، حيث أن القائمين على تطبيق متطلبات المواصفة القياسية الايزو 14001في مؤسسة فرتيال لاحظوا في سنة 2011 أثناء مراقبة وتحليل النتائج (التدقيق الداخلي) عدم إدراك المستهدفات البيئية الموضوعة مسبقا ، لذلك وفي ظل فلسفة التحسين المستمر التي ترتكز عليها هذه المواصفة قامت الإدارة أثناء عملية المراجعة جرد العوائق المادية والبشرية والتكنولوجية التي تحول دون تحقق الأهداف البيئية واتخذت الإجراءات الملائمة التي سمحت بتحقق المستهدفات البيئية في سنة 2012 ، ولم تكتفي الإدارة بهذه النتائج لذلك قامت في سنة 2013 و2014 بوضع مستهدفات بيئية جديدة اقل من السابقة سيؤدي تحقيقها إلى تحقيق وفورات أكثر في استهلاك المياه والغاز الطبيعي و الطاقة الكهربائية. إن الحفاظ على إشهاد المطابقة الايزو 14001 الذي يُجدد كل ثلاث سنوات بعد خضوع المؤسسة إلى تدقيق خارجي آخر يُلزمها بوضع أهداف ومستهدفات بيئية جديدة كلما تحققت المستهدفات السابقة وهذا ما يؤدي إلى زيادة حجم الوُفُورات المحققة كل سنة، أي أن تطبيق متطلبات المواصفة القياسية الايزو 14001 والمحافظة على الإشهاد يُمكن تمثيله كمن يدفع صخرة إلى أعلى في مرتفع كلما أدرك هدف ظهر له هدف آخر وهذا ما يؤدي إلى التحسن المستمر في الأداء البيئي للمؤسسة ، لهذا لاحظنا تحسن مؤشرات استهلاك المياه والغاز الطبيعي في سنتي 2011 و2012 في مؤسسة فرتيال عنابه وستتحسن حتما في السنوات المقبلة إذا أرادت المؤسسة تجديد الإشهاد.

الخاتمة :

لقد استطاعت مؤسسة فرتيال عنابه تحقيق عدة وفرات في استهلاك المياه والغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية بعد حصولها على إشهاد المطابقة الايزو 14001 ، وستزيد هذه الوُفُورات في السنوات المقبلة نتيجة فلسفة التحسين المستمر التي تقوم عليها هذه المواصفة والتي تُجبر المؤسسة إذا أرادت الحفاظ

على إشهادها تطوير أداءها البيئي وضع أهداف ومستهدفات بيئية أكثر طموحا خاصة في الجانب البيئي المرتبط باستهلاك المياه والغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية الذي يعتبر من الجوانب البيئية المهمة لنشاط مؤسسة فرتيال.

يجب على وزارة الصناعة بالتعاون مع المعهد الجزائري للتقييس IANOR وضع إستراتيجية وطنية لتشجيع ومرافقة وتمويل وتوعية (مديري) المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تريد الحصول على إشهاد المطابقة الايزو 14001 باعتباره من الآليات المهمة لتحسين الأداء البيئي للمؤسسة، وأيضا زيادة الكفاءة الإنتاجية من خلال ترشيد استغلال الموارد الطبيعية والطاقة الكهربائية خاصة أن الجزائر تتوطن فيها العديد من الصناعات ذات الاستخدام الكثيف للموارد الطبيعية وذات المستويات المرتفعة من التلوث (صناعة الاسمنت، صناعة البتروكيماء، صناعة الحديد والصلب).

التوصيات :

ويمكن تشجيع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على تطبيق نظام الإدارة البيئية الايزو 14000 من خلال :

- تقديم قروض منخفضة الفائدة للمؤسسات الوطنية الحائزة على إشهاد المطابقة الايزو 14001.
- تدعيم صادرات المؤسسات الحائزة على إشهاد المطابقة الايزو .14001
- تقديم إعانات مالية للمؤسسات الراغبة في الحصول على 14001 (وبالفعل وزارة الصناعة تقدم مبلغ قدره 02 مليون دينار كإعانة تغطي جزء من تكاليف تطبيق نظام الإدارة البيئية و02 مليون دينار كإعانة تغطي جزء من تكاليف التدقيق الخارجي للمؤسسات الراغبة في الحصول على إشهاد المطابقة الايزو 14001).
- تحسيس مديري المؤسسات الوطنية بالأهمية البيئية والاقتصادية والتجارية لإشهاد المطابقة الايزو 14001.
- تشديد القوانين والمعايير البيئية الوطنية وزيادة مبالغ الرسوم البيئية حتى تتجه المؤسسات الملوثة للبيئة طوعا نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية الايزو .14000
- نص قوانين تلزم الإدارات العمومية التعامل فقط مع المؤسسات الحائزة على إشهاد المطابقة الايزو14001 والايزو9001أثناء منح الصفقات العمومية.

<u>الإحالات والمراجع :</u>

[i] - Nicolas Riedinger, Céline Thévenot ,**« La norme iso 14001 est-elle efficace ? Une étude économétriquesur l'industrie françaises »**, revue économie et statistique, 2008 ,http://www.insee.fr/fr/ffc/docs_ffc/ES411a.pdf, (consulté le : 10/02/2014).

[ii] - Afnor, Certification environnemental iso 14001 : **« quelles performances réelles pour les entreprises ? »**, 2008, http://www.afnor.org/content/download/14459/.../Etude-Iso-14001-Abstract.pdf, (consulté le : 20/01/2014).

[iii] – إسماعيل إبراهيم القزاز، عادل عبد المالك كوريل،**"نظام الإدارة البيئية بموجب متطلبات مواصفة الايزو14001:2004"**، مكتبة الراتب العلمية، الأردن، 2010، ص.32.

[iv] - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا،**"تقرير عن بدايات تطبيق نظام الإدارة البيئية ايزو14000"**،نيويورك،1999،ص.7.

[v]- نفس المرجع السابق، ص.7.

[vi] - نفس المرجع السابق،ص.8.

[vii] - محمد عبد الوهاب الغزاوي،**"أنظمة إدارة الجودة و البيئة ISO9000، ISO 14000"**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 189.

[viii] - إسماعيل إبراهيم القزاز، عادل عبد المالك كوريل، مرجع سبق ذكره، ص.32.

[ix] - نفس المرجع السابق، ص.33.

[x] - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، مرجع سبق ذكره،ص.08.

[xi] -ChalieParrish, "**ISO 14001"**, NC state university, www.p2pays.ORG, (consulté le :20-12-2012)

[xii] - المنظمة العالمية للتوحيد القياسي ايزو،**"نظم الإدارة البيئية- المتطلبات وإرشادات الاستخدام ايزو14001"**، المسودة العربية النهائية، جنيف(سويسرا)، 19-2005/07/22، ص.02.

[xiii]-Loetitia Vaute, Marie-Paule Grevèche, « **Certification iso14001 : les10 pièges à éviter** », afnor, France, 2005, p.93.

[xiv]- حمزاوي شريف، **"إشهاد المطابقة مع معايير ايزو9001 : دوافعه وأثاره على الأداء التنظيمي تجارب تحليلية ثلاث مؤسسات جزائرية صغيرة ومتوسطة"**، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد32، ص.229.

[xv] - تامر البكري، احمد نزار النوري، **"التسويق الأخضر"**، درا اليازوري العلمية، عمان، 2007، ص67-68.

[xvi] - حمزاوي شريف، مرجع سبق ذكره، ص.229.

[xvii] - تامر البكري، احمد نزار النوري، مرجع سبق ذكره، ص.68.

[xviii] - Juan José Francisco, Molina-Azorin, InakiHeras,**"Benefits of ISO 9001 and ISO 14001 standards : A literature review"**. Journal of industrial engineering and management, 2012, p. 305.

[xix] - تامر البكري، احمد نزار النوري، مرجع سبق ذكره، ص.68.

[xx] - ايتار عبد الهادي آل فيجان، سوزان عبد الغاني ألبياتي، **"نظام الإدارة البيئية 2004: ISO 14001 : دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة البطاريات – معمل بابل1-"**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 70، بغداد، 2008، ص 118.

[xxi]- المنظمة العالمية للتوحيد القياسي ايزو، مرجع سبق ذكره ، ص.4-5.

[xxii] - ايتار عبد الهادي آل فيجان، سوزان عبد الغاني ألبياتي، مرجع سبق ذكره، ص.120.

[xxiii] - موقع مؤسسة فرتيال،،http://www.fertial-dz.com/infra_soc.html، تاريخ الاطلاع : 2014/01/20

[xxiv] – نفس المرجع السابق.

[xxv] –نفس المرجع السابق.

[xxvi] - KhaldiFadila, « **Mécanismes d'action des polluants chimiques industriels (engrais et Nox) sur des bio-indicateurs de pollution »,** présentée en vue de l'obtention du diplôme de doctorat, université de Annaba, 2012-2013, p.85.

الأنظمة السياسية المحتملة لعراق المستقبل

د. سالار محمد فرج ـ جامعة السليمانية ـ العراق

ملخص البحث.

لا شك أن لكل دولة نظامها السياسي الخاص بها، بما يتناسب وأوضاعها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتاريخية والجيو سياسية . ويختلف هذا النظام ، باختلاف الظروف والأوضاع السائدة فيها. وثمة عوامل متعددة تحدد تطبيق النظام السياسي في أية دولة. على سبيل المثال يتحتم في الدول الأوروبية حيث رسوخا لفكر السياسي والممارسة الديمقراطية العتيدة وجود أنظمة سياسية متقدمة ، بينما في أكثرية بلدان "العالم الثالث" والدول النامية قلما يجد المرء شيئاً من هذا القبيل. فهذه الدول تفتقر عادة إلى المقومات الفكرية الديمقراطية بمراحلها التاريخية المختلفة بالإضافة إلى قلة نضوج الوعي السياسي فيها بشكل عام.

من الصعب أن تدار الدول التي تعيش على أراضيها اثنيات متنوعة أو شعوب واديان مختلفة بصورة مركزيه. وهذه الدول التي اهتمت فعلاً بالحفاظ على وحدتها السياسية قد لجأ تالى ما يمكن اعتباره بالحل الأمثل لهذه الإشكاليات ألا وهو تطبيق اللامركزية (الفدرالية) ، أي توزيع السلطات بين المركز و الأقاليم وضمن هذا السياق يمكننا اعتبار دولة العراق نموذجا لتواجد تلك الاختلافات والمشاكل. ففي العراق كانت المركزية دائما النظام السياسي الوحيد المتبع منذ نشوئها حتى سقوط النظام السياسي فيها على يد قوات التحالف عام 2003. وكان واضحاً منذ البداية أن هذا النظام لا يتلاءم مع مجتمع ذو مكونات سياسية وثقافية وإثنية و طائفية مختلفة.

فيما يخص البدائل والحلول المحتملة للنظام السياسى في العراق في الوقت الحاضر نحاول هنا أن نسلط الضوء في الفصل الأول من هذه الدراسة على خمسة احتمالات أو حلول. فالجزئيين

الأول و الثاني يتناولان دراسة موضوع النظام المركزي و نظام الحكم الإسلامي. أما الأجزاء الثلاثة الأخر فتتضمن تحويل العراق من المركزية إلي أشكال مختلفة لأقاليم الفدرالية. و يتم شرح البدائل بالتفصيل بغية تقديم تصور واقعي لإيجاد حل ممكن للعملية السياسية في هذه الدولة.

وفي الفصل الثاني نتطرق إلى أشكالٍ أخرى للنظم السياسية كبدائل لنظام المركزية و سنعرض بهذا الشأن بعضا لمقترحات نعتقد أنها تتناسب مع الظروف الحالية في هذه البقعة المفعمة بالمشاكل الطائفية والمذهبية والعرقية. فالقارئ يجد بشكل عام ضمن هذه الدراسة تسع بدائل تصلح لنظام السياسي للعراق المستقبلي ونعتقد انه من الصعب أن تستطيع العراق الحفاظ على وحدتها السياسية إذا لم يتوجه إلى إحدى أشكال الفدرالية.

المقدمة.

عاشت المجتمعات البشرية وعلى مر العصور وحتى وقتنا الحاضر أنواعا مختلفة من الأنظمة السياسية، واختار كل مجتمع نظاما يتلاءم مع أوضاعه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وإذا نظرنا إلى الأنظمة الموجودة في عالمنا المعاصر نجد أنواعا مختلفة، فهنالك أنظمة مركزية وأنظمة لامركزية (كونفدرالية و فدرالية) ، نشأت في ظل واقع غير متجانس من الناحية العرقية أو الثقافية أو حتى الاقتصادية تعيشه تلك الشعوب .إذ لا يمكن بأي حال من الأحوال فرض نظام معين يطبق في بقعة من بقاع الأرض على بقعة أخرى إلا إذا كانتا متطابقين في العناصر والمقومات والمؤثرات، وحيثما وجدنا تفاوتا بينهما في الأوضاع المشار إليها، فأنه يتحتم البحث عن نظام مختلف يراعي ذلك التنوع.

إن العراق دولة متعددة الأعراق والمذاهب والثقافات عاشت منذ نشأتها والى الوقت الحاضر ظروفا وأوضاعا سياسية غير مستقرة، والسبب الأبرز في ذلك هو جمع هذه المكونات العرقية والمذهبية والثقافية المختلفة قسرا ضمن نظام مركزي لم يراع هذا الاختلاف، لذلك فأن الخطوة الأولى نحو بناء عراقٍ آمن مستقر لابد أن تبدأ بالبحث عن النظام السياسي الذي يتلاءم و يتناغم مع هذا التنوع .

ولا ندّعي هنا أننا نقدم الحل الشامل والكامل لمشاكل العراق نظرا لوجود معوقات تمت الإشارة إليها في البحث، غير أننا نستعرض البدائل و نناقشها بغية التوصل إلى النظام الأكثر ملائمة مع الأوضاع السياسية والعرقية والمذهبية والثقافية.

أولينا في تحليلنا هذا اهتماما خاصا لنظام الفدرالي ، لأن هذا النظام يقلص من صلاحيات المركز لمصلحة الأقاليمِ والأطراف المشاركة في ذلك البلد، ويساعد على توزيع السلطات إضافة إلى أنه نظام واسع الانتشار عالميا وان ثمانية من بين اكبر دول العالم مساحةُ تسود فيها هذا الشكل من النظام السياسي ، كما أننا طالما ابتغينا البحث عن دولة ديمقراطية فأنه من المستبعد الحصول عليها في ظل نظام مركزي، لان المركزية في السلطة يتنافى في معظم الحالات مع مبادئ الديمقراطية.

من خلال هذا البحث نقوم فيما يخص البدائل للنظام السياسي في العراق بعرض عدد من البدائل والنماذِج سياسية بشكل عام وعلى النحو التالي:

يتألف الفصل الأول من خمسة مباحث تناولت النظام المركزي والأنظمة الفدرالية ونظام الحكم الإسلامي و نتطرق إلى دراسة المشاكل السياسية والفكرية في الأنظمة المركزية و المشكلة الطائفية في العراق ومن ثم نقدم ثلاث بدائل في تقسيم العراق من ثلاث إلى أكثر من خمسة أقاليم.

وفي الفصل الثاني المعنون بـ "التدويل كطريقة للحل" نتناول أربعة بدائل أخرى: أولاً: الإقليم الكردي و الإقليم العربي (أي دولتين على أسس الاثنية) . ثانياُ: إنشاء ثلاث دول للكورد والسنة والشيعة وثالثاً: دولة كردستان الكونفدرالية و دولة العراق. وفي الختام نأتي إلى دراسة الركائز الأساسية للديمقراطية في العراق.

وتأتي الخطة على النحو الأتي:-

الفصل الأول: النظام المركزي والأنظمة الفدرالية.

المبحث الأول: النظام المركزي والمشاكل السياسية والفكرية.

المبحث الثاني: النظام السياسي الإسلامي.

المبحث الثالث: تقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم.

المبحث الرابع: تقسيم العراق إلي خمسة أقاليم.

المبحث الخامس: تقسيم العراق إلى أكثر من خمسة أقاليم.

الفصل الثاني: التدويل كطريق للحل.

المبحث الأول: الإقليم الكردي والإقليم العربي.

المبحث الثاني: إنشاء ثلاث دول أو دول كونفيدرالية للكورد والسنة والشيعة.

المبحث الثالث: دولة كردستان الكونفدرالية و دولة العراق

المبحث الرابع: ركائز لبناء عراق ديمقراطي

النتائج

المصادر

الفصل الأول ، النظام المركزي والأنظمة الفدرالية.

المبحث الأول: النظام المركزي والمشاكل السياسية والفكرية.

مارست السلطات السياسية العراقية المتعاقبة منذ نشأة الدولة العراقية عام 1921 النظام المركزي في حكم هذه البلاد ونستطيع أن نقول أن هذا الشكل في الحكم وجد قبولا ملحوظا لدى عدد غير قليل من الأطراف السياسية باعتباره الأمثل لحكم شعب بدأ بعد الحرب الكونية الأولى الحصول على بعض من استقلاليته. بيد أن الموازين قد تغيرت كلياً بتسلم حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة عام (1968). فالبعثيون لم يكونوا مستعدين يتقاسموا السلطةِ مع الأطراف السياسية الأخرى ، ولم يسمحوا في الواقع لأي جهة أن تشاركهم في أي قرار سياسي مهم. ومنذ ذلك الحين بدأ في العراق عهد جديد يمكن تسميته بعهد السلطة الشمولية ، حيث أخضعت هذا الشكل من الحكم الدولة كلياً ، ترغيباً أو ترهيباً ، تحت سيطرة الحزب الواحد[1]و تحت عنوان ما أطلق عليه "الحزب القائد".

إن التيار القومي العربي الذي وجد ثقله بين عرب السنة ، رأى أن العراق جزءٌ لا يتجزأ من الأمة العربية[2] وان "الوطن العربي" تمت تجزئته من قبل الاستعمار الأوروبي بعد الحرب العالمية الأولى، وهذه الفكرة أدخلت في الدستور العراقي بأن العراق جزء من الوطن العربي، وقد وجدت هذه الأيدلوجية القومية العربية الشمولية صداها بوضوح في نظام حزب البعث.

وقد استخدمت هذه الأيدلوجية كوسيلة لإعطاء الشرعية للسلطة المركزية ولأن تبقى السلطة في أيدي عدد قليل من الأشخاص داخل الحزب الحاكم. والتغييرات السياسية والاجتماعية ، التي

[1]) Naseef Naeem. Die neue bundesstaatliche Ordnung des Irak, Frankfurt, Verl.: Birlach, 2008, S. 80.

[(2)]Dr. Salar Basire, Das politische System im Irak unter der Baath- Partei,Wuppertal,Verl. Wuppertal, 2004, S. 164.

طالتْ مفهوم " القومية العربية " خلال العقود الأخيرة لم تكُن جذرية وعميقة ، بحيث تُؤدي إلى ثورةٍ حقيقية بِعكس ما حصلَ ذلك في أوروبا[1].

إن ممارسة نظام السلطة المركزية ورفع شعارات لتيار القومي العربي والتعامل مع العراق على انه جزء لا يتجزأ من الوطن العربي حدثت كلها في دولة متعددة القوميات والمذاهب والثقافات. وهذا ماجّرَ العراق دوما إلى أوضاع سياسية مضطربة. و نستطيع أن نثبت أن تلك السياسات المركزية تقع في مقدمة العوامل التي تسببت إلى الاضطرابات في بنية ونسيج المجتمع العراقي و حالا تعدم الاستقرار والحروب الداخلية والخارجية التي تعيشها هذا البلاد منذ عقود من الزمن.

وقد أظهر تأريخ العراق السياسي المعاصر بوضوح ، أن نظام الدولة المركزية لا يصلح لحكم ذلك المجتمع الذي يضم مكونات إثنية وسياسية ومذهبية وثقافية مختلفة. وفي نفس الوقت علينا ألا ننسي نظام الدولة المركزية لا ينسجم في كثير من الحالات مع مبادئ الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان خاصة تلك التي تتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها.

إن الركون إلى المركزية في ممارسات السلطة السياسية يسئ عادة إلى الديمقراطية لان الغاية من المركزية هي عادة احتكار السلطة و احتكار القرار السياسي وسلب حقوق وحريات الآخرين[2]. ومن المعروف أنه من الصعب جداً أن تنال مُكونات مجتمعٍ تعدُدي حقوقها المشروعة في ظل نظام غير قائم على أسس الديمقراطية.

والكوارث التي حلت بالعراق في السنوات الماضية أثبتت انه ليس بإمكان أي نظام أن يؤمِن الاستقرار إلا إذا ما تمت مشاركة جميع التيارات الأساسية في الحكم وإذا ما وجدوا ممثلو مكونات[3] المجتمع العراقي اجمعهم مكانتهم اللائقة في صياغة القرارات السياسية وتنفيذ تلك القرارات في السياسية الفعلية. ولسنا بحاجة إلى أن نؤكد أن الدولة التي تستطيع توفير الأمن والاستقرار تطبق عادة نظام الديمقراطية الدستورية.

المبحث الثاني: نظام الإسلام السياسي.

[1])Bassam Tibi. Vom Gottesreich zum Nationalstaat, Islam und panarabischer Nationalismus, Frankfurt/m , 1987. Verlag: Göttingen, S.71.

[2]) لمزيد من المعلومات ينظر جريدة (كوردستاني نويَ) ، سليمانية / عيراق ، 14.8.2010.

[3]) ينظر خبات عبد الله، مجلة سفيل ، عدد 59، اربيل ، 2013.

من المعروف أن العراق من الناحية المذهبية يتكون من طائفتين رئيسيتين أراد كل منهما أن ينفرد بحكم البلاد. ولكي نفهم ذلك لا بد من إلقاء نظرة إلى التاريخ.

لقد حكمت الإمبراطورية العثمانية الأصقاع الجغرافية المختلفة (وهنا نقصد العراق العربي، الجزيرة و كردستان الجنوبية) التي يتكون منها عراق اليوم ابتداء من القرن السادس عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى، و كان المذهب السني هو المذهب السائد في هذه الإمبراطورية ولم يكن للشيعة نصيب في المؤسسات الإدارية العليا للدولة و لا في الجيش، إحدى أهم المؤسسات القوية دائماً وأبدا. وحتى بعد الاستقلال الشكلي للعراق عن بريطانيا تمكن قادة الجيش و الموظفون الكبار من السنة الحفاظ على مناصبهم ومكانتهم في المؤسسات العليا للدولة الحديثة[1]. ولم يكن الجانب السني مستعدا لتقاسم السلطة مع الجانب الشيعي، لا أثناء الحكم العثماني ولا بعده. وكانت النتيجة أن تحكم العراق من قبل أقلية سنية وبممارسات نظام مركزي. وقد حالت سياسة إقصاء الشيعة من السلطة دون التوصل إلى مشروع تفاهم وطني تؤمن للعراق قسطاً وافراً من الاستقرار السياسي. هذا على الرغم من أن بعضا من التيارات الشيعية وساستهم كانوا إلى حد ما يحملون أفكار القومية العربية و يميلون إلى التوجهات المركزية في حكم البلاد.

ولقد أدى الاختلاف المذهبي بشكل عام إلى خلق مناخ من عدم الاستقرار على مدى العقود المنصرمة في تأريخ هذا البلد. فحزب البعث منذ أن تولى السلطة مارس الاضطهاد المنظم ضد أكثرية الفئات العراقية. ولم ينجُمن هذه الملاحقة حتى بعض المثقفين داخل الحزب الحاكم نفسه. وكانتا لنتيجة تضعيف ركائز الحزب كأيديولوجيا سياسية و بلورة انتماءات جديدة على أساس الولاء العائلي لصالح الطبقة أو بالأحرى العائلة المالكة. و رويدا رويداً قام صدام حسين ببناء قيادة شبه قبلية، تمكن من خلالها الاستيلاء الكامل على مفاصل الدولة بمساعدة أقاربه من مدينة تكريت[2].

وإذا ما عدنا قليلا إلي الوراء نجد بأن الانتداب البريطاني بعد الحرب العالمية الأولى لم يقم طيلة حكمه للعراق بمحاولة جدية للتوصل إلى حل معقول لمكونات العراق بشكل خاص والشرق الأوسط بشكل عام، بل أغلب الظن انه لم يكن ينوي القيام بذلك أصلا. فبريطانيا لم تضع اعتبارا للمكونات العرقية والدينية والمذهبية و الاجتماعية ، بل سلمت السلطة السياسية إلى بعض من الساسة العراقيين المحسوبين أساسا على طائفة معينة وهم الأقلية السنية في البلاد، وتجاهلتْ بذلك

[1])Die religios- politische Bewegung im Irak, in iz3, nr.147, Freiburg, 1988, S.28-33.)

[2]) لمزيد من المعلومات ينظر، ليام اندرسن (مستقبل العراق) ، سليمانية ، الترجمة الانكليزية كاميار خطاب صابر و دلشاد حمه ،دار النشر غير معروف ، ص. 232

أماني المكونات الأساسية الأخرى خاصة الكورد والشيعة ، مما أدى ذلك إلى خلق صراع مرير مابين تلك المكونات طيلة العقود الماضية.

ومما زادت الطين بله أن الأقلية السنية الحاكمة قد مارست بعد صعود البعثيين إلى سلم السلطة بعد 1968 ملاحقة التيارات السياسية الأخرى بشكل لم يسبق له مثيل. اختلفت الموازين بعد سقوط نظام صدام حسين. فمنذ ذلك الحين اخذ الانطباع السائد يفرض نفسه بأن الأكثرية الشيعية تعمل جاهداً باتجاه الهيمنة على الأقلية. فمن هذا المنطلق ، يمكننا أن نقول أن الرؤية إلى الديمقراطية من وجهة نظر تلك الأكثرية هي رؤية الهيمنة بدلاً من رؤية ديمقراطية سليمة وصحيحة.

وبناءا على ذلك يمكننا أن نقول أن الطائفية و القومية العنصرية كانتا وراء الكوارث والمآسي التي حلت بالشعب العراقي. ونستنتج من ذلك بالتالي أن نظاما سياسيا طائفياً لا يستطيع أن يقدم حلا للمشاكل السياسية والدينية في العراق. أي أن أمام العراق تجاوز الصراعات الطائفية والمذهبية. زد على ذلك نعتقد بأن الارتباط بين الدين بأي شكل من أشكاله المذهبية والدولة بمفهومها المعاصر هو التوجه إلى إيجاد نظام قائم على المركزية إن لم نقل توتاليتارية بكل معنى الكلمة.

قد تستطيع جهة سياسية مذهبية أن تفرض هيمنتها على الدولة وعلى المجتمع لمدة من الزمن ،غير أن الاتعاظ من تجارُب الحكومات المتعاقبة ، وآخرها نظام البعث ، يثبت انه لا يمكن فرض سلطة فئة معينة على الآخرين عن طريق القوة والى الأبد.

والجانب الأخر من المشكلة، ولاشك في أنها ليست بأقل أهمية، أن العراق تعيش منذ انهيار نظام البعث حالة غياب الدولة و نقصد بذلك دولة مدنية عصرية. وهذه الحالة السائدة أدت إلى فقدان الفرد العراقي لشعور الانتماء إلى الوطن بل تصاعدت بالمقابل حدة الانتماءات الدينية والطائفية على حساب الوطنية. و من جهة ثانية حاولت وتحاول العشائر أن تفرض نفسها في الساحة السياسية منتهزة ضعف السلطات السياسية. فزوال نظام البعث لم يعقبه قيام دولة مدنية عصرية لتكون دولة القانون ودولة المؤسسات المدنية[1].

بناءً على ما تقدم آنفا نستنتج أن بناء النظام السياسي على أساس مذهبي ، لا يُعَد خيارا صحيحا لبناء الدولة المعاصرة في العراق.

[1]) خبات عبد الله، مجلة (سفيل) ، عدد 59.

المبحث الثالث: تقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم.

إن مشروع جوزيف بايدن (أنظر الجدول رقم 1) يقسم العراق إلى ثلاثة أقاليم (السنة، الشيعة، الكورد) للشمال والوسط والجنوب هذا المشروع وان كان من الناحية النظرية مقبولاً إلا أن تطبيقه في العراق قد يثير كثيراً من المشاكل ومن المرجح أن يكون نجاحه محدودا[1].ربما بلائم هذا المشروع كردستان / العراق إذا ما تم إلحاق ما يسمى المناطق المتنازع عليها إلى إقليم كردستان.

أن فكرة تقسيم العراق إلى أقاليم ثلاثة (ولايات) كانت ممكنة أكثر في زمن العثمانيين غير أن التركيبة الديموغرافية للعراق في الوقت الحاضر شهدت تغييرا كبيرا عما كان عليه في زمن العثمانيين. فقد تم تهجير قسم كبير من الشيعة من الأهوار والقرى والمدن، وهاجر قسم أخر منهم نتيجة الأوضاع الاقتصادية السيئة إلى بغداد والمدن السنية ، كل ذلك غير التركيبة السكانية من حيث المذهب والطائفة[2]. هذا بالإضافة إلى تهجير وترحيل عدد كبير من الكورد من المدن والقرى إلي وسط وشمال و جنوب العراق في فترات زمنية معينة.

(خارطة رقم 1)

تقسيم العراق إلي ثلاثة مقاطعات

[1]) لمزيد من المعلومات ينظر د. حسن لطيف الزبيدي و د. عاطف لافي السعدون (العراق والبحث عن المستقبل) ، بيروت ، دار النشر: بيروت ، 2008، ص 352

[2]) لمزيد من المعلومات ينظر ليام اندرسن (مستقبل العراق) ، المصدر السابق، ص. 211-210..

المصدر (Penusakan, 17.08.2013)

إذا تأملنا في تلك الخارطة نصل إلى جواب لمشروع جوزيف بايدن، فمدينة مثل مدينة بغداد بحسب الإحصائيات العامة يبلغ عدد سكانها (7) سبعة ملايين نسمة ، يعيش فيها أكثر من ثلاثة ملايين من الشيعة ، وهناك نصف مليون كوردي فيلي يسكنون فيها، وهم أيضا من الشيعة، فهل يمكن في ضوء هذه المعلومة أن نجعل بغداد إقليما خاصا بالسنة؟ بالرغم من أن بغداد كانت سنية عبر التأريخ.

وبالنسبة إلى جنوب العراق نجد في بعض المناطق مشاكل شبيهة بالحالة في بغداد مكونة من مزيج من الطائفتين السنة والشيعة وان كان الشيعة يشكلون الأكثرية.

إن بروكسل عاصمة بلجيكيا واقعة ضمن الإقليم الهولندي (فلاندرن) ،غير أنها جعلت منطقة ثالثة مستقلة تعيش فيها قوميتان ،وعدد الفرنسيين فيها أكثر ولهذا لا يمكن أن يقال بان بروكسل إقليم هولندي بحت مع انه من الناحية التاريخية منطقة هولندية (فلاندرن)[1].

وكما اشرنا سابقا ، فأنه ليس هنالك خط طبيعي فاصل بين المناطق السنية والمناطق الشيعية، فقد اختلطت السنة بالشيعة في أكثر المدن وما يمكن لها أن تعد منطقة سنية خالصة ما يطلق عليه "المثلث السني" الذي يمتد من شمال غرب بغداد إلى الموصل ومن ثم إلى الجنوب حتى الحدود السورية، كما أن هنالك مدنا في الجنوب يمكن أن تعد كمناطق شيعية خالصة، على أن في بعض من مدن تلك الأصقاع يعيش بعض السنة كالبصرة. ومن جانب آخر علينا ألاَ ننسى أن التنظيمات الشيعة المختلفة غير متفقة على موقف سياسي موحد تجاه كل القضايا السياسية الدائرة في العراق.

أن قيام ثلاثة أقاليم في العراق سيقود هذا البلاد إلى نظام فدرالي مناسب و يساهم في توزيع السلطات وعدم تمركزها في يد المركز. وهذا ما يساهم بدوره بإيجاد تسوية للنزاعات الطائفية ويتناسب في التعامل مع المرحلة الحالية الشبه مستقرة ، حيث يتسنى بذلك للإقليم المختلفة تشريع قوانين خاصة بها يتوافق مع الدستور العراقي.

ومن ايجابيات هذا التنظيم (أي إنشاء الأقاليم الثلاثة) بالنسبة إلى السُنة فأنهم يجاورون حدود إقليم كوردستان. وبما أن الغالبية الساحقة من الكورد هم من السنة فأنهم يكونون بمأمن من الصراع المذهبي. عندئذ من الممكن بناء علاقات تجارية وثقافية تخدم مصلحة الإقليمين في آن

[1])Belgien verstehen, Brussel, 2010, S. 26.

واحد. غير أن ثمة بعض المعوقات تقف في وجه طريق تلك العلاقات ألا وهي إن قسما كبيرا من العرب السنة مازالوا يحملون ايدولوجية القومية العربية و أكثريتهم كانوا مؤيدي حزب البعث وهذا قد يحول دون بناء علاقات ودية مع إقليم كوردستان1.

إلا أن ذلك في رأينا ليس له اثر كبير في ظل الخارطة السياسية الجديدة و رعاية مصالح الإقليم السني. وان النظام الفدرالي الذي نقصده ، ليس نظاما قائماً فقط على أسس سياسية فحسب ، بل من الضروري أن يشمل الحقول الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي ظل نظام كهذا يتمكن السنة من إدارة شؤون اقليهم بشكل فعال واكثر تأثيراً من نظام لامركزية المحافظات.

وفي حال تأسيس الإقليم السني ، وعلى النحو المذكور ، فأنه من الضروري الاتفاق على تحديد المناطق الكردية "المستقطعة" ، فمن المعلوم أن البعثيين قد ضموا عدة مناطق كوردية إلى المحافظات السنية العربية ضمن سياسة التعريب التي كانوا يمارسونها، لذا لابد من تطبيع وتصحيح تلك السياسات الخاطئة، لأنه بدون ذلك لن يكون هنالك استقرار في الإقليمين.

(خارطة رقم 2)

خارطة العراق حسب الاتجاهات المذهبية

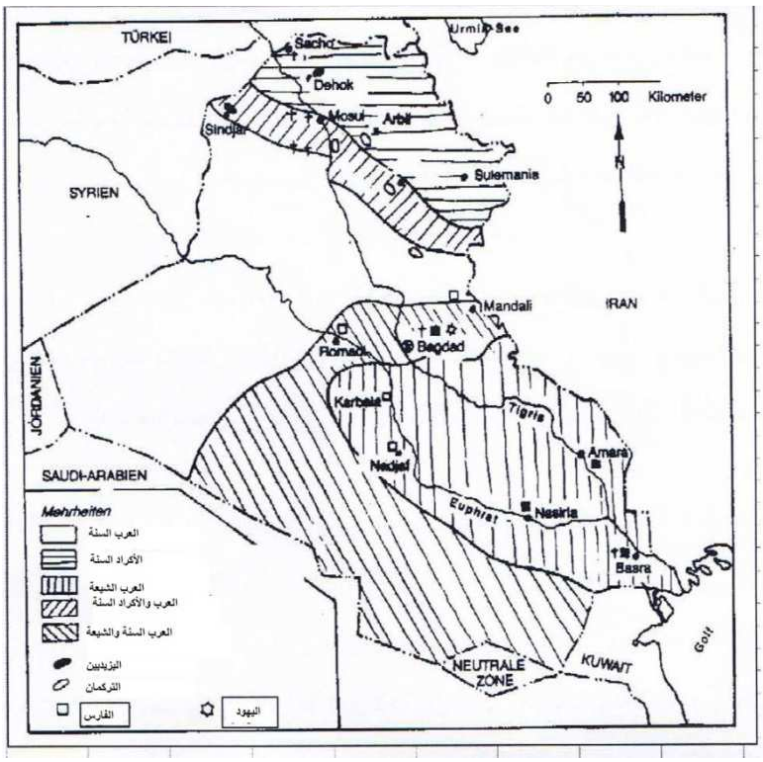

[1]) Naseef Naeem, S. 81.

Quelle: Fadil Rasoul, Irak-Iran, Wien 1987, S. 170,

In: Richard Nyrop, Iraq, A Country Study. Washington, D.C., 1979

المبحث الرابع: تقسيم العراق إلي خمسة أقاليم

أن تقسيم العراق إلى خمسة أقاليم يعود إلى اقتراح قدمه احد الساسة العراقيين وهو موفق الربيعي، مستشار الأمن القومي السابق في العراق. حيث قال بأن المكونات السكانية في العراق يتطلب تقسيم العراق إلى خمسة أقاليم ، وبحسب ما يراه الربيعي أن كوردستان لها طبيعتها الخاصة من الناحية الجغرافية والقومية لذا ينبغي أن يكون في ظل إقليم خاص به، بل ومن الممكن أن يضم إليه بعض المناطق القريبة منه أيضا. وإقليم ثانٍ يضم مناطق غرب العراق وتشمل الموصل والفرات وأكثر سكانها من السنة. وإقليم ثالث يضم الكوفة ومناطق الفرات الأوسط ومناطق الجنوب. وإقليم رابع يضم البصرة والمناطق القريبة مع نهري دجلة والفرات، والإقليم الخامس يضم بغداد ومناطق من محافظات صلاح الدين وديالى[1] ، (انظر الخارطة رقم 3). ويظهر من هذا التقسيم أن الربيعي لم يأخذ بنظر الاعتبار الصراعات الطائفية والتغييرات الديموغرافية التي تقف حائلا إمام تحقيق هذا المشروع.

خارطة رقم (3)

تقسيم العراق إلى خمسة مقاطعات

[1]) سايت سبةي (الغد) ، عدد 281 ، 2008/8/12 ، سليمانية ، ص. 6.

المبحث الخامس: تقسيم العراق إلى أكثر من خمسة أقاليم.

من الممكن تأسيس أقاليم أكثر مما ذهب إليه موفق الربيعي وجوزيف بايدن وذلك بتأسيس أقاليم المحافظات، حيث أن عدد محافظات العراق هو (18) ثمانية عشر محافظة (انظر الخارطة رقم 4) غير أن هذا النظام يحتاج إلى حكومة قوية.

طبقا للدستور العراقي فانه يحق لكل محافظة أو أكثر أن تؤسس إقليما (المادة 115)، وهنا يحتمل نشأة (10-12) إقليم و بموجب الدستور العراقي فان المحافظات يمكن أن تلجأ إلى تأسيس إقليم إذا أحست بالظلم وهضم حقوقها من قبل الحكومة المركزية[1].

أن التعدد في الأقاليم على هذا النحو سيؤدي إلى توزيع السلطات في الحكومة المركزية، ويمنع من عودة سلطة المركز وسيزيل مخاوف الشعب العراقي منها، فكل إقليم من هذه الأقاليم يمتلك السلطات الثلاث (برلمان ، حكومة الإقليم والسلطة القضائية) ، وستكون له إدارته الخاصة بما يتلاءم مع واقع الإقليم .

أن هذا التعدد في الأقاليم ستنأى بالعراق من مجموعة من الأزمات الإدارية، وربما السياسية والمذهبية أيضا.

(خارطة رقم 4)

خريطة توزيع المحافظات العراقية

[1]) دستور العراق، بغداد ، 2005 ، دار النشر غير معروف ، ص. 37.

Unated Nations Cartographic Section, Map: Iraq , no. 3835 Rev. 4 January 2004

الفصل الثاني ، التدويل كطريق للحل.

المبحث الأول: الإقليم الكردي والإقليم العربي.

وهو أن يجعل العراق إقليمين، إقليم للكورد وإقليم للعرب وذلك في إطار دولة عراقية فدرالية. بيد أن هذا الخيار يتطلب تسوية الخلافات والصراعات الدائرة والمتعلقة بما يطلق عليه بالمناطق المتنازع عليها، أي التنفيذ الفعلي للمادة 140 من الدستور العراقي.

وعندما نتحدث هنا عن الإقليم الكردي نقصد به الصقع أو المناطق التي تطلق عليها من الناحية الجغرافية التاريخية تسمية كردستان الجنوبية. سيكون هذا النظام مشابهاً للنموذج البلجيكي حيث هنالك إقليمان، الإقليم الفلامي (الناطقين بالفلامية الهولندية) و الإقليم الفالوني (الناطقين بالفرنسية) وكل فدراسيون يضم خمسة محافظات[1] (ينظر الخارطة رقم 5).

[1])http://www.demokratizentrum.org/fileadm… dmin/media/pdf/fallen 12.pd.

خارطة رقم (5)

الإقليم الفلاندرن و الوفالون في بلجيكا

Belgien verstehen, Brüssel, 2009, S. 37

المبحث الثاني: إنشاء ثلاث دول أو دول كونفيدرالية للكورد والسنة والشيعة.

إن الواقع السياسي المضطرب في العراق والصراعات العرقية والطائفية لهذه الدولة التي أنشأتها بريطانيا العظمى بعد الحرب العالمية الأولي لكبرى قد تفرض، إذا ما فشلت الحلول الأخرى، تقسيم العراق إلى ثلاث دول للكورد والسنة والشيعة مستقلة عن بعضها البعض أو ثلاث كونفدراليات لهذه المكونات الأساسية.

غير أن هذا التقسيم وإن كان نوعاً ما لصالح السنة من الناحية السياسية والطائفية، إلاَّ أنه لن يكون في مصلحتهم الاقتصادية، إذ أن هذا الإقليم سيعاني من مشاكل اقتصادية جمة، لأن ثروات النفط والغاز قد تقع بشكل شبه كامل في حدود الإقليمين الأخريين (أي كوردستان و عرب الشيعة). وقد يكون بالإمكان حل هذه المسألة عن طريق عقد اتفاقية وطنية بموجبها تقوم الدولتان الكوردسانية والشيعية بتقديم المساعدات لهذه الدولة السنية لحين استقرارها اقتصاديا[1].

[1])Leyla Ozden, Der Födetalismus im Irak, Frankfurt, Verlag: Peter Lang, 2009. S. 138-139.

إن هذا التقسيم يؤدي بدوره إلى إنشاء دول صغيرة نسبياً من حيث المساحة و عدد السكان ولن تكون قادرة على إثارة المشاكل للدول المجاورة على النحو الذي كان يقوم به النظام السابق.

صحيح أن الجانب الإيراني تبحث دائماً عن موطئ قدم لها في الدولة الشيعية الحديثة ، ولكن لن يتمكن على المدى البعيد السيطرة عليها، نظرا لوجود اختلافات ثقافية وتاريخية كبيرة ما بين الاثنين. غير أن هنالك حقيقة أن هذه الدولة الشيعية لن تكون في حالة وئام مع أمريكا[1]، مما قد يؤدي ذلك إلى خلق نوع من عدم الاستقرار.

المبحث الثالث: دولة كوردستان الكونفدرالية و دولة العراق.

ثمة بديل آخر لموضوع مستقبل العراق وهو حل الدولة العراقية وان تنشأ على أنقاضها في شمالها الشرقي دولة كوردستان المستقلة. ومن الممكن أن تتفق الدولتان على التفاهم على أساس كونفيدرالي وطبقا لمعاهدة يتفقان عليها يمكنهم فيها تنظيم الأمور ذات المصالح المشتركة كالدفاع والخارجية والتجارة.... الخ[2]. أن هذا البديل قد ينهي الصراع القائم منذ قيام الدولة العراقية وإلحاق كردستان الجنوبية بها عنوة بين الكورد والعرب.

المبحث الرابع: ركائز لبناء عراق ديمقراطي.

لابد من أن يصبح العراق دولة ديمقراطية لكي يستطيع هذا البلد المحافظة على وحدتها السياسية كدولة. وهذا الأمر يتطلب إيجاد ركائز مهمة. في مقدمة تلك الركائز العمل الدءوب على إنشاء مجتمع مستقر و نظام قائم على الأسس الديمقراطية.

وبصدد مسألة الانتماء و المواطنة ونشوء الهوية الوطنية ينبغي الإشارة إلى حقيقة ألا و هي أن هذه الدولة غير متجانسة من حيث اللغة والمذهب والدين والقومية ناهيك عن بعض المسائل التاريخية والجغرافية والاجتماعية الأخرى. فالنقطة الجوهرية في هذا السياق تتجسد في الاعتراف بهذا الواقع من الناحية الدستورية وبشكل يتفق مع آمال الفئات المختلفة في البلاد بحيث لن يبقى مكاناً لظواهر التهميش بأي شكل من أشكاله ضد الأقليات وإلا تمارس الاكثريات سياسة الاستعلاء بشكل عام. عندئذ يتسنى إيجاد الجوامع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المشتركة ما بين هذه الفئات بحيث ينشأ انتماء تتفق عليها لأكثرية العظمى. وربما أفضل الطرق للوصول إلى هذا الهدف هو دفع المواطنين إلى العمل من خلال التنظيمات المدنية و الأحزاب السياسية

[1]) لمزيد من المعلومات ينظر، ليام اندرسون ، مستقبل العراق ، ص. 350-353.

[2]) الكونفدرالية عبارة عن معاهدة وحدة بين دولتين أو أكثر من أجل تحقيق مصالح مشتركة قد تكون لمدة محددة، لكل دولة عاصمتها وعلمها الخاص بها، ولكل دولة سلطاتها الثلاث وعملتها النقدية الخاصة بها، ويمكن الاتفاق بينهما على توحيد العملة كما أن لكل دولة ممثلتيها الخاصة بها ومن الممكن تغيير النظام إلى نظام فدرالي طبقا لاتفاق ، ينظر (علي ألشمري – الفدرالية وأنظمة الاتحاد الفدرالي ، بيروت ، 2011 ، ص34).

الليبرالية والمؤسسات الحكومية و غيرها، و محاولة الحد من النشاطات العشائرية و المذهبية و العرقية[1].

تحول العراق إلى مجتمع ديمقراطي.

أن عملية انتقال مجتمع كلاسيكي إلى مجتمع مدني ديمقراطي ومعاصر ليس بأمر سهل، خاصة في الدول التي لم تتعرف في تاريخها المعاصر على أسس و بذور الديمقراطية. وعراق الدولة تندرج ضمن أصناف تلك الدول من بلدان "العالم الثالث" التي تجد صعوبة كبيرة في التغلب على موانع النفسية والموضوعية أمام قيام وإنشاء الأسس الضرورية لهذا التحول.[2]

تجدر الإشارة إلى أن عملية بناء الديمقراطية و تبنيها في مجتمعات الشرق الأوسطية، لا تنبثق من لب تلك المجتمعات و بنيتها التحتية و لا في تطور تصورات وأفكار تلك المجتمعات، بما معناه أنها ليست مبنية على تحولات جذرية في ثقافة أفرادها، بل كان عادة تحولاً وقتياً لدى طبقاتها العليا مما أدى في كثير من الأحيان إلى النكوص الحضاري.

وفي نفس الوقت لا يمكن إحداث التحول الديمقراطي لأي مجتمع، في ظل غياب الأفكار المبنية على القيم الإنسانية و ثقافة الحوار العقلاني و التنمية السياسية و التطور الحضاري بشكل عام، كما الحال في العراق اليوم.

ومما لاشك فيه أن هناك عدة شروط سياسية متوفرة في هذا السياق في العراق، منها الانتخابات الجارية و وجود التعددية و قسط وافر من حرية الكلمة و حرية الصحافة وهذه الشروط من أركان الأساسية لبناء نظام ديمقراطي. بيد أن وجود هذه الأركان لا يكفي لإيجاد الأسس الاجتماعية والسياسية اللازمة لقيام الديمقراطية، كما تم ذلك في أوروبا.[3]

على أية حال فبناء مبادئ الديمقراطية يتطلب وجود عدد من المؤسسات الشرعية كالدستور ونظام الانتخابات والأحزاب السياسية والحريات والمنظمات المدنية وغيرها.

ونشير هنا أن بعض العوامل تعرقل الديمقراطية، واحدي أهم هذه المعوقات هو أن الديمقراطية لن تتحقق بدون ثقة الفرد بهذا المفهوم. و ثمة مسائل جوهرية أخرى تلعب دورها

[1]) للمزيد من المعلومات ، أنظر جريدة (ڕۆژنامەی ڕۆژنامە)، قسم البرد ، 5.3.2009 ، مقابلة مع عميد كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، ص. 7.

[2])Salar Basira, das politische System im Irak unter der Baath - Partei, Dissertation, 2013, S. 184.

[3]) همان سترجاوة ، ل. 5.

بشكل أو بأخر في هذه المعادلات كالتركيبة الاجتماعية لأفراد المجتمع والآداب والقيم السائدة والوعي الثقافي وكل هذه العوامل تؤدي بالتالي إلى نضوج مبادئ الديمقراطية. من الضروري أن تولد الديمقراطية في رحم الثقافة السياسية في المجتمع. وهذا ما يسوقنا إلى الإثبات بأن عجلة تغيير المجتمع تسير في هزة المجتمعات ببطىء شديد. لأن التغيير في المؤسسات أسهل بكثير من التغيير في ثقافة المجتمع[1].

النتائج.

إن النظام السياسي المركزي لا يتلاءم مع طبيعة العراق ومكوناته، ولقد اثبت تأريخ العراق السياسي هذه الحقيقة بوضوح.

إن أفكار القومية المتطرفة والشمولية في ممارسة الحكم كما مارسها حزب البعث في العراق أدت إلى زعزعة استقرار أركان هذه الدولة وشعبها. أمّا الاستقرار الشكلي الذي كان موجودا إبان الحكم البعثي فكان استقراراً قائماً على أسس الاضطهاد والعنف.

وإذا كان نظام المركزية "مجديا" بالنسبة إلى دولة ذات قومية واحدة فأن هذا النظام ليس صالحا لدولة متعددة الأديان والقوميات والمذاهب والطوائف كالعراق.

إذا لم يتوجه العراق نحو نظام فدرالي لا مركزي حقيقي ، فيبدوا لنا انه من الصعب أن يستطيع هذا البلد الحفاظ على وحدته وربما يؤدي ذلك إلى زوال وحدتها السياسية عاجلا أم آجلاً. وأغلب الظن أن يؤدي بقاء العراق في دوامات صراعاتها الداخلية إلى تقسيم البلاد إلى أكثر من دولتين.

المصادر.

<u>المصادر باللغة الكردية:</u>

1- منوجر محسني (علم الاجتماع العام) ، ترجمة مصلح اروانى.

2- (مجموعة من المؤلفين) ، علم السياسة ، ترجمة من الانكليزية اوات أحمد.

3- ليام اندرسن ، مستقبل العراق ، ترجمة من الانكليزية كامياز خطاب صابر، و دلَشاد حمه.

[1]) لمزيد من المعلومات ينظر ليام اندرسن (مستقبل العراق) ، المصدر السابق، ص. 208.

المصادر باللغة العربية:

1- د. حسن لطيف الزبيدي و د. عاطف لافي السعدون، العراق والبحث عن المستقبل.

2- دستور العراق ، 2005.

3- علي الشمري – الفدرالية وأنظمة الاتحاد الفدرالي.

المصادر باللغة الألمانية:

- Bassam Tibi, Vom Gottesreich zum Nationalstaat, Islam und panarabischer Nationalismus.
- Belgien verstehen, Brüssel, 2009.
- Die religiös-politische Bewegung im Irak, in:iz3,Nr.147.
- Dr. Salar Basire, Das politische System im Irak unter der Baath- Partei.
- Fadil Rasoul, Irak-Iran
- Leyla Özden , Der Föderalismus im Irak.
- Naseef Naeem, Die neue bundesstaatliche Ordnung des Irak, Frankfurt.
- Richard Nyrop, Iraq, A Country Study. 1979, Washington,D.C.

الانترنيت

- http://www.demokratizentrum.org/fileadm… dmin/media/pdf/fallen 12.pd.

تشكيل هوية الأنا وعلاقتها بالتوافق النفسي والاجتماعي

لدى الشباب العراقي المقيمين في الدنمارك

د. محمد الجبوري ـ الأكاديمية العربية في الدنمارك.

ملخص البحث.

هدف البحث على التعرف على علاقة طبيعة تشكيل الهوية بالتوافق النفسي والاجتماعي.ويستهدف البحث الحالي التعرف إلى: كيفية تشكل هوية الأنا وأهميتها في الاندماج الاجتماعي لدى عينة البحث

الشباب من الجالية العراقية المقيمين في الدنمارك لما لتشكيل الهوية من أهمية في الاندماج الاجتماعي على عينة البحث. ولتحقيق أهداف البحث تم العمل بمقياس تشكيل هوية الذات المكون من (45) فقره بعد الاطلاع على الكثير من المقاييس بهذا الجانب واستخلصت فقرات تتناسب مع مستوى إجادة الشباب العراقي المقيم في الدنمارك إجادتهم اللغة العربية وفهمها لتمكن من الإجابة على الفقرات . وكذلك استخدم الباحث مقياس التوافق النفسي والاجتماعي المعد من قبل (محمد الجبوري 2013) والتي تتصف مواقف فقراته موقفا اجتماعيا يبن مدى قدرة الفرد على انجاز هذا السلوك في الموقف.وقد شملت العينة (140) فردا من الشباب العراقي المقيم في الدنمارك والذين اختيروا بالطريقة العشوائية. وقد أظهرت نتائج البحث أن أفراد العينة بشكل عام من الذكور والإناث تعاني من تشتت الهوية، وان أفراد العينة من الذكور والإناث لديهم توافق نفسي واجتماعي مع المجتمع الذي يعيشون به، في حين أظهرت نتائج البحث أن الفرق بين متوسط درجات أفراد العينة من الذكور والإناث عن مقياس تشكيل هوية الذات دال إحصائيا ولصالح الإناث عند مستوى دلاله0,05

في حين أن نتائج البحث بينت الفرق بين متوسط درجات الذكور ومتوسط درجات الإناث عن مقياس التوافق النفسي والاجتماعي دال إحصائيا ولصالح الذكور عند مستوى دلاله0,05.وفي ضوء نتائج البحث خلص الباحث إلى عدد من التوصيات والمقترحات أهمه:استثمار حالة التوافق النفسي والاجتماعي مع المجتمع بالنسبة للشباب من قبل الجنسين وذلك من خلال إيجاد نشاطات مشتركه مع مؤسسات المجتمع وإشراك هذه الشريحة في المجتمع لإثبات ذاتهم واستثمار طاقاتهم وتعزيز الجوانب الايجابية لكي تكون حافز للمشاركة واثبات الذات وعدم التشتت.

Research Summary:

The formation of self-identity and their relationship to psychological and social consensus among young people Iraqi living in Denmark Research Summary. The research aims to identify the relationship of the nature of identity formation psychological compatibility and Alajtmai.o aims to present research identified to: how to make up the identity of the ego and its importance in social integration among a sample search of young people from the Iraqi community residing in Denmark because of the formation of the identity of the importance of the social integration of the research sample. To achieve the objectives of research work has been the formation of self-scale component of (45 identity)

items after seeing a lot of standards in this aspect and drawn paragraphs commensurate with the level of proficiency of the Iraqi young people resident in Denmark proficiency Arabic language and to be able to understand the answer to paragraphs. As well as the researcher used the psychological and social compatibility prepared by Scale (Mohammed al-Jubouri, 2013), which is characterized by the positions of paragraphs socially position built over the individual's ability to accomplish this behavior in situation. oukd sample included 140 members of the young Iraqi resident in Denmark, who were selected randomly. Search results have shown that members of the sample overall male and female suffering from the dispersion of identity, and that members of the sample of males and females have the psychological and social consensus with the community in which they live it, while the search results showed that the difference between the average score members of the sample of males and females on the scale the formation of self-identity D. statistically in favor of females at the 0.05 level of significance. While the results showed the difference between the average male degrees and the average scores of female psychological and social adjustment scale statistically significant in favor of males at Dalalh0,05.ovi light search results researcher concluded a number of recommendations and suggestions contribution: Investment psychological and social compatibility case with the community for young people by gender and by finding joint activities with community organizations and the involvement of this segment of society to prove themselves and invest their energies and to promote the positive aspects in order to be an incentive for participation and self-assertion, non-dispersive...

المقدمة.

يعدّ الحفاظ على الشباب والجيل الجديد من خطر التحديات الثقافية وتهديد الهوية من أهم الأهداف التي تسعى التربية إلى تعزيزها وترسيخها لدى النشء والشباب .وقد أصبح مجال رعاية الشباب بمفهومها الواسع موضوعاً استثمارياً في المقام الأول بالنسبة للأمّة والمجتمع لأنه المعين الذي يسهم في

عملية البناء والتقدم وبالأخص إذا كان هذا الشاب أو الفرد يعيش في بيئة قد تختلف عما ألفها أو تربى ونشا فيها من حيث تشكيل اللغة والثقافة والبيئة. ومن خلال تفحص الموقف الحضاري المعاصر، نجد أن ثمة خطراً يترصد بالإفراد بمختلف مراحل عمرهم ويتمثل في تهديد هويته، ومصدر هذا الخطر يكمن في تراجع قيم الولاء والانتماء والابتعاد عن البلد الأصلي الذي نما فيه ، مما يشكّل ضغوطاً وصراعات نفسية تصل أحياناً إلى أزمات حادة تؤدي إلى اضطرابات سلوكية مسببة أزمة للنمو في مرحلة المراهقة والشباب حيث يمثل حلّها المطلب الأساسي لاستمرارية النمو السوي خلال هذه المرحلة ونقطة تحوّل نحو الاستقلالية الضرورية للنمو السوي في مرحلة الرشد . ويتعرض الأفراد من المراهقون والشباب وحتى البالغين للعديد من التغيرات الإنمائية التي تطرأ على كلّ جوانب الشخصية وتمثل هوية الفرد محور هذا التغيير من وجهة نظر علماء النفس ،حيث ترتبط بقدرة الفرد على تحديد معتقداته وأدواره في الحياة من خلال محاولة الوصول إلى قدرات حيال تساؤلات تصبح ملحة عن ما أسماه أريكسون" أزمة هوية الأنا" وخلال التشكّل يكون الشباب في مفترق طرق، فإما يتمكّن من تحقيق الهوية الإيجابية، أو يعاني من اضطراب وتشتت الهوية، وفشل في تحديد أهدافه أدوار حياته.كما يؤثر ذلك في صقل شخصيته واعتماده على نفسه. و يعتبر أريكسون النمو كعملية تطورية ناتجة عن التفاعل بين الأساسين البيولوجي والاجتماعي، وما يثمر من نمو شخصي خلال مراحل العمر المختلفة . وتمثل تشكيل هوية الأنا محور هذا التغيير من وجهة نظر اريكسون، إذ ترتبط بقدرة الفرد على تحديد معتقداته وأدواره في الحياة من خلال محاولة الوصول إلى قرارات حيال التساؤلات واعتبر على ما اسماه اريكسون أزمة هوية الأنا. مثل (من أنا، وماذا أريد، وما أهدافي في الحياة، وأين اتجه).(اريكسون : 1968).

وهذا يوضح أهمية أن تنهض التربية بدورها المنوط في خلق إستراتيجية تربوية قادرة على إحداث التغيير الايجابي في سلوكيات الفرد متمثلاً بثبات الهوية عن طريق تعزيز انتمائه و إحساسه بواجبه نحو ذاته ومجتمعه وتحصينه من الأفكار الهدامة من خلال توقّي سلبيات عصر المعلوماتية واستثمار ايجابياتها بما يشبع حاجاته وبالتالي تساعده في عملية دعم الهوية من جميع الجوانب الحياتية والاجتماعية والثقافية والنفسية مما يسهل على الشباب تحقيق هويتهم الشخصية والاجتماعية السوية.

مشكلة البحث.

إن دراسة واقع أفراد الجالية العراقية في الدنمارك ومحاولة الخروج بأفضل الصيغ لتطوير واقع هذه الشريحة وتوفير المناخ الملائم لدفع قدرات الأفراد من أفراد الجالية العراقية نحو الإبداع والتفوق، والإسهام الفعّال في تلبية حاجات المجتمع ، أصبحت حاجة ضرورة لا ينبغي الاستغناء عنها . ومشكلة الدراسة الحالية تنطلق حول تشكل هوية الأنا و التحديات الثقافية والاجتماعية والنفسية التي تؤهلهم

للوصول للاندماج والتفاعل مع المجتمع بما يخلق من أفراد منتجين ومؤهلين ايجابيا في المجتمع. تعتبر أزمة هوية الأنا من مطالب النمو المهمة في مرحلة البناء للشخصية، وليس بخافٍ على أحد ما تولده التحديات الثقافية من تأثيرات في بناء الشخصية فكريًا وسلوكياً في مراحل الحياة وبصورة مستمرة .

فلابدّ أن يتعرض الأفراد في مختلف المستويات إلى كثير من التفاعلات والاضطرابات النفسية والاجتماعية والثقافية التي يكون بعضها معوقاً يحول دون تحقيق متطلبات النمو السليم لعدم التوازن في القدرة العقلية والعقائدية لديه، ويقع فريسة الاضطرابات النفسية، ومما لاشك فيه أن تربية الشباب بصورة عامة ورعايته، مسؤولية اجتماعية متكاملة الأبعاد تفرضها طبيعة التحولات التي أوجدتها عملية التغيّر الشاملة في المجتمع وما رافقها من أزمات وضغوط تستدعي إجراء المعالجات والنشاطات الفعالة والعميقة في أسلوب تربية الأفراد وإعدادهم وتهيئتهم للعيش الايجابي في المجتمع.

أهداف البحث.

لاشك أن تشكيل الهوية لا ينفصل عن سمات الشخصية الأخرى وقد أظهرت نتائج العديد من الدراسات الغربية علاقة طبيعة تشكيل الهوية بالتوافق النفسي والاجتماعي. حيث تبين على وجه العموم أن المحققين أكثر ايجابيـة فـي نظـرتهم لذواتهم، وأكثر توافقا مع الأخرى مقارنة بالآخرين، وخاصة المتشتتين الذين يظهرون اتجاهات سالبة نحو أنفسهم ويظهرون درجات أعلى مـن سوء التوافـق النفـسي يستهدف البحث الحالي التعرف إلى: كيفية تشكل هوية الأنا وأهميتها في الاندماج الاجتماعي لدى عينة البحث الجالية العراقية في الدنمارك لما لتشكيل الهوية من أهمية في الاندماج الاجتماعي على عينة البحث وعلى هذا كانت لأهمية البحث أهداف نوجزها بالاتي :

1- قياس مستوى الأنا الذاتية لدى أفراد العينة من الشباب العراقي في الدنمارك.

2- قياس مستوى التوافق النفسي والاجتماعي لدى عينة البحث الشباب العراقي في الدنمارك.

3. قياس معنوية الفروق في مستوى هوية ذات الأنا لدى أفراد عينة البحث بالنسبة لمتغير الجنس ذكور ، إناث.

4- قياس معنوية الفروق في مستوى التوافق النفسي والاجتماعي لدى أفراد عينة البحث بالنسبة لمتغير الجنس ذكور ، إناث.

5- هل هناك علاقة ذات داله إحصائية بين رتب هوية الأنا الأيدلوجية (تحقيق، تشتت ، انغلاق، تعليق) والتوافق النفسي والاجتماعي لدى أفراد عينة البحث .

6- هل هناك علاقة ذات داله إحصائية بين رتب الأنا الكلية (تعليق،تحقيق، تشتت ، انغلاق) والتوافق النفسي والعام لدى أفراد عينة البحث.

حدود البحث.

يتحدد البحث بالجالية العراقية المقيمة في مملكة الدنمارك مراعيا بها التنوع بمختلف المستويات العمرية من الذكور والإناث بمختلف مدن ومناطق الدنمارك وسوف تتحدد الفئات العمرية من 20 إلى 50 سنه لإفراد الجالية العراقية في الدنمارك للسنة الميلادية 2014 .

تحديد المصطلحات.

يشير مصطلح هوية الأنا من وجهة نظر أريكسون، الوحدة والتآلف الداخلية:Ego-Identityهوية الأنا

والتماثل والاستمرارية ممثلا في إحساس الفرد بارتباط ماضيه وحاضره ومستقبله، و أخيرا الإحساس بالتماسك الاجتماعي ممثلا في الارتباط بالمثل الاجتماعية والشعور بالدعم الاجتماعي الناتج عن هذا الارتباط.

هوية الأنا الأيدلوجية :وتحدد من خلال الإيديولوجيات والمعتقدات التي يحددها الفرد لنفسه وتشمل أربع مجالات هي المعتقدات الدينية، السياسية، المهنية، وفلسفة الحياة.

هوية الأنا الاجتماعية أو العلاقات المتبادلة: وتحدد من خلال اختيارات الفرد في مجال الحياة الاجتماعية، وتشتمل على أربع مجالات هي الصداقة، طريقة الاستجمام أو الترفيه، الدور الجنسي، والعلاقة بالجنس الآخر.

تحقيق هوية الأنا:

وتعتمد على تجاوز الفرد لازمة الهوية الممثلة في مرحلة من الاختبارات للخيارات المتاحة، حيث يتم الاختيار المعتقدات والأدوار المناسبة منها مظهرا درجة كبيرة بالالتزام بما يتم اختياره (خبرة للازمة وإظهار للالتزام).

التوافق النفسي:

يعرف زهران (1980) التوافق النفسي بأنه "تحقيق السعادة مع النفس والرضا عنها وإشباع الدوافع والحاجات الداخلية الأولية الفطرية والعضوية والفسيولوجية والثانوية والمكتسبة، ويتضمن كذلك التوافق لمطالب النمو في مراحله المتتابعة.

التوافق الاجتماعي:

يعرف حسين (1405 ه) التوافق الاجتماعي بأنه "تغير في سلوك الفرد كي ينسجم مع غيره من الأفراد خاصة بإتباع التقاليد والخضوع للالتزامات الاجتماعية، ولكن عند ما يواجه الفرد مشكلة خلقية أو يعاني صراعا نفسيًا تقتضي معالجتها أن يغير من عاداته واتجاهاته ليوائم الجماعة التي يعيش فيها.

الفصل الثاني: الإطار النظري.

:1Ego-Identity Formation- مفهوم تشكيل هوية الأنا.

يعتبر أريكسون النمو كعملية تطورية ناتجة عن التفاعل بين الأساسين البيولوجي والاجتماعي، وما يثمر من نمو شخصي خلال مراحل العمر المختلفة . وعلى هذا الأساس حدّد أريكسون ثماني مراحل للنمو مدى الحياة تبدأ كلّ منها بظهور أزمة ضرورية لاستمرارية نمو الأنا، تحل إيجابا أو سلباً تبعا لسلامة العوامل السابقة ، يكتسب الأنا في كلّ فعالية جديدة في حالة الإيجابي أو درجة أعمق من الاضطراب في حالة الحلّ السلبي . وبهذا تمكّن أريكسون من تقديم صورة أكثر شمولية عن نمو الشخصية مؤكداً فيها تجاوز الأنا للدور المرسوم في الفكر الكلاسيكي كوسيط سلبي لحل الصراع إلى أنا فاعل ينمو ويكتسب فعاليات بكيفية جديدة تبعاً للمتطلبات الاجتماعية مع حلّ أزمات النمو؛ وفي ما يلي عرض لنظرية أريكسون بمراحلها الثماني،:

أ- الثقة مقابل عدم الثقة.

ب- الاستقلالية مقابل الخجل والشك.

ج- المبادرة مقابل الشعور بالذنب.

ء- المثابرة مقابل الشعور بالنقص.

هـ- هوية الأنا مقابل اضطراب الدور.

و- الألفة مقابل العزلة.

ي- الإنتاجية مقابل الركود.

ن- تكامل الأنا مقابل الشعور باليأس.

تزامن مع انتهاء مرحلة أواسط العمر ودخول الفرد المرحلة الأخيرة من الحياة ، وهنا يؤدّي الحل ّالناجح لأزمة المرحلة إلى شعور الفرد بتكامل الأنا مما يعني تقبله لدورة حياته وحياة الآخرين الذين لهم معنى بالنسبة له والحل الإيجابي لهذه الأزمة يكسب الأنا فاعلية جديدة تتمثل بالحكم الناجح والفهم الشامل. أما الجانب السلبي لهذه الأزمة فيظهر في صورة إحساس الفرد باليأس والإحباط.

تشكل هوية الأنا

مثل هوية الأنا مقابل اضطراب الدور (Ego Identity vs. Rol Confusion) أزمة النمو في مرحلة المراهقة بدايات الشباب في نموذج أريكسون للنمو النفسي الاجتماعي وتبدأ عملية التشكل بظهور الأزمة مع بداية إلحاح التساؤلات مثل (من أنا ؟،وما دوري في الحياة؟، وإلى أين اتجه؟ (عبد المعطي،1991) (Erikson,1968,p:231)

ولاشك أن طبيعة حل أزمات النمو خلال المرحل السابقة إيجاباً أو سلباً يعتمد على ما يحيط بالمراهق من ظروف اجتماعية من جهة وطبيعة البناء النفسي المترتب عن ذلك من جهة أخرى. وأشارت الدراسات إلى أن وجهة نظر أريكسون في عملية تحديد الهوية تقوم على أنها عملية ديناميكية تتوقف نتيجتها على شكل ونوع العوامل المتعلقة بالماضي والحاضر والمستقبل كما في دراسة (إسماعيل، 1989،ص45) ،(عبد الرحمن، 89،1998).

ويشير أريكسون إلى أربع جوانب رئيسية للإحساس بالهوية وهي:

الفردية : Individion وتعني الإدراك ووعي الفرد بذاته كشخص له استقلاله الذاتي.

التكامل :Wholeness هو إحساس الفرد بالتكامل الداخلي للصور المتناقضة التي يكونها عن ذاته وينتج مثل هذا الإحساس عن عمليات الأنا والتي تناضل لتحقيق التكامل على الرغم من التناقضات المختلفة وبالتالي يتحقق الانسجام الداخلي كلّما تقدم الفرد بالنمو.

التماثل، : Samanass&Continuity وهي عملية تتضمن التطور والاستمرارية واستيعاب الخبرات الحاضرة وذلك بارتباط الماضي بالحاضر الممهد للمستقبل . وبمعنى آخر شعور الفرد بثبات شخصيته على الرغم ممّا يعتريها من تغيرات.

التماسك :Social Solidarity هو إحساس الفرد الداخلي بالقيم السائدة في مجتمعه الاجتماعي وتمسكه بها ووعيه بدعم المجتمع له لتحقيق هذا التماسك.

وبناءً على افتراض أريكسون حول أزمة كل مرحلة من مراحل النمو فإن أزمة الهوية في هذه المرحلة عند المراهقين تكون قابلة للتعرض للأذى نتيجة الضغوط والتغيرات السريعة الاجتماعية والثقافية

والسياسية التي تضر بهويته وهذا التغير يظهر بالإحساس الغامض بالشك والقلق وعدم الاستمرارية كما أنه يهدد القيم التقليدية التي تعلّمها الشباب وخبروها في مرحلة الطفولة، وبذلك تكون فجوة بين الأجيال وعدم الرضا العام بقيم المجتمع (جابر ،1999،) وأن فشل المراهق في حل الأزمة يؤدي إلى تشتت الهوية بحيث إنه لا يعرف من يكون، وما هي أهدافه، كما لا يكون لديه قيم ومعتقدات وأفكار معينة تميزه عن الآخرين ولا تكون له أهداف يسعى لها (عقل ،1994،)، ويوجد شكلان أساسيّان لاضطراب هوية الأنا من وجهة نظر أريكسون هما:

أ- اضطراب الدور :حيث يفشل المراهق في تحديد أهداف وقيم وأدوار شخصية واجتماعية ثابتة أنا سالبة.

ب- تبني هوية":

ويمثل تبني هوية سالبة درجة أعلى من الاضطراب بحيث لا يقتصر الأمر على عدم الثبات في تبني قيم وأدوار اجتماعية مقبولة ، بل يتجاوزها إلى أحساس المراهق (بالتفكك الداخلي).

يدفعه لتبني قيم وادوار غير مقبولة اجتماعياً أو مضادة للمجتمع ، ومن ذلك على سبيل المثال تعاطي المخدرات، وجنوح الأحداث. (ألغامدي ،2000،)

ومن خلال ما تقدم في تشكل هوية الأنا في مرحلة تمثل الأنا مقابل اضطراب الدور موضوع البحث، يظهر في مرحلة المراهقة وبداية الشباب، أن حل أزمة الهوية تعتمد إلى درجة كبيرة على حل أزمات النمو السابقة لها (القريطي،1992، ص76(Erikson, 1968,p:229). (

نظرية جيمس مارشا 2.

وتمثل نظرية جيمس مارشا (1964 ،1966) أهم محاولات المعاصرة لترجمة هذا المصطلح إجرائياً، بحيث طوّر نظريته في تشكيل هوية الأنا . كما طور مقياس المعروف بالمقابلة شبة البنئية لقياس تكتل هوية الأنا من وجهة نظره على مجالين هما:

أ- هوية الأنا الأيديولوجية : وترتبط بخيارات الفرد الأيديولوجية في عدد من المجالات الحيوية المرتبطة بحياته وتشمل أربعة مجالات فرعية هي هوية الأنا الدينية والسياسية والمهنية وأسلوب الحياة..

ب -.هوية الأنا أو العلاقات الشخصية المتبادلة

وترتبط بخيارات الفرد في مجال الأنشطة والعلاقات الاجتماعية ، وتشمل أربعة مجالات فرعية هي الصداقة والدور الجنسي وأسلوب الاستمتاع بالوقت والعلاقة بالجنس الأخر.

ويحدد مارشا (1988) أربع رتب أساسية للهوية في كلّ من المجالين السابقين تحدد تبعاً لظهور أو غياب أزمة هوية الأنا المتمثلة في مرحلة البحث والاختبار للخيارات المتاحة المرتبطة بمعتقدات الفرد وقيمة الأيديولوجية وأدواره وعلاقاته الاجتماعية من جانب، ومدى الالتزام بما يتمّ اختياره منها من جانب آخر،

حيث تعكس كلّ رتبة قدرة الفرد على التعامل مع المشكلات المرتبطة بأهدافه وأدواره ومن ثم إمكانية الوصول إلى معنى ثابت لذاته ووجوده . ويمكن إيجاز هذه الرتب وطبيعة النمو فيها في ما يأتي:

1 .. تحقيق هوية الأنا.

تمثل الرتبة المثالية للهوية حيث يتم تحقيقها نتيجة لخبرة الفرد للأزمة من جانب، ممثلةً في مروره بفترة مؤقتة من الاستكشاف أو التعليق المختلط Combined Moratorium المتضمن اختبار القيم و المعتقدات والأهداف والأدوار المتاحة وانتقاء ما كان ذا معنى أو قيمة شخصية واجتماعية منها، ثم التزامه الحقيقي بما تم اختياره من جانب آخر.

2.تعليق هوية الأنا:

يفشل المراهق في رتبة التعليق من اكتشاف هويته إذ تستمر خبرته للأزمة ممثلة في استمرار محاولته تجربة الخيارات المتاحة من دون الوصول إلى قرار نهائي ومن دون إبداء التزام حقيقي بخيارات محددة منها، مما يدفعه إلى تغيرها من وقت إلى أخر محاولة منه للوصول إلى ما يناسبه، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر تغير مجال الدراسة أو المهنة أو الهوايات أو الأصدقاء.

3.انغلاق هوية الأنا.

يرتبط انغلاق هوية الأنا بغياب الأزمة متمثلة في تجنب الفرد لأي محاولة ذاتية للكشف عن معتقدات وأهداف وأدوار اجتماعية ذات معنى أو قيمة في الحياة مكتفياً بالالتزام والرضا بما يحدّد هل من قبل قوى خارجية من الأسرة أو من المجتمع.

4.تشتت (تفكك) هوية الأنا.

يرتبط تشتت هوية الأنا بغياب أزمة الهوية متمثلاً في عدم إحساس الفرد بالحاجة إلى تكوين فلسفة أو أهداف أو ادوار محدده في الحياة من جانب، وغياب الالتزام بما شاءت الصدف أن يمارس من أدوار من جانب آخر . ويحدث ذلك كنتيجة لتلاقي الفرد في هذا النمط للبحث والاختبار كوسيلة للاختيار المناسب، مفضلاً التوافق مع المشكلات أو حلّها عن طريق تأجيل أو تعطيل الخيار بين أي من الخيارات المتاحة.

إضافة إلى ما سبق فقد تبيّن من دراسة Waterman and Goldman (1989) اتسام تشكل هوية الأنا بالديناميكية، مما يعني إمكانية الوقوع في مرحلة انتقالية بين المرحلتين . هذا أيضا ما أكدت الدراسات اللاحقة، وما أكده آدمز ومعاونيه Adms et al حيث يمكن للفرد أن يقع في مرحلة انتقالية تغلب فيها احتمالية السير نحو الرتبة الأفضل في الظروف العادية، إلا أن إمكانات النكوص إلى مراحل أقل نضجاً يبقى قائماً، ويتحدد ذلك بطبيعة التفاعل بين السمات الشخصية والظروف الاجتماعية القائمة (Marcia,1988,p: 341).

ثانياً:التحديات الثقافية وتقسم إلى:

أ . التحديات الخارجية :وتشمل:

العولمة: Globalization :1.:

أدت ثورة الاتصالات والمعلومات وعولمة الاقتصاد والسياسة التي شهدها العالم في نهاية القرن الماضي ، إلى تغيرات ثقافية وقيمية تزداد كل يوم وتيرتها وتأثيراتها على كلّ مجتمعات العالم ، وستشكل هذه أحد أهم التحولات والتغيرات التي أثرت وستؤثر في تشكيل مجتمع القرن الحادي والعشرين ، ومن ثم معالم وتوجيهات المؤسّسات التعليمية والعلمية والثقافية فيه.

ويرى شولت (Scholt) أن "العولمة عملية تتطلب زوال المسافات والحدود بين الدول في العلاقات الاجتماعية بينها (Scholt,1997,p: 14)، وفي هذا السياق يؤكد "هيجوت " Higgott أن "العولمة" لا تولي أهمية للأرض ولا للحدود، بينما المحلية تعززها "فالعولمة" موسعة للحدود ، والمحلية صائنة لها(هيجوت ،1998،).(

والعولمة جاءت في اللسان العربي من "العالم" ويتصل به فعل "عُولم" على صيغة "فُعل" وهي من أبنية الموازين الصرفية العربية، أما في الاصطلاح "فالعولمة" تعني جعل الشيء على مستوى عالمي ، أي نقله من المحدود إلي لا محدود الذي ينأى عن كل مراقبة(عمارة ،1999،ص7-)

أما العولمة من المنظور العربي الإسلامي فالبعض يعرفها بأنها "اجتياح الشمال للجنوب ، أي اجتياح الحضارة الغربية للحضارات الأخرى ... أو أنها القسر والقهر والإجبار على لون من الخصوصية ، يعوله القهر ليكون عالمياً"(حسن،2000)

وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف "العولمة" إجرائياً بأنها "عملية تهدف إلى هيمنة الفكر والثقافة الغربية على الثقافات الأخرى بدعوى التعاون والتواصل وإزالة الحدود والمسافات بين الدول والشعوب ".

والمتأقلم للمفاهيم التي عرضناها "للعولمة" يجد أنها سوف تفقد الدول العربية سيادتها وهويتها، وتدمجها في ما يسمى بالقرية العالمية، أو الكوكبية وقد يؤدي ذلك إلى طمس الهوية الثقافية ، وخصوصاً أننا في الوقت الحاضر غير مؤهلين تربوياً لمجابهة الآثار المترتبة عن انتشار مفهوم "العولمة"، والسؤال الذي يطرح نفسه الآن – وهو سؤال قديم – هل سنغلق على أنفسنا الباب في وجه أي ثقافات وافدة إلينا؟ أو سنحاول التكيف مع هذه الثقافات؟ أو نستسلم ونسلم لها ونتبعها بشكل مطلق؟

ولمواجهة هذا التحدي وللإجابة على التساؤل المطروح ، ينبغي على القائمين على النظام التربوي العربي أن يضعوا في اعتبارهم عند إعداد السياسة التربوية المستقبلية ضرورة تركيز التعليم على تعزيز روح المواطنة والحفاظ على القيم الثقافية والأخلاقية باعتبارهما جوهر الهوية العربية الإسلامية.

التكنولوجيا والتقنية 2.

إن عالم اليوم وعالم الغد هو عالم التكنولوجيا المتقدمة، وأصبح الدليل على امتلاك مقومات القوة سواء في السلم أم في الحرب وتدعم هيمنة القوى على الضعيف في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية..

إن عالم التكنولوجيا الذي نعيشه الآن عالم سريع التغير والتطور، وهو ليس بمعزل عن ثقافة المجتمعات التي تصدره، وبالتالي يترك تأثيره في ثقافة المجتمعات التي تستورده .

وفي ضوء هذا، فإن المجتمعات العربية تواجه تحدي التطور التكنولوجي والتقني المستمر، ويتمثل هذا التحدي في كيفية اختيار التكنولوجيا التي تخدم هويتها الثقافية ولا تتعارض مع قيم وثوابت هذه المجتمعات التي تستمد جذورها من القيم العربية الأصيلة ، ويمكن تقديم التكنولوجيا الحديثة لأجيال هذه الأمة في المناهج المدرسية مع المحافظة على الهوية باستخدام التقنيات التي تناسب أوضاعنا لنبدع فيها ، كما أبدعت أمم أخرى كاليابان مع محافظتها على هويتها الثقافية. إن إثبات الهوية والذاتية الثقافية لا يتوقف على مجرد متابعة التكنولوجيا والتقنية ونقلها من الغرب ، وإنما في الانتقال من مجرد المتلقي إلى المبدع والمنتج لهذه التكنولوجيا. وعلى هذه المجتمعات أن تستفيد ما أمكن من الثورة التكنولوجية والتقنية في مؤسّساتها التربوية والتعليمية ، سواء في اختيار وتخطيط وبناء المناهج الدراسية ومحتواها ، وأساليبها أو في طرق التقويم والاختبارات وغيرها من العمليات داخل المنظومة التعليمية(المعرفة ،2000)،ص31

3.وسائل الإعلام:

وهي تمثل الضلع الثالث لمثلّث التحديات والأخطار التي تهدّد تشكّل ا لهوية العربية إذا لم يتمّ التعامل معها بوعي، وإعادة تشكيلها "وترويضها" بما يخدم مصالح وأهداف هذا المجتمع .. ووسائل الإعلام بالشكل والكيفية القائمة عليها الآن تشكل – بلا شك – خطراً جسيماً على الهوية الثقافية للشباب من خلال ما يسمى "بالقوة الناعمة" والتي تحاول من خلال هذه القوة فرض مفهوم "العولمة" على الآخرين.

من خلال وسائل الإعلام المختلفة (صحافة ، إذاعة ، تلفزيون ، إنترنت وغيرها) تسعى الدول المستفيدة إلى الهيمنة على الهوية الثقافية العربية من خلال محاولات عولمة الحياة والثقافة عموماً ، عن طريق تركيز وسائط الإعلام على ما تشاء من القيم ، وإهمالها لما تشاء ، وبالتالي سعيها لفرض ثقافة بذاتها ، وهذا ما يجري بوعي من قبل من يملك هذه الوسائط ، ومن دون وعي من قبل المستفيد(الخولي ،2000).

ب- التحديات الداخلية:

هناك مجموعة من التحديات الداخلية التي تهدد جانب الهوية للشباب العربي، وذلك في ظل التغير السياسي والاقتصادي، وقد نتج عن هذا التغير مجموعة من التحولات، مثل الاعتماد على العمالة الأجنبية، والتغيرات التي أصابت الأسرة العربية نتيجة ترك مهمة تربية وتوجيه الأبناء للخدم والمربيات(سيد منصور ،2000، ص145). ولا شك أن ذلك وغيره من التغيرات الاجتماعية قد ترك آثاره على الهوية الثقافية للنشء سواء من خلال اللّغة أو القيم والاتجاهات الفكرية.

فلو أخذنا تأثير المربية الأجنبية – كمثال- على هوية النشء ، فق أثبتت العديد من الدراسات ، أن تأثيرها يكون كبيراً وعميقاً حتى أنه يمتد ليشمل تغيّر اللّسان العربي والفكر العربي وهما من ركائز وأساسيات الشخصية العربية ، وكذلك شيوع بعض الألفاظ والمرادفات الأجنبية ضمن اللّغة العربية ، مثل (مافي ، سيم سيم ، سيدا،أُوكي.. وغيرها) . حيث صارت مثل هذه الألفاظ والكلمات وكأنها جزء من تراثنا اللغوي ، كما أن توكيل المربية الأجنبية لرعاية الأبناء قد يؤدي إلى إحداث اتجاهات سلبية لهم تتسم بالإهمال واللامبالاة ، وعدم التعامل معهم إلا بالعنف والسيطرة ، وفي هذه الحالة يفقد الطفل توازنه النفسي ويجعله يشعر بالضياع وتشتت الهوية . وقد يتعرض في نهاية الأمر إلى عملية "المحو الثقافي" وهي عملية تحدث نتيجة تخلص الطفل لثقافته ليحلّ محلها ثقافة المربية (سيد منصور ،2000، ص156).

ولذلك فإنه يجب على المجتمعات العربية من خلال المؤسّسات كافة، ومن بينها المؤسّسة التعليمية، مواجهة هذا التحدي بالتأكيد على الثوابت المجتمعية وعدم التفريط فيها ، والتكيف مع التطورات الاجتماعية الجديدة ، وذلك بما لا يتعارض مع قيم وثوابت المجمع الأصيلة (بوشيت ،2000، ص46) ومن ضمن التحديات الداخلية هي:

1.ضعف مخرجات نظام التعليم العام.

والذي يتعلق بفقر محتوى برنامج التكوين التعليمي وقصوره عن الحاجات المعرفية والعلمية، وتخريج أفواه ودفعات متلاحقة من أنصاف المتعلمين ممن لا تستفيد من طاقاتهم المتواضعة مؤسسات الإنتاج.

ويمثل ضعف مخرجات نظام التعليم العربي أحد أهم التحديات التي تهدد جانب تشكل الهوية ، والتي تتطلب من القائمين على هذا النظام مراجعته بشكل كامل وجذري من حيث فلسفته وأهدافه ومحتواه وكفاءته الداخلية والخارجية لكي يحقق في النهاية أمرين أساسيين أولهما المحافظة على ثوابت وقيم هذا المجتمع ، وثانيهما ملاحقة التطورات والمستجدات الجارية على الساحتين العالمية والمحلية بما لا يتعارض مع ثوابت المجتمع وقيمه الأصلية. (المنير،2000،ص156).

ضعف اللّغة العربية 2.

تعتبر اللّغة العربية إحدى أهم الركائز في تشكيل الهوية للشباب العربي، لأنها لغة هذه الأمة من آلاف السنين، ولأنها لغة القرآن الكريم دستور هذه الأمة. ومن ثم فإن إضعافها أو هدمها يعني إضعاف وهدم إحدى ركائز المجتمع العربي الأساسية.

وممّا لا شك فيه أن اللّغة العربية تعاني الآن من ضعف ملحوظ؛ فاللّغات تتقدم وتتأخر مثلها في ذلك مثل الأمم نفسها، بل إن تقدم اللّغات وتأخيرها يكاد يساير ويوازي تقدم الأمة وتأخيرها، وهناك علاقة جدلية صحيحة بين حضارة الأمة ومكانة اللّغة (الباقي ،1991،)

والمتأقلم لواقع اللّغة العربية في الوقت الحاضر يجد أن الكثير من الدراسات العلمية أثبتت أن من مظاهر ضعف اللّغة العربية الآن ، ازدواجية اللّغة بين المجتمع والمؤسّسات التعليمية ، حيث يتعلّم الطالب داخل الفصل اللّغة العربية بقواعدها ويمارس خارجه اللهجات المحلية ، ومن المظاهر أيضاً ضعف مستويات المعلمين القائمين على تدريس اللّغة العربية في المدارس، الأمر الذي يساعد على ضعف مستويات الخريجين وتشيع في كتاباتهم مجموعة من الأخطاء الإملائية والنحوية (الوكيل ،1992).

وقد فسّر العديد من الدراسات أسباب ضعف اللّغة العربية وتهديدها لجانب تشكل الهوية العربية بمجموعة من العوامل بعضها يرجع إلى المؤسّسات التعليمية من ضعف للمادة العملية وطبيعتها ، وضعف إعداد المعلم وتدريبه وتقليدية طرق التدريس وعقم الامتحانات(الصاوي: 1986)

والبعض الآخر يرجع إلى المجتمع ذاته في تساهله في استعمال اللهجات المحلية، وقبوله لبعض الألفاظ والمرادفات الأجنبية بسرعة تداولها وانتشارها بين طبقاته المختلفة، هذا بالإضافة إلى عامل ظهور "العولمة" وما نتج عنها من هيمنة اللّغة الإنجليزية على حساب اللّغات القومية ومن بينها اللّغة العربية ، وذلك باعتبارها اللّغة المنتجة للتقنية الحديثة التي ساعدت على انتشار وذيوع "العولمة (الضبيب،2001،).(

وهذا التحدي يفرض على القائمين على هذه اللّغة سواء في المؤسّسات التعليمية، أم في المؤسّسات الإعلامية وغيرها العمل على خطين متوازيين:

دراسة معمقة للّغة العربية من خلال مفاهيم جديدة قادرة على تحليلها إلى عناصرها المنطقية وتطويرها كلغة حية قادرة على مواكبة المستجدات الثقافية التقنية.

إبداع ثقافات وأدوات تتعامل مع اللّغة العربية كأداة حضارية قادرة على تحسين استخداماتها في مختلف تطبيقات الحاسوب ، بما في ذلك شبكة الإنترنت، ومن أجل ذلك لا بدّ من السعي الجاد لإعادة النظر في تدريس اللغة العربية وفي تطوير الوسائل الحديثة لذلك ، ونشرها على أوسع نطاق ممكن ، والعمل على استخدامها كأداة حضارية في المدرسة والمجتمع(الشريف،2000).

مناقشة الإطار النظري:

من خلال طرح الإطار النظري لمتغيري البحث(هوية الأنا، والتحديات الثقافية) يتضح أن ثمة علاقة بين المتغيرين وأموراً لا بدّ من التأكيد عليها لتربية القرن الحادي والعشرين، قائمة على مبدأ التعلّم مدى الحياة، وهو عملية بناء مستمرة لشخصية الإنسان ولمعارفه واستعداداته، وهو شامل للإنسان في مراحل حياته من الطفولة وحتى نهاية العمر . كما يشمل كلّ الأنشطة التي تتيح لكلّ إنسان أن يكتسب معرفة دينامية بالعالم، وعلى وجه الخصوص مرحلة المراهقة وبداية الشباب التي تتشكل بها هوية الأنا مقابل اضطراب الدور ،فهنا يمر الفرد برحلة من البحث لاختبار واكتشاف ما يناسبه من القيم والمعتقدات والأهداف والأدوار المتاحة وانتقاء ما كان ذا معنى أو قيمة شخصية واجتماعية وبالتالي يلزم بما تم اختياره ويعتبر محققاً لهويته وهذا مؤشر للنمو السليم . وإذا ما فشل الفرد في اكتشاف هويته تستمر خبرته للأزمة دون الوصول إلى التزام حقيقي ويفتقد إلى الإحساس بالأزمة والحاجة إلى الاستكشاف ويرضى ظاهرياُ بما يقدم له ويعتبر ذلك فشل الفرد في حل أزمة الهوية ويمكن أن يظهر باضطراب الدور وعدم تبنيه لأدوار ثابتة أو تبني هوية سالبة مضادة لقيم ومعايير المجتمع. وبذلك فإن تشكل الهوية لا يتمّ بمعزل عن المتغيرات والعوامل الاجتماعية والمتمثلة بالتحديات الثقافية موضوع البحث.

(الأنا هي الذات، التي تطورت عبر سنين طويلة، من الطفولة إلى الكهولة، وخضعت لمتغيرات عديدة، على الرغم من ثباتها الشكلي. وهذا يعني أن (الأنا) متغيرة في الزمان والمكان في خصائصها وفي علاقاتها مع الآخر. وحين يتكلم المرء عن "الأنا" يكون قد عبّر عن (هوية) معيّنة وذاتية محددة، من خصائصها أن الآخرين يعرفونني من خلالها.أما نواة الهوية فهي القيم والمعايير والسلوك التي تفرزها الثقافة وتعيد إنتاجها لتحافظ على بقائها وديمومتها حيّة في الذاكرة. وحين تكون الثقافة في عروق الشباب، فإن حياتهم تصبح ثقافتهم وثقافتهم تصبح حياتهم. ولا يحدث انسلاخ عن هذه الثقافة إلا حين تكون"الأنا" مفككة وعاجزة أو مهزومة، أو حين تكون وافدة من الخارج وغير منبثقة من داخل المجتمع.

وخلاصة القول إن العوامل المؤثرة على نموّ الأنا هي:

1.عوامل بيولوجية : وتشمل الدوافع الفطرية المختلفة ومستوى النضج بجوانبه المختلفة

2.العوامل البيئية : وتشمل جميع المثيرات البيئية المادية والاجتماعية والثقافية أي كلّ ما يكتسب من خبرات نتيجة لها.

3.العوامل الشخصية : ويقصد بها النمو الشخصي وتحديات نمو فعاليات الأنا إيجابياً أو حلّ أزمات النمو إيجابياً أو سلبياً.

الفصل الثالث: الدراسات السابقة.

أولا: دراسات تناولت تشكل هوية الأنا.

قام (عبد المعطي ،1991) بدراسة استهدفت أثر التنشئة الأسرية على تشكيل الهوية لدى الشباب الجامعي على عينّة مؤلفة من (265) من كلا الجنسين وأظهرت نتائج الدراسة وجود فروق بين رتب الهوية وأساليب المعاملة الوالدية.

ثم قام بدراسة أخرى العام (1993) لدراسة المتغيرات الأكاديمية المرتبطة بتشكّل الهوية لدى الشباب الجامعي والتي تشمل السنة الدراسية والتخصّص ونظام الدراسة على عيّنة مؤلفة من (498) طالباً وطالبة. وقد دلّت النتائج على وجود نمط متتابع لرتب الهوية لدى طلاب الجامعة يسير من التشتت إلى الانغلاق باتجاه سلبي ثم يتّجه إلى توقف الهوية (التعليق)، وصولاً إلى الإنجاز أو تحقق الهوية في الاتجاه الإيجابي كما دلت النتائج على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية للتخصّص الدراسي ونظام الدراسة (عبد المعطي ،1993).

وفي دراسة(كاشف،2001) التي استهدفت التعرف إلى العلاقة بين أساليب مواجهة أزمة الهوية والاستقلال النفسي عن الوالدين لعيّنة من طلبة الجامعة بلغت قوامها (185) وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الاستقلال النفسي عن الوالدين يرتبط بالهوية الإيجابية (الإنجاز والتعليق)ولم تظهر فروقاً بين الجنسين في رتب الهوية في الاستقلال المهني عن الوالدين. (كاشف،2001،).

كما قامت (المجنوني،2002) بدراسة عن علاقة تشكّل الهوية ببعض المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والأكاديمية وتوصلت الدراسة بنتائجها إلى وجود علاقة بين تشكّل الهوية والخصائص النفسية والتوافقية في مرحلة المراهقة والشباب وتأثر العوامل الأسرية في تشكلها (المجنوني ،2002،)

وأجرت (العسيري،2003)دراسة حول العلاقة بين الأنا والتوافق النفسي على عيّنة من الطالبات في مدينة الطائف وبلغ حجم العينة (300)طالبة من الأقسام العلمية وأسفرت الدراسة عن وجود علاقة دالة إحصائياً بين المتغيرين (العسيري،2003،)

نرى في ضوء ما تقدم الآتي:

1.إن الدراسات تشير إلى أن تشكّل الهوية قضية أساسية في مرحلة المراهقة، ويمكن أن تكون أساساً لتفسير النمو النفس- اجتماعي خلال هذه المرحلة.

2.يرتبط تشكّل الهوية بمشاعر إيجابية تحقّق درجة عالية من التوافق على المستويات الشخصية والاجتماعية، في حين يميل المشتتون إلى تكوين مفاهيم سلبية ويعانون الاضطرابات وسوء التوافق الاجتماعي.

3.بحسب اعتقاد الباحثين تشكّل الهوية مازال قاصراً ويستوجب المزيد من الدراسات.

ثانياُ : دراسات تناولت متغير التحديات الثقافية هي:

استهدفت دراسة (خلف،1998) عرض تصور نظري لمفهوم "العولمة " كتصور نظري لفهم العديد من التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي أصابت العالم ومن بينه مجتمعات الخليج العربي، كما قامت الدراسة برصد العلاقة بين المجتمعات الخليجية وبين العولمة ، وأسفر هذا الرصد إلى تحديد مجموعة من التحولات التي أصابت هذه المجتمعات من بينها:

1.انسياب حركة العمالة والثقافات الأجنبية بشكل كبير ، الأمر الذي أدّى إلى ظهور خلل كبير في التركيبة الثقافية والسكانية لهذه المجتمعات.

2.الجهود التي تقوم بها المجتمعات الخليجية للتأكيد من عوامل التمايز للهوية الثقافية والاجتماعية لمجتمعاتهم في مواجهة تهديدات ثقافات الوافدين(خلف،1998،)

أ- دراسة البهواش (2000) هدفت هذه الدراسة رصد ملامح النظام العالمي الجديد ومخاطره المختلفة على الهوية العربية الإسلامية من تشويه لصورة العرب والمسلمين ، وهدفت أيضاً إلى وضع تصور لإستراتيجية تربوية عربية وقائية في مواجهة هذا النظام تقوم على:

1.بلورة مفهوم عصري للتعليم العربي.

2.إنتاج مناهج تعليمية جديدة.

3. تضمين النظرة الدولية في التعليم العربي.

4.تنشئة الإنسان العربي في إطار التربية الإسلامية الصحيحة (البهواش،2000).

في حين هدفت دراسة خريسان (2001)، إلى الوقوف على التأثيرات المختلفة "للعولمة" سواء على مستوى الدولة القومية أوم على المستوى العالمي، وقد توصلت إلى مجموعة من الاستنتاجات من بينها:

1.في ظل "العولمة" بدأت الثقافة بوصفها إنتاجاً اجتماعياً تتحول إلى سلعة ينطبق عليها ما ينطبق على السلع المادية

2.إن "العولمة" ليست سلبية في مجملها ، إنما تتوافر على بعض الفرص التي بالإمكان استغلالها والاستفادة منها في تحقيق التقدم للإنسانية (خريسان ،2001،)

بعد عرض الدراسات ذات العلاقة يتبين أن الدراسات أكّدت على ما يلي:

1.الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية كهدف تربوي .

2. التحديات التي تواجه تحقيق هذا الهدف في التربية العربية في عصر العولمة الراهن.

3. الدور التربوي للمدرسة في مواجهة تلك التحديات لتعزيز الهوية العربية.

الفصل الرابع.

إجراءات البحث ومنهجيته.

منهج البحث.

اعتمد الباحث المنهج الوصفي الذي يهتم بعرض الظاهرة المقاسة كما هي وجمع البيانات عنه كما يهتم بتحديد ودراسة العلاقات التي توجد والتعبير عنها بشكل كمي ، إذ يعد هذا المنهج مناسبا لأهداف البحث الحالي ومتغيراته .

مجتمع البحث.

تكون مجتمع البحث من الشباب العراقي المقيم في مملكة الدنمارك من الذكور والإناث والتي روعية أن تكون عينة البحث من الشباب العراقي من أعمار 18 سنه الى30 سنه من المجموع الكلي لأفراد الجالية العراقية المقيمين في الدنمارك موزعين على مختلف المناطق والبالغ عددهم حسب آخر إحصائية لبنك المعلومات الدنماركي بحوالي(30493) ألف نسمه وكما هو مبين في .. Denmark Statistiskالجدول رقم (1) حسب بنك المعلومات الدنماركي لسنة 2013.

جدول رقم (1).

يبن أعداد العراقيين من الذكور والإناث.

التسلسل	الجنس	العدد
1	ذكور	16427
2	إناث	14066
3	المجموع	30493

عينة البحث:

تكونت عينة البحث من (140) فرد من الشباب العراقي المقيم في الدنمارك والذي تم اختيارهم بطريقه طبقيه عشوائية من الذكور من أصل العراقيين المقيمين في الدنمارك من الذكور والإناث وكما هو مبين في الجدول رقم (2) ..

جدول رقم (2).

يبن أعداد العراقيين حسب أعمارهم من الذكور والإناث.

التسلسل	الجنس	العمر	العدد
1	ذكور	15 إلى 64	5594
2	إناث	15 إلى 64	10550

أداة البحث.

قام الباحث بالاطلاع على العديد من المقاييس المستخدمة لقياس تشكيل هوية الذات والمقاييس الخاصة بالتوافق النفسي والاجتماعي وبالتالي استفاد الباحث من هذه المقاييس والتي استخدمت في الكثير من البحوث وقد تبنى الباحث إعداد مقياس تشكيل هوية الذات وفق الخطوات التالية:

أ- تحديد فقرات المقياس.

بعد الاطلاع على الكثير من المقاييس المستخدمة لقياس تشكيل هوية الذات فقد استخلص الباحث فقرات تتناسب مع طبيعة الشباب العراقي المقيم في الدنمارك مراعيا أن الكثير منهم لا يجيد بصورة جيدة قراءة اللغة العربية وفهم فقرات المقياس فعمد إلى استخدام الأسلوب المبسط في انتقاء مفردات الفقرات حتى يستطيع اكبر عدد من الشباب من فهم المطلوب من الفقرات المعدة في المقياس وعليه استخدم الباحث المقياس في صورته الأولى وبعد عرضه على أهل الخبرة والمشورة في هذا الجانب خلص إلى الفقرات المعدة والبالغة (45) فقره كمقياس ممكن استخدامه في هذا البحث وكما هو موضح في الملحق رقم (2).

ب- صدق المقياس.

تم حساب صدق المقياس وذلك بعرضه بصورته الأولية على مجموعه من الخبراء من أهل الاختصاص وذلك للنظر بما يرون من تعديل من فقرات ومدى مناسبتها للعمل بهذا المقياس وبعد أن تم تطابق الخبراء على فقرات المقياس هذا يؤدي إلى إعطاء مؤشر إلى أن المقياس ملائم للعمل به بهذا البحث ويعني صلاحيته للتطبيق على عينة البحث. والملحق رقم (1) يبين أسماء لجنة الخبراء والدرجة العلمية وأماكن عملهم.

ج- ثبات المقياس.

تم حساب معامل الاتساق باستخدام معادلة ألفا كرونباخ وبلغت قيمته (0,77) وبطريقة التجزئة النصفية بلغت قيمته (0,83) وبمعادلة جتمان بلغت قيمته (0,79).

د- صدق الاتساق الداخلي.

لقد تم حساب معامل ارتباط كل عبارة بالدرجة الكلية للمقياس، وكما هو موضح بالجدول رقم (3) والذي يبن صدق الاتساق الداخلي.

جدول (3 معامل ارتباط كل عبارة بالدرجة الكلية للمقياس)

رقم الفقرة	معامل ارتباطها	رقم الفقرة	معامل ارتباطها
1	0,166	24	0,158
2	0,288	25	0,147
3	0, 54	26	0, 42
4	0.168	27	0,157
5	0,224	28	0,152
6	0,201	29	0,085
7	0,148	30	0, 79
8	0,203	31	0,251
9	0, 39	32	0, 82
10	0,245	33	0,205
11	0,96	34	0, 33
12	0, 52	35	0,297
13	0, 36	36	0.55
14	0, 55	37	0,252
15	0,244	38	0, 45
16	0,254	39	0,35
17	0.35	40	0, 51
18	0, 52	41	0, 75
19	0, 75	42	0, 42
20	0.64	43	0, 43
21	0, 201	44	0.70
22	0.35	45	0.321
23	0.149	*********	*******

المقياس المعد لقياس التوافق النفسي والاجتماعي: لقد استخدم الباحث مقياس التوافق الاجتماعي المعد من قبل الجبوري محمد 2013 والذي تتناسب فقراته وطريقة صياغتها بالحث الحالي لقياس مستوى التوافق النفسي والاجتماعي وقد استخدم الباحث المقياس المكون من 45 فقره وكما هو مبين بالملحق رقم (3) وهي عبارة عن مواقف تصف كل حاله منها موقفا اجتماعيا يبن مدى قدرة الفرد على انجاز سلوك محدد في هذا الموقف وقد روعيه أيضا إن المقياس المستخدم يشتمل على فقرات تتناسب وإمكانية العينة من أن الكثير من الشباب العراقي المقيم في الدنمارك ربما لا يفهم الكثير من المفردات العربية لعدم استخدامها في حياته الاجتماعية بين أقرانه في الدنمارك وقد استخدم الباحث خطوات لقياس مدى صلاحيته ولائمته للبحث الحالي بالخطوات التالية:

1. صدق المقياس وقد تم بطريقتي هما:

ا الصدق الظاهري/ وقد تم التحقق من هذا النوع من الصدق وذلك عن طريق عرض فقرات المقياس على أهل الخبرة من الأساتذة المحكمين وذلك للنظر بمدى ملائمته للعمل به في هذا البحث وبعد أن تم اخذ رأي السادة الخبراء بالموافقة على فقرات المقياس تم العمل به في هذا البحث ويعني صلاحيته للتطبيق على عينة البحث .

والملحق رقم (1) يبن أسماء لجنة الخبراء السادة المحكمين.

ب، صدق الاتساق الداخلي:

وذلك بحساب معامل الارتباط بين درجه كل مفرده من مفردات المقياس والدرجة الكلية ويتضح هذا في الجدول رقم (4) .

جدول (4 معامل الارتباط بين درجه كل مفرده من مفردات المقياس والدرجة الكلية)

رقم الفقرة	قيمة الارتباط	رقم الفقرة	قيمة الارتباط
1	0.624	16	0.523
2	0.418	17	0.763
3	0.467	18	0.495
4	0.436	19	0.635
5	0.453	20	0.462
6	0.518	12	0.708
7	0.459	22	0.600
8	0.471	23	0.700
9	0.303	24	0.404
10	0.460	25	0.510
11	0.545	26	0.464
12	0.628	27	0.653

13	0.431	28	0.491
14	0.521	**********	*******
15	0.649	**********	********

الوسائل الإحصائية:

اعتمد الباحث في المعالجات الإحصائية سواء في إعداد أدوات البحث أو تحليل النتائج على الحقيبة الإحصائية وقد استخدم الباحث الوسائل الإحصائية الآتية. Spss للعلوم الاجتماعية.

1.معامل ارتباط بيرسون لإجراء تحليل الفقرات في الصدق البنائي.
2. معامل ألفا كرونباخ لاستخراج ثبات المقياس
3.الاختبار التائي للدلالة المعنوية لمعامل الارتباط.

الفصل الرابع: نتائج البحث وتفسيره.

1- قياس مستوى الأنا الذاتية لدى أفراد العينة من الشباب العراقي في الدنمارك.

2- قياس مستوى التوافق النفسي والاجتماعي لدى عينة البحث الشباب العراقي في الدنمارك.

3. قياس معنوية الفروق في مستوى هوية ذات الأنا لدى أفراد عينة البحث بالنسبة لمتغير الجنس ذكور ، إناث.

4- قياس معنوية الفروق في مستوى التوافق النفسي والاجتماعي لدى أفراد عينة البحث بالنسبة لمتغير الجنس ذكور ، إناث.

أولا- قياس مستوى الأنا الذاتية لدى أفراد العينة من الشباب العراقي في الدنمارك.

لغرض الكشف عن مستوى الأنا الذاتية لدى الشباب العراقي من أبناء الجالية العراقية المقيمة في الدنمارك قام الباحث بحساب المتوسط لقياس تشكيل هوية الذات المعد من قبل الباحث والمستخدم في هذا البحث، أظهرت النتائج أن قيمة متوسط درجات العينة ككل على تشكيل الهوية المعد في هذا البحث دالة إحصائية من خلال النتائج المبينة في الجدول(5) مما يدل على أن أفراد العينة بشكل عام تعاني من تشتت في هوية الذات وهذا مما يؤشر أن الشباب العراقي المقيم في الدنمارك يعاني من صعوبة تحديد الانتماء والهوية من خلال تشكيل أن صح التعبير من مجتمعين أو هويتين في أن واحد ففي مجتمع المدرسة والأقران واللعب يحمل هوية ولغة المجتمع الدنماركي وفي البيت ومع الاهل يحمل هوية

المجتمع العراقي بما يفرضه عليه واقع الأسرة وكذلك واقع اللغة التي يتحدث بها في البيت ، من هنا يحدث تشتت وعدم تشكيل لهويته الذاتية والى أي مجتمع ينتمي فهو في انتمائه الثقافي ينتمي إلى المجتمع الدنماركي بما فيه من تعليم ولغة وأصدقاء وفي الجانب الآخر مجتمعه الموروث أو مجتمع الاهل أو مجتمع العائلة وموروثاتها من هنا فان تشتت الهوية للشباب في هذه المرحلة يراها الباحث نتيجة طبيعيه لاختلاط الأمر على الشباب لأي مجتمع ينتمي والجدول رقم (5) يبن أفراد العينية من الذكور والإناث.

جدول(5)

يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية لدرجات العينة من الجنسين

الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري
ذكر	77	57,90	17,263
أنثى	63	75,38	26,814
العينة ككل	140	65,76	23,65

ثانيا.قياس مستوى التوافق النفسي والاجتماعي لدى عينة البحث الشباب العراقي في الدنمارك:

ولقياس مستوى التوافق النفسي والاجتماعي لأفراد العينة من الشباب العراقي المقيمين في الدنمارك قام الباحث بحساب نتائج العينة من نتائج المقياس المعد من قبل الباحث لقياس التوافق النفسي والاجتماعي بحساب الأوساط الحسابية بقيمة (ت)والتي أظهرت النتائج أن متوسط درجات كل من الذكور والإناث دالة إحصائيا استنادا إلى نتائج الجدول رقم (6) والذي يبن متوسطات درجات العينة من كلا الجنسين داله إحصائيا وهذا يعني أن كل أفراد العينة لديهم اندماج وتوافق نفسي واجتماعي مع المجتمع الذي يعيشون به وهذا يعني تكيفهم مع المحيط الذي ينتمون إليه تماشيا مع المجتمع المحيط بهم من مدرسه أو عمل أو أصدقاء أو جيران، لرفع الذاتية الشخصية لديهم في المجتمع ولكي يحيا بانتمائه إلى المجتمع الذي يعيش به. وهذا موضح في نتائج الاختبار في الجدول رقم (6).

جدول(6)

يمثل العينة مع الأوساط الحسابية وقيمة (ت)

الجنس	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
ذكر	77	57,90	17,23	29,47	0.01
أنثى	63	73,38	26,81	22,31	0.01

ثالثا. قياس معنوية الفروق في مستوى هوية ذات الأنا لدى أفراد عينة البحث بالنسبة لمتغير الجنس ذكور ، إناث.

للتحقق من معنوية الفرق بين درجات أفراد العينة عن مقياس تشكل هوية الذات على وفق متغير الجنس(الذكور) الاختبار التائي لعينتين مستقلتين وأظهرت النتائج t.test for tow independent samplesاعتمد (والإناث)

إن الفرق بين متوسط درجات الذكور ومتوسط درجات الإناث عن مقياس تشكيل هوية الذات دال إحصائيا ولصالح الإناث عند مستوى دلالة (0.05) وكما موضح في الجدول (7).

جدول (7) اختبارt لعينتين مستقلتين

العينة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	مستوى الدلالة
الذكور	77	143.11	26.837	0.416	1.96	0.05
الإناث	63	145.61	34.090			

ويتضح من النتيجة السابقة أن الفرق بين متوسط درجات الذكور ومتوسط درجات الإناث عن مقياس تشكيل هوية الذات دال إحصائيا ويعزو الباحث ذلك إلى أن الإناث والذكور ومن خلال المسؤوليات الملقاة عليهم أصبحوا في حالة من الإصرار على تجاوز كل الصعوبات والعراقيل، وصولا لإثبات الذات وتحقيق طموحاتهم واثبات الذات في المجتمع وليكونوا عناصر فاعلة و مساهمة في سوق العمل والتحصيل العلمي . وبالأخص الإناث والتي أظهرت النتائج بأنهم أكثر ميلا لإثبات الذات من الذكور لإصرار الإناث لإثبات قدرتهم على المواصلة العلمية والدخول إلى المجتمع حتى وان كانت في مجتمعات ليست بالمجتمعات الاصليه لهم. وان التواصل الاجتماعي هو تفسير لحالة خلق الفرص المتكافئة في المجتمع على اعتبار أن التواصل الاجتماعي هو الضمان لتحقيق فرص المشاركة المتكافئة في المجتمع والحصول على التوازن في تشكيل هوية لذاتهم مستقلة ومتمتعة بصحة نفسية جيده.

رابعا: قياس معنوية الفروق في مستوى التوافق النفسي والاجتماعي لدى أفراد عينة البحث بالنسبة لمتغير الجنس ذكور ، إناث.

للتحقق من معنوية الفرق بين درجات أفراد العينة عن مقياس التوافق النفسي والاجتماعي على وفق متغير النوع (ذكور– إناث) اعتمد الباحث الاختبار التائي لعينتين مستقلتين (t.test for two independent samples) وأظهرت النتائج أن الفرق بين متوسط درجات الذكور ومتوسط درجات الإناث عن مقياس التوافق النفسي والاجتماعي دال إحصائيا لصالح الذكور عند مستوى دلالة 0.05 وكما هو موضح في الجدول (8) .

جدول (8) اختبار t لعينتين مستقلتين لمقياس التوافق النفسي والاجتماعي على وفق متغير النوع (ذكور – إناث).

العينة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	مستوى الدلالة
الذكور	77	67.02	18.228	2.121	1.96	0.05
الإناث	63	58.67	21.824			

وتدل النتيجة السابقة على أن الذكور أكثر توافقا مع المجتمع من الإناث ، وربما يعود ذلك إلى أن مسؤولية إعالة الأسرة من وجهة نظر أفراد العينة وهم من العرب تقع على عاتق الذكور مما يجعلهم يخرجون للمجتمع ويتعايشون معه لشعورهم بتحمل المسئولية من جهة ومن جهة لتكوين ذات متكيفة مع المجتمع لإحساس الذكور أنهم سوف يكونون عماد لتكوين عائلة في المستقبل تقع على عاتقها تحمل مسئولية نقل صفات شخصيه صحيحة لأبنائهم في المستقبل ولتواصل الذكور في مجتمعات محليه مع الأصدقاء والأقران اكبر من الإناث من خلال تكوين جماعات اللعب أو قضاء فترات اكبر مع الأصدقاء خارج البيت يجعل الذكور في حالة توافق نفسي واجتماعي من خلال تأثير هذه الجماعات على تشكيل هويته النفسية والاجتماعية ولكي يستطيع من التعايش مع المجتمع المحيط واثبات ذاته.

الفصل الخامس: التوصيات والمقترحات.

التوصيات.

في ظل هذه النتائج فان الدراسة الحالية توصي بما يأتي:

1. يوصي الباحث بإجراء دراسات أخرى على نفس المتغيرات وعلى عينات اكبر من الجنسين لمعرفة إشكالية هوية الذات والتوافق الاجتماعي للفئات العمرية الأخرى وبالأخص الآباء والأمهات ومعرفة مدى تأثير ذلك على تربيتهم أبنائهم في المجتمعات الغربية.

2. يوصي الباحث بوضع مناهج تربوية مناسبة من قبل المؤسسات المعنية على مساعدة الشباب على إثبات هويتهم والمساعدة على تحقيقها من خلال المساعدة بين الآباء والمدرسين والمؤسسات التربوية والعمل من خلال المناهج على مساعدة الشباب المغترب على اكتشاف هوياتهم وتحقيقها والعمل مع المؤسسات غير حكومية والتي تعني بقضايا الشباب المغترب على وضع برامج وفعاليات للشباب المغترب للمساعدة بإثبات هويته والعمل سويا مع باقي المؤسسات في المجتمع.

3. استثمار حالة التوافق النفسي والاجتماعي مع المجتمع بالنسبة للشباب من قبل الجنسين وذلك من خلال إيجاد نشاطات مشتركه مع مؤسسات المجتمع وإشراك هذه الشريحة في المجتمع لإثبات ذاتهم واستثمار طاقاتهم وتعزيز الجوانب الايجابية لكي تكون حافز للمشاركة واثبات الذات وعدم التشتت.

4.لاشك أن هناك حالات متميزة للشباب العراقي الناجح في المجتمع الدنمركي وكذلك داخل المجتمع العراقي المقيمين في الدنمارك وهذه الحالات من التميز لهؤلاء الشباب يجب تعميم تجربتها بجعلها نموذج لتحفيز الآخرين ونموذج يفخر به بين أفراد المجتمع العراقي في الدنمارك لجعلها مثال يمكن الوصول إليه والتأثر به.

5. إن مؤشرات النتائج توضح أننا نحتاج لإعادة النظر في أساليب التنشئة المتعددة التي يخضع لها الشباب وتطوير المعارف لديهم حول مجالات الهوية كافةً التي تعني بتطوير الهوية ونموها وهذه مسؤولية الوالدين بالدرجة الأولى وكذلك المجتمع المحيط. وذلك بالاهتمام بالنواحي التنموية لمجالات الهوية الاجتماعية من خلال تعزيز ثقافة الهوية ومجالاتها وأهميتها بالنسبة للشباب. والتي يتم من خلالها تناول مجالات النمو الاجتماعي المهمة في حياة الشباب لما لها من تأثير في شخصيته.

المقترحات.

1. إجراء دراسة بصورة أوسع عن الشباب العراقي المغترب مع عوارض نفسية أخرى، فعلى حد علم الباحث فان الشباب العراقي في الدنمارك لم يأخذ نصيبه من البحوث النفسية التي تساعده في حياته بعيدا عن الوطن الأم.

2. قيام بالدراسات المستمرة حول الهوية الاجتماعية، والعمل على الاستفادة من الأبحاث المحلية والعربية والعالمية في تطوير الأعمال البحثية حول تنمية وتطوير الهوية وارتقائها عبر سنوات بالنسبة للشباب ، وربطها بمتغيرات التنوع الاجتماعي عبر المجتمع الحالي، والمستويات الاقتصادية والاجتماعية وأبعاد النمو الأخلاقي وأنماط المعرفة الاجتماعية والمرغوبية الاجتماعية والإنجاز الأكاديمي وغيرها من المتغيرات المهمة، باعتبار أن الهوية ترتبط بكافة جوانب الشخصية، كما أن اكتساب الهوية ضروري ومصيري في تشكيل الشخصية والقيم الاجتماعية التي تعطيها دورها الإنساني في المجتمع.

3. على الجهات الغير حكومية واقصد جهات المجتمع والتي تعنى بالجالية العراقية في الدنمارك عليها أن تأخذ دورها في احتضان هؤلاء الشباب ورسم أهداف مشتركه بين جميع هذه الفعاليات الجماهيرية وعدم تشتيت الجهد والتركيز على هؤلاء الشباب بإثبات هويتهم وانتمائهم ورسم خطوات سليمة لمستقبلهم في المجتمع الدنمركي.

المصادر العربية

1. إسماعيل، محمد عماد الدين (1989)، (الطفل من الحمل إلى الرشد) الجزء الثاني ،الكويت ،دار الفكر.
2. بوشيت علي أحمد ، (2000)، وثيقة استشراف مستقبل العمل التربوي في الدول الأعضاء بمكتب التربية لدول الخليج ، الرياض ، مكتب التربية العربي لدول الخليج.
3. البهواش، السيد عبد العزيز ، (2000)، نحو تربية عربية وقائية من مخاطر النظام العالمي" في التربية والنظام العالمي الجديد ، القاهرة مكتبة النهضة المصرية.
4. جابر،عبد الحميد،(1990)،نظريات الشخصية، القاهرة، دار النهضة العربية.
5. جابر، محمد حسن (2000) موقع الضبط وعلاقته بالتوافق النفسي والاجتماعي لطلبة جامعة بغداد، رسالة ماجستير، كلية التربية- ابن رشد، جامعة بغداد.
6. حسين عبد الفتاح غامدي (1405 ه) علاقة تشكيل هوية الأنا بنمو التفكير الأخلاقي لدى عينة من الذكور في مرحلة المراهقة والشباب بالمنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية، المجلة المصرية للدراسات النفسية.
7. الخولي، أسامة أمين ،(2000)، العرب والعولمة ، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية.

8. خريسان باسم علي ، (2000) ، العولمة والتحدي الثقافي ، ط1 ، بيروت ، دار الفكر العربي.
9. خريسان، باسم علي ، (2001) ،العولمة والتحدي الثقافي ، بيروت ، دار الفكر العربي.
10. خلف، سليمان نجم ، (1998) ، العولمة والهوية الثقافية ، تصوّر نظري لدراسة نموذج الخليج والجزيرة العربية ، جامعة الكويت، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، مجلس النشر العلمي ، العدد (61) السنة السادسة عشرة.
11. ريتشارد هيجوت ، (1998) ، العولمة والأقلمة ، اتجاهان جديدان في السياسة العالمية ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
12. زهران حامد عبد السلام 1980، الصحة النفسية والعلاج النفسي علم الكتب ط 2.
13. سيد منصور، عبد المجيد ، (2000)، الأسرة على مشارف القرن (21)، ط1 القاهرة ، دار الفكر العربي.
14. الشريف، حسن ، (2000)، العرب والعولمة ، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.
15. الضبيب أحمد محمد ، (2001)، اللّغة العربية في عصر العولمة ط 1 الرياض مكتبة العبيكان.
16. ألعسيري ،عبير محمد حسن (2003)،علاقة تشكل هوية الأنا بكلّ من مفهوم الذات والتوافق النفسي لعينة من مرحلة الثانوية في الطائف.
17. عبد الرحمن ،محمد السيد (1998)،مقياس موضوعي لرتب الهوية الأيدلوجية والاجتماعية في مرحلة المراهقة والرشد المبكر ، دار قباء للنشر، القاهرة.
18. عبد الرحمن ،محمد السيد (1998)،سمات الشخصية وعلاقتها بأساليب ومواجهة أزمة الهوية لدى طلاب المرحلة الثانوية والجامعية ،دراسات في الصحة النفسية ،القاهرة ،دار قباء للنشر.
19. عبد المعطي ، حسن مصطفى (1991) ، التنشئة الأسرية وأثرها في تشكيل الهوية لدى الشباب الجامعي ، مجلة كلية التربية جامعة الزقازيق ،عدد 20.
20. عبد المعطي ، حسن مصطفى (1993)، دراسة لبعض المتغيرات الأكاديمية المرتبطة بشكل الهوية لدى الشباب الجامعي ، علم النفس ، السنة السابعة ، .عدد 22
21. عقل ،محمود عطا حسين (1994)، النمو الإنساني للطفولة والمراهقة ،الرياض ،دار الخرجين.
22. عمارة ، محمود (1999) ، مخاطر العولمة على الهوية الثقافية ، نهضة مصر.

23.ألغامدي ، حسين عبد الفتاح (2000)، تشكل هوية الأنا لدى عينة من الأحداث الجامحين وغير الجامحين في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للدراسات المجلة (5 (عدد 30 .

24.القريطي ،عبد الله أمين ، عبد العزيز (1992) مقياس الصحة النفسية للشباب ،القاهرة ،مكتبة الأنجلو المصرية.26

25.كاشف ،إيمان فؤاد (2001)، النسق القيمي لدى طالبات الجامعة وعلاقته بأساليبهن في مواجهة أزمة الهوية، المجلة المصرية للدراسات الفنية.

26.ألمجنوني ،عبد المحسن عبد الله (2002) ،تشكّل هوية الأنا لعيّنة من طلاب وطالبات أم القرى تبعاً لبعض المتغيرات الأسرية والديمغرافية ، رسالة ماجستير ،مكة المكرمة ، أم القرى.

27.المنير، محمود ، (2000) ، العولمة وعالم بلا هوية.

28.مجلة المعرفة ، (2000)، التربويون العرب يكتبون وصيتهم" العدد 64.

29.محمد وجيه الصاوي (1986) ،دراسة ميدانية للعوامل المؤدية إلى ضعف طلاب الجامعة في اللّغة العربية من وجهة نظر الطلاب ، جامعة قطر ، ندوة مشكلات اللّغة العربية المرحلة الجامعية

30.(محمد عبد الهادي الجبوري 2013) أطروحة دكتوراه غير منشورة بعنوان قلق المستقبل وعلاقته بكل من فاعلية الذات والطموح الأكاديمي والاتجاه للاندماج الاجتماعي لطلبة التعليم المفتوح - الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك نموذجا)) ..

31.الوكيل ،حلمي أحمد ، (1992) ،تحديث أساليب تعليم وتعلم اللّغة العربية بالجامعة ، مؤتمر تعليم اللّغة العربية في المستوى الجامعي، الإمارات ، مركز التعليم الأساسي.

المصادر الأجنبية:

32. Denmark Statistics 2013

33.Erikson, E. H. (1968). Identity: youth and crisis. . New York: Norton.

34.Marcia, j.E, (1988). Common processes underlying Ego-Identity “Cognitive moral Development &individuation In .D.K.lapsley&.F.C.powr self Ego &Identity . new york .

35.On Ego-Identity . new Jersey : Lawrence Erlbaum Associates , publishers.

36. Scholt, J,A rt,(1997): the Globalization of world politics in hon Boylis and steve Smeth (esd) the Globalization world politics, Oxford University press.

الملاحق.

ملحق (1)أسماء الحكام وأماكن عملهم.

ت	الاسم	الدرجة العلمية	مكان العمل
1	د. يوسف عناد	أستاذ	كلية التربية/جامعة واسط
2	د. سهيله محسن	أستاذ مساعد	كلية التربية/جامعة واسط
3	د.إياد عبد الكريم	أستاذ مساعد	كلية التربية /جامعة بغداد
4	د. فرات كاظم العتيبي	أستاذ مساعد	الأكاديمية العربية في الدنمارك
5	د.جعفر جابر	أستاذ مساعد	كلية التربية/جامعة واسط
6	د. رياض عبد الكريم	أستاذ مساعد	كلية التربية الرياضية/جامعة بغداد
7	د. صلاح عبد الهادي	أستاذ مساعد	كلية التربية/جامعة واسط

ملحق (2) ((مقياس تشكيل هوية الذات)).

الأخوة والأخوات الأفاضل..... السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يروم الباحث إجراء دراسة بحثية بعنوان (إشكالية هوية الذات والعلاقة بالتوافق النفسي والاجتماعي) وكونكم العينة المستهدفة ، يرجى التفضل بالإجابة على فقرات المقياس المرفق وذلك بوضع علامة(\ ) أمام كل فقرة وتحت الخيار المناسب الذي ترون انه يحمل حقيقة ما تشعرون به ، وتقبلوا خالص التقدير لتعاونكم معنا..

1- الجنس: ذكر ( ) أنثى ( ).

2- العمر ( ).

3- التحصيل الدراسي ( ).

كيفية العمل بهذه الورقة: فيما يلي مجموعه من الفقرات وما عليك سوى وضع علامة بوضع إشارة أمام الخيار الذي تراه مناسب لما تشعر به وعليك بوضع إشارة واحده للخيرات من كل فقرة.

مثال:

ت	الفقرة	موافق تماما	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق إطلاقا
1	الناس مختلفون، ولذا أنا مازلت ابحث عن نوع يناسبني من الأصدقاء	✔					

الباحث .د. محمد الجبوري.

((مقياس هوية الذات))

ت	الفقرة	موافق تماما	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق إطلاقا
1	رغم جهلي لبعض النواحي الدينية فان اشعر للحاجة للبحث في هذه المسائل						
2	لا يوجد أسلوب حياة يعجبني أكثر من غيره من الأساليب وليس لي فلسفه خاصة في الحياة						
3	الناس مختلفون، ولذا أنا مازلت ابحث عن نوع يناسبني من الأصدقاء						
4	لم أفكر في الواقع في اختيار أسلوب محدد للتعامل مع الجنس الآخر وأنا غير مهتم إطلاقا						
5	يصعب فهم الكثير من القضايا السياسية والاجتماعية مثل العلاقات الدولية وحقوق الأقليات المسلمة في عالم اليوم المتغير ولكني اعتقد أن لي وجهة نظر ثابتة حول القضايا						
6	مازلت أحاول اكتشاف وتحديد قدراتي وميولي وتحديد المهنة أو نوع الدراسة التي تناسبني						

7	لا أفكر كثير في هذه المسائل الدينية ولا ابحث فيها ولا تمثل مصدر قلق لي بأي شكل						
8	بالرغم من أنني ابحث عن أسلوب مقبول لحياتي إلا أنني في الواقع لم أجد الأسلوب المناسب إلى الآن.						
9	هناك أسباب عديدة للصداقة ولكني اختار على أساس تشابه قيمهم مع القيم التي أؤمن بها						
10	من خلال خبرتي السابقة فقد اخترت الأسلوب الذي أراه مناسبا وصالحا للتعامل مع الجنس الأخر						
11	لا اهتم بصفحات الأخبار السياسية والقضايا الاجتماعية في الجرائد لان هذه القضايا صعبة الفهم ولا تثير اهتمامي						
12	درجة إيمان الفرد مسالة نسبية وقد فكرت في هذا الأمر مرارا حتى تأكدت من مدى إيماني						
13	اقبل تدخل والدي في اختيار أصدقائي لأني مقتنع من أنهما اعرف مني بأفضل أسلوب يمكن به اختيار أصدقائي						
14	لا أفكر كثيرا في مسالة التعامل مع الجنس الآخر واقبل هذا الأمر كما هو						
15	عندما يتم نقاش حول موضوعات السياسية أو الاجتماعية فأنني أرى ما تراه الغالبية وأنا راض بذلك						
16	أنا غير متأكد من فهمي لبعض المسائل ومدى شرعيتها وأريد أن اتخذ قرارا في هذا الشأن ولكن لم افعل ذلك حتى ألان.						
17	لقد أخذت أفكاري عن دور الرجل والمرأة من والدي وأسرتي وأنا مقتنع بما اكتسبه وما أتعلمه منهما						
18	لقد اكتسبت فلسفتي في الحياة وأسلوب حياتي وأنا مقتنع بما اكتسبته وما تعلمته منهما						
19	ليس لدي أصدقاء مقربين ولا أفكر في البحث عن هذا النوع من الأصدقاء						

20	أمارس أحيانا بعض الأنشطة الترويحية المختلفة في أوقات فراغي ولكني لا اهتم بالبحث عن نشاط محدد أمارسه بانتظام						
21	يوجد كثيرا من الآراء حول قضايا الساعة السياسية والاجتماعية لكني لم استطع تحديد الأفضل منها إلى الآن لعدم فهمي التام لها						
22	اعتقد أنني اجهل بعض المسائل الدينية لذا فهي غير واضحة لي الآن مما يجعلني أغير وجهة نظري عن الصواب والخطأ أو الحلال والحرام بشكل دائم						
23	في محاوله مني لتحديد وجهة نظر فلسفة أو أسلوب مقبولة عن الحياة أجد نفسي مشغولا في مناقشات مع الآخرين ومهتما باكتشاف ذاتي						
24	اختار الأصدقاء الذين يوافق عليهم والدي فقط						
25	أحب دائما أمارس الأنشطة الترويحية التي يمارسها والدي ووالدتي أو احدهما ولم أفكر جديا في شيء غيرها						
26	تعاملي مع الجنس الآخر مقيد بما تسمح به الثقافة والدين وما تعلمته من والدي						
27	لقد بحث في أفكاري حول القضايا السياسية والاجتماعية واعتقد أنني اتفق مع والدي في بعض الأفكار دون الأخرى						
28	لقد حدد والداي من وقت طويل المهنة أو الدراسة التي يردونها لي وها أنا اتبع ما حدداه لي سابق						
29	ربما يكون قد دار بذهني مجموعه من الأسئلة عن قضايا الإيمان أو مدى شرعية بعض الشعائر إلا إنني افهم جيدا ما أؤمن به الآن						
30	لقد فكرت كثيرا ومازلت أفكر في الدور المناسب الذي يلعبه الرجل والمرأة كزوجين أو في الحياة العامة وما زلت أحاول اتخاذ قراري المناسب في هذا الصدد						
31	إن وجهة نظر والداي في الحياة تناسبني بشكل						

	جيد ولا احتاج لغيرها						
32	لقد كونت علاقات صداقه عديدة ومتنوعة وأصبح لدي فطرة واضحة عما يجب أن يتوفر في صديقي من صفات						
33	مازال أسلوبي في التعامل مع الجنس الآخر يتطور ولم أصل إلى أفضل أسلوب بعد						
34	أمارس الشعائر الدينية بالطريقة نفسها التي يمارسها والداي وأسرتي واعتقد صحة ما يعتقدون وليس لي رأي مخالف حول ذلك						
35	توجد طرائق كثيرة لتقسيم المسؤوليات بين الرجل والمرأة في الحياة العامة أو بين الزوج والزوجة وقد فكرت في هذا الأمر كثيرا واعرف الآن الطريقة المناسبة.						
36	اعتقد أنني من النوع الذي يحب الاستمتاع بالحياة عموما ولا اعتقد أن لي وجهة نظر أو فلسفه محدده في الحياة						
37	ليس لي أصدقاء مقربون ولا ابحث عنهم إلا إنني فقط أحب أن أجد نفسي محاطا بمجموعه كبيره من الناس						
83	لم اندمج في القضايا السياسية والاجتماعية بدرجة كافيه تمكنني من فهم هذه القضايا وتكوين وجهة نظر محدده في هذا الجانب						
39	لم استطع إلى الآن تحديد المهنة التي تناسبني أو مجال التعليم المطلوب لها لان هناك احتمالات عديدة من هذه الناحية ولكنني أحاول جاهدا تحديد ما يناسبني						
04	لم اسأل نفسي حقيقة حول بعض الشعائر الدينية ومدى شرعيتها ولكني افعل ما يفعله والدي						
14	بعد تفكير عميق تمكنت من تكوين فلسفتي الخاصة في الحياة وتمكنت من تحديد نمط الحياة الملائم لي						
24	لا اعرف بعد أي نوع من الأصدقاء يناسبني						

	لأني مازلت أحاول تحديد معنى الصداقة						
34	أخذت أنشطتي الترويحية عن والداي ولم أمارس أو أجرب غيرها						
44	لا أتعامل مع الأشخاص من الجنس الآخر إلا في حدود ما يسمح به والدي						
54	لدى الناس من حولي أفكار ومعتقدات سياسية واجتماعية تتعلق ببعض القضايا مثل حقوق الأقليات المسلمة والعلاقات الدولية والإدمان وأنا اتفق معهم في هذه الأفكار						

ملحق (3) يبن مقياس التوافق النفسي والاجتماعي.

الأخوة والأخوات الأفاضل..... السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يروم الباحث إجراء دراسة بحثية بعنوان (إشكالية هوية الذات والعلاقة بالتوافق النفسي والاجتماعي) وكونكم العينة المستهدفة ، يرجى التفضل بالا جابه على فقرات المقياس المرفق وذلك بوضع علامة(\) أمام كل فقرة وتحت الخيار المناسب الذي ترون انه يحمل حقيقة ما تشعرون به ، وتقبلوا خالص التقدير لتعاونكم معنا..

1- الجنس: ذكر ( ) أنثى ( ) .

2- العمر ( ).

3- التحصيل الدراسي ( ).

كيفية العمل بهذه الورقة: فيما يلي مجموعه من الفقرات وما عليك سوى وضع علامة بوضع إشارة أمام الخيار الذي تراه مناسب لما تشعر به وعليك بوضع إشارة واحده للخيرات من كل فقرة.

مثال:

ت	الفقرة	كبيره جدا	كبيره	متوسطه	قليله	قليله جدا
1	اخجل عندما أتحدث مع الآخرين	✔				

الباحث

د. محمد الجبوري.

((مقياس التوافق النفسي والاجتماعي)).

ت	الفقرة	كبيره جدا	كبيره	متوسطة	قليله	قليله جدا
1	لي القدرة على المحافظة على هدوئي واتزاني في المواقف المحرجة					
2	اخجل عندما أتحدث مع الآخرين					
3	اشعر بالراحة عندما أتعامل مع الآخرين					
4	اشعر بالذنب في أكثر الأحيان بسبب تصرفاتي					
5	أحس أنني مزاجي متقلب بين الحزن والفرح					
7	اقلق من نية الآخرين من أتعامل معهم					
8	اضحك أحيانا بدون سبب					
9	ليس لدي القدرة بالسيطرة على دموعي في المواقف الحزينة					
10	اسعي إلى تحقيق أهدافي في الحياة					
11	لدي الكثير من المشكلات الأسرية					
12	اشعر دائما أني افهم ذاتي وافهم الآخرين					
13	اشعر بالرضا عن مستقبلي					
14	خيالي واسع جدا وأحب أن احلم بأحلام اليقظة					
15	ابعد عن الأشياء التي لا تسرني					
16	اشعر بأنني سوف أحقق كل أحلامي في المستقبل					
17	أهدافي ليس لها حدود بحيث أنها تفوق قدراتي					
18	أحب التقرب من الجنس الأخر					
19	اشعر بالخجل عندما تكلم مع الجنس الأخر					
20	أتضايق عندما يختلف معي صديقي أو صديقتي في الرأي					
21	أحس بأنني فاشل في إقامة أي نوع من العلاقات العاطفية					
22	أصارح زميلي أو زميلتي بمشاعري بدون إحراج					
23	هل تعتقد أن المدرسين في المدرسة لا يفهموك					
24	يقومون المدرسون بالضغط عليك بحيث يجعلون الدراسة					

	عملا شاقا					
25	اقضي وقتا طيبا مع زملائي في المدرسة					
26	الحي الذي أعيش فيه لا يعجبني					
27	بعض الجيران يسببون لي المضايقة بحيث تراودني أفكار لان أسيء إليهم					
28	أتحدث مع من في سني من الجيران					
29	يرى والدي نني سوف أكون ناضجا في المستقبل					
30	لا اتفق مع والدي في الأشياء التي أحبها					
31	يميل أهلي إلى الشجار معي بدرجة كبيره جدا بدون سبب					
32	الكذب هو أسهل الطرق التي يلجا إليها الناس للتخلص من مشكلاتهم					
33	أثور دائما لكي احصل على حقي من المجتمع					
34	اشعر بان بعض الناس من الظلم بحيث أني أريد أن أكون وقحا معهم					
35	اشعر باني أريد تكسير الممتلكات العامة عندما يعاملني الناس بطريقه سيئة					
36	يراودني شعور بتمزيق كتبي الدراسية بين الحين والأخر					
37	تشعر بالراحة عندما يمنعك الآخرون من الأشياء التي تحبها					
38	اعصي والدي عندما يكونا غير عاديين معي					
39	اعتقد أن الناس يظلموني					
40	أكثر الناس الذين أتعامل معهم لا يحبونني					
41	اعترف بالخطأ إذا وقعت فيه					
42	من الصعب علي أن أتقبل الناس وأتعرف عليهم					
43	احتفظ بهدوئي عندما تصبح الأمور سيئة					
44	يهتم أصدقائي بما أقوم به من عمل					
45	اشعر أن أكثر الناس (حقراء غير محترمين)					

مظاهر الفساد وأثرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق

د. عباس الفياض

ملخص البحث.

يحاول البحث أن يسلط الضوء على ظاهرة الفساد المالي والإداري واستشرائها ومدى خطورتها في السنوات الأخيرة وتوسعها بحيث شملت مناطق واسعة من العالم بفعل العولمة، وأزداد الانتشار في البلدان النامية لأسباب عديدة منها كونها بيئية خصبة حاضنة تتعلق بنظام الحكم وفقدان الشفافية والوضوح والرقابة وانعدام العدالة في التوزيع للخيرات المادية والمحاباة وتعقيدات الإجراءات وغيرها من أسباب كلها تساعد على أتباع طرق ملتوية لتحقيق الأهداف غير المشروعة للثراء.كما وضع البحث الإطار النظري والتاريخي الذي يمكن من خلاله، أن يتم الوصول لبقية عناوين الدراسة. هذا بالإضافة إلى توضيح الدور والملاحظات على منظمة الشفافية الدولية. مع التركيز على الاقتصاد العراقي، وتوجهاته الغير المدروسة بدقة قبل 2003 وبعدها، وما سببته ظاهرة الفساد التي أخذت تتسارع وتنمو بخطوات سريعة في الميدانين الإداري والمالي في الفترة الحالية، وما خلفته من مشاكل خطيرة، ليس على مستوى الاقتصاد،وإنما أعاقة فعلية للاستثمار الوطني والأجنبي وللنمو والتنمية الاجتماعية الاقتصادية التي يحتاجها البلاد.و اختتمت الدراسة بوضع تجارب لدول نامية،وطرق ومقاربات كفيلة بتطويق المشكلة ومعالجتها وهو الهدف النهائي للبحث .

Abstract:

This research seeks to highlight the phenomenon between financial and administrative corruption, its seriousness and uncontrollable nature in recent years. It is a global concern affecting both the developed and developing world with no society being able to escape it. The preponderance in the developing world is based on a number of factors including the lack of infrastructure, transparency and clarity of governance. The disparity between social classes and the inequality faced by the poor further contributes to this issue.This research, strives to produce a theoretical and historical framework, based on information extracted from the International Transparency Organisation with focus on the Iraqi economybefore2003 and after. It lays down how the corruptionobstructs national and forign investment.Some approaches are suggestedinto how to combat this global problemusing these theortical and historical models and the experiences of some developing countries.

مقدمة.

لقد استشرت ظاهرة الفساد المالي والإداري في العالم، وأخذت مديات وأشكال عديدة، وأصبحت سمة بارزة من سمات العصر الذي نعيشه. رغم جذورها العميقة في القدم منذ تشكل الحضارات والأمم، وتوسعت لتشمل كافة المناطق والدول وباتت تهدد الاقتصاديات الوطنية للدول بدون استثناء "متقدمة أو نامية"،وتداخلت فيها عوامل مختلفة يصعب تمييزها بين مجتمع وآخر، ولكن يتفق الجميع بأنها داء خطير. يتطلب مكافحته عالمياً وداخل كل دولة على حدة، وتتجلى الظاهرة من خلال انتشار الرشوة وتفشي المحسوبية والوساطة وضعف الإنتاجية وتعقيد الإجراءات وشراء الذمم والتسيب في العمل وفقدان الضمير والمسؤولية وغيرها.ففي العراق يلاحظ أن سجلها طويل، ولكن بدرجات متفاوتة كان أشدها في فترة النظام السابق، وتأثيرها على الاقتصاد وأضعاف إمكانياته التنموية من خلال الحروب والدمار والارتجال في السياسة الاقتصادية وتوزيع الثروات لا على الأساس الإنتاجي وإنما على أساس القرب والبعد من الحزب الحاكم وحلت المحسوبية وتبديد ثروات البلاد في القصور والتماثيل وغيرها والاعتماد على ريع النفط وهبوط العملة الوطنية إلى مستويات متدنية أمام العملات الأخرى وبخاصة فترة الحصار وازدادت البطالة وارتفاع الأسعار والعوز وغيرها. وازدادت ظاهرة الفساد بعد الاحتلال 2003 ومجيء حكومة بول بريمر ومن ثم الحكومات المتعاقبة وما سببته من أنهاك وأضعاف وتأثير للاقتصاد بفعل التوجهات الجديدة وانتشار الفساد في مديات خطيرة يصعب الخروج منها فقد امتدت لتطال كل القطاعات وكافة أفراد المجتمع وعرقلة التنمية الاقتصادية وأخلت في تركيبة المجتمع بفوارق شاسعة وبمدد زمنية قصيرة جداً بحيث أثرت فئة قليلة وبالمقابل ازدادت نسبة الذين يقعون تحت مستوى خط الفقر. هذا بالإضافة إلى الإخلال بالعملية السياسية ومن هذه المقدمة الموجزة ..يمكن طرح مشكلة أو إشكالية البحث

مشكلة البحث.

قبل الدخول في الموضوع، يفترض الإجابة الواضحة للتساؤل الذي يبلور مشكلة البحث وهو:

* هل أن التغير الذي حصل 2003 وشيوع حالة الفوضى قد ساهم أكثر في تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي وخلق آثار ومعوقات اقتصادية واجتماعية وتنموية في مختلف القطاعات.

* هل يمكن البحث في الأسباب والآثار الحقيقية للفساد في الاقتصاديات الحديثة، وما الصعوبات؟

* هل توجد تجارب لبلدان مشابهة لظروف العراق تغلبت أو حدة من الظاهرة يمكن الاستفادة منها..!وما هي مزاياها وخصائصها؟

فرضية البحث.

للإجابة على مشكلة البحث وضعنا الفرضيات التالية:

- يفترض البحث أن هناك علاقة بين الفساد المالي والإداري وهدر الأموال التي ترصد في الموازنات الحكومية العامة، وطارداً للاستثمار الوطني والأجنبي، والى زيادة الفجوة بين فئات المجتمع وضياع الثروات المادية والطبيعية وأن التنمية أن وجدت تعيقها أدارة الحكم .
- تنامي الفساد يختلف من بلداً لأخر ولكنه يصبح فيها مسئولا،عن مجاعات تعانيها بعض فئات الرازحين تحت خط الفقر، فضلاً عن بحثه عن مؤشرات الفساد في الاقتصاد بمختلف قطاعاته. ولو توفرت فرصة لمحاكمة المسببين. فأنهم سيدانون بجرائم ضد الإنسانية وحقوق الإنسان.

أهداف البحث.

يهدف البحث على تسليط الضوء على خطورة ظاهرة "حالة" الفساد المالي والإداري على النمو الاقتصادي والتنمية، وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية وعرض بعض الأفكار والمقاربات التي تسهم في شحذ رفع مستوى الوعي تجاه إغراءات هذه الظاهرة وسبل الوقوف ضدها.

أهمية البحث.

يمكن أن نسجل هذه النقاط كأهداف للبحث:

- الوقوف على الظاهرة، ومدى فاعلية الحلول المطروحة، من قبل أصحاب القرار في الدولة والحكومة وأدراك حقيقة الفساد وأبعاده في تسميم حياة المجتمعات، وما يسببه من الخراب و فقدان الثقة بالدولة والمسئولين، وما يؤدي به من أذى للعائدات والواردات للدولة ونفقاتها، وفي انخفاض مستوى المعيشة
- يتوخى البحث الوصول جهد الإمكان لبعض المقاربات التي قد تسهم للعلاج المطلوب، وذلك بإيجاد قوانين وأنظمة صارمة وضمان تطبيقها الفعلي، وبالتالي وضع البلاد على جادة التنمية الاقتصادية الاجتماعية، والمساهمة في الحلول من أجل أيجاد مناخ صحي، يجعل من العراق أرضية صالحة للاستثمار المحلي والأجنبي والعمل باتجاه إيجاد حلول للمشاكل التي تعاني منها البلاد في ميدان الخدمات العامة كالماء والكهرباء وفي إيجاد فرص عمل جديدة وتحسين الحالة الصحية والتعليمية.

- التعرف على الخبرات الجادة للدول المشابه التي سبقتنا. في ميدان التصدي للفساد بنوعيه المالي والإداري،وما حققته من نمو اقتصادي واحترام دولي رفع من سمعتها إلى مصاف الدول المتقدمة.

منهجية البحث.

في محاولة للإجابة على مشكلة البحث،واختبار صحة الفرضيات فقد تم الجمع بين المنهج الوصفي والتحليلي، وتقديم تجارب وخبرات "أمبريقية"[1]، لبلدان نامية. من خلال السرد للمفاهيم حول ظاهرة الفساد المالي والإداري، والربط بين الظاهرة والنمو الاقتصادي والتنمية في العراق، وتحليل الآثار الناجمة منها وأبعادها على مختلف الشرائح والفئات الاجتماعية في العراق.

حدود وفترة البحث.

العراق منذ 2003 حتى الآن.

خطة البحث.

يركز على تناول ثلاث موضوعات أساسية حول ظاهرة الفساد مع الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول:

- الإطار النظري والتاريخي العام لظاهرة الفساد المالي والإداري.
- الأسباب المالية والإدارية للفساد .

المبحث الثاني:

- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد على التنمية.
- التأثير على الاستثمار الوطني التأثير على الاستثمار الأجنبي

المبحث الثالث:

- تجارب بلدان نامية
- كيف يمكن مكافحة الفساد

التوصيات والاستنتاجات

المصادر

<u>الإطار النظري والتاريخي العام لظاهرة الفساد المالي والإداري.</u>

[1]- المنهج الامبريقي : بالمعنى الواسع يعني تلك المعرفة العادية التي تتراكم في مجرى الممارسة الإنسانية، وهكذا على سبيل المثال، تمت مراكمة التجارب والخبرات بصدد الغزوات ونتائجها وعواقبها الأكثر خطورة وسبل اجتنابها. أما بالمعنى الضيق، فإن المقصود، هو تلك الدرجة التي تبلغها المعرفة العلمية،التي تجري على أساس المراقبة الموجهة للواقع الاقتصادي الدولي . وبهذا المعنى فإن الهدف الأساسي للمعرفة الامبريقية، هو القيام بمراقبات "تجارب" محددة وإنتاج حقائق علمية.

تعود جذور ظاهرة الفساد Phenomenon Corruption المالي والإداري إلى قرون ضاربة في التاريخ الحضاري والإنساني إذ تناولته شرائع وقوانين.فقد أشير له في مسلة حمو رابي التي تعود إلى 1790 ق.م وفي المادة 8 منه. حارب "حمو رابي" الرشوة عندما وصلت له الأخبار، أن احد موظفي الدولة استلم رشوة. فقد أرسل عليه وفتح تحقيقاً في القضية. كما يذكر التاريخ أيضاً، التواطؤ الذي كان قائماً في عهد الفراعنة. بين حراس المقابر واللصوص، الذين كانوا يحاولون سرقة ما بها من قطع وحلي ذهبية، وحوربت في العصور اليونانية والرومانية بل كان لكل من أفلاطون وأرسطو موقفاً من التجارة ولا يعتبروها من الأعمال النظيفة، لاعتبارات تتعلق بالتحايل وغيرها ويلتحق الفيلسوف كانت بركبهم إذ يقول:"أن أمة جميع أفرادها من التجار هي أمة جميع أفرادها من المحتالين". يشير لنا التاريخ إلى أن من أسبابها هو فقدان القدوة الحسنة من الحكام إذ يقول الإمام علي بن أبي طالب "أن الناس أشبه بملوكهم منهم بآبائهم، وأن الشعوب والمجتمعات ترى من خلال الممارسات العامة،بحيث تنحاز إلى قيم معينة وتنفر من قيم أخرى، وهذه الممارسات التي تصدر منها، تسهم إلى حد كبير في تشكيل قيم المجتمع، وذكر عن الطبري أنه لما حمل الجند إلى عمر بن الخطاب سيف كسرى وجواهره. بعد هزيمته إمام جيش المسلمين قال عمر "إن قوماً أدوا هذا لذووا أمانة فعقب الإمام علي قائلاً: "أنك عففت فعفت الرعية ولو رتعت لرتعوا". كما كتب العلامة أبن خلدون في المقدمة قائلاً: أن أساس الفساد هو الولع بالحياة المترفة بين أفراد الجماعة الحاكمة ، وقد لجأ أفراد الجماعة الحاكمة إلى الممارسات الفاسدة، لتغطية النفقات التي يتطلبها الترف. وقد كان الفيلسوف الفرنسي "ملفيتوس" في القرن الثاني عشر قال:" أن التفاعل بين المجتمع والسلطة في اتجاه واحد، فالشعب لا يؤثر في طبيعة السلطة وإنما تؤثر السلطة في خصائص الشعب وأخلاقه، وأستنتج من ذلك أن السلطة مسئولة عن مساوئ الشعب. كما أنها مسئولة عن محاسنه"، وفي هذا قيل أن الناس على دين ملوكهم. (فالسلطة التي تقوم على الابتزاز، ويتمتع أقطابها بامتيازات استثنائية. لابد وأن تخلف جهازاً مرتشياً، و تتعامل مع الشعب بطريقة استبدادية. لابد أن يكون جهازها كذلك سواءً بتشكيلاته أو بالنزعة المهيمنة على أفراده)[1].غير أن الفساد في ظروفنا الحالية يعد الآن ظاهرة عالمية ممتدة لا تحدها حدود ولا تمنعها حواجز طالت الجميع ولا يقتصر وجودها على بلد دون آخر. فقد شمل بلدان متقدمة وأخرى نامية. بصرف النظر عن نظمها الاجتماعية "رأسمالية أو اشتراكية" وشملت (رؤساء دول ووزراء وغيرهم). إذ تعد اليوم من الظواهر العالمية الواسعة الانتشار وذات أبعاد واسعة وتداخلات ضاربة بالعمق، وبعوامل مختلفة يصعب التمييز بينها. لكنها تتباين من مجتمع لآخر يصفه أحد الكتاب الغربيين[2] " أن استشراء الفساد كطاعون الأمس الذي كان يجتاح بلداناً كثيرة فيصل

[1]-عبد الهادي عباس- مقالة بعنوان- الفساد!! هذا الداء الوبيل- نشرت في مجلة النهج لسنة 1996،ص68.

[2]- * Author Pierre Pean – Publishe, Fayard 1988 ISBN- L Argent noir.Co rruption Sous – developement –p278

بها إلى مرحلة الإبادة...الخ[1]. ويقول أيضاً "أن العديد من نخب العالم الثالث[2]بتحويلهم المال العام الذي يتحكمون فيه لمصلحتهم الخاصة وباستثمارهم دون خجل أو حياء المصلحة العامة في سبيل مصلحتهم. ينبغي أن يؤاخذوا كمسئولين ولو جزئياً على الأقل عن تعاسة ومعاناة الملايين من شعوبهم"، وهو داء يحرق اليابس والأخضر، وهذا ما تشير له دراسات وبحوث عديدة. إذ يشير روبرت كليتجارد "الفساد يوجد عندما يحاول شخص ما وضع مصالحه الخاصة بصورة محرمة أو غير مشروعة فوق المصلحة العامة أو فوق المثل التي تعهد بخدمتها"[3]كما ويقول أديلهرتز أن الفساد "فعل غير قانوني أو صور من الأفعال غير القانونية التي تم ارتكابها بأساليب غير مادية ومن أساليب سرية تتسم بالخداع القانوني والاجتماعي وذلك للحصول على أموال أو ممتلكات أو تحقيق مزايا شخصيةً"أما روبرت تيلمان فيشير"أن الفساد هو ذلك الذي يسود بيئة تساند فيها السياسة العامة للحكومة نظاماً بيروقراطياً وتتم معظم المعاملات في سرية نسبيةً" غير أن كليتجارد يعود ليقول "لا يمكن عمل شي لمواجهة الفساد فهو في كل مكان من العالم وظل موجوداً عبر التاريخ كله، وإذا كان الجالسون في القمة فاسدون وإذا كان النظام بأكمله فاسداً فلا أمل يرتجى. كما وعبر عن ذلك المسئول عن الهيئة المستقلة لمكافحة الفساد التي أنشأت في "هونغ كونغ" عام 1973 إذ جاء في التقرير"هنالك مسألة أساسية كان علينا التنبه إليها دوماً وهي مكانة الذين نقاضيهم. فالناس ميالة إلى الربط بين فعالية أجراءتها وبين مكانة من نقاضي! هل يكونون جميعاً من متواضعي الحال وصغار القوم أو يكون بينهم نسبة حقيقة من أصحاب الشأن العالي؟ لاشي يقضي على ثقة الناس أسرع من الاعتقاد أن عملية مكافحة الفساد تقتصر على من هم دون مستوى معين في المجتمع ولا تتعداهم". على ما يبدو أن صاحب التقرير يتحدث وبغصة عن الفساد الصغير والذي يشمل الموظفين الصغار في الجمارك والهجرة والجنسية والجوازات ورجال الشرطة وموظفي العقارات والضرائب والبلديات، دون الإشارة إلى الفساد الكبير. الذي يضم المسئولين الكبار في الدولة والذي يشمل العقود والصفقات والعمولات والمعاملات التجارية والعسكرية والمحاسبية والهدايا وغيرها. مع تزايد آثار الفساد على المستوى العالمي. تسارعت منظمات دولية مدنية وأهلية، فضلاً عن الحكومات للمطالبة بمحاربة الفساد بكل ألوانه وأشكاله، وبذلك تأسست منظمة الشفافية الدولية [4]، "رغم الملاحظات

---

[3]- أن مرض الطاعون قد أصاب بغداد عام 1822 وقضى على معظم سكانها وفي عام 1831 أعاد الكرة طغيان دجلة والفرات وتهدمت البيوت والمنازل وأنتشر مرض الطاعون من جديد وفي عام 1832 أنتشر الفساد المالي والإداري في بغداد مما أدى إلى قيام ثورة المفتي عبد الغني آل جميل ضد الوالي العثماني على رضا. أظن أن ظروف الفساد المالي والإداري الحالي التي يمر بها العراق وما يتعرض له من هدر بالأموال والممتلكات تشكل منعطفاً خطيراً لم يمر به العراق خلال تاريخه القديم والحديث ويعادل أ ضعاف أضعاف مما حصل تاريخياً لبغداد من جراء مرض الطاعون .

[4]- لم يعد هذا المصطلح جارياً على ما أعتقد- الباحث- .

[3]-R. klitgaard- Controlling Corruption-روبرت كليتجارد- السيطرة على الفساد- ترجمة علي حسن حجاج ومراجعة فاروق جرار- دار البشير- عمان 1994.

[4]- مؤسسة الشفافية العالمية تأسست عام 1995 في برلين وهي منظمة غير حكومية . التي هدفها محاربة الفساد بشكل متواصل وزيادة الوعي العام بمخاطره وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية على البلدان المختلفة .

عليها[1]". التي تصدر تقاريرها السنوية بهذا الصدد في جميع القارات. تثير وتنبه وتوعي فيها الرأي العام والحكومات عن ممارسات الدول والشركات لمختلف أشكال الفساد ،كما و تشير إلى ترتيب الدول من حيث مستوى الفساد بالارتفاع أو الانخفاض من خلال مؤشرات مدرك الفساد الذي يعد سنوياً. لقد عرفت هذه المنظمة الفساد "بأنه إساءة استعمال السلطة التي أؤتمن عليها الشخص لتحقيق مصالح شخصية". كما أوردت هيئة الأمم المتحدة بتعريفها للفساد الذي تبنته الهيئة العامة لأمم المتحدة،و تم التوقيع عليه في المكسيك 2003. الذي جاء بوثيقة لا تحتوي تعريفاً فلسفياً أو وصفياً شاملاً، ولكنها اعتمدت توصيفاً خاصاً للحالات التي يترجم فيها الفساد على أرض الواقع، ومن ثم القيام بتجريم هذه الممارسات، وهي(الرشوة بجميع أنواعها وفي القطاعين العام والخاص والاختلاس بجميع وجوهه والمتاجرة بالنفوذ وإساءة استغلال الوظيفة وتبيض الأموال والثراء غير المشروع) وغيرها من أوجه الفساد الأخرى. أما البنك الدولي فقد أشار في تعريفه"هو استغلال المنصب العام بغرض تحقيق مكاسب شخصية فهو سوء استخدام المنصب العام لغايات شخصية"، أما رئيس البنك الدولي جيم يونج كيم فقد ترجمه إلى واقع إذ قال"إن الفساد يتسبب في قدر هائل من الأضرار على التنمية حيث يلتهم من 20-40 مليار دولار سنوياً". من خلال التعاريف المطروحة، فأن المرء يتصور وكأن الفساد مقتصراً على قطاع الدولة أو القطاع العام. في حين إن الحقيقة هو موجود أيضا في شركات القطاع الخاص. كما يظهر في سلوك المديرين والموظفين وفي تعامل هؤلاء مع المستهلكين والمصارف والضرائب والجمارك،وتزداد هذه النسبة بقدر زيادة حجم الشركة وكل ما كان أصحابها مقربين ومدعومين من السلطة السياسية.

كما ويشير روبت كليتجارد في مقدمة كتابه "السيطرة على الفساد" "إن موضوع الفساد موضوع يتحاشى الناس ذكره، ويتلمسون الأعذار لتجنب الخوض فيه، لأنه من الموضوعات الحساسة. حتى إن جونار ميردال الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل سمى التهرب من البحث في الفساد "دبلوماسية البحث العلمي". فهناك من يقول بصريح العبارة: لا يمكن عمل أي شئ إزاء الفساد، والفساد استشرى كالسرطان فهو في كل مكان من العالم، وهو موجود عبر التاريخ كله، وإذا كان المتربعون على القمة فاسدين وكان النظام بكامله فاسداً، فلا أمل يرتجى! "كما ذهب بذلك كليتجارد".بقوله (عندما ينتصر في المجتمع من هو مجرد من الحياة، وعندما يعجب الناس بالسيئ، وعندما تنتهي المبادئ، ولا تعم إلا الانتهازية، وعندما يتسلم المتغطرسون الحكم ويصبح كل شئ فاسداً، وتسكت الغالبية. علينا أن نكف عن

---

[1]-أما الملاحظات على هذه المنظمة فيمكن اختصارها بالشكل التالي: تجدر الإشارة إلى أن تأسيس منظمة الشفافية الدولية وطرح مفاهيم جديدة في التسعينيات من القرن الماضي مثل الإدارة الرشيد والحوكمة والشفافية والمسألة والعدالة وغيرها من المفردات جاءت أثر الأزمات والانهيارات التي حدثت في شركات كبرى أمريكية وأوربية وكذلك الأزمات التي أصابت دول النمور الآسيوية في نهاية التسعينات ساهمت كلها بظهور هذه المفاهيم الجديدة . - يقوم المؤشر بملاحظة مجموعة صغيرة ، لأنه يرفض الملاحظة على نسبة أوسع من السكان، وأبعد من ذلك يشتكي البعض ، إن المؤشر يأخذ ملاحظات مجردة ، وإن الأسباب المستخدمة في أعداد المؤشر لا يمكنه قياس الفساد المؤسسي .المؤشر قائم على استخدام المعلومات من مسوحات الجيل الثالث التي يمكن أن تكون --- متغيرة كثيراً بتغيير الأسلوب وكونه مكتمل من بلد لآخر . إضافة إلى إن الأساليب تتغير من سنة لأخرى في المؤشر نفسه ، ولهذا تكون المقارنة أفضل أو أسوأ . ويشير البعض إن التطور التكنولوجي في البلدان المتقدمة يعطي مدرك الشفافية تصوراً يؤدي إلى أظهار النسب لصالح هذه الدول .

مصارعة طواحين الهوى). في هذا الصدد أنعقد في البرازيل في نوفمبر 2012 المؤتمر العالمي لمكافحة الفساد والذي حضره 1500 مشاركاً يمثلون حوالي 130 بلداً، وما يهمنا في العراق.معرفة كيف تعاملت دول العالم مع هذا الطاعون؟ وكيف تم تبادل تجارب الدول التي سبقتنا في هذا المجال وبخاصة النامية منها. وقبل أن نتعرف على ذلك، علينا تعريف مفهوم الفساد وكيف ينتشر وما هي أشكاله؟

مفهوم الفساد.

أن مصطلح الفساد Corruption يتضمن عدة معانٍ وهو يشمل القطاع الحكومي والخاص وغيرهما فقد ورد في المنجد (من فسد: فساداً وفسوداً،ضد صلح.فاسد،فسدأ وأفسد،ضد أصلحه.فاسد القوم،أساء أليهم ففسدوا عليه. الفساد: اللهو واللعب/ أخذ المال ظلماً. المفسدة: جمع مفاسد"مصدر الفساد أو سببه)[1]الفساد في اللغة، هو التحول والتغير للأسوأ، وأفسد الشيء بمعنى أتلفه. كما تعرفه موسوعة العلوم الاجتماعية بسوء استخدام النفوذ لتحقيق أرباح خاصة.وحسب تعريف منظمة الشفافية الدولية وغيرها. هو استغلال السلطة من أجل المكاسب والمنافع الخاصة، وهو موجود في كل تشكيل، يكون فيه الشخص قوة مؤثرة، أو قوة احتكار علي سلعة أو خدمة أو صاحب سلطة وقرار، وممكن يستخدم ذلك لصالح جماعة دون أخرى،مما يشير إلى الإخلال بشرف المهنة والوظيفة والقيم والعادات والسلوك التي تسود المجتمع سواء بالقطاعين (العام والخاص)، ويعود هذا المعيار إلى غياب وضعف المؤسسة السياسية في البلاد .كما أنه مفهومه يتسع إلى مفاهيم عديدة، ومنها سرقة الأموال العامة والاختلاس أو الرشوة وقبول الإكراميات والمكافئات والتلاعب في المناقصات والعقود. التي تجرى بقبول الهدايا المحرمة قانوناً، والتهرب من دفع الضرائب والرسوم ومحاباة الأقارب والأصدقاء والتزوير في الضرائب وتحصيلها، والتدخل في مجرى العدالة والرقابة والاحتكار ورفع الأسعار والتلاعب في الرواتب والأجور والتهريب واستغلال المال.العام والمحسوبية. يعد الفساد جريمة يصعب الوقوف عليها،لأنه غالباً ما يتم بالخفاء أو من خلال وسطاء، وفي الواقع أن الفساد كما يشار في كتابات كثيرة هو الجريمة التي لا يمكن ضبطها بسهولة... لأنها جريمة ضمير قد لا تمس القانون، ولا تتجاوزه فهي تنتشر في منأى عن طائلة القانون.عندما تدفع للمسئول جراء تسهيل ومنح تراخيص معاملة أو عقد مقاولة في القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي وتكون الرشوة أو الابتزاز سيارة أو بيت أو رصيد حساب باسم أحد معارف المسئول أو مبلغ من المال ، وأن هذا المسئول لا يشعر أنة أرتكب جرماً وإنما أخذ نصيبه من الصفقة أو العملية وبعضهم "يفسرها وفق فتوى سريالية بأنه حق كان قد حرم منه من سنين". فكيف ينتشر وما هي أشكال الفساد؟ينتشر الفساد بطرق عديدة منها على المستوى الدولي، فهو عابر للحدود بفعل العولمة، وتحت مظلة الانفتاح والتجارة والسوق والاقتصاد الحر وفي ظل عدم وجود ضوابط

[1]-المصدر: المنجد في اللغة العربية- طبعة جديدة منقحة – دار الفقه للطباعة- بيروت 1971- دار المشرق- الطبعة 17 – ص583

لدخولها في بعض البلدان. فهو يدخل بطرق غير مشروعة على شكل رشاوى وصفقات ومدفوعات للمسئولين في الدولة إزاء خدمة في أطار التجارة والمساعدات وتدفقات استثمارية أو في تقديم مزايا لشركات دون غيرها. أما الفساد المحلي فيحصل داخل البلد المعني بين الموظفين والأفراد العاملين في داخل الدوائر الحكومية والقطاع الخاص دون ان يكون لهم علاقة بشركات أو دوائر أجنبية .فكيف يقسم وينتشر على الدولة؟

المستوى المؤسسي لانتشار الفساد في الدولة: ينقسم إلى مستويين:

أ- المستوى السياسي.

1- رأس الهرم: الذي يتمثل في السلطات "التشريعية والتنفيذية والقضائية" من أعضاء في البرلمان والوزراء وما هو بدرجة مدير عام وممثلي الأحزاب والمنظمات السياسية التي تحكم في السلطة والقضاة إذ يعتبر الفساد في هذه المجالات من أخطر الأشكال ولاسيما عندما تتداخل أو تتعارض المصالح الشخصية لمجموعة من هؤلاء فيما بينهم. حيث يزداد ضرر المصلحة العامة، وبدورها تتعثر المشاريع والخطط التنموية .

ب – المستوى الإداري.

2- الجسد : وهو فساد يتمثل بالموظفين في المستويات العليا و المتوسطة والدنيا من الهرم الإداري[1] . في الأمور التي تتعلق بين الموظف وصاحب الخدمة. لقاء تسهيل معاملة وانجازها بأسرع وقت،وبطرق ملتوية. فأن أثرها شديد الوقع على المصلحة العامة، وقتها تنتشر كظاهرة متعارف عليها وتصبح عادية التداول في مختلف دوائر الدولة .3- القاعدة :ينتشر الفساد على مستوى الدنيا من الموظفين، كرجال الجمارك والشرطة والجوازات والدوائر ذات العلاقة في إبرام العقود والمشتريات والعقارات وغيرها.. أنظر الشكل رقم (1):

[1]-الإدارة: تستخدم كلمة إدارة في آداب اللغة العربية ترجمة لكلمة Management وأحياناً أخرى لكلمة Administrationالإدارة: تستخدم كلمة إدارة والأصل اللاتيني لهذه الكلمة الأخيرة هو ministrare = Serve Ad=To أي إن الكلمة تعني To Serve ويقابل هذه الكلمة في العربية (الخدمة) على أساس إن من يعمل بالإدارة يقوم على خدمة الآخرين أو يعمل عن طريق الإدارة إلى أداء الخدمة وهذا هو المعنى اللفظي لأصل الكلمة . المصدر: أ. د. نصر محمد مهنا – الإسكندرية – المكتب الجامعي الحديث -2006 - الإدارة العامة وإدارة الخصخصة – مع نماذج لتجارب بعض الدول- ص25 .

الوسط المؤسسي لانتشار الفساد في الدولة

١- رأس الهرم : يتمثل بالسلطات الثلاث إذ يعتبر الفساد فيها من أخطر الأنواع، حيث يضر بالمصلحة العامة وعندها تتعثر المشاريع وخطط التنمية .

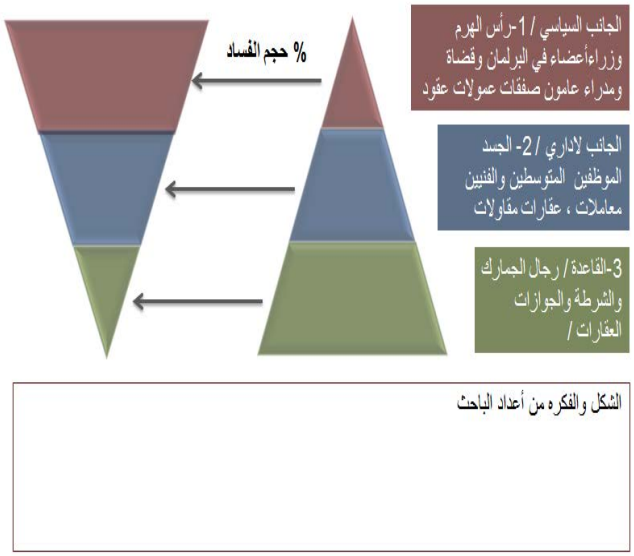

٢- الموظفين في المستويات العليا لتسهيل معاملة، عقود بطرق ملتوية وعواقبها وخيمة على البلاد حيث ينتشر الفساد ويصبح عادي، ٣ المستويات الدنيا يصبح الفساد شيء متعارف عليه.

أشكال الفساد.

تتمظهر هذه الأشكال بأنواع عديدة:

- الفساد بين موظفي الدولة وذلك بتأخير معاملات المواطنين وتأخير منح التراخيص أو انجازها بفترات طويلة بحيث تؤثر على المواطن ويضطر إلى دفع الرشوة.
- من خلال انتشار المحسوبية والمحسوبية وتعيين كبار الموظفين والمسئولين بالوظائف المميزة.
- يجري الفساد بالتلاعب بالدعم التي تقرره الدولة لصالح محدودي الدخل مثل البطاقة التموينية وتقديم الخدمات فلا يستطيع المستحق للدعم أن يحصل عليه ما لم يقدم هبات للموظفين.
- يحرم أصحاب الحق من الدعم وتباع السلع المدعومة في السوق بسعر أعلى لغير مستحقيها.
- يظهر الفساد في النهج البيروقراطي للموظفين والناتج عن كثرة الإجراءات والتعقيدات والرقابة وكثرة القوانين مما يؤدي إلى نشؤ ثغرات كثيرة تمكن بعض الموظفين والمسئولين الاستفادة منها لصالحهم.
- الابتزاز والرشوة التي يدفعها المستثمرين حتى تتم الموافقة على طلبات الاستثمار وتزداد الأمور تعقيداً وخاصةً بما يتعلق بالمستثمرين الأجانب.

- يظهر الفساد في تقدير قيم الأصول والأراضي المعدة للاستثمار سواء للمستثمرين الأجانب والمحليين، بل تقدم الأراضي بأسعار بخسة للمسئولين على حساب الناس الفقراء.
- كما تبان عمليات الفساد من خلال التجارة المحرمة والمحظورة كتجارة المخدرات والأسلحة والنفايات والدعارة وغيرها من عمليات غسيل الأموال .
- يلاحظ الفساد أيضاً من خلال تلقي العمولات عن الصفقات والمقاولات الحكومية والإثراء من الوظيفة العامة.
- يتجلى الفساد في عملية استعمال المال العام واستعمال الموارد الحكومية من خلال هدر الموارد الاقتصادية وزيادة الأعباء على الموازنة العامة.
- يتمظهر أيضا في القطاع الخاص وشركاته وسلوك رؤساء وموظفي هذه القطاعات مع المستهلك والمصارف، وذلك في التحايل في تقديم الضرائب وإخفاء المعلومات عن رجالها. كما يلاحظ أيضاً في الجمارك. وفي أحيان كثيرة يستغلون قربهم من السلطة السياسية لتحقيق مطامحهم أو في تنفيذ مشاريع ذات كفاءات متدنية وعلى حساب المواطنين. لاحظ الرسم البياني لأشكال الفساد رقم (2)

أشكال الفساد.

FORMS OF CORRUPTION

بعض الإجراءات الفنية "الترجمة العربية" حول الشكل وترتيبه بجهود الباحث

[1]Global Old Dynamics of Corruption, the Rol of the United Nation Helping Member States

Build Integrity to Curb Corruption, Cicp-3, Vienna Oct. 2002 ,pp.

الأسباب المالية والإدارية للفساد.

تشير بحوث ودراسات كثيرة إلى أن أسباب الفساد ونموه وانتشاره قد أصبح ظاهرة عالمية "كما أشير له من قبل". لكن هنالك أيضاً ظواهر يختص بها بلد دون آخر، ومثل ما تقدم في البحث. يمكن القول أن الفساد بمفهومه الواسع يشمل كل الأعمال التي يمارسها الفرد حتى وأن لم يكن عاملاً في الدولة. غير أن بعض الكتابات تحصر مفهوم الفساد الإداري فقط بالعاملين في الدولة دون شموله القطاع الخاص،وهناك مفارقة كبيرة في المنطق (حيث يجري الحديث عن أشخاص هنا وهناك) ألم تكن الشركات العملاقة مثل شركة أنرون للطاقة وأثر شركة التدقيق العالمية أندرسن، وما لحقها من فساد مالي وأداري بعيدة عن التناول!. عموماً فالفساد الإداري أين ما حل هو انحراف أو خلل في سياق عمل الوظائف الإدارية،عن شكلها أو مسارها السليم. من خلال استغلال الموظف صلاحيات المهنة لتحقيق مكسب مالي أو مصلحة خاصة، ويأتي الفساد المالي في صورة مجمل الانحرافات المالية. المخالفة للقانون والأحكام المالية المنصوص عليها في القوانين، سواء للمؤسسات أو الشركات التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة،وبذلك تجعل تلك الممارسات منفذاً لحصول البعض على مناصب عمل ليست من حقهم وحرمان الآخرين يملكون الحق فيها. ففي العراق تجري الإشارة بشكل عام إلى"نظم المعلومات الإدارية والمالية "التي كانت - والقائمة الآن" لا تلبي حاجة المخطط ولا تساعد على تقويم الأداء بسبب تباين الأنظمة والمعايير والإجراءات المتبعة في المنشآت القائمة ولا تساعد على ترشيد القرارات الاستثمارية"[2]، وأيضاً تعتبر مخالفة للأجهزة الرقابية المركزية المختصة، بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة ومؤسساتها والشركات. كما يشير معظم الكتاب والباحثين الاقتصاديين إلى أن الفساد يميل إلى الازدياد كلما سارت البلاد في طريق النمو السريع والتحديث، بسبب تغيرات في القيم المتغيرة، ومصادر الدخل الجديد والتوسع الحكومي . كما حصل في التجربة الآسيوية مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة وماليزيا، وكذلك ينشأ الفساد في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق، كما حصل في الاتحاد السوفيتي السابق، وبقية البلدان في أوربا الشرقية، عندما بدأت بخصخصة القطاع العام. تلك التحولات

1-مركزالقوى الفاعلة وخبرتها العالمية التابعة للأمم المتحدة ووظيفتها في مساعدة أعضائها في الإحاطة بخصوص الفساد – فيينا أكتوبر2002 – تعريب الباحث[1]

[2]-انظر – الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية - بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية – بيت الحكمة كانون الأول – ديسمبر 2001بغداد 2002 ص269 – التشديد "التي كانت والقائمة الآن " من قبل الباحث.

التي تزامنت مع انتشار الفساد السياسي والإداري المنظم وتفشيه ليرتفع إلى مستويات عالية جداً. حيث استطاعت عصابات المافيا السيطرة على مصير البلاد (لنتذكر ما حصل في العراق أثر التغير والبرنامج الاقتصادي المتسرع لبول بريمر[1] 2003). كما استشرى الفساد في بعض الدول العربية التي حاولت العمل على أحداث تغيرات سياسية واقتصادية في مجتمعاتها، مثل مصر خلال الانفتاح والمغرب وغيرها،ومما يلاحظ أن اعتماد الشفافية في الحكم أمر لا يختلف علية اثنان من حيث ضمان سلامة المالية والإدارة العامة وسلامة السياسة الاقتصادية والمالية وبخاصة نشر الميزانية العامة وعرضها في الأوقات المناسبة بأبوابها المختلفة، وعدم تأخيرها وفي تقديم الحسابات الختامية أيضا في الأوقات المحددة لها. مما يعزز ثقة المواطنين بحكومتهم وعموماً فأن للفساد المالي والإداري من آثار سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئة وغيرها من آثار تعيق عملية النمو والتنمية واختصارا للوقت تشير مؤلفات كثيرة إلى الأسباب التالية:-

* من أهم أسباب الفساد ظهور الفساد في الإدارة العليا للدولة في الوزارات والأجهزة التشريعية والقضائية والقيادات العليا في الجيش والشرطة وفقدان القدوة في الهيكل الإداري والوظيفي.

* محاولة بعض صغار الموظفين اللحاق بالطبقات الثرية، وتحقيق دخل مرتفع خاصةً مع فقدان القيم والأخلاق .

*غياب الشفافية وعدم تحديد تعليمات واضحة للمواطن تفسر الخطوات والإجراءات والمستندات المطلوبة .

*الفقر وانخفاض مستوى الدخول في البلاد تدفع أصحاب الوظائف الهامة إلى الالتجاء للرشوة والهدايا ويتضاعف الأمر مع أتساع الفجوة بين الطبقات .

* ضعف قدرة الحكومة على الترشيد وفي مواجهة الفساد وضعف إمكانياتها في معاقبة الموظفين المخطئين ومرتكبي الفساد والتهاون في المحاسبة والعقاب في ظل المحاصصة والمناطقية والفئوية والمحسوبية التي تعيشها البلاد .

*الافتقار إلى حوكمة الشركات والسلوك غير السوي للموظف المخالف للقانون واللوائح والتعليمات.

---

[1]-راجع مؤلف د. عباس الفياض – الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي مصدر سابق
قانون الاستثمار رقم 39 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة للاستثمار الأجنبي بتوقيع بول بريمر كونه المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة ، 2003.
راجع مؤلف بول بريمر – عام قضيته في العراق – النضال لبناء غد مرجو ، ترجمة عمر الأيوبي – صادر عن دار الكتاب العرب – بيروت/ لبنان – 2006- ص102،103

* إن أضرار الفساد تشكل خطر بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في المجتمع.
* ضعف دور الإعلام والأجهزة الثقافية في كشف وتعرية الفساد والمفسدين منذ البداية .

* كثرة تغير القوانين وتعددها (قوانين النظام السابق، قوانين بول بريمر،القوانين الجديدة التي يصدرها البرلمان) مما يوفر ثغرات كثيرة تمكن بعض المسئولين أو الموظفين الاستفادة منها لتحقيق مكاسب غير شرعية .

* الهدر والضياع في استعمال الموارد الحكومية في ميادين غير أساسية. مما يفقد الأولويات وتعطيل الخدمات لأبناء المجتمع ويسفر عن تعطيل التنمية والاستثمار بشكليه الوطني والأجنبي أنظر الشكل(3):

*حول أسباب الفساد المالي والإداري.

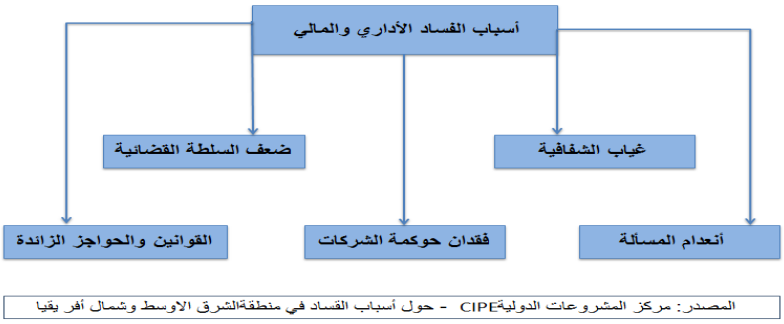

المصدر: مركز المشروعات الدوليةCIPE - حول أسباب الفساد في منطقةالشرق الاوسط وشمال أفر يقيا

ضعف الديمقراطية، عدم نشر المعلومات وغياب استقلال القضاء وبالتالي غياب المسألة والافتقار إلى الحوكمة والإفراط في إصدار اللوائح والقوانين

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد على التنمية([1]).

باختصار شديد تباينت المدارس الفكرية المعنية باقتصاد التنمية وتأثيراتها، ولا تزال البحوث تتعمق باتجاه الوصول إلى مقاربة، يمكن الاتفاق حولها نتيجة لتعدد الإبعاد والمستويات والتشابك مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم وغيرها، وهكذا برزت العديد من النظريات حول عملية التنمية في البلدان النامية في الخمسينيات والستينيات واعتبرت التنمية بأنها سلسلة لمراحل متتالية من النمو الاقتصادي لابد من المرور بها ومن خلالها يمكن لهذه البلدان أن تتحول من حالة التخلف إلى حالة التقدم، بمجرد تعبئة الادخارات المحلية والمعونات الأجنبية واستثمارها في القطاعات الإنتاجية ، كما حصل في البلدان المتقدمة! إلا أن الواقع خالف هذا الطرح. لم يعد مفهوم التنمية مقتصراً على زيادة

*Center for International Private Enterprise -2010
المركز تابع لغرفة تجارة الولايات المتحدة الأمريكية ،وكما يشار له بأنه غير ربحي وهو واحد من أربعة معاهد أساسية تابعة للصندوق الوطني الديمقراطي له خبرة مع قادة الأعمال وصناع القرار - الباحث

1- لا يريد البحث الكلام عن التنمية ، بقدر ما يريد الإشارة عن ما يخلف الفساد من آثار اقتصادية واجتماعية ومن عرقلته للنمو والتطور والتنمية في البلاد .

معدلات النمو ورفع مستوى الناتج المحلي، وتطوير كفاءة الإنتاج وتحسين المستوى المعشي للمواطنين فحسب. بل هي كذلك من خلال تغيير جذري في التنمية الاجتماعية يفضي إلى تلك المؤشرات للانتقال بالمجتمع ككل إلى حالة أفضل اقتصاديا واجتماعيا بالمعايير المتعارف عليها دولياً. والتنمية بهذا المعنى تؤسس على مبدأين أساسيين اقتصادي واجتماعي، يتجهان بإدارة سياسية وأمنية مستقرة تهدف إلى أمرين، الأول يعزز مكانة الدولة من خلال فعالية مؤسساتها في توجيه النشاط البشري، والثاني توفير المناخ الديمقراطي والحريات العامة للمواطنين في المشاركة والنشاط في توجهات السياسة العامة للبلاد وبهذا الترابط والتعاون والتكامل بين الدولة والمجتمع يزداد كل منهما مناعة وقوة وتفاعل. هذا من جانب ومن جانب آخر،علينا التحدث عن عمل الدولة وما يميز مؤسساتها ،وبشكل خاص رأس الهرم من شفافية وحسن المسؤولية للقائمين عليها، وهنا يكمن الإطار النظري أو المثالي للتنمية كما تحدثنا من قبل . أما الواقع في العراق فالقضية مختلفة وبعيدة جداً. ففي ظل النظام الدكتاتوري السابق. أنتشر الفساد في السبعينيات والثمانينات وأزداد في التسعينات بفعل الحصار، ويعزى ذلك بسبب ضعف مداخيل الناس وانخفاض قيمة الدينار. أمام العملات الأخرى وبخاصة الدولار، وأصبح راتب الموظف ثلاث دولارات شهرياً،وتعرض الاقتصاد إلى الاجتهادات الفردية،ودخول البلاد في حروب عبثية وتم توزيع الخيرات على أساس المحسوبية والقرب والبعد من الحزب الحاكم، كما ظهر الفساد والإهدار في بناء القصور والتماثيل والبحيرات والمشاريع عالية الكلفة. غير أن أثر الفساد المستشري وبخاصة منذ التغير الذي حصل في 2003، وما ترشح عنه من احتلال وإدارة العراق من قبل "بول بريمر" وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483. بدأت المحاولات لخصخصة 200 من مؤسسات الدولة، بإجراءات وقوانين عديدة[1]، وتم السماح للشركات الأجنبية في التملك بنسبة 100% من الأرباح. بالإضافة إلى أمكانية التحويل الأرباح للشركات دون الخصوم للضرائب، وتخفض الضرائب من 45% إلى 15% كحد أدنى. إذ أشار بريمر في المنتدى الاقتصادي العالمي في عمان-الأردن بقوله "أبلغت الحضور أن الهدف الاستراتيجي للإتلاف هو فتح الاقتصاد العراقي على العالم وذلك ما أصبح ممكناً بعد رفع عقوبات الأمم المتحدة" ودخول الشركات المتعدية الجنسية وبعضها لا تمتلك سمعة طيبة في المحافل الدولية وإبرام عقود معها خاصة في ميدان النفط والبنية التحتية[2]وما تركته هذه الشركات من آثار للفساد.[1] يضاف إلى ذلك التحولات في ميدان الانتقال من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق وتبني تحول قطاعات الدولة إلى القطاع الخاص "أي الخصخصة" ولا يعني التحول للقطاع الخاص الوطني وإنما يشمل الأجنبي

---

[2]- راجع مؤلف بريمر مصدر سابق ص102،103

[1]- شركة بيكتل Pectil Company وبارسونز Barsons Company ، كيلوغ براون روثKil0rch Brown Ruth ،هاليبرتون Harry Barton Company .للمزيد راجع مؤلف د. عباس الفياض الخصخصة وتأثيرها على الأقتصاد العراقي .مصدر سابق ص439،438،437،436

أيضاً،والانفتاح الاقتصادي على السوق العالمية بلا ضوابط . مما عزز من عملية الفساد وأدى بقوة على سوء توزيع الدخل الوطني، وتراكم هذه السياسة وإجراءاتها النقدية والمالية. التي انطوت على خفض الإنفاق العام والاستثمار وكبح الاستثمار المحلي "حكومة بريمر". أو من خلال زيادة أسعار الفائدة والسقوف الائتمانية وزيادة أسعار الطاقة والمواد الخام " الحكومات المتعاقبة"، وما ترتب عنها من تدهور ملحوظ في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي (عدا النفط) ومعدلات النمو للقطاعات الإنتاجية وبخاصة (الصناعة التحويلية والزراعة) وخفض مستويات الاستثمار على حساب الاستيراد. في ديسمبر 2008، أشار تقرير أمريكي نشرته صحيفة نيويورك تاميز أعده المحامي الجمهوري ستيوارت بوين جنيور، وجاء تحت عنوان "الدرس الصعب: تجربة إعادة أعمار العراق" التي قادتها الولايات المتحدة أهدر فيها 100 مليار دولار وانتهت إلى الفشل". الولايات المتحدة وبعد أكثر من 8 أعوام على احتلال العراق، وقيامها بأكبر مشروع إعادة أعمار منذ خطة مارشال. أظهرت أنها لا تملك السياسات ولا القدرات التقنية ولا الهيكلية التنظيمية لانجاز مشروع بهذا الحجم، وإن جهود إعادة الاعتمار ركزت على أصلاح ما خلفه الغزو الأمريكي للعراق من دمار، وقد كشفت مؤخراً دراسة اقتصادية حديثة إن تكلفة أعمار العراق حتى عام 2010 بلغ نحو 187 مليار دولار، وقدر التمويل المحلي الممكن بقيمة 42%، ما يعني إن الحصة المطلوبة من الاستثمار الأجنبي والقروض والمنح هي 58%.فيما كشف تقرير اقتصادي إن مؤشر التضخم السنوي أرتفع في العراق خلال الفترة من أكتوبر 2007 بنسبة 4. 20%.بالمقابل ضمنت المادة 30 من الدستور التي نصت على أن تكفل الدولة للفرد والأسرة والطفل والمرأة، الضمان الاجتماعي والصحي والمقومات الأساسية للعيش في حياة حرة كريمة تضمن لهم الدخل المناسب والسكن الملائم. كما أن الخطة التي وضعتها الحكومة لتخفيف الفقر للفترة 2010 -2014 هي الأخرى لم يترشح منها أي شيْء، وعجزت من أحداث أي تغير في أحوال الفقراء. فلا تزال نسبة الذين يعيشون تحت مستوى الفقر تشكل نسبة 23% ونسبة الذين يعيشون على حافة الفقر تشكل 42% وتصاعد الفروقات بين المواطنين.وفي هذا الصدد أيضاً قال د.علي شكري وزير التخطيط أن (ما دخل ميزانية العراق منذ2003 حتى 2012 هو 700 مليار دولار، لكن أهدر منها 80% عبثاً) في حين أشارت لجنة النزاهة البرلمانية إلى حجم الأموال المهربة إلى الخارج منذ 2003 ولحد الآن بلغت 130 مليار دولار في حين يشير ديوان الرقابة المالية إن ما يقرب من 40 مليار دولار من الأموال غير المشروعة تغادر البلاد في كل عام..(تصوروا حجم الإهدار 80%، أما كان هذا الإهدار يكفي بإعادة أعمار العراق،حسب الدراسة الاقتصادية المنوه عنها والبالغة 187 مليار دولار. دون الحاجة لنسبة القروض والمنح المطروحة!وبصرف النظر عن حجم الأموال الفلكية ودقتها من الجهات الرسمية. أما كان بهذه المبالغ أعادة الحياة إلى 200 مؤسسة للدولة "أحالها بريمر إلى التقاعد" وتشغيل ما يمكن تشغيله، واحتضان الآلاف من العاطلين من العمل، كم مدرسة ومستشفى وتبليط شارع أو جسر أو مجمع سكني وحل معاناة

الآلاف من العوائل التي بلا مأوى أو حل مشكلة المياه المالحة والكهرباء أو في إعادة الحيوية للبنى التحتية المفقودة،بدلاً من التباكي على القروض الآجلة لحل هذه المعضلة هذه مجرد تساؤلات!). من جانب آخر يلاحظ أن الفساد لم ينخفض منذ 2003اذعملت الحكومات على التعيين في الوظائف العامة دون ضوابط، وتحديداً في صفوف الشرطة والجيش. بطرق تفتقر إلى الحد الأدنى لتطبيق أساليب التعيين، التي تقوم على المنافسة والجدارة والكفاءة، وإنما على أساس المحاصصة والمحسوبية والتبعية. فنشأ جهاز مترهل وغير كفيء يحيطه الفساد،وغير قادر على حفظ الأمن أوفي تقديم الخدمات للمواطنين، مما ساعد على أنهاك الموازنات حيث تستحوذ التشغيلية على أكثر من 70% من أبوابها وعزز من دور الدولة الريعية.

كما جاء وفقاً للمسح الذي أجرته منظمة الشفافية الدولية المعنية بمراقبة الفساد إذ أقر 56%ممن جرت مقابلتهم بأنهم دفعوا رشوة عام 2010 بينما يرى غالبيتهم الهامشية[1](Marginality) أي نحو 63% بأن جهود الحكومة غير فعالة لمكافحة الفساد ويرى 77% أن الفساد أزداد منذ عام 2007 . هذه السياسية اللاعقلانية واستشراء الفساد كل ذلك أثر على طبقات وشرائح المجتمع، وظهرت تباينات شديدة في مستوى المعيشة، للطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة طبقاً للتغير في المداخيل. فهي تؤشر سلباً على دخول ومستوى معيشة الطبقة الوسطى وعمال المدن والريف ومن يعملون في القطاعات الهامشية. في حين أتت في المقابل إلى صعود مداخيل السياسيين في رأس الهرم والمقاولين الكبار ومعهم الموظفين الكبار والمستشارين. في ظل يعيش أكثر من 23% تحت خط،وارتفاع مناسيب حجم البطالة بشكل غير طبيعي وبخاصة بين الشباب، وتزداد الفجوة بين أبناء المجتمع.كل ذلك يتطلب أعادة النظر بالسياسة الاقتصادية،والى مراجعة حكمة التنمية من قبل القيادة السياسية وتحقيق الأهداف التي وضعتها، ووعدت بها المجتمع للوصول إلى وضع أفضل ومعاصر. وفي ذلك فأن الحالة تفترض على السلطة إلى فرض قضيتي الشفافية والمسألة القانونية على جميع مفاصل العمل. بدأ بأعلى الهرم وانتهاء بالقاعدة للخلاص من آفة الفساد التي تشرنقه في دوائر عديدة وامتدت أفقياً وعمودياً، وما يقترن بها من حالة الفوضى والتسيب واللامبالاة وأنعدم الشعور بالمسؤولية، وعليه في ظل هكذا حالة عن أي عملية تنموية اقتصادية واجتماعية وعن أي استثمار وطني أو أجنبي نتحدث ما لم نتخلص من حجم كارثة الفساد التي يعيشها العراق. سوف تكون القواعد والتشريعات الناظمة للحياة العامة .

<u>التأثير على الاستثمار الوطني :</u> إن نظريات التنمية قد تباينت بين أمكانية التنمية الوطنية من خلال الادخارات المحلية ، وبين الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية لتحقيق التنمية. ونظراً لتواضع الادخار

[1]- تطلق صفة الهامشية الحضرية على فئات من مجتمع المدينة التي حوصرت واستغلت بسبب الحرمان والجوع ،وبالتالي انغلقت على نفسها وتعرت من سبل الحياة التي يتمتع فيها بقية أفراد المجتمع المدني لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، وهذه الصورة يمكن ملاحظتها بجلاء في البلدان النامية ومنها البلدان العربية – المصدر د.محمد صالح ربيع العجيلي – ظاهرة الفقر في الوطن العربي – الواقع والأسباب والنتائج- دار الشؤون الثقافية- 2007 بغداد ص28

المحلي في هذه البلدان رجحت كفة تمويل التنمية على استقبال الموارد الأجنبية، ولم يكن مستغرباً أن يعلن الاقتصادي بنيامين هيجنز "أنه مهما بذلت مجموعة البلاد النامية من جهود في مجال التنمية فأن تلك الجهود ستضيع أدراج الرياح ما لم تعتمد على الرأسمال الأجنبي"[1]غير أن الاقتصادي الأمريكي بول باران قد غير المعادلة[2]. أما الفساد في داخل البلدان النامية كما يشار له، فيؤدي إلى تقويض التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهدر الأموال وتدني الربحية، وذلك بسبب خلق تشوهات وحالات عجز ضخمة، ويؤدي انتشاره في القطاع الخاص إلى زيادة كلفة العمل التجاري من خلال زيادة سعر المدفوعات غير المشروعة، وزيادة النفقات الإدارية الناجمة عن التفاوض مع المسئولين ومخاطر انتهاك الاتفاقات أو الانكشاف (البعض يدعي إن الفساد يقلل من النفقات الإدارية عن طريق تجاوز الروتين والبيروقراطية الإدارية). إلا إن وجود الرشوة يدفع المسئولين لاستحداث تعليمات وحالات تأخير في أنجاز المعاملات. الاستثماري كانت نوعيته فأنه يميل إلى البيئة المناسبة للاستثمار.إن تحقيق شروط النمو الاقتصادي الأساسية في العراق أو في غيره من البلدان النامية، والزيادة في الاستثمار في القطاعين العام والخاص وغيرهما.التي بالعادة ممولة من الادخارات المحلية وزيادة الصادرات غير النفطية. كفيلة في تحقيق التوازن بين الإنفاق الاستثماري المنتج وبين سياسة التصدير في النفط الخام، وما تحققه من موارد مالية وعملات أجنبية لازمة لتمويل الاستثمارات المطلوبة. أوفي خلق حالة من التوازن بين الاستهلاك العام وموارد التمويل المحلية، وبالنسبة للعراق يبقى القطاع النفطي في الوقت الحاضر. هو الأكثر تأثيراً في مستقبل النمو والتنمية . فالاستثمار الوطني كما هو معروف "رأس المال جبان" بحاجة إلى بيئة استثمارية تتوفر فيها الحد الأدنى من الاستقرار السياسي والأمني، بالإضافة إلى تشجيع وفوائد مناسبة وحماية وموازنات غير انكماشية (كما هو جاري في الموازنات الحالية)، وتجانس بين السياسة المالية والنقدية. من جانب آخر يلاحظ أن الدولة لم تبلور سياسية اقتصادية تنموية بعد. يضاف إلى ذلك أن الرأسمال المحلي هو الآخر لم يبلور بعد، ولجملة من الأسباب مفهوماً وموقفاً واضحاً من الاستثمار المحلي الطويل الأمد، وبخاصة القطاع الصناعي منه. لذلك نجده مازال متردداً وغير واثق من نفسه، ويتجنب المجازفة بتوظيف أمواله في مشاريع بعيدة المردود، وهو يرحب بخجل بدخول الرأسمال الأجنبي ويرغب في التعاون كشريك، وذلك لكسر حاجز التردد والخوف ولاكتساب الخبرة والتطور.بهذا الصدد يقول لودفيغ

---

[2]- بنيامين هيجنز أحد الاقتصاديين الأمريكيين الكبار نقلاً عن مؤلف د.رمزي زكي مصدر سابق ص 280 - د.رمزي زكي – محنة الديون وسياسة التحرير في دول العالم الثالث – إصدار دار العالم الثالث للطباعة والنشر – القاهرة -1991 –ص280.

[3]-غير أن الأقصادي الأمريكي "بول باران" غير المعادلة في كتابه الشهير "الاقتصاد السياسي للنمو" الذي ميز فيه بين الادخار المتحقق وبين الادخار الممكن .فالأول عبارة عن الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الذي يتحقق في ظروف اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية معينة وبين الاستهلاك الجاري منخفض وضئيل ولا ينازع أحد في ذلك .أما الادخار الممكن ، فهو عبارة عن الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الذي يمكن تحقيقه باستغلال الموارد المتاحة والممكنة أفضل استغلال ممكن وبين ما يعد استهلاكاً ضرورياً ورشيداً، والادخار الممكن بهذا المعنى يفوق بكثير حجم الادخار المتحقق.(مقتبس من د.رمزي زكي مصدر سابق ص280)

فون ميزس([1])(يتوجب على الدول النامية تكريس رأس المال المحلي وجذب الرأس المال الأجنبي، ولغرض تعزيز الادخار المحلي من قبل الجماهير. فأنه من الضروري التذكير بأن ذلك الادخار يفترض سلفاً توفر وحدة نقدية مستقرة. وهذا يتضمن غياب أي نوع من التضخم . كما أن من الأمور الضرورية اللازمة لتحقيق المزيد من المساواة الاقتصادية في العالم يكمن في التصنيع - وهذا ممكن تحقيقه فقط من خلال المزيد من الاستثمارات الرأسمالية وزيادة تراكم رأس المال، وقد يبدو لكم غريباً أنني لم أتعرض إلى عامل يعتبر من العوامل الرئيسية في التصنيع ألا وهو إجراءات الحماية) هذا بالإضافة إلى الابتعاد عن البنية ذات الأثر السلبي. خاصةً الفساد مع وجود الأنظمة المعيقة لتطور الاستثمار.التي تشكل عوائق إدارية وقانونية(قانون رقم 13لعام 2006 الذي حل بدلاً من القانون الاستثمار العربي رقم 62 لسنة 2002 وبدلاً من القانون رقم 39 لسنة 2003) فالقانون المذكور[(2)]وفي الفصل الثالث منه"المزايا والضمانات"، إذ يلاحظ أنه لا يضع فوارق بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار الخاص الوطني فيما يتعلق بالمزايا الضريبية،وكان يفترض وضع ضوابط خاصة لتشجيع القطاع الخاص الوطني، ولم يأخذ القانون بمبدأ فرض نسبة للمشاركة العراقية وغيرها من الملاحظات.خاصة أن هذا القانون أقر في الظروف" الأمنية الغير المناسبة" وجاء لصالح الاستثمار الأجنبي، وكان يفترض أن يسن في ظروف غير تلك . فإن الفساد يشوه الحراك التجاري إذ يحمي الشركات ذات المعارف أو ذات الصلة ببعض المسئولين في الحكومة عن المنافسة، وهذا يؤشر إلى وجود شركات غير كفوءة منتشرة هنا وهناك في العراق. وفي القطاع العام فإنه يؤدي إلى تحويل استثمار المال العام إلى مشروعات رأسمالية تكثر فيها حالات الرشا، حيث يلجأ المسئولين إلى الحيل والمكر والابتزاز، وذلك في زيادة التعقيدات الفنية لمشاريع القطاع العام. كما يحصل بإخفاء أو تعقيد طرق الوصول لهذه التعاملات أو المعاملات غير المشروعة، هذا بالإضافة لما يؤدي الفساد إلى خفض معدلات الالتزام بضوابط العقود والبناء،والمحافظة على البيئة والى تردي نوعية الخدمات وزيادة الضغوط على الميزانية العامة. حيث أكدت هيئة النزاهة في العراق إن خسائر العراق خلال السنوات الخمسة الأخيرة بعد 2003 أي في عام 2008 بلغت 250 مليار دولار وهي نتيجة مأساوية بكل المقاييس. كما يؤكد بعض الاقتصاديين أن عمليات غسل الأموال، وما يرتبط بها من أنشطة تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد من مجالات الاستثمار الجيد التي يحتاج لها البلد، إلى المجالات التي لا يحتاج لها أو لا تقع ضمن الأولويات. كما ويترتب على خروج الأموال إلى الخارج بهدف غسلها أدى إلى عزوف الدول الغنية والمؤسسات المالية الدولية، عن مساعدة الدول الفقيرة التي تخرج منها تلك الأموال. بسبب انتشار الفساد المالي والإداري، وما يصحبه من تهريب الأموال إلى

[1]- لودفيغ فون ميزس – السياسة الاقتصادية – آراء لليوم وللغد- ترجمة د.حازم نسيبة- تدقيق:فادي حدادين-الأهلية للنشر والتوزيع –الطبعة الاولى –الأردن 2007 ص122.

[2]- راجع مؤلف د.عباس الفياض مصدر سابق ص531 فما فوق

الخارج. كما أن غسيل الأموال يؤثر سلباً على بيئة الاستثمار بعواملها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية. التي تشكل الإطار العام لتوظيف رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، وإذا ما صبح هذا المناخ السائد فسوف تهرب رؤوس الأموال المحلية للخارج في حين تمتنع الاستثمارات الأجنبية من الدخول إلى البلد. فالرشا في العراق يتميز في كل شيء، وهذا ما يؤدي إلى تهريب الأموال إلى الخارج (حسب تصريحات رسمية بلغ حجم الأموال المهربة من العراق إلى الخارج منذ 2003 حتى الآن مبلغ 130 مليار دولار)، أريد فقط الإشارة إلى هذه المبالغ الضخمة التي خرجت من العراق، والتي تودع وتستثمر في بلدان وأسواق خارجية وبأسماء أناس ينتمون لهذا البلد. ألا يعلم البعض كم يؤثر خروجها سلبياً على ميزان المدفوعات، باتجاه زيادة العجز فيه وتجعل البلاد في حاجة إلى الاقتراض لسد العجز"كما يحصل في الموازنات العامة سنوياً" هذا بالإضافة إلى أن الاقتصاد الوطني الذي خرجت منه تلك الأموال يحرم من عوائدها واستثمارها، ولا نذهب أبعد ونقول بأنها تعود ثانية، ولكن بوسيط ثالث وبتكلفة باهظة أكبر! وهذه النتيجة تتحملها الحكومات المتعاقبة. التي لم تستطع خلق بيئة مناسبة ومرجعيات اقتصادية. تسهل على المستثمر المحلي استقطاب الآخرين، مما تحد أو تقلص أو توقف أو تعطيل مباشر في حجم موارد الاستثمار الأجنبي والمحلي. وحرمان البلد من فرص نقل التكنولوجيا والمهارات وتعطيل التدفقات الاستثمارية، وبالتالي حرمان البلاد من الحصول على الضرائب من هذه الشركات، والى فقدان التنمية البشرية وبخاصة في التعليم والصحة وتدني نوعيتهما. توعز بعض المصادر الفساد المالي والإداري في العراق إلى كثرة القوانين والتشريعات والاجتهادات، والى تضارب الصلاحيات بين مجالس المحافظات والمجالس البلدية وبينها والوزارات. مما يؤدي إلى تشابك الصلاحيات، يضاف إلى ذلك تكاد لا توجد خطة تنموية إستراتيجية عامة يمكن الرجوع أليها أو خطط لدى الوزارات تتعلق بتحديد الأولويات والاحتياجات والتخصيصات اللازمة،وبذلك تجري بعض العقود دون أن تجري المناقصات، وهذا مؤشر سلبي للمستثمر. لأنه يظل يدور في دوامة هذه الدوائر مما يوفر حالة فساد. وعلى ما يبدو إن هيئة الاستثمار مع كل ما يشار أو يعلن عنها لم تستطيع أن توفر بيئة مناسبة. في ظل تعويلها على العامل الخارجي دون استنهاض العامل الداخلي . هذا إذا تجاوزنا الهاجس الأمني والحالة السياسية المحتقنة، وخلاصة القول إن الاستثمار ومكافحة الفساد وتشجيع الاستثمار يتطلب :

*خلق بيئة استثمارية في الموارد المتاحة وخطط تتميز بحسن اختيار الأولويات وإعطاء امتياز للمستثمر الوطني .

*الشفافية والرشاد في الحكم والمؤسسات والنزاهة للموظفين والإداريين "ووضع الإنسان المناسب في المكان المناسب".وأعداد برامج لتأهيل العاملين تتلاءم مع التطور التكنولوجي .

*الوضوح في القوانين والمسألة والمحاسبة الصارمة للمسئولين في رأس الهرم والجسد من الموظفين والإداريين وفي المراتب الدنيا منهم.

* العمل على زيادة الادخارات المحلية باعتبارها نسبة من الناتج المحلي الإجمالي بغية زيادة الاستثمار المحلي .

التأثير على الاستثمار الأجنبي[1] :

يمثل الاستثمار الأجنبي بشكليه المباشر وغير المباشر نشاط اقتصادي، وهو لا يختلف عن الاستثمار الوطني. إذ أنه يفتش عن بيئة مناسبة من استقرار سياسي واستتباب أمني، ويفتش عن الأماكن التي تحقق له ربحية أكثر مما يوظفه في البلد الأم، وعلينا قبل أن نفكر بجذب الاستثمار الأجنبي أن نطرح تساءل ما الذي نريد من هذا الاستثمار؟ وفي أي من ميادين التنمية نحتاجه. هل في القطاع الإنتاجي "الصناعة أو الزراعة" أو الخدمي أو في غيرهما. فهو قد يلعب دوراً مناسباً في تحسين هيكل التجارة الخارجية لاقتصاد البلد المضيف و قد يؤثر أيضا على ميزان المدفوعات. كما يعرفان الميزان التجاري يؤثر عليه عاملان، الأول الايجابي هو الصادرات والثاني السلبي هو الواردات. غير إن الفساد بشكليه الإداري والمالي على المستوى العالمي العابر للحدود بفعل العولمة. يأخذ أشكال عديدة متنوعة (رشاوى ومدفوعات غير مشروعة وصفقات) من خلال التجارة والمساعدات وتدفقات الاستثمار وغيرها هو باختصار شديد كما يقول د.سمير أمين"إخضاع العلاقات مع الخارج لمقتضيات البناء الداخلي وليس العكس"[1]. في تقرير نشرته منظمة الشفافية الدولية تشير فيه إلى "أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس الأعمال غير مشروعة وتأتي تباعاً الشركات الفرنسية والصينية والألمانية، وأضاف التقرير أن جيش كبير من الموظفين في أكثر من 136 دولة. يتقاضون مرتبات منتظمة جراء تقديم الخدمات لتلك الشركات، ويأتي كبار الضباط في الجيش والشرطة وكبار المسئولين والسياسيين في مقدمة هذا الحشد الهائل. فقد تم اكتشاف قرابة 30 مليار دولار أمريكي قدمتها الشركات الأمريكية لتسهيل أبرام أكثر من 60 عقداً لهذه الشركات في الخارج "(تصوروا الأرباح)!. في تقرير آخر لصندوق النقد الدولي يقول فيه"أن هناك نسبة كبيرة من الأموال التي أقرضتها البنوك الأمريكية للدول النامية. تعود مرة أخرى إلى الولايات المتحدة وسويسرا، وتودع في بنوكها بحسابات شخصية لمسئولين من تلك الدول. هذا بالإضافة إلى الإسراف الكبير في استخدام هذه الأموال واستغلالها"، أما تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر.كما يشير له الكثير من الاقتصاديين على ميزان المدفوعات فليتحقق بعدة عوامل. الأول أن تدفق المال للبلد يشكل إضافة مالية مباشرة، الثاني عن طريق الميزان التجاري للبلد المضيف ويخلق سعة في

[1]- لا يريد البحث أن يقدم دراسة تحليلية عن الاستثمار ودوره في التنمية لأنه بذاته بحاجة إلى ندوة أو مؤتمراً خاصا.

التبادل التجاري بين دول العالم ويتوقف هذا العامل على حجم التبادل من والى، والعامل الثالث هو حجم التحويلات الخاصة بالأرباح والقضايا الإدارية وغيرها، مما يشكل سلباً. يعد الاستثمار الأجنبي أحد أوجه العلاقات الاقتصادية الدولية،وعنصر من عناصر التنمية للدول النامية. وله أهداف اقتصادية وغير اقتصادية بفعل العولمة التي جعلت من العالم سوقاً واحداً،وحسب "الأسكوا" "أن زيادة تدفق الموارد الخارجية ، وبخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمثل عنصراً هاماً من عناصر تمويل التنمية، حيث أنه لا يوفر فقط موارد مالية ضرورية بل تقنية حديثة ووسائل أنتاج وإدارة متطورة...الخ"(2) . الدول النامية وبسبب تدني المدخرات الوطنية الناتج من ضعف الناتج المحلي الإجمالي (كما أشير له من قبل). يدفعها لاتخاذ إجراءات لجذب الاستثمار الأجنبي في اقتصادياتها، وفق نظام أولويات التوجه هدفها نجاح التنمية الاقتصادية في هذه البلدان.لأن الاستثمار يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية، وخاصةً الاستثمار المباشر، ولهذا فهو يمثل الإنفاق على أنتاج السلع وبالتالي زيادة الإنتاجية وزيادة الدخل، وتوفير فرص العمل وتخفيض نسبة البطالة وزيادة معدلات تكوين رأس المال للبلد. هذا بالإضافة إلى الحصول على العملات الأجنبية الصعبة من خلال تنشيط سلع التصدير، والتي بدورها تؤثر على ميزان المدفوعات،وهناك نوعين من الاستثمار: الاستثمار المباشر مصانع والآلات وتكنولوجيا ومهارات ونشاطات في الصناعة والزراعة والخدمات، والاستثمار غير المباشر، أي الاستثمار "المحفظة" في البورصة سوق الأوراق النقدية والأسهم. كما يمكن أن يشارك رأس المال الأجنبي برأس المال الوطني وفي حالة المشاركة فإن إدارة المشروع تعتمد على أيهما الأكبر في الاستثمار، وفي حالة الاستثمار الأجنبي يدير المشروع فأن مركز التأثير يكون بيده. أما ما يتعلق بالهدف السياسي ،فهو تمتين العلاقات السياسية للبلد المضيف للاستثمار وحكومة البلد الأم، ولكن المخاوف في البلد المضيف (مثل ما هو معروف) تكمن في حجم قوته وبقدر ازديادها، سيتدخل بشكل وبآخر على القرارات السياسية في البلد. أما الهدف البيئي: فإن الاستثمار الأجنبي يعمل على أبعاد مخلفات التصنيع ذات التأثير على البيئة من البلد الأم إلى البلد المضيف. غير أن الفساد الإداري والمالي الجاري في العراق يسهم في عرقلة قدومه (رغم ما تضمن قانون الاستثمار رقم 13 لعام 2006 من مزايا وضمانات لصالح الاستثمار الأجنبي) فهو يؤدي إلى تقويض حجم الاستثمارات الأجنبية ويساهم بشكل كبير إلى خلق تشوهات في ميدان العلاقات مع هذه الشركات (هذا إذا افترضنا أن الشركات الأجنبية ذات سجل نظيف) ففي دراسة أجراها البنك الدولي حول العراق "وجد أن 62%من الشركات قالت أن الفساد كان العقبة الرئيسية أمام القيام بالأعمال التجارية هناك" وأن لجنة النزاهة قدرت حجم الأموال المفقودة بين أعوام 2003 – 2008 بلغت 18 مليار دولار.في حين قامت دراسة ممولة من صندوق النقد الدولي في 2001-2010 أشارت فيها أن 65 مليار دولار قد تم تسريبها خارج العراق وفي عام 2013 يعتقد ديوان الرقابة المالية أن ما يقرب من 40 مليار دولار من الأموال غير المشروعة تغادر البلاد كل عام وبصرف النظر عن الأرقام الفلكية وطبيعتها.

غير إن وجود الرشوة وانتشارها تدفع باتجاه ترغيب وجلب الشركات ذات السجل المتدني أو السيئ دولياً[1]، فهي تساهم في عرقلة الشروط المناسبة والصحيحة، وفي تدني تحقيق الأهداف المرسومة تباعاً، ونقل معدلات الهدر وظاهرة الفساد من جهة أخرى، فالفساد عدو التنمية كما يشار "لأن المستثمرون المحليون والأجانب يتخوفون من التكاليف التي لا يمكن التنبؤ بها. كما أن المستثمرون المحتملون يدركون من خلال مشاهدتهم ومتابعتهم للانتشار الواسع للفساد. أن القانون ينتهك ولا يحترم وبالتالي فأن الحفاظ على حقوق الملكية يصبح أمراً غير مضمون. الأمر الذي يجعل الاستثمار في هذا البلد محاطاً بالمخاطر، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار ومن ثم انخفاض معدلات النمو"، وهو ظاهرة معقدة تتداخل فيها قضايا السياسة والإدارة والمال.وعليه يفترض بالقيادة السياسية(صاحبة القرار) متابعتها بدقة والعمل على عدم انتشارها، وكشفها المبكر، وبالتالي يمكن تطويقه، ولكي نصل إلى ذلك نشير إلى النقاط التالية :

1- في الجانب السياسي إعادة النظر بالمحاصصة الطائفية والفئوية وبناء النظام على التعددية السياسية وفصل السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية وضمان حرية التعبير .
2- حصر ثروات كبار المسئولين وتحديد مصادرها من قبل الأجهزة الرقابية وأن يتحقق ذلك قبل تولي المسؤولية العامة.
3- وضع المعايير المحاسبية الدولية قيد التطبيق في الإفصاح المالي، وفوائده بالنسبة للمستثمرين والمالكين والممولين وحاملي الأسهم، وغيرها من الجهات الحكومية والقطاع الخاص وضمن الشركات المعولمة، وكذلك المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين .
4- أنشاء أجهزة رقابية فعالة ذات صلاحيات واسعة. تتمتع باستقلال تام بعملها،وتعد تقاريرها بشكل دوري وعلني للمواطنين وبالتعاون مع المؤسسات الإعلامية .
5- تطوير المصارف والمؤسسات المالية وتحقيق استتباب أمني واستقرار سياسي.
6- تحسين المستوى المعيشي للعاملين في الدولة.وإصلاح البنية التحتية من كهرباء ومياه وطرق وجسور ووسائل الري وتعبيد الطرق أو صيانتها ما بين المحافظات أو بين العراق وبين دول الجوار لتسهيل عملية المرور"الترانزيت" .
7- تأسيس أو تعزيز لجنة أو هيئة للمقاييس ومراقبة الجودة والصلاحية ومكافحة مظاهر التزوير في علامات المنشأ والصناعات المقلدة.
8- الابتعاد عن الروتين في التعامل وسيادة القانون وعدم تجاوزه بأي شكل من قبل أفراد المجتمع ويتساوى هنا في المسائلة المسئول والمواطن العادي.

9- نشر الوعي الاجتماعي والسياسي والتأكيد على القيم الأخلاقية والإنسانية عبر المؤسسات المختصة في التربية والإعلام والثقافة، وإعطاء دور بارز لمؤسسات المجتمع المدني والنقابات العمالية والمهنية.

المبحث الثالث .

تجارب دول نامية

1- تجربة سنغافورة[1]

ضمن منطق محاربة الفساد فقد قمنا، بأعداد تجارب الدول التي يمكن الاستفادة منها في هذا المجال، وتأتي تجربة سنغافورة التي كانت تحمل لقب الدولة الأكثر فساداً في العالم.أصبحت خلال الثلاثين سنة الأخيرة،وبشهادة كل الدول والمحللين الاقتصاديين وغيرهم. الدولة الأقل فسادا على المستوى العالمي وفق معايير منظمة الشفافية العالمية. فهي تأتي في مصاف الدانمرك وفنلندا ونيولاند والسويد "لاحظ الجداول لمنظمة الشفافية المرفقة مع البحث"، فقد نجحت إدارة الدولة في مجتمع متعدد الأعراق وقليل الموارد الطبيعية. أن تنتقل إلى مجتمع متطور يقدم أفضل الخدمات لمواطنيه، فكيف تجاوزت هذه الدولة ذلك؟ تشير التجربة إلى إن النظام في هذه الدولة،أنطلق من "إرادة سياسية واضحة" بعد استقلاله عن ماليزيا، واستطاعت هذه الإرادة أن تضع منهجاً يقوم على عدة مرتكزات وإجراءات منها:

1- التركيز على وجود قوانين صارمة، وضمان سيادتها وعدم التفريط أو التساهل إزاءها. مع العمل على استقرار أجهزة الدولة، واتصافها بالنزاهة والكفاءة والانضباط .
2- تحديد وترتيب الأولويات وتحديد المصالح الأولى، ومن ذلك ألا تعارض المصلحة العامة مع المصلحة الشخصية، أو الحريات والحقوق الفردية، ووضعت قوانين جنائية ذات أفق موضوعي وأجرائي، وعدم تعارض الحريات الفردية مع موجبات التنمية الاقتصادية.
3- تبنت نظام حكم قانوني محدد، من خلال دراسة القوانين وكيفية تطبيقها واستخلاص الإشكاليات الناتجة عنها.
4- كما اهتمت الدولة في الاستفادة من الحالات والمشاكل للدول الأخرى، وعلى هذا الأساس اتخذت الرؤيا والأفكار لمحاربة الفساد باتجاهين: سياسة الوقاية وسياسة مكافحة الفساد:

[1] أعدت التجربة من المؤلفات التالية 1 - د.رمزي زكي –محنة الديون – مصدر سابق 2 –جارلس وولف جونير- الاقتصاديات العالمية منذ أزمة جنوب شرقي آسية ترجمة د.هناء الخفاجي-دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد 2007 . 3-مقالة د.الهادي علي بو حمره بعنوان قراءة في التجربة السنغافورية في مكافحة الفساد منشورة على الانترنيت .

- كما أظهر جارلس وولف جونير في مؤلفه المذكور بأنه لا توجد قيم آسيوية فريدة تختلف عن بقية المجتمعات الأخرى راجع الفصل السادس عشر ض123- 128 . وهو أيضاً إجابة لما طرح في مشكلة البحث .

أ- سياسة الوقاية : ذات النطاق الواسع التي تشمل سياسة التوعية، وتأمين الضبط الاجتماعي وذلك يتطلب سن عدة تدابير منها:

1- الفصل بين الوزارات وإدارة التنفيذ حيث يتولى عملية التنفيذ في الغالب هيئات ومؤسسات تنشأ بقانون ومن شأن ذلك تفريغ الوزارة من سلطة التنفيذ وإفراغها ما يمكن أن يترتب عليه من فساد ولا يبقى للوزارة ألا التفكير الاستراتيجي المتوسط وبعيد المدى.
2- رفع رواتب الموظفين في الدولة بشكل يجعل منها كافية لتوفير مستوى حياة كريمة ودفع أجور مرتفعة أهم رادع للفساد.
3- تبسيط الإجراءات الإدارية والحد من المستندات المطلوبة للحصول على الخدمة، مع وضع معايير ومواصفات دقيقة يستند عليها الموظف في أداءه لعمله.
4- تركيز الاختصاص في جهة معينة من أجل تركيز المسؤولية، وتوحيد الجهة المختصة بمنح الترخيص في مجالٍ معين. .
5- الحد إلى أكبر قدر من تعامل الموظفين بالمال في الرسوم والغرامات،والبديل الدفع الكترونيا لأن التقليل من لمس الموظف للمال. يوفر الجهد والوقت ويقلل من الفساد، مع توفير نقاط لتعليم الناس كيفية الدفع الالكتروني وتوسيع تقديم الخدمات بالطرق الاليكترونية.
6- إيجاد أنظمة شفافة تؤدي إلى التقليل إلى حدٍ كبير من الأسرار. التي يملكها الموظف العام بسبب وظيفته، وذلك بوجود نظام واضح المعلم ومفتوح للمشتريات الحكومية. يمكن الاطلاع عليه من خلال مركز الأعمال الاليكترونية. وفي نفس الإطار نشر إجراءات العقود الإدارية ونتائجها عبر الانترنيت.
7- الفحص المسبق للحالة الاجتماعية للأفراد قبل التوظيف، والحد من نشر ظاهرة الفساد ومن الحديث عنها في الوسط الاجتماعي. دون وجود أدلة واضحة جنائية تعبر عن الجريمة بحد ذاتها.
8- حظر استعمال الصفة في الأماكن التي تقدم خدمات، بالنسبة للقضاة وأعضاء النيابة العامة والموظفين العاملين كافة.
9- تحديد مدة ستة أشهر للمحكمة لكي تفصل في القضايا المعروضة عليها وعدم التأجيل لتاريخ يتجاوز هذا الأجل .

ب- السياسة الجنائية لمكافحة الفساد: فالمشرع في هذا البلد وضع تشريعاً خاصاً بمكافحة الفساد توسع في تجريم الفساد ومن ذلك تجريم الرشوة في القطاعين العام والخاص واعتبار عدم أبلاغ الموظف عن جريمة عرض الرشوة عليه جريمة مستقلة. ونص القانون على جرائم الفساد بجرائم واسعة شبيهة بجرائم

الماسة بأمن الدولة، ونص القانون على عقوبات السجن والغرامات المرتفعة والمصادرة والرد مع استبعاد التداخل بين العقوبات في حالة التعدد .

- وضع هيئة تكون تابعة لرئيس الوزراء ويعين أعضاءها بقرار منه تتولى دون غيرها جمع الدلائل والتحقق في قضايا الفساد وإعطائها صلاحيات واسعة .
- استبعاد الحصانة الإجرائية بحيث يمكن أن يباشر التحقيق، وترفع الدعوة الجنائية ضد كلٍ من تتوافر دلائل على ارتكابه جريمة من جرائم الفساد، وترفع الدعوة الجنائية في مواجهته دون أن يتوقف ذلك على إذن جهةٍ ما. مع الالتزام مع المحاكمات العلنية والأحكام الصادرة يجب أن تنشر ويطلع عليها الجمهور.
- عند التحقيق في قضية من قضايا الفساد يجب أن يتعدد المحققون،بحيث لا يجوز أن يتولى القضية محقق واحد، لضمان الشفافية وعدم التأثير عليه .

2- تجربة فنزويلا[1]

تشير المصادر إلى إن ثلثي الشعب الفنزويلي. كان يعيش تحت خط الفقر بالرغم مما يزخر به البلد من الثروات النفطية والمعدنية، وهو ما يعني، إن الملايين من الفنزويليين، يعانون الجوع والأمية والبطالة وانعدام المساواة. وإن الأزمة الاقتصادية التي عصفت في البلاد، منذ أواسط الثمانينات بسبب انخفاض أسعار النفط وارتفاع الفائدة. في بلد يعتمد أساساً على تصدير النفط والاقتراض من الخارج، وقد فاقم الأزمة استشراء "الفساد" وهيمنة طغمة حاكمة مرتبطة بالشركات متعدية الجنسية. تتعامل مع الوطن "كبقرة حلوب" لا تعنيها المصالح الوطنية. كل ما يعنيها كيفية الحصول على الأرباح، وتحويلها لحساباتها المصرفية في الخارج. سواء عبر نهب القطاع العام أو القطاع الخاص. خلال عقود من تداول السلطة في البلاد،(بشكل ديمقراطي تماماً مابين حزبين كبيرين مسيطرين أحدهما اشتراكي - ديمقراطي، والثاني مسيحي محافظ)، لا يؤثر على النخبة الحاكمة، بشكلها المحلي والأجنبي، أي من الحزبين يستلم الحكم .. كما لوحظ تورط المسئولين الحكوميين بقضايا الفساد المالي والإداري، وتهريب المال العام للخارج، ولا يتوقف ذلك عن حدود خسائر الخزانة العامة لتلك الأموال. أو ما يترتب عليها من فوارق اجتماعية أو في خلق شرائح طفيلية لا يهمها ذلك كما ذكرنا،وإنما الأمر يتعدى هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج، وغسيلها في استثمارات خارجية قانونية في البلدان الحاضنة لتلك الأموال. بل يؤدي إلى أضعاف وضعضعة قيمة العملة الوطنية "قيمة البوليفار" الفنزويلي والدفع به نحو الانهيار، وكانت حصيلة ذلك ارتفاع معدلات الديون الخارجية والداخلية. حيث قدر حجم الدين الخارجي بـ (2. 27) مليار

[1]- يراجع مؤلف د.عباس الفياض الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي مصدر سابق ص 229

دولار، أما الدين الداخلي بـ (3. 15) مليار دولار أي بحدود (43) مليار دولار حسب بيانات عام 2005. هذا بالإضافة إلى تكلفة الدين العام السنوي التي تبلغ بضعة مليارات من الدولارات كأقساط وفوائد. واستطاعت الحكومة أن تضع نهاية لحكم الفساد في فنزويلا .

وهكذا جاءت الثورة البوليفارية[1] في فنزويلا ضد برامج التصحيح الاقتصادي. الذي فرضته المنظمات الدولية كـ "صندوق النقد الدولي والبنك الدولي"، وضد خصخصة القطاع العام وبيعه للأجانب بأبخس الأثمان، وضد توغل الشركات متعدية الجنسية، وضد تحرير السوق والتجارة الحرة، وضد تهميش الفقراء اقتصاديا وسحق الطبقة الوسطى،فماذا عملت الدولة الجديدة من إجراءات تخدم المواطنين عموماً

1- سن الدستور، ونجاح الدستور الجديد في الاستفتاء العام بنسبة 72% وتغير أسم البلاد.

2- تم التأكيد على تأسيس جمهورية وبناء مجتمع تشاركي فاعل ومتعدد السلالات والثقافات في دولة عادلة ولا مركزية عادلة .

3- ترسخ قيم الحرية والاستقلال والسلام والتضامن .

4- تعايش كل الأقوام والأجناس على أرض موحدة في ظل سيادة الأمة والمشاركة الشعبية. أنشاء سلطة المواطنة والسلطة الانتخابية إلى جانب السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والفضائية.

5- محاربة الفساد والمفسدين والقيام بإجراءات الفصل،التي شملت 12ألف أداري وفني وعامل في شركة النفط الوطنية.أي حوالي 30% من المتلاعبين بأمور الشركة، وممن أساءوا للدولة.

6- محاربة الفساد الضريبي بقوة ومحاربة التهرب الضريبي من قبل الشركات المتعدية الجنسية ومتابعة أستحصال مبلغ مليار دولار من ضرائب قديمة ضد الشركات مستحقة.

7- وضع قيود مشددة على التداول بالدولار.

8- أجراء إصلاحات بنيوية في النظام الاقتصادي في "الصناعة والزراعة" ، ومواجهة الفساد والهدر في المؤسسات الإنتاجية الكبرى في البلاد. مثل شركة النفط الوطنية ومصانع الحديد والألمنيوم، وتقويض عمل مجموعة المستفيدين والوسطاء لمصالحهم الخاصة، المرتبطين بالشركات الأمريكية ذات المصالح الاحتكارية.هذا ولا تزال المعركة ضد الفساد المحلي على أشدها لغرض نزع السلطة السياسية من الفاسدين.

[1]- تسمى الثورة الفنزولية بالثورة البوليفارية ، تيمناً ب باسم الثائر سيمون بولفار، الذي ولد 1783 – 1830 والذي أقسم على تحرير وطنه واستقلاله ، وحرر أغلب دول أمريكا اللاتينية من الاستعمار الاسباني ودعي إلى توحيد أمريكا اللاتينية ، وأعاد شافيز إلى تسمية البلاد رسمياً في الدستور عام 1999 – جمهورية فنزويلا البوليفارية.

(من دون الدخول في التفاصيل) فأن استطلاعات للرأي العام، أشارت إلى التحول الكبير نحو العدل الاجتماعي. فقد أفادت "دانا أناليسيس" كبرى منظمات الاستطلاع في عام 2006 بأن الدخل الحقيقي لشريحة أغنى 5% من السكان قد أنخفض بنسبة 28% منذ مجيء "تشافيز" إلى السلطة. أما الشريحة الأفقر التي تشكل 60% فقد زاد دخلها الحقيقي 28%. وجرت عملية اهتمام في مسألة التعليم "محاربة الأمية في البلاد" والخدمات الصحية والاجتماعية للطبقات الفقيرة.نجح تشافيز في معركته الاقتصادية بفرض القرار المحلي حيث أنه ورث اقتصادا يعاني من الفقر والبؤس وانعدام المساواة والفساد، وتمكن في فترة قصيرة نسبياً من تحسين ظروف المعيشة كما جرى الحديث عنها من خلال سياسات الإصلاح الزراعي وتسهيل الإقراض للمؤسسات الصغيرة والقيام بمشاريع ضخمة لتحسين وتوسيع التعليم الحكومي والصحة العامة وتوزيع الغذاء على الفقراء، وعلى إستراتيجية تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة مع محاولة عدم تخويف المستثمرين في القطاع الخاص، وجعل الاقتصاد في خدمة الشعب بدلا من جعل الشعب في خدمة الاقتصاد.

ب- كيف نحارب الفساد

استعرض البحث أهم مفاهيم الفساد المالية والإدارية والسياسية والاجتماعية وغيرها، وسلط الضوء على أهم آلياته، ويهدف بذلك إلى تذكير جميع الجهات ذات الشأن في سلطة القرار. إلى مخاطره ونتائجه الكارثية على الاقتصاد الوطني بشكل خاص، والمجتمع العراقي بشكل عام. ومن أجل ذلك يضع البحث بعض الأفكار التي تدفع باتجاه "النزاهة الصارمة" التي قد تساعد في الحد منه، وحفظ ما تبقى من المال العام، وضر بقوة المثل والبداية منها الجهات العليا في رأس الهرم، وتكثيف الجهود لتطويق"الكارثة" والسيطرة عليها، وقبل أن نبدأ في محاربة الفساد. علينا أن نعرف أين العراق من تقارير منظمة الشفافية الدولية "رغم الملاحظات المشار لها من قبل".

1- تقارير منظمة الشفافية الدولية :

تمنح المنظمة من خلال مؤشر مدرك الفساد، كل دولة درجة تتراوح مابين الصفر وعشرة درجات، بمعنى أن الدولة التي تحصل على عشرة درجات، فتقديرها نظيف وخالي من الفساد. أما الدول التي تحصل على تقدير أقل من خمس درجات، فهذا يعني أن جميع الأعمال والصفقات والمشاريع في هذه الدول خاضعة للفساد بأنواعه.وتعتمد المنظمة على عينة من الدول يتم اختيارها سنوياً تطرح بعض الأسئلة لاستقصاء الحقائق حول سوء استخدام السلطة والمسؤولية لتحقيق مصالح ذاتية على حساب المال العام أو على حساب أموال الشركات بالنسبة للقطاع الخاص .وتعتمد المنظمة في تقصي معلوماتها على شبكة المصادر والمعلومات من المؤسسات تعتمد على استطلاعات واستبيانات ميدانية أو مسوحات معينة

ومحددة لهذا الغرض مثل البنك الدولي، المجموعة الدولية لتطوير الإدارة والمجموعة الدولية للتجارة،المنتدى الاقتصادي العالمي،وحدة الاستخبارات التابعة لمجلة الأيكونوميست، مركز أبحاث الأسواق الدولية، مجموعة استشارات الأخطار السياسية والاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة .كما مبين في الجداول اللاحقة . - أن تقرير منظمة الشفافية الدولية يشير إلى أن العراق يقع في أسفل الدول في العالم، وفي نسب متزايدة فيما يخص قيمة مدركات الفساد، خلال الفترة الممتدة من سنة (2003 حتى عام 2012) كما"يوضحه الجدول" حيث يحتل حسب الجدول على المستوى العالمي. الترتيب 169 عام 2012 وكان عام 2011 يحتل المركز رقم 175 وتأتي بعده فقط السودان والصومال، وفي المركزين 173 و 174 على التوالي . في حين تربعت كلُ من الدنمارك وفنلندا ونيوزلندا والسويد المركز الأول،وتأتي سنغافورة في المركز الثاني. أما على مستوى البلدان العربية. فيأتي ترتيب العراق العشرين وتأتي بعده أيضاً السودان والصومال على التوالي. كما يوضحها الجدول "المعد من قبل البحث" في حين تتقاسم ،كل من الأمارات وقطر الأول عربياً والمركز27دولياً، وموقع العراق خطير جداً بكل معنى الكلمة .

المعلومات التي يوفرها تقرير مدركات الفساد المنشورة سنوياً. بغض النظر عن المبالغة أو عدمها فأنها توفر معلومات،لأصحاب القرار أو الجهات المعنية. في التخطيط وللباحثين الاقتصاديين العديد من المعطيات الهامة والمفيدة.إذ تقدم هذه مادة رقمية وكمية يمكن التعامل معها.أما بالنسبة للبحث المطروح، فأنها دعمت المفاهيم والأفكار التي وردت في مشكلته وفرضياته .

- تقدم المؤشرات كيف تغيرت معايير النزاهة في الإدارات الحكومية وفي القطاع الخاص كثيرا في السنين الماضية وفي دول (متقدمة ونامية) ولم تعد مشكلة الفساد متجذرة في دول دون غيرها. إذ يلاحظ كيف انتقلت بلدان من مواقع متوسطة ومتدنية في الفساد إلى مصاف الدول المتقدمة مثل سنغافورة،هونغ كونغ، باربيدوس،تشيلي، بهامس، ألأرغواي، كوريا الجنوبية، الأمارات العربية المتحدة، قطر..الخ "لاحظ الجدول" وغيرها تمكنت من تحسين معدلاتها كما في أستراليا ونيوزلندا وهنكاريا وأندنوسيا..الخ وعلى المعنيين أن يبدءوا من حيث انتهى الآخرون.
- المعايير العالية للدول التي تعكسها التقارير الواردة تقدم تطبيقات أحسن وأفضل لمعايير النزاهة والعكس بالعكس صحيح، "ولا ينبغي كما يقول الباحث" وولف غالغ

كاسبر"[1]النظر إلى المقارنات الزمنية للفساد بشكل تقريبي بسبب التغيرات المنهجية المتبعة وطبيعتها الذاتية.

- أن التقارير تعطي انطباعاً بأن الدول النزيهة تكاد تنحصر معظمها في الدول الأكثر تطوراً في حين أن الدول التي يكثر فيها الفساد عادة ما تكون من الدول النامية. مما يعطي انطباعاً بتفاعل بين شيوعا لفسادً للحكام وتدني المستوى المعيشي للمواطنين من ذوي الدخول المتدنية وبينهم وبين العائشين تحت مستوى الفقر وهذا ما تقرب منه البحث.
- مؤشرات مدركات الفساد المتصاعدة في العراق من2003حتى 2012.تعطي اعتقاداً استعصاء القضاء على الظاهرة، وبالتالي يصعب القضاء على حالة الفقر في البلاد. حتى لو جرى التصميم والعزم في أدارة المؤسسات الحكومية والخاصة بأفضل الطرق.إذ لا يمكن إلحاق الهزيمة بالفساد أذا كانت الأعراف الاجتماعية والسياسية، تتقبل وتشجع على تعاطي الرشوة وتحرص عن الدفاع عن منتسبيها ونخبها بفعل المحاصصة والمناطقية وتعتبر السياسية "حلبة للثراء".
- يشير بعض الاقتصاديين والباحثين الاجتماعيين، أن البلد الغني بالموارد الطبيعية وبخاصة النفط والغاز يعزز الفساد المالي والإداري. مما يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والفشل الحكومي.. كما أن المعونات الأجنبية أخذت ذات المنحى فقد عززت الفساد وما قدم للعراق لم ينمي الاقتصاد وإنما أدى إلى تقوية النخب الفاسدة، وهذا ما جرى الحديث عنه في البحث وما تشير الجداول التالية 1،2،3،4 .

[1]-البروفسور الفخري للاقتصاد في جامعة نيو ساوث ويلز البريطانية وزميل أقدم في مركز الدراسات المستقلة .

منظمة الشفافية الدولية / جدول (1) لمدركات الفساد العالمي وموقع العراق بين الدول 2012

Country Rank	Country / Territory	CPI 2012 Score	Surveys Used	Standard Error	90% Confidence interval		Scores range		Data sources												
					Lower	Upper	MIN	MAX	AFDB	BF (SGI)	BF (BTI)	IMD	ICRG	WB	WEF	WJP	EIU	GI	PERC	TI	FH
1	Denmark	90	7	2.0	87	93	83	98		89		95	98		86	89	88	83			
1	Finland	90	7	3.0	85	95	83	100		89		90	100		91	87	88	83			
1	New Zealand	90	7	2.2	87	94	83	98		97		88	98		92	86	88	83			
4	Sweden	88	7	1.9	85	91	82	97		97		85	89		82	89	88	83			
5	Singapore	87	9	2.1	83	90	79	99			79	91	79		88	84	88	83	87	99	
6	Switzerland	86	6	2.6	81	90	73	90		89		90	89		85		88	73			
7	Australia	85	8	1.1	83	86	80	89		81		87	89		80	83	88	83	86		
7	Norway	85	7	1.6	82	87	78	89		81		78	89		85	88	88	83			
9	Canada	84	7	2.2	80	87	74	89		89		83	89		79	74	88	83			
9	Netherlands	84	7	2.0	81	88	73	89		73		86	89		84	87	88	83			
11	Iceland	82	6	4.1	75	89	71	98		89		80	98		81		71	73			
12	Luxembourg	80	6	2.8	75	85	71	89		81		81	89		86		71	73			
13	Germany	79	8	2.3	75	83	73	89		73		81	89		78	75	88	73		74	
14	Hong Kong	77	8	1.9	74	80	69	83				80	79		82	83	71	73	69	82	
15	Barbados	76	3	6.7	65	87	66	88							66		88	73			
16	Belgium	75	7	2.4	71	78	71	89		73		73	89		71	72	71	73			
17	Japan	74	9	2.3	70	78	57	79		57		78	79		79	78	71	73	78	73	
17	United Kingdom	74	8	1.3	72	77	69	81		73		76	69		81	73	71	73		77	
19	United States	73	9	4.1	66	79	50	89		89		77	69		64	69	88	73	76	50	
20	Chile	72	9	2.1	69	76	63	82		65	75	82	79		73	67	71	73		63	
20	Uruguay	72	6	1.5	70	75	69	79			79		69		69	71	71	73			
22	Bahamas	71	3	1.0	70	73	69	73					69				71	73			
22	France	71	8	2.4	67	75	57	79		57		73	79		67	74	71	73		77	
22	Saint Lucia	71	3	0.8	70	73	70	73						70			71	73			
25	Austria	69	8	2.4	65	73	59	79		73		59	79		63	71	71	63		74	
25	Ireland	69	6	3.5	64	75	54	78		65		76	69		78		54	73			
27	Qatar	68	6	6.4	58	79	49	89			49	77	50		89		71	73			
27	United Arab Emirates	68	7	4.3	61	75	54	86			58	75	60		86	68	54	73			
29	Cyprus	66	4	2.4	63	70	62	71					69		62		71	63			
30	Botswana	65	7	1.9	62	68	60	72	62		66		60		60	72	71	63			
30	Spain	65	7	2.9	60	69	52	73		65		58	69		52	73	71	63			
32	Estonia	64	8	3.0	59	69	50	75			75	70	50		64	71	54	63			68
165	Burundi	19	5	2.8	14	23	12	28	17		28			12	15			22			
165	Chad	19	5	2.5	15	23	12	25	25		23			12	16			22			
165	Haiti	19	5	2.8	14	23	11	23			23		12	23	23			11			
165	Venezuela	19	7	2.1	15	22	12	25			15	25	12		14	25	21	22			
169	Iraq	18	4	2.3	14	22	11	21	0	0	19	0	21	0	0	0	21	11	0	0	0
170	Turkmenistan	17	3	2.9	12	22	11	21			19							11			21
170	Uzbekistan	17	6	2.0	14	20	11	22			15			12		22	21	11			21
172	Myanmar	15	4	3.7	9	21	6	21			6		21				21	11			
173	Sudan	13	6	2.9	8	17		21	17		15		12	0			21	11			
174	Afghanistan	8	3	3.3	2	13	1	12			10			12				1			
174	Korea (North)	8	3	3.4	2	13	1	12			10		12					1			
174	Somalia	8	4	2.3	4	12	2	12	2		6		12					11			

Source: Transparency International,(2012) Corruption Perceptions INDEX . Available: http://www.transparency.org/cpi 2012/ in detail-last accessed 10/Aug/2013.

ومما يلاحظ في الجدول أن المؤشر في مستوى مدركات ا لفساد. حسب ترتيب الدول على سلم الشفافية من خلال الأرقام "التي أشير لها من قبل" بين 10الى 0، الأول يشير إلى أن البلد نظيف في حين الرقم الثاني يشير إلى منتهى الفساد،وفي هذا الجدول تم اخذ عينة من 174 دولة تصدرت كل من الدنمارك وفنلندا ونيوزلندا والسويد وسنغافورة الصدارة في حين جاء مركز العراق في الترتيب 169.

منظمة الشفافية الدولية/ جدول (2) مؤشرات مدركات الفساد للدول العربية وموقع العراق منها 2012.

Country Rank	Regional Rank	Country / Territory	CPI 2012 Score		Surveys Used	Standard Error	90% Confidence interval		Scores range		Data sources														
							Lower	Upper	MIN	MAX	AFDB	BF (SGI)	BF (BTI)	IMD	ICRG	WB	WEF	WJP	EIU	GI	PERC	TI	FH
27	1	Qatar	68		6	6.4	58	79	49	89	0	0	49	77	50	0	89	0	71	73	0	0	0
27	1	United Arab Emirates	68		7	4.3	61	75	54	86	0	0	58	75	60	0	86	68	54	73	0	0	0
53	3	Bahrain	51		5	4.1	44	58	36	61	0	0	36	0	50	0	61	0	54	52	0	0	0
58	4	Jordan	48		7	3.1	43	54	36	57	0	0	36	56	50	0	57	50	38	52	0	0	0
61	5	Oman	47		5	7.6	35	60	32	75	0	0	32	0	41	0	75	0	38	52	0	0	0
66	6	Kuwait	44		5	3.9	37	50	32	52	0	0	32	0	50	0	46	0	38	52	0	0	0
66	6	Saudi Arabia	44		5	6.4	34	55	32	69	0	0	32	0	41	0	69	0	38	42	0	0	0
75	8	Tunisia	41		7	2.8	36	45	28	50	40	0	28	0	50	0	42	47	38	42	0	0	0
88	9	Morocco	37		8	3.2	32	43	25	54	40	0	28	0	41	0	54	25	38	42	0	32	0
94	10	Djibouti	36		3	8.6	22	50	23	52	32	0	0	0	0	23	0	0	0	52	0	0	0
105	11	Algeria	34		6	3.3	29	40	20	42	40	0	36	0	31	0	20	0	38	42	0	0	0
118	12	Egypt	32		7	3.1	27	37	17	44	17	0	32	0	31	0	28	44	38	32	0	0	0
128	13	Lebanon	30		6	2.3	27	34	23	38	0	0	23	0	31	0	24	35	38	32	0	0	0
123	14	Mauritania	31		5	3.5	25	36	23	42	32	0	32	0	0	23	23	0	0	42	0	0	0
133	15	Comoros	28		3	7.5	15	40	17	42	17	0	0	0	0	23	0	0	0	42	0	0	0
144	16	Syria	26		5	2.7	22	31	19	32	0	0	19	0	31	0	29	0	21	32	0	0	0
150	17	Eritrea	25		4	9.2	10	40	12	52	17	0	19	0	0	12	0	0	0	52	0	0	0
156	18	Yemen	23		6	2.2	20	27	16	31	0	0	28	0	31	23	16	0	21	22	0	0	0
160	19	Libya	21		6	4.0	14	27	2	31	2	0	28	0	21	0	31	0	21	22	0	0	0
169	20	Iraq	18		4	2.3	14	22	11	21	0	0	19	0	21	0	0	0	21	11	0	0	0
173	21	Sudan	13		6	2.9	8	17	0	21	17	0	15	0	12	0	0	0	21	11	0	0	0
174	22	Somalia	8		4	2.3	4	12	2	12	2	0	6	0	12	0	0	0	0	11	0	0	0
-	-	Palestine	v																				

الأعداد للباحث: على ضوء معطيات منظمة الشفافية الدولية لعام 2012

يشير الجدول رقم (2) إلى أن قطر والأمارات العربية المتحدة جاء ترتيبهما العالمي رقم 27 وتصدرتا الأول على قائمة الدول العربية في حين أحتل العراق عالمياً رقم 169 وعربياً 22 ويأتي بعده كلاً من السودان والصومال.للمعلومات فقط "حسب منظمة الشفافية العالمية الصادرة عام 2005 أن ثلث الفساد المالي مركزه البلدان العربية. إذ جاء في التقرير أن حجم الفساد المالي في العالم يقدر بألف بليون دولار أي تريليون دولار أمريكي منها 300 مليار- بليون في البلدان العربية وهذا معناه يساوي ثلث الفساد العالمي، وإذا أضفنا له البلدان الإسلامية الأخرى. فأن حجم الفساد يتجاوز نصف الفساد العالمي.. وهنا الفساد تحصره منظمة الشفافية العالمية فقط في القطاع العام" ينحصر في سوء استعمال الوظيفة في القطاع العام من اجل مكاسب شخصية، فكيف لو تحدث التقرير عن أنواع الفساد الأخرى، الأخلاقية والبيئية والإدارية والتعسف في استغلال السلطة ومواقع المسؤولية والاجتماعية.

منظمة الشفافية الدولية /جدول(3)مدركات الفساد في العراق من 2003 -2012.

YEAR	Country Rank	Country / Territory	CPI 2012 Score		Surveys Used	Standard Error	Scores range	
							MIN	MAX
2012	169	Iraq	1.8		4	2.3	1.1	2.1
2011	175	Iraq	1.8		4	0.09	2.0	1.5
2010	175	Iraq	1.5		3	0.4	1.2	1.9
2009	176	Iraq	1.5		3		1.2	1.8
2008	178	Iraq	1.3		4		1.1	1.6
2007	178	Iraq	1.5		4		1.3	1.7
2006	160	Iraq	1.9		3		1.6	2.1
2005	137	Iraq	2.2		4		1.5	2.9
2004	129	Iraq	2.1		4		1.3	2.8
2003	113	Iraq	2.2		3		1.1	3.4

الأعداد للباحث: على ضوء معطيات منظمة الشفافية الدولية لعام 2012

من خلال الجدول رقم(3) يلاحظ أن العراق غارقاً في مؤشرات الفساد منذ 2003 حتى 2005 وأزداد توغلا من 2006 حتى 2012 نظراً لتزايد المؤشر بمقاييس خطيرة في الفترة المذكورة. مما يؤكد على الأختلالات الكارثية في ميدان الفساد المالي والإداري وغسيل الأموال ونهب للمال العام وما يشكل ذلك من أرقام فلكية وكارثة حقيقة اقتصادية واجتماعية وتنموية وبيئية تناولها البحث بدقة.

منظمة الشفافية الدولية / جدول(4) مدركات الفساد في سنغافورة من 2003- 2012

YEAR	Country Rank	Country / Territory	CPI 2012 Score		Surveys Used	Standard Error	Scores range	
							MIN	MAX
2012	5	Singapore	8.7		9	2.1	7.9	9.9
2011	5	Singapore	9.2		12	0.13	9.5	8.1
2010	1	Singapore	9.3		9	0.2	8.9	9.5
2009	3	Singapore	9.2		9		9	9.4
2008	4	Singapore	9.2		9		9	0.3
2007	4	Singapore	9.3		9		9	9.5
2006	5	Singapore	9.4		9		9.2	9.5
2005	5	Singapore	9.4		12		9.3	9.5
2004	5	Singapore	9.3		13		9.2	9.4
2003	5	Singapore	9.4		12	0.1	9.2	9.5

الجدول من أعداد الباحث على ضوء معطيات منظمة الشفافية الدولية .

*مما يلاحظ في الجدول أن سنغافورة (العينة المطروحة في البحث) حافظت على ترتيب مركزها الممتاز في سلم مدركات الفساد عالمياً، وهو مؤشر وتجربة ناجحة لمحاربة الفساد المالي والإداري، والحفاظ على التنمية بالإمكانيات المتواضعة بالمقارنة مع إمكانيات العراق.*أصدرت هذه الدولة "قانون مكافحة الفساد"عام 1959 أي قبل تأسيس منظمة الشفافية الدولية بعقود وحافظت على سجلها النظيف في هذا الميدان "بعد أن كانت الأسوأ عالمياً".في الثمانينات،ولم تتأثر ألا قليلاً بالأزمة التي أصابت النمور الآسيوية في نهاية التسعينات 1997-1999كما يشار لها.*لا توجد إحصائيات وأرقام تحت تصرف البحث حول العراق في الفترة المذكورة، ليتسنى له المقارنة أو يصل إلى قراءات أولية على الأقل،عن كمعدد من السنين يحتاج العراق ليصل إلى مصاف سنغافورة،فيما لو أتخذ نفس الإجراءات التي قامت بها تلك الدولة .

2 - مقاربة أولية للحل

قدم البحث تجربتين مختلفتين لدولتين تعد من الدول النامية التي استطاعت مكافحة الفساد، وتحديداً تجربة سنغافورة. التي كانت إلى عهد ليس ببعيد ذات سجل سيء، و الإمكانيات البسطة بالمقارنة مع إمكانيات العراق الاقتصادية. والتجربة شاهدة حديثة على قدرة الدول، على تسخير إمكانياتها المتوفرة من أجل تحقيق انجازات هامة، وغير مطروقة تجعل الآخرين يقفون احتراما لها للوقوف بوجه الفساد وتصبح قدوة يحتذي بها في هذا المجال.وبمثل ما ذهب أليه التجربة المذكورة، نعتقد أن المجتمع العراقي يحتاج لأن يكون محصناً ضد الممارسات الفاسدة مثلما "يحتاج الجسم البشري لاكتساب المناعة ضد المكروبات والفيروسات" وذلك لا يكون ممكناً إلا ببناء أسس قوية للمؤسسات وتشريعات قانونية فاعلة وتنمية ثقافية مجتمعية تستهجن الفساد، ومتى ما توفرت "الأرادة والعزيمة" ونهج المعنيين في سلطة القرار نهج الدول التي سبقتنا في هذا الميدان.الأخذ بتجارب الدول التي نجحت بمكافحة الفساد، وذلك ليس فقط بالاعتماد على المؤسسات الحكومية وإنما أشراك المؤسسات غير الحكومية "منظمات المجتمع المدني والنقابات" الفاعلة منها، وتوفير نوع من الثقة وعدم التدخل الحكومي في شؤونها. لأنها منظمات مستقلة عن الأجهزة الحكومية، والاستفادة من خبرتها الفتية في ميدان كشف الحقائق.فيما يتعلق بحقوق الإنسان وفي مكافحة الإرهاب وفي رصد التجاوزات الانتخابية وفي غيرها ،والتعاون معها هنا في ميدان محاربة الفساد وتخليص البلاد منه.فالحملة التي بدأتها الحكومة ضد الفساد مع كل ما فيها لم تجدي شيئاً يذكر، ونقترح على أصحاب القرار أذا توفرت الجدية والمسؤولية والإرادة "مسئولين وأفراد المجتمع" أن يعجلوا بإصدار "قانون مكافحة الفساد"، كما فعلت سنغافورة من قبل، وأن يتزامن ذلك مع رفع رواتب الموظفين

والعمال من ذوي الدخل المحدود والعاملين في الضرائب والجمارك والعقارات، وتأهيل مستوياتهم التعليمية والتكنولوجية في مستوى تقديم الخدمات. وذلك بالتركيز على حزمة من القوانين الصارمة "طاردة للفساد" وضمان تطبيقها الفعلي على الجميع بدون استثناء. وتوفير استقرار أمني وخدمي وبناء الدولة واستكمال مؤسساتها من خلال :

الجانب السياسي

أعادة النظر بالأداء الحكومة السياسي، وإصلاح الدوائر المالية والإدارية . لكي تتكمن في الحد من الفساد، والعمل على التصرف الرشيد ورفع مستوى الأداء في العمل ووضع الإنسان المناسب في المكان المناسب وأتباع الحكم الصالح في إدارة مؤسسات الدولة المستند إلى سيادة القانون والشفافية والمسائلة والمحاسبة والعدالة والكفاءة والمشاركة،وكل ما يتعلق بالنهوض بالقطاعات الاقتصادية والتدخل التشريعي الذي يتضمن القوانين التي تشدد العقوبات على الممارسات الفاسدة في التعامل مع المال العام.وأن يواكب ذلك حزمة من القوانين الخاصة بالشفافية وإتاحة المعلومات لجميع المواطنين . أن يكون المسئولين الحكوميين قوة مثل في النزاهة، وضرورة محاسبة المتهمين منهم بقضايا الفساد وفق القانون، ويشكل ذلك تحدياً وطنياً وشعبياً لمدى جدية الحكومة في محاربة الفساد .

الجانب الاقتصادي

انتهاج سياسة رشيدة تقوم على قيم الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمالية المتاحة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. مراقبة مظاهر النشاط الاقتصادي للقطاعات المختلفة (الأسواق، المصانع أو المعامل التي لا تزال تعمل) وإعادة النظر بالسياسة العامة للتوجهات الاقتصادية الحالية. وإيجاد الحلول للمعوقات التي تقف ضد الصناعة الوطنية، ومراعاة الأسعار وبخاصة للسلع الضرورية، وتحسين البطاقة التموينية على الأقل في الوقت الحاضر، لأنها تهم حياة القسم الأعظم من المواطنين تسهيل دخول المستثمرين وتوفير حزمة معلوماتية حول أي من الاستثمارات التي يحتاج لها البلد وما هي الأولويات الحالية والمستقبلية . أيجاد منظومة معلوماتية تسهل على المستثمرين الوطنيين والأجانب الوقت والمال في معرفة أوجه النشاط الاقتصادي المطلوب وتحسين وسائل الدعاية الاقتصادية والاستثمارية وإيصال المعلومات الدقيقة لمراكز الاستثمار الدولية.محاربة أوجه الفساد المنتشرة في الدوائر الحكومية، وبخاصة المؤسسات المعنية في تفعيل أو تثبيط العمل الاقتصادي. كدوائر الضرائب والعقارات والجمارك وإدارات الموانئ العراقية البحرية والبرية والجوية، وإدخال وسائل التكنيك الحديثة وتدريب موظفيها لمواكبة الانجازات العالمية في هذا الميدان.

في المجال القانوني

أ- تجنب القوانين واللوائح المتعارضة والخاضعة لاجتهاد المسئولين وإبعادها عن تأثيراتهم وتفويت الفرصة لاتخاذ القرارات التي تخدم أغراضهم.

ب - التعامل بواقعية وجدية بما ورد من قوانين بالدستور العراقي، التي أكدت على أهمية النزاهة. لكون المال العام له حرمة وقدسية وفقاً للمادة 27، وما أوجبته المادة 3/ 68 من شروط المرشح لرئاسة الجمهورية منها النزاهة، والمادة 83 المتعلقة بالرقابة على السلطة التنفيذية. هذا بالإضافة الكشف عما بذمم الوزراء والمسئولين الكبار قبل استلامهم الوظيفة وكذلك أعضاء مجلس النواب، ورفع المادة 35 من الدستور التي تعطي"حصانة"للموظف إذ لا تسمح للقضاء بمسألة الموظف ما لم تقترن بموافقة مسئولة تثبيت مبدأ الشفافية والمساءلة في حالة عقد الصفقات وتقييم المعايير التي تمت على أساسها ومعرفة فيما إذا تخدم الصالح العام ومدى احترامها لقوانين الدولة وفي حالة إخفاء إي شي معناه التهرب من المساءلة. تحسين رواتب الموظفين والعمال من خلال ربط الرواتب مع ارتفاعات الأسعار والتضخم المالي وهبوط العملة الوطنية "الدينار" إمام العملات الأجنبية .

ج - دفع الرواتب للعاملين في الأوقات المحددة، تلافياً لتقاعسهم عن العمل أو يسقطوا في إغراءات الرشاوى أو تجاوزهم على المال العام وسرقته أو يكونوا عرضة للاختلاس.

د - إصدار قوانين لمكافحة الفساد رادعة وتشديد العقوبات وعدم التراخي في تنفيذها وتقوية النظام القضائي وتعزيز فعاليته وعدم التدخل في شؤونه.

في الجانب السكاني

وضع إستراتيجية شاملة طبقاً لظروف البلاد وبخاصة مع الارتفاعات في عدد المواليد ووضع خطط لاستيعاب القادمين الجدد لسوق العمل وإيجاد معالجة جادة للعاطلين عن العمل بشكل يمكن أن تكون المعيار الحقيقي هي المواطنة مع الاحترام للهويات الفرعية وتثبيت مبدأ الحقوق والواجبات واعتبار مناقشة الفساد أمراً ممكن وتوضيح الفصل بين الفساد كقضية تهم كل السكان و بين التقاليد والثقافة ونشر المعلومات التي تؤكد التأثيرات السلبية للفساد على الاقتصاد وعلى المجتمع وإعادة صياغة ثقافة تعبر عن قيم تنسجم مع الشفافية والنزاهة، وترفض القيم الحالية التي تتبنى المحاباة في تعيين الأقارب وأهل المنطقة، بدواعي"الرجولة والشجاعة" على حساب الكفاءة والتأهيل. أو تشجع التهرب من دفع الضرائب الحكومية بدوافع "الفهلوة والتفنن"، أو ممارسة الغش بحجة "المساعدة" وإعادة تشكيل قيم جديدة للمجتمع العراقي رافضة للمحاصصة والمناطقية وللحالات المذكورة. ليس من باب الحد من الفساد أو توجيه

موارد مهدورة لتحقيق التنمية، أو لسد الحاجيات الأساسية للمحرومين منها، وإنما أيضاً لإعادة الثقة والاحترام بين الشركاء من أبناء الوطن الواحد وإعادة الهوية الوطنية. على أن نبدأ باتجاهين الأول منها القوانين والتشريعات والإجراءات الرادعة للفساد من رأس الهرم إلى القاعدة وبدون أي استثناء. الاتجاه الآخر هو التربية والثقافة من البيت والمدرسة ومكان العمل، على أن يكون التركيز على الجيل الجديد من التلاميذ والطلبة والشباب من الإناث والذكور.

التكنولوجيا

العمل على أنجاز الحكومة الالكترونية وإصدار قانون إتاحة المعلومات وعلنية مرتبات جميع العاملين في الدولة بدأ بأعلى منصب "رئيس الجمهورية" وانتهاءاً بأصغر موظفي الجهاز الإداري وإعادة النظر بالرواتب العليا للمسئولين في السلطات الثلاث "تجربة البرازيل".تضفي التكنولوجيا صبغة ديمقراطية على التنمية من خلال تقديم هائل للمعلومات المهمة التي تصل إلى المستفيدين. ممكن استخدام الانترنيت والهاتف النقال في تعزيز الرقابة على المشاريع والشفافية ومجمل الفعاليات الكلية للعمل وفي تحسين نظم الحكومة ومشاركة المواطنين وملاحقة المتهربين من دفع الضرائب وكشف الاحتيال وكشف زيف توريد الأدوية الفاسدة للبلاد وفي اتخاذ تدابير احترازية في بعض المشاريع ذات المخاطر العالية . ويمكن للتكنولوجيا أن تضفي معناً حقيقياً على الشفافية والمساءلة وعلى كشف الجوانب المظلمة "مع تجنب وتحاشي الاستخدامات غير النظيفة لهذه الأجهزة".

البيئة

تعتبر البيئة الآمنة " أمنياً وسياسياً"حاضنة لإنعاش الاقتصاد، هذا إذا افترضنا أن تعبئة قوى أصحاب المصلحة لمكافحة الفساد للتعاون، وذلك بخلق حوار صحي بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي للتأكد من أن السياسات التي أعدت من قبل الحكومة للقضاء على الفساد تفي فعلاً بالمتطلبات الحقيقية لبيئة الاستثمار.وبعكسه تشكل الخلافات السياسية المستمرة تشكل بيئة طاردة للاستثمار المحلي والأجنبي . مع الحد من تنامي حالة الشعور بالمظلومية ،خاصة في الأوساط لمهمشة التي تفتقر لأبسط شروط التنمية في ظل عدم التوزيع العادل للخيرات المادية وتدهور الخدمات وتفشي البطالة وهدر المال العام وتدني المستوى المعيشي والتعليمي والصحي، وخلق بيئة للصناعات الوطنية والحفاظ على الاستغلال الجيد للموارد الطبيعية،وإصدار قوانين وتشريعات للحفاظ على البيئة وتجنب استيراد صناعات ملوثة.

الثقافة المجتمعية

تشكيل منظومة قيم وأخلاق عابرة لنمط الحياة المتعلقة،بالمأكل والمشرب والسلوك اليومي العادي، وإنما تشمل الرؤى والأفكار والمعتقدات السائدة في المجتمع،وتثبيت روح المواطنة الحقيقة "حقوق وواجبات" بين "دولة ومواطنين"تحافظ على النسيج الاجتماعي دون تهميش، وإصدار قوانين للعمل وللضمان الاجتماعي ،وتعزيز ثقة المواطن في النظام السياسي ومؤسساته والابتعاد عن الشعور بالإحباط وخيبة الأمل وحياة تجمع المواطنين لا تستنزف ولا تفرط بهجرة العقول النظيفة والنزيهة.كسلسلة مترابطة في المجتمع تسأل عن مصير الأموال التي تهدر، وهل ذهبت لمستحقيها، وما الذي استحدث من أصحاب الشأن من ضوابط لحماية الأموال.التي قد تطالها نفس الأيادي. خلق ثقافة مجتمعية ضد الرشوة والمحاباة وفي أداء عمل رقابي على من أباح ويبيح ممتلكات الدولة من أصول وعقارات وغيرها وبيعها للمسئولين برخص التراب. العمل على مراقبة أبواب صرف الموازنات العامة،وتعزيز من دور الرقابة الشعبية والمجتمع المدني والنقابات. تفعيل دور الرقابة في متابعة عمل مؤسسات الحكومة والتأكد من مدى التزام الموظفين. بالأنظمة والقوانين المعمول بها، وبالتالي العمل للحد من ظاهرة الفساد أو منعها قبل وقوعها واستفحالها. مراقبة الأسعار من خلال أنشاء هيئات وطنية عليا على مستوى العراق وفي داخل إقليم كردستان والمحافظات وعدم ترك الأمور لجشع التجار والوكلاء للتلاعب في السوق تحديد بدقة مستحقي الدعم ووفق معايير معينة . على أن يعلن مستحقيه في كل حي أو قرية ويكون متاح للجميع للاطلاع ومن حق أي معترض يرى أن أحدهم غير مؤهل للحصول على الدعم وبذلك نعزز من دور الرقابة الشعبية ويكون ذلك معيناً للحكومة في توصيل الدعم لمستحقيه، وتشكيل لجنة للمقاييس لمراقبة الجودة والصلاحية للمنتجات الأجنبية ومكافحة كافة مظاهر التزوير في مواصفات المنشأ والصناعات المقلدة.ثقافة بعيدة عن المحاصصة الطائفية والمناطقية.

الأخلاق:

توفير مناخ طارد للفساد الأخلاقي الذي يعتبر الأساس الذي تتفرع منه جميع الأجهزة الفاسدة في الدولة والذي يتجلى بفقدان الشعور بالمسؤولية وعدم الانضباط والمتمثل بمجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته كالقيام بأعمال مخلة بالحياء، في أماكن العمل أو يجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى خارج العمل دون علم أدارته أو يستغل الوظيفة لتحقيق مآرب أخرى على حساب المصلحة العامة أو يمارس المحسوبية بشكلها الاجتماعي " المحاباة"دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة والجدارة والتأهيل.وهنا يلعب دور المجتمع من البيت والمدرسة والجامعة ووسائل الإعلام السياسية والثقافية والتربوية وذلك بإيجاد آلية متدرجة للتطبيق. لاحظ شكل رقم (4):

البيئة الطاردة للفساد

Environment Anti-Corruption

الشكل من عمل الباحث

(فكرة الشكل مستنبطه من مجموعة الآراء والمفاهيم والتجارب التي تناولتها المقاربة في هذا البحث).

<u>الاستنتاجات :</u>

- لاحظ البحث أن الفساد الإداري والمالي ظاهرة قديمة وعالمية شديدة الانتشار،وذات جذور عميقة تأخذ أبعاد أفقية وعمودية، وتتداخل فيها عوامل متنوعة. تختلف من بلد لآخر وحظيت باهتمام الباحثين من الاقتصاديين والاجتماعيين والحقوقيين والسياسيين وغيرهم، ومست جميع القطاعات. مما استلزم عمل مؤسسي ميداني لتطويقها وعلاجها على المستوى العالمي من خلال خطوات عملية محددة وصولاً للحد منها وتعجيل عملية التنمية الاقتصادية.وازدادت هذه الظاهرة بشكل مخيف بالعراق فلم تعد ظاهرة وإنما" عمل مؤسسي للفساد" أذا جاز التعبير وبخاصة في الآونة الأخيرة.

- أن مكافحة الفساد في الدوائر الحكومية والقطاعات المختلفة من الاقتصاد، لم ترق بعد إلى الحد الأدنى من طموحات الشارع العراقي ولا تتناسب وحجم الإصلاحات المنشودة بعد التغيير 2003.

- أن استشراء الفساد المالي والإداري في العراق، أدى إلى أضعاف الدولة ونظامها السياسي ومس العراقي الاقتصاد الوطني وأنهكه ومس الجوانب الأخلاقية للمجتمع.

- يساهم الفساد في تدني كفاءة الاستثمار العام وأضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية ويعمل للحد من الموارد المخصصة للاستثمار.- يؤدي الفساد إلى أضعاف هيبة الحكومة تجاه مواطنيها، كما ويؤدي إلى

إضعاف مصداقيتها في الخارج وخاصة أمام المستثمر الأجنبي، ويوقف أو يعطل في حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي وحرمان البلد من فرص نقل التكنولوجيا والمهارات. كما ويعمل على تعطيل التدفقات الاستثمارية ويفقد الدولة من الحصول على الضرائب من هذه الشركات والى فقدان التنمية البشرية وبخاصة في قطاعي التعليم والصحة وتدني نوعيتهما.

- يعمل الفساد إلى ضعف أو فقدان الاستثمار الأجنبي والوطني ويؤدي إلى هروب الأموال إلى الخارج. في الوقت الذي يفترض توظيف هذه الأموال في مشاريع تنموية تخدم المواطنين من أجل أيجاد فرص عمل للعاطلين منهم .

- يؤدي الفساد إلى توسيع الفجوة بين أبناء المجتمع العراقي من خلال سوء التوزيع للدخل والموارد ومن خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم في مؤسسات الدولة وبخاصة في الميادين التنفيذية والتشريعية والقضائية مما يتيح لهم الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية على حساب الأكثرية من أبناء المجتمع.

- يعد الفساد الإداري والمالي من أخطر المشاكل التي يعانيها البلاد بعد الأمن.هذا بالإضافة للتوجهات الاقتصادية الجديدة ، التي لم تراعِ المرحلة الانتقالية بدقة وفقدان الإستراتيجية التنموية بشكل عام .

<u>التوصيات :</u>

- يقترح البحث بضرورة سن قانون للفساد يتضمن التشريع تعريفاً واضحاً لمختلف مظاهر الفساد وتشكيل لجنة عليا لمكافحة الفساد من ذوي الاختصاصات والكفاءات العديدة في الاقتصاد والقانون والاجتماع وعلم النفس وغيرهم من أصحاب الخبرة والسمعة الطيبة في مكافحة الفساد، ومنحها صلاحيات واسعة في مجال تخصصها ودعمها قانونياً وربطها بأعلى سلطة في الدولة. هذا بالإضافة إلى القيام بالإصلاحات المالية والإدارية والقضائية .- تشكيل محاكم خاصة لمكافحة جرائم الفساد ودعم السلطات القضائية وأن تكون لأحكامها أثراً رجعي على كل الممارسات تجاه المال العام والخاص.

- تشكيل لجنة قانونية مخولة لتقنين وتوفيق القوانين وتبسيطها،وصياغة قرار تنفيذي باستبعاد اللوائح والسجلات المتداخلة والمكررة. مهمتها تشريع قوانين مرتبطة بالبرلمان تؤكد إلى عدم صدور أي قوانين مستقبلية ألا إذا كانت متوافقة مع الدستور.

- استخدام المعايير المحاسبية الدولية في الإفصاح المالي وفوائده بالنسبة للمستثمرين والمالكين والممولين وحاملي الأسهم وغيرها من الجهات الحكومية والقطاع الخاص وضمن الشركات المعولمة، وكذلك المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة،وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين.

- العمل باتجاه الحكومة الالكترونية، وتوفير المعلومات الدقيقة في واجهات الدوائر الحكومية وغيرها للمواطن، وتسهيل اجرءات التوظيف والتعيين، وتحديد ضوابط في التقديم وتواريخ لاستلام النتيجة "أقترح أربعة عشر يوماً" وتكون النتيجة معلنة على لوحة بارزة أيضاً في حالة القبول أو الرفض مع ذكر الأسباب .

- أعادة النظر في طبيعة المناهج التعليمية في الجامعات والمدارس باتجاه تطوير برامج تأهيلية تنسجم وحاجة سوق العمل، وتشديد الرقابة على المنح الدراسة المحلية والخارج. بعيدة عن المحسوبية والموالاة والإعلان عنها مسبقاً، وفق معايير علمية ونشر أسماء المقبولين حسب المؤهلات. هذا بالإضافة إلى خلق بيئة تربوية تبدأ من الابتدائية والثانوية فالجامعة. تربي الطالب على أسس جديدة تناهض الفساد بمختلف أشكاله وتدعو للمواطنة وللمواطن الصالح،وبعيدة عن الغش والسرقة والابتزاز وهدر المال العام والخاص، وغرس الأخلاق الفاضلة في سلوكهم الاجتماعي.

- تعزيز دور الرقابة وتفعيلها، وعلى الجهات المعنية والمسئولة واجب الأشراف والمتابعة. دون محاباة فكل من يقصر في عمله،أو يجعل من عمله وسيلة لمصالحه الخاصة يستحق أن تطبق بحقه القوانين الرادعة. أينما كان وفي أي موقع دون استثناء، وأن يكون المواطن خير عون في هذا الجانب وتعزيز روح المواطنة الصالحة بين الناس .وتجديد أساليب جرائم الفساد الإداري باستمرار وتحسين البيئة المجتمعية، وتجنب السلوكيات الخاطئة التي تؤدي بالموظف، تجاوز الإجراءات الإدارية المعتادة والتعدي على الأنظمة لتحقيق مصلحة خاصة.- الحرص على أن يكون عامل الكفاءة في اختيار الموظف هو الفيصل.هذا بالإضافة إلى التيقن من كفاية وقدرته على تحمل أعباء المهنة،وهذا ما ينعكس في تأدية عمله سلباً أو إيجابا، والحرص على أجراء مقابلة له قبل تعينه والتعرف على حالته وصلاحيته للعمل وسيرته الذاتية .

- استكمال شبكة الأمان الاجتماعي وذلك بتشريع قوانين العمل والضمان الاجتماعي وصناديق التقاعد والبطالة والمساعدات وتعديلها بما يخدم مصلحة المنتفعين منها، وبحيث تتناسب وأسعار السوق والعمل على تعزيز البطاقة التموينية لمستحقيها واعتماد معايير وأسس توزيع عادلة ومحاسبة المسئولين الذين يغلبون الاعتبارات المحسوبية والفئوية على المواطنة ، وتحسين أوضاع ذوي الدخل المحدود.

المصادر.

- المعلومات عن حضارة وادي الرافدين وحضارة وادي النيل - راجع الانترنيت - غوغل .

- المنهج الامبريقي .. راجع مؤلف د.عباس الفياض، الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي - دار أمل الجديدة - سوريا- دمشق - الطبعة الأولى 2012 - ص26.
- عبد الهادي عباس - مقالة بعنوان - الفساد!! هذا الداء الوبيل، نشرت في مجلة النهج- العدد 6 لسنة 1996- ص68 .
- روبرت كليتجارد - السيطرة على الفساد - ترجمة علي حسن حجاج ، ومراجعة فاروق جرار - دار البشير - عمان 1994 –المقدمة .
- المنجد في اللغة - طبعة جديدة منقحة - دار الفقه للطباعة - بيروت 1971- دار الشرق - الطبعة 17 - ص583 .
-أ. د. نصر محمد مهنا - الإسكندرية - المكتب الجامعي الحديث - 2006- الإدارة العامة وإدارة الخصخصة مع نماذج لتجارب بعض دول العالم - ص25 .
- راجع مؤلف بريمر -عام قضيته في العراق - النضال لبناء غد مرجو - ترجمة عمر الأيوبي - الإصدار دار الكتاب العرب بيروت / لبنان 2006 - ص102- 103 .- راجع مؤلف عباس الفياض- مصدر سابق ص 436-437 .
- راجع مؤلف د. محمد صالح ربيع العجيلي - ظاهرة الفقر في الوطن العربي ، الواقع والأسباب والنتائج - الطبعة الأولى - بغداد 2007 دار الشؤون الثقافية العامةص28 .
- د. رمزي زكي - محنة الديون وسياسة التحرير في دول العالم الثالث - إصدار دار العالم الثالث للطباعة والنشر - القاهرة - 199- ص280 .
- الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية- بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية - بيت الحكمة 22-23 كانون الأول - ديسمبر 2001 - بغداد 2002 ص269 .
- لودفيغ فون ميزس -السياسة الاقتصادية- آراء لليوم وللغد - ترجمة د. حازم نسيبة وتدقيق فادي حدادين - الأهلية للنشر والتوزيع- الأردن - الطبعة الاولى2007 ص122.
- الأسكوا: اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا - الاجتماع ألتشاوري التحضيري لمؤتمر المتابعة الدولية لتمويل التنمية - التقدم المحرز في تنفيذ توافق مونتي للدول الأعضاء - المنعقد في الدوحة -29- 30 نيسان أبريل 2008 .
- منظمة الشفافية الدولية - الجدول المعد لسنة 2012 .
- الدستور العراقي الحالي.
- المؤلف جارلس وولف جونير الاقتصاديات العالمية منذ أزمة جنوب شرقي - الانعكاسات على الاقتصاد السياسي - ترجمة د. هناء الخفاجي - دار الشؤون الثقافية العامة- العراق- بغداد الطبعة الاولى2007.

- د.الهادي علي بو حمره مقالة على الانترنيت ، الرابط : Http:// transparency forum.net/ details-139.html
- د.سمير أمين الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين- ترجمة د. فهميه شرف الدين - دار الفارابي - بيروت،لبنان - الطبعة الأولى 2002 ص137.

المصادر الأجنبية:

- Author Pierre Pean –Pubblish Fayard 1988 ISBN . L Argent noir Corruption Sous Development – p278 .
- Global old Dynamics of Corruption, the rol of the United Nation Helping member States, Build Integrity to Curb Corruption, Cicp – 3, Vienna, Oct – 2002. pp.3 .
- www.transparency.org 2012
- Center for International Private Enterprise (CIPE) – 2010.

الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2011

د. شرقرق سمير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر.

مخلص.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2011 .

حيث عالجت العلاقة ما بين المتغيرات(الاستثمار الأجنبي، الواردات، الاستثمار المحلي) من خلال طريقة المربعات الصغرى العادية، وكذلك طريقة التكامل المشترك.

هذه الدراسة توصلت إلى أن مرونة رأس المال الأجنبي كانت 0.028 ومرونة الواردات 0.741 بينما مرونة رأس المال المحلي كانت 0.158، كذلك هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

Foreign direct investment and Economic growth in Algeria During the period 1990-2011

Abstract:

The aim of this study is to measure and analyze the Impact of foreign direct investment on economic growth of Algeria, over the period 1990-2011.

This study examines the relationship between variables through Ordinary least squares and cointegration.

The empirical findings also indicate that the elasticity of foreign capital is 0.028, and the elasticity of imports is 0.741 where is the contribution of domestic capital is 0.158, there is also cointegration between variables.

المقدمة.

لقد تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأعوام القليلة الماضية كأحد مكونات التدفقات الرأسمالية للدول النامية، حيث لم تكن العديد من حكومات هذه الدول ترحب كثيرا خلال عقد السبعينات بالاستثمار الأجنبي المباشر بسبب اتجاه الشركات المتعدية الجنسيات إلى تحقيق الأرباح دون الاهتمام بتحسين اقتصاديات تلك الدول.

أما مع عقد الثمانينات اختلفت هذه النظرة وأصبحت الحكومات تتنافس لاجتذابه، لأنه يعتبر مصدرا لرفع كفاءة رأس المال البشري والتغير التكنولوجي وامتصاص البطالة في اقتصاديات الدول النامية، وبالتالي أصبح محفزا للنمو الاقتصادي، كما يعتبر أحد أهم أدوات التنمية الاقتصادية الشاملة، ولأهميته هده حرصت الجزائر على جذب العديد من الاستثمارات، عن طريق إعادة دراسة وتحديث نظام الاستثمار الأجنبي لتطوير أحكامه وسياساته ليتلاءم مع المتغيرات العالمية المتلاحقة، وهذا لأجل الظفر بالمزايا التي يتيحها و في مقدمتها الرفع من معدلات النمو الاقتصادي[i].

بالإضافة إلى إتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدام العديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري بها، لغرض جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إشكالية الدراسة.

مما سبق نحاول في هذه الورقة البحثية الإجابة عن التساؤل التالي: هل هناك علاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي في الجزائر وما هي اتجاهاتها؟.

فرضيات الدراسة.

للإجابة عن مشكلة دراستنا وضعنا الفرضيات التالية:

- أن لتدفقات الاستثمار الأجنبي تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- أن الاستثمار المحلي له دور هام في خلق النمو الاقتصادي.
- أن أغلب تلك الاستثمارات الأجنبية موجهة لأنشطة غير إنتاجية.

الهدف من الدراسة.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك في ضوء البيانات المتوفرة خلال الفترة (1990-2011)، وتم ذلك باستخدام وتطبيق الاختبارات المتبعة في الاقتصاد القياسي الحديث، والذي يبنى على اختبار خواص السلاسل الزمنية من حيث خاصية السكون والاعتماد على الاختبارات القياسية التي تتلاءم مع هذه الخواص، بالإضافة إلى الاعتماد على منهجية التكامل المتزامن أو المشترك، وكذلك تحديد اتجاهات العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

منهج الدراسة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، إذ أنه من أكثر المناهج العلمية المناسبة لدراسة هذه المشكلة ، إضافة إلى الاستعانة بالبرامج الإحصائية منها برنامج Eviews 5 لدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

تقسيم الدراسة.

وقصد الإلمام بالموضوع ارتأينا تقسيمه إلى ما يلي:

1- الإطار النظري للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و خصائصه.

3- دراسة قياسية لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في الجزائر.

1- الإطار النظري للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

أ- الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي حاولت قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي نقتصر بذكر ما يلي:

- الدراسة التي قام بها" **مروان علاية"** بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي و التي كانت تهدف إلى دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة 1973-2000 حيث توصل إلى أن ضعف التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار أدت إلى عدم استفادة تونس من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن تركزها في قطاعات صناعية تقليدية لا تتطلب تكنولوجيا عالية مثل قطاع النسيج.
- في دراسة لـــــ " **رفيق نزاري"** والتي جاءت بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، حالة تونس و الجزائر و المغرب خلال الفترة 1991-2005، وقد توصل أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير سلبي في تونس، أما في الجزائر والمغرب فقد كانت ايجابية رغم محدوديتها في المغرب.
- كذلك دراسة **"زناسني سمية وبن حبيب عبد الرزاق"** حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرها على النمو: تحليل بانل لدول المغرب العربي خلال الفترة 1980-2010 حيث توصل إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي لهذه الدول كان ذو أهمية من حيث جذب التكنولوجيا، وتراكم رأس المال، بالإضافة إلى خلق فرص العمل، وتحسين المؤسسات...

- دراسة "**سالت**" **(Salth)** سنة 1992 حول تأثير الاستثمار الأجنبي ونمو الناتج المحلي الإجمالي والتي توصلت إلى أن هناك ارتباط عكسي بين الاستثمار الأجنبي المباشر و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ما بين 1975-1980، كما توصلت الدراسة إلى أن النتائج التطبيقية لا تتفق مع النظرية الاقتصادية.
- دراسة "**Borensztein, Gregorio and Lee)**" التي اختبرت مدى تأثير الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي من خلال استخدام معادلة الانحدار المتعدد لـــ 69 بلد نامي، وقد توصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي أداة مهمة في نقل التكنولوجيا ويرفع من النمو الاقتصادي، وهذا بصورة اكبر من الاستثمار المحلي، خاصة إذا تم الاهتمام برأس المال البشري.

ب- أثار الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي (الإطار النظري).

يعتبر موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر المواضيع إثارة للاهتمام على الصعيد العالمي، حيث أصبح من بين أهم مصادر خلق النمو الاقتصادي في البلدان النامية، وقد تعددت تعاريفه حيث أننا سنورد بعضا منها فيما يلي:

عرفه تقرير الاستثمار العالمي بأنه ذلك الاستثمار الذي تكون أغلبية ملكية رأسماله للمستثمر الأجنبي، أي حصة مسيطرة لشخص طبيعي أو لشخص اعتباري يتمتع بجنسية دولة غير تلك المضيفة ويتضمن التزاما طويل المدى، ويكون للمستثمر دورا فعالا في إدارة الاستثمار[ii].

أما بالنسبة لصندوق النقد الدولي فقد عرفه كما جاء في كتاب ميزان المدفوعات الصادر عن (IMF) عام (1993) أنه الاستثمار الذي يتم بموجبه اكتساب مصلحة مستديمة في المشروعات التي تم إدارتها في دولة بخلاف الدولة التي ينتمي إليها المستثمر، فضلا عن اكتساب المستثمر الأجنبي لصوت فعال في الإدارة، عن طريق امتلاك 25% من ملكية المشروع، معنى ذلك أن المستثمر الأجنبي يمكن له من وراء مساهمته في مشاريع تكون خارج موطنه الأصلي التحكم والسيطرة على إدارة المشروع، وبالتالي إمكانية امتلاكه جزء أو نصيب من الاستثمارات[iii].

كما عرفته المنظمة العالمية للتجارة بأنه عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في (البلد الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان دول أخرى (مضيفة) مع نية تسييرها[iv].

كما عرفه آخرون بذلك النوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة[v].

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو قيام مستثمر أجنبي بالاستثمار في بلد غير بلده الأصلي " يسمى بالبلد المضيف" بشرط أن يكون له سلطة ورقابة على المشروع، ويكون هذا الاستثمار بإحدى الطرق التالية: شراء استثمار كان قائما في البلد المضيف، أو إنشاء شركة جديدة، أو الدخول في شراكة، أو اندماج.

من جهة أخرى فإن النظرية الاقتصادية تحمل تنبؤات متباينة بشأن الآثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، حيث تتنامى الآثار الاقتصادية الكلية لتؤثر على تحسين الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وبشكل أوسع الوصول إلى تعظيم الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة في الاقتصاد[vi].

وعموما فإن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي معقدة وذلك لعدة اعتبارات[vii]:

أولا: من ناحية التراكم الرأسمالي في اقتصاد مضيف، يتوقع أن يتعذر هذا التراكم بفضل الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تشجيع اندماج المدخلات والتكنولوجيات في القطاع الإنتاجي للدولة المضيفة.

ثانيا: أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحسن كفاءة الشركات المحلية للدولة المضيفة عن طريق الاتصال والتقليد والتعرض للمنافسة الشديدة من قبل الشركات الأجنبية.

ثالثا: يعتقد أن الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة مضمونة للتغيير التكنولوجي وتنمية رأس المال البشري في الدول النامية، حيث يحدث التطور التكنولوجي من خلال عملية" التعميق الرأسمالي "على شكل مقدمة من التنويعات لتشكيلة جديدة من السلع الرأسمالية أساسها المعرفة، كما يحدث أيضا عن طريق توجيه العمل وامتلاك المهارات المطورة من طرف الشركات الأجنبية.[viii]

وحسب رأينا إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يسير وفق المنهج والخطة الاقتصادية في البلد المضيف وهناك مشاركة ومحاصصة فيه من قبل البلد المضيف، فإن العلاقات الاقتصادية ستسير باطراد محققة نموا ظاهرا في القطاعات الاقتصادية التي استثمر فيها، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي للبلد.

وحتى يتسنى فهم جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي سيتم التعرض بشكل مختصر لوجهتي نظر المدرسة التقليدية والتجديدية عن هذه الاستثمارات.

فحسب وجهة نظر المدرسة التقليدية، فإنه تعد الاستثمارات الأجنبية مباراة يفوز بنتيجتها لاعب واحد فقط و هو الشركات الأجنبية، فهي تأخذ أكثر مما تعطي[ix]، حيث ترى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤدي إلى انخفاض النمو في الناتج القومي الإجمالي، نتيجة لشراء بعض الشركات الوطنية من قبل الشركات الأجنبية، وتحويل أرباحها إلى الخارج، إضافة إلى خروج الشركات الوطنية من السوق المحلي نتيجة للمنافسة مع الشركات الأجنبية، إلى جانب خنق الشركات المحلية وتحجيمها لاستحواذها على القطاع الاقتصادي الذي تمارس فيه هذه الشركات أنشطتها، ومن ثم الحد من جهود التنمية الاقتصادية في المستقبل والمتمثلة في نمو الناتج المحلي الإجمالي[x] .

أما ما يتعلق بوجهة نظر المدرسة التجديدية فهي تقوم على افتراض أساسي مفاده أن كلا من طرفي الاستثمار (الشركات الأجنبية و الدولة المضيفة) تربطهما علاقة المصلحة المشتركة، فكلا منهما يعتمد أو يستفيد من الآخر، لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة. و بمعنى آخر أنه لا توجد مباراة من طرف واحد كما افترض الكلاسيك، و لكنها مباراة ذات طابع خاص، يحصل كل طرف فيها على الكثير من العوائد، غير أن حجم و عدد و نوع العوائد التي يتحصل عليها كل طرف تتوقف إلى حد كبير على سياسات و استراتيجيات و ممارسات الطرف الآخر بشأن الاستثمار الذي يمثل أساس و جوهر العلاقة بينهما، هذه الاستثمارات تؤدي إلى زيادة إمكانية النمو السريع في البلدان النامية، بسبب قدرتها على التمويل من المصادر الداخلية والخارجية، بشكل يفوق قدرة منافسيها المحليين، مما يمكن المشروعات الأجنبية من تمويل استثماراتها الجديدة ومن تم تعزيزها لإمكانات النمو في هذه البلدان[xi].

2- الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وخصائصه.

خلال فترة الإصلاحات قامت الجزائر بمجموعة من القوانين والتشريعات تسعى كلها إلى تهيئة المناخ الملائم لتطوير الاستثمارات، و من أهم ما جاءت به هذه القوانين إنشاء وكالات لترقية الاستثمارات و أجهزة أخرى نذكر منها: وكالة ترقية و دعم الاستثمارات(APSI)، لجنة دعم مواقع الاستثمارات المحلية و ترقيتها (CALPI)، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI)، المجلس الوطني للاستثمار(CNI)، الشباك الوحيد(GU)، صندوق دعم الاستثمارات(CSI)، و الوزارة المنتدبة المكلفة بترقية الاستثمار و متابعة الإصلاحات... لكن رغم هذه الجهود فإنها لم تستطع خلق بيئة استثمارية جذابة للمستثمرين وهذا تؤكده العناصر التالية[xii]

أ- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

نلاحظ من الجدول رقم **(01)** أن مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر عموما ظل منخفضا، إذ بلغ أقصى قيمة له سنة 2008 بقيمة 2846.5 مليون دولار، وهو دون مستوى مليار دولار، على الرغم أن قيمته تزايدت من 40 مليون دولار سنة 1990 إلى 2846.5 سنة 2008 ، ثم أنخفض بشكل محسوس انطلاقا من سنة 2009 ليصل سنة 2011 إلى 2572 مليون دولار.

الجدول رقم (01) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر (1990– 2011)(مليون دولار).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
القيمة	40	80	30	——	——	25	270	260	606.6	291.7	438
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القيمة	1065	633.8	881.90	1081.3	1795.4	1661.6	2646	2846.5	1065	2200	2572

المصدر : قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الانكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2010،2011.

ب- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي.

من الجدول رقم (2) يتضح أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية بلغت سنة 1991 نسبة 0.06%، و بدأت هذه النسبة في الارتفاع منذ 1995 حتى وصلت في أحسن الأحوال إلى 12.3% سنة 2009، لكن انطلاقا من 2010 تراجعت بشكل كبير لتصل سنة 2011 الى 1.37%، بسبب التدابير الجديدة المعتمدة في مجال الاستثمار الأجنبي بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009 الذي حد من نشاط المستثمرين الأجانب واشتراط مشاركة المؤسسات الجزائرية، بنسبة 51% للطرف الجزائري و49% للطرف الأجنبي لتحوز بذلك الجزائر نسبة الأغلبية في جميع المشاريع الجديدة، بالإضافة إلى حق الشفعة الذي أقرته وزارة المالية، والذي يمنح الحكومة الحق في اقتناء أسهم الشركات الأجنبية الناشطة بالسوق المحلية عند اتخاذ أي قرار يقضي بتوقيف نشاطها، دون أن ننسى تأثير الأزمة المالية والاقتصادية التي تشهدها جل الدول الصناعية على الاستثمارات الأجنبية بمختلف الأسواق العالمية بما فيها الجزائر، وعليه يمكن القول بأن مشاركة الاستثمار الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري تبقى ضعيفة جدا للمشاركة في التنمية الاقتصادية خلال الفترة الأخيرة[xiii].

الجدول رقم (02) : مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي (1990-2011).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
النسب (%)	2.2	0.06	0.062	....	....	0.35	0.58	0.54	1.26	0.6	0.8
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النسب (%)	2.17	1.87	9.6	1.03	1.05	6.6	8.8	8.5	12.3	1.5	1.37

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

UNCTAD ,world Investment Report 2004.2007
IMF, http://www.imf.org/external/french/pubs/ft/scr/2011/cr1139f.pdf.

ج- التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي في الجزائر ما بين 2002-2009.

ما يمكن ملاحظته من الجدول رقم (3) أن أغلب الاستثمارات الموجهة للجزائر كانت لقطاعات غير منتجة وفي مقدمتها قطاع الخدمات وقطاع النفط[xiv]، بينما قطاعات حساسة كالزراعة (0.12%)،

والصحة (0.35%) والسياحة (1.57%) كانت غائبة كليا، وهو ما سيكون له آثار سلبية في تحسين مستوى المعيشة وتحقيق الأمن الغذائي.

الجدول رقم (03) : التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002-2009).

القطاع	عدد المشاريع	النسبة	المبلغ (مليون يورو)	النسبة
الزراعة	10	1,44	20,21	0,12
الأشغال العمومية	99	14,27	4726,63	27,96
الصناعة	387	55,76	8895,35	52,67
الصحة	4	0,58	59,82	0,35
النقل	33	4,76	125,31	0,74
السياحة	15	2,16	262,16	1,57
الخدمات	143	20,61	1179,36	6,98
الاتصالات	3	0,43	1625,85	9,63
المجموع	694	100	16889,85	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2010.

3- دراسة قياسية لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في الجزائر.

لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2011 سنعتمد على دالة الإنتاج كوب دوغلاس، وهذا بالاستناد على النموذج المستخدم من طرف زياد محمد ليلي و زكية احمد مشعل في الدراسة التي قاما بها على الاقتصاد الأردني حول علاقة وأثر الاستثمار الأجنبي والواردات على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1976–2003، هذه الأخيرة اعتمدت في تحديد موضوعها ونموذجها على دراسة Marwah, Tavakoli 2004 وقد جاء النموذج على الشكل[xv]:

حيث GP : الناتج المحلي الإجمالي مقيم بالدولار الأمريكي.

K : رأس المال المحلي مقيم بالدولار الأمريكي.

INV : الاستثمار الأجنبي مقاس بتراكم الاستثمار الأجنبي مقيم بالدولار الأمريكي.

L : العمالة.

M : الواردات من السلع والخدمات مقيمة بالدولار الأمريكي.

حيث تكتب المعادلة السابقة كالتالي:

وبإدخال بعض التعديلات البسيطة بعد قسمة المعادلة على العمالة، نخرج بالمعادلة الموالية التي تجنبنا مشكلة عدم تجانس التباين، وكذلك تجنب مشكلة الارتباط الخطي المتعدد.

نحاول تقدير واختبار معدلات النموذج من خلال البرنامج الإحصائي Eviews 5 ، حيث سنقوم باختبار مدى استقرارية السلسلة أولا وبعدها نحاول اختبار العلاقات السببية بين المتغيرات وكذلك اختبار التكامل المشترك.

أ- <u>اختبار استقرارية السلسلة:</u>

بهدف تجنب مشكلة الانحدار الزائف يجب معرفة ما إذا كانت السلسة مستقرة أم لا، حيث تظهر النتائج جيدة من حيث المعنوية للمعلمات المقدرة وكذلك ارتفاع R^2.
لكنها في الواقع لا تقدم تفسيرا حقيقيا ولتجنب هذه المشكلة نقوم بتطبيق اختبار ديكي فولر الموسع ADF والجدول التالي يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم (4): اختبار استقرار المتغيرات.

المتغير	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	فترة الإبطاء	مستوى الثقة
Log(GP/L)	-3.070957	-3.020686	1	عند المستوى 5 %
Log(K/L)	-3.138402	-3.020686	1	عند المستوى 5 %
Log(IDE/L)	-4.985605	-3.020686	1	عند المستوى 5 %
Log(M/L)	-3.598577	-3.020686	1	عند المستوى 5 %

المصدر: من إعداد الباحث من خلال برنامج Eviews 5

يتضح من الجدول أن جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، وأنه عند القيام بتقدير العلاقة بين المتغيرات باستعمال طريقة المربعات العادية ظهرت النتائج التالية:

الجدول رقم (5): نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable:log PIB
Method: Least Squares
Date: 02/26/13 Time: 18:01
Sample: 1990 2011
Included observations: 22

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.963240	0.185905	5.181345	0.0001
Log(KL)	0.158819	0.199245	0.797105	0.4358
Log(IDE)	0.028608	0.009628	2.971279	0.0082
Log(M)	0.741469	0.254467	2.913816	0.0093

R-squared	0.981682	Mean dependent var	3.827891
Adjusted R-squared	0.978629	S.D. dependent var	0.154791
S.E. of regression	0.022628	Akaike info criterion	-4.576252
Sum squared resid	0.009217	Schwarz criterion	-4.377880
Log likelihood	54.33877	F-statistic	321.5526
Durbin-Watson stat	1.558251	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر: من إعداد الباحث من خلال برنامج Eviews 5

تظهر النتائج أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر المتغير التابع بنسبة 98.16 % وأن الباقي راجع للأخطاء العشوائية، وعليه يمكن القول أن المتغير التابع مفسرا جيدا من قبل المتغيرات المستقلة.

وبالرجوع لمعاملات النموذج يتضح ما يلي:

الأثر الايجابي لمتغيرات الدراسة حيث تظهر النتائج أن مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر 0.028 أي أن زيادة بنسبة واحد بالمائة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي بـــ 0.028، هذا الأثر ورغم صغره إلا أنه مهم و ايجابي، ويمكن اعتباره تأكيدا لنتيجة دراسة زناسني سمية وبن حبيب عبد الرزاق التي توصلت إلى زيادة في الناتج بـ 0.28%[xvi].

كما تشير النتائج الأثر الايجابي للاستثمار المحلي حيث أن زيادته بنسبة واحد بالمائة يؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي بـــ 0.158، كذلك وبسبب قيام الجزائر بتحرير تجارتها الخارجية بالإضافة لتبعية الاقتصاد الجزائري للخارج فيما يخص الغذاء والمواد المصنعة والنصف مصنعة فإن مرونة الواردات كانت مرتفعة 0.7414.

ب- اختبار التكامل المشترك.

بعدما وجدنا أن جميع المتغيرات ساكنة بالفرق الأول وأنها متكاملة على انفراد من الدرجة الأولى من خلال اختبار جذر الوحدة، ننتقل إلى المرحلة الثانية في منهجيتنا والمتمثلة في دراسة التكامل المشترك بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي من جهة والناتج المحلي والاستثمار المحلي من جهة أخرى، وفي الأخير بين الناتج المحلي والواردات.

- مصفوفة الارتباط:

من الجدول أدناه نلاحظ أن علاقة الارتباط كبيرة بين المتغيرات حيث تقع خارج المجال (-0.3، +0.3) وبالتالي مصفوفة الارتباط تثبت وجود علاقة الارتباط .

الجدول رقم (6): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

	Log(PIB)	Log(M)	Log(KL)	Log(IDE)
Log(PIB)	**1.000000**	**0.985961**	**0.980711**	**0.676777**
Log(M)	**0.985961**	**1.000000**	**0.991499**	**0.610564**
Log(KL)	**0.980711**	**0.991499**	**1.000000**	**0.603890**
Log(IDE)	**0.676777**	**0.610564**	**0.603890**	**1.000000**

المصدر: من إعداد الباحث من خلال برنامج Eviews 5

- **اختبار السببية لجرانجر (La cousalité):** في هذا الاختبار نقوم بدراسة العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة ، من الجدول أدناه **نلاحظ:**

في **حالة التغيير في معدل الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب التغيير في الواردات** فإننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أصغر من 5% ، وهذا يعني أن التغيير في الاستثمار الأجنبي المباشر يسبب تغيير النمو في الواردات.

في **حالة التغيير في معدل الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب التغيير في الاستثمار المحلي** فإننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أصغر من 5% ، وهذا يعني أن التغيير في الاستثمار الأجنبي المباشر يسبب تغيير النمو في الاستثمار المحلي، أما باقي المتغيرات فإننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشرF أكبر من 5%، أي انه لا توجد علاقة سببية .

الجدول رقم (7): نتائج اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/02/13 Time: 21:18
Sample: 1990 2011
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
Log(M) does not Granger Cause log(PIB)	20	1.02664	0.38205
Log(PIB) does not Granger Cause log(M)		2.42486	0.12233
Log(KL) does not Granger Cause log(PIB)	20	2.37694	0.12685
Log(PIB) does not Granger Cause log(KL)		0.97015	0.40158
Log(IDE) does not Granger Cause log(PIB)	20	3.05523	0.07708
Log(PIB) does not Granger Cause log(IDE)		0.15377	0.85880
Log(KL) does not Granger Cause log(M)	20	2.51075	0.11467
Log(M) does not Granger Cause log(KL)		1.05431	0.37288
Log(IDE) does not Granger Cause log(M)	20	4.40017	0.03136
Log(M) does not Granger Cause log(IDE)		0.15820	0.85508
Log(IDE) does not Granger Cause log(KL)	20	7.72247	0.00495
Log(KL) does not Granger Cause log(IDE)		0.07484	0.92823

المصدر: من إعداد الباحث من خلال برنامج Eviews 5

كما أن نتائج اختبار التكامل حسب johansen 1995 لاكتشاف العلاقة على المدى الطويل الذي يعطينا γ_{trace}ونسبة الإمكانات العظمى باستخدام مستويات like hood ration

الفرضية الأولى : $H_0 / r=0$

الفرضية الثانية: $H_1 / r>0$

نرفض H_0 لصالح H_1 إذا كانت γ_{trace} المحسوبة اكبر من القيم الحرجة

نلاحظ من النتائج انه توجد ثلاث قيم لـ $trace$ اكبر من القيمة الحرجة

القيمة الذاتية 0.73 ، 61.49 > 47.85 بمستوى ثقة 5%.

القيمة الذاتية 0.61 ، 34.93 > 29.79 بمستوى ثقة 5%.

القيمة الذاتية 0.54 ، 15.92 > 15.49 بمستوى ثقة 5%.

بمعنى رفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، وبالتالي توجد علاقة تكامل بين المتغيرات.

الجدول رقم (8): نتائج اختبار التكامل المشترك لـ johanson

Prob	Trace statistic	Critical value 5%	القيمة الذاتية
0.0016	61.49	47.85	0.73
0.017	34.93	29.79	0.61
0.043	15.92	15.49	0.54
0.802	0.062	3.84	0.003

المصدر: من إعداد الباحث من خلال برنامج Eviews 5

الاستنتاجات والتوصيات.

إن الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تزايد مستمر، ويبدو ذلك جليا من خلال البرامج والإصلاحات المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية في محاولة منها لتوفير المناخ الاستثماري الملائم، و التي تهدف إلى ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، التي تعتبر مجالا خصبا لجذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة في مجال الفلاحة والسياحة، والتي بدورها تدعم النمو الاقتصادي.

لكن رغم كل هذه الجهود فإن السلطات الجزائرية لم تستطع خلق مناخ جذاب للاستثمار وهو ما تؤكده النتائج التالية:

- إن مرونة رأس المال الأجنبي لا تتعدى 0.028 أي أن زيادة بنسبة واحد بالمائة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي بحوالي 2.8 بالمائة ورغم صغرها إلا أنها مهمة و ايجابية.

- كذلك التغير بنسبة واحد بالمائة في حجم الاستثمار المحلي تؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي بحوالي 15.8 بالمائة وهو ما يؤكد دور برامج الإصلاحات المنتهجة.

- أما مرونة الواردات فكانت 0.7414 والتي تظهر أنها معتبرة نظرا لقيام الجزائر بتحرير تجارتها الخارجية منذ التسعينات بالإضافة لتبعية الاقتصاد الجزائري للخارج فيما يخص الغذاء والمواد المصنعة

والنصف مصنعة خاصة في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الذي انطلق منذ سنة 2000.

- من دراسة السببية وجدنا أن التغيير في الاستثمار الأجنبي المباشر يسبب تغيير النمو في كل من الاستثمار المحلي والواردات.
- أن تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر بسيط تهيمن عليه قطاعات غير منتجة كالطاقة و الخدمات.

لكن بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في إطار استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، إلا أنه يظل دون مستوى الطموحات و القدرات التي تزخر بها الجزائر في شتى الميادين ، وخير دليل على ذلك هو عدم تجاوز نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية كنسبة من الناتج الوطني الخام معدل 12.3% إلا سنة 2009.

الهوامش.

[i]- ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، المؤتمر الدولي الثالث حول الاستثمارات الأجنبية وإدارة المعرفة، الكويت،2008، مقال منشور على الموقع التالي:http://www.cba.edu.kw/wtou/download/conf3/naji.PDF

[ii]- زاهد محمد ديرى، إدارة الأعمال الدولية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2011، ص 159.

[iii]- نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 31-32

[iv]- زوينة ريال، تطور الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وأثرها على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، مخبر الإصلاحات الاقتصادية، التنمية واستراتيجيات الاندماج في الاقتصاد العالمي، الجزائر، العدد9، 2010، ص 5.

[v]- عبد المجيد قدي، المدخل إلى سياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 251.

[vi] - OECD, L'investissement direct étranger au service du développement: Optimiser les avantages Minimiser les couts, Service des Publications de l'OCDE, France, 2002, p8-10.

[vii]- بيوض محمد العيد، تقييم اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة : تونس، الجزائر، المغرب، رسالة ماجستير ، جامعة فرحات عباس سطيف،2011، ص 112-113.

[viii] - Peter J. Buckley, Jeremy Clegg, Chengqi Wang, Adam R. Cross, FDI, regional differences and economic growth: panel data evidence from China, transnational corporations review, volume 11, N° 01, United Nations publications, switzerland, April 2002, p 01.

[ix]- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية 1992 ، ص 213.

[x]- عدنان غانم، لبنى حسين صالح المسيبلي، دور الاستثمارات الأجنبية في التنمية (في الجمهورية اليمنية)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد 2 ، 2003 ، ص 189.

[xi]- عدنان غانم، لبنى حسين صالح المسيبلي، مرجع نفسه، ص 190.

[xii]- لمعلومات أكثر ارجع إلى تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004-2011

[xiii] - Rapport du FMI, n° 11/39 : Le Conseil d'administration du FMI conclut les consultations au titre de l'article IV 2010 avec l'Algérie ,Mars 2011, P(05) .

[xiv]- les investissements direct étrangers dans le monde : benchmarking, document 15,2010,p 14-16

[xv]- زياد محمد عرفات ابو ليلي ، أثر الاستثمار الأجنبي والواردات على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الأردن للفترة 1976–2003، ماجستير اقتصاد، جامعة اليرموك، 2005، ص 57-58.

[xvi]- *ZENASNI Soumia and BENHABIB Abderrezzak*, The Determinants of Foreign Direct Investment and Their Impact on Growth:Panel Data Analysis for AMU Countries, International Journal of Innovation and Applied Studies, Vol. 2 No 3, 2013, p 306.

THE SCIENTIFIC JOURNAL

ARAB ACADEMY I N DENNARK

Managing Editor

PROF. DR. WALID AL-HAYALI

Editorial Secertary

PROF. DR. HASSAN AL-SUDANY

Board of Editors

Prof. Dr. Lutfi Hatem

Prof. Dr.Kadum ALaddly

Ass. Prof. Dr. Thair Alathari

Ass. Prof. Dr.Mohammed Falhy

Dr. Aseel Al-Amiri

Address: The Arab Academy in Denmark
kobbelvænget 72 B, st
2700brønshøj
Denmark

Website : www.ao-academy.org

e-mail : ao_university@yahoo.dk